



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

الفقه

مؤلفه آية الله العظمى
الشيخ محمد باقر المجلسي
تبريز

كتاب الحج

٣٨

دار العلوم
تبريز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٣٨
٩	اشاره
٩	اشاره
١٢	كتاب الحج
١٢	اشاره
١٤	الاستطاعه
١٧	مسأله ١ : فى شرطيه الزاد والراحله
٣٠	مسأله ٢ : عدم الفرق فى الإشرطاط بين القريب والبعيد
٣١	مسأله ٣ : عدم شرطيه وجودهما عيئاً
٣٣	مسأله ٤ : المراد من الزاد
٣٦	مسأله ٥ : هل يجب كسب الزاد
٣٩	مسأله ٦ : اعتبار الاستطاعه من المكان لا من البلد
٤٣	مسأله ٧ : الوجوب وعدمه
٤٥	مسأله ٨ : غلاء الأسعار لا يوجب سقوط الحج
٤٨	مسأله ٩ : شرطيه وجود نفقه الذهب والإياب
٥٢	مسأله ١٠ : المستثنيات
٦٠	مسأله ١١ : لو كان عنده دار موقوفه ومملوكه
٦٣	مسأله ١٢ : اللياقه العرفيه
٦٦	مسأله ١٣ : لو لم يكن عنده من أعيان المستثنيات
٧٠	مسأله ١٤ : وجوب تقديم الحج على التزويج
٧٤	مسأله ١٥ : وجوب الحج لمن كان له دين
٨٠	مسأله ١٦ : الاقتراض للحج
٨٣	مسأله ١٧ : لو كان عليه دين

- مسأله ١٨ : لو كان حصول المال سابقاً على الاستطاعه ٩٩
- مسأله ١٩ : لو كان عليه خمس أو زكاه ١٠٠
- مسأله ٢٠ : لو كان عليه دين مؤجل ١٠٣
- مسأله ٢١ : الشك في حصول الاستطاعه ١٠٥
- مسأله ٢٢ : عدم جواز التصرف في المال قبل المسير ١١٢
- مسأله ٢٣ : التصرف في المال قبل المسير ١١٣
- مسأله ٢٤ : انضمام المال الغائب بالحاضر ١١٧
- مسأله ٢٥ : عدم رفع التكليف بالجهل والغفله ١١٩
- مسأله ٢٦ : لو حج باعتقاد كونه ندباً وكان واجباً في الواقع ١٢٢
- مسأله ٢٧ : في الاستطاعه بالملك المتزلزل ١٢٧
- مسأله ٢٨ : اشتراط بقاء المال إلى تمام الأعمال ١٣٢
- مسأله ٢٩ : في تلف المال قبل الرجوع من الحج ١٣٣
- مسأله ٣٠ : فيما لو أباح له شخص وأوصى له ١٣٦
- مسأله ٣١ : لو أوصى له بما يكلفه للحج ١٣٨
- مسأله ٣٢ : في انحلال النذر بالتراحم ١٣٩
- مسأله ٣٣ : في تقدم الحج على النذر بأقسامه ١٥٠
- مسأله ٣٤ : في الاستطاعه البذليه ١٥٢
- مسأله ٣٥ : مانعيه الدين على الحج البذلي ١٦٩
- مسأله ٣٦ : مستثنيات في الحج البذلي ١٧١
- مسأله ٣٧ : أقسام الهبه ١٧٣
- مسأله ٣٨ : أقسام البذل ١٧٧
- مسأله ٣٩ : بذل الخمس والزكاه للحج ١٨٠
- مسأله ٤٠ : كفايه الحج البذلي عن حجه الإسلام ١٨٦
- مسأله ٤١ : فروع البذل ١٩١
- مسأله ٤٢ : لو رجع عن البذل في الأثناء ١٩٣
- مسأله ٤٣ : لو بذل لأكثر من واحد ١٩٤

- مسألة ٤٤ : ثمن الهدى عن البازل ١٩٦
- مسألة ٤٥ : البذل على تقدير الاستطاعة ١٩٩
- مسألة ٤٦ : الخيار بين الحج وزياره الحسين (عليه السلام) ٢٠٣
- مسألة ٤٧ : لو سرق المبدول فى الطريق ٢٠٤
- مسألة ٤٨ : لو رجع عن البذل ٢٠٥
- مسألة ٤٩ : وحده أو تعدديه البازل ٢٠٧
- مسألة ٥٠ : عدم كفايه المال المبدول ٢٠٨
- مسألة ٥١ : عدم وجوب القرض للحج ٢١٠
- مسألة ٥٢ : لو بذل المال المغصوب ٢١١
- مسألة ٥٣ : حج الأجير والجمال ٢١٤
- مسألة ٥٤ : الوجوب مقيد بالقبول ٢٢٠
- مسألة ٥٥ : جواز إجاره غير المستطيع نفسه للحج ٢٢٢
- مسألة ٥٦ : عدم كفايه النيايه عن حجه الإسلام ٢٢٥
- مسألة ٥٧ : الإستطاعه بوجود مؤنه العيال ٢٣١
- مسألة ٥٨ : الرجوع إلى كفايه المال ٢٣٦
- مسألة ٥٩ : حج الوالد من مال ولده ٢٤٢
- مسألة ٦٠ : لو حج فى نفقه غيره لنفسه ٢٥٣
- مسألة ٦١ : الاستطاعه البدنيه ٢٥٥
- مسألة ٦٢ : الاستطاعه الزمانيه ٢٥٨
- مسألة ٦٣ : الاستطاعه السريبيه ٢٦٠
- مسألة ٦٤ : عدم الوجوب الحج إذا كان مستلزماً لتلف المال ٢٦٦
- مسألة ٦٥ : حج المستطيع وحج غير المستطيع ٢٦٩
- مسألة ٦٦ : لو استلزم الحج ترك الواجب أو فعل حرام ٣٠٣
- مسألة ٦٧ : لو كان فى طريق عدو لا يندفع إلا بالمال ٣٠٦
- مسألة ٦٨ : لو كان فى طريق عدو لا يندفع إلا بالقتال ٣١٢
- مسألة ٦٩ : طريق البحر ٣١٤

- مسأله ٧٠ : لو استقر عليه الحج وكان عليه الخمس ----- ٣١٩
- مسأله ٧١ : وجوب المباشره ----- ٣٢١
- مسأله ٧٢ : لو استطاع ولم يتمكن ----- ٣٢٢
- مسأله ٧٣ : فى الموت بعد دخول الحرم ----- ٣٥٣
- فروع ----- ٣٧٠
- اشاره ----- ٣٧٠
- مسأله ٧٤ : وجوب الحج على الكافر ----- ٣٧٣
- مسأله ٧٥ : لو أسلم فى أثناء الإحرام ----- ٣٨٦
- مسأله ٧٦ : وجوب الحج على المرتد ----- ٣٨٨
- مسأله ٧٧ : عدم بطلان حج المسلم إذا ارتد ----- ٣٩٤
- مسأله ٧٨ : عدم وجوب إعادة حج المخالف إذا استبصر ----- ٣٩٥
- المحتويات ----- ٤١٣
- تعريف مركز ----- ٤٢٠

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الحج

الجزء الثانى

دار العلوم

بيروت لبنان

ص: ٢

الطبعة الثانية

١٤٠٩ هـ _ ١٩٨٨ م

مُنقَّحه ومصحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٣

كتاب الحج

اشاره

كتاب الحج

الجزء الثاني

ص: ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٥

الثالث: الاستطاعه من حيث المال والبدن وقوته وتخليه السرب وسلامته وسعه الوقت وكفايته، بالإجماع والكتاب والسنة.

{الثالث} من شروط حجه الإسلام: {الاستطاعه من حيث المال والبدن وقوته وتخليه السرب وسلامته وسعه الوقت وكفايته، بالإجماع} المستفيض دعواه وحكايته {والكتاب} وهو قوله تعالى: (من استطاع إليه سبيلاً) {والسنة} ويدل على ذلك في الجملة أخبار متواتره:

فعن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام) قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال: «يكون له ما يحج به» (١).

وعن العلاء بن رزين مثله (٢).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) ما السبيل؟ قال: «أن يكون له ما يحج به» (٣).

وصحيح الخثعمي، قال: سألت حفص الكناسي أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن قول الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) ما يعني بذلك؟ قال: «من كان صحيحاً في بدنه مخلى سربه له زاد وراحله فهو ممن يستطيع الحج»، أو قال: «ممن كان له مال». فقال له حفص الكناسي: فإذا كان صحيحاً في بدنه مخلى سربه وله زاد وراحله فلم يحج فهو ممن يستطيع الحج؟ قال: «نعم» (٤).

ص: ٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢ باب ٨ في وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢ باب ٨ في وجوب الحج ح ١

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢ باب ٨ في وجوب الحج ح ٣

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢ الباب ٨ في وجوب الحج ح ٤

وعن الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) في كتابه إلى المأمون قال: «وحج البيت فريضه على من استطاع إليه سبيلا، والسبيل الزاد والراحله مع الصحه» (١).

وصحيح هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عزوجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ما يعنى بذلك؟ قال: «من كان صحيحاً في بدنه مخلى سربه له زاد وراحله» (٢).

وعن عبد الرحمن بن سيابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع) قال: «من كان صحيحاً في بدنه مخلى سربه له زاد وراحله فهو مستطيع للحج» (٣).

وعن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) قال: «الصحه في بدنه والقدره في ماله» (٤).

وعن الحفص الأعور، عنه (عليه السلام) قال: «القوه في البدن واليسار في المال» (٥).

وعن الجبلي، قال: قال لي أبو الحسن الخراساني (عليه السلام): «كيف تقولون في الاستطاعه» إلى أن قال: قلت بقول أبي عبد الله (عليه السلام)، وسئل عن قول الله عزوجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ما استطاعته؟ فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): «صحته وماله، فنحن بقول أبي عبد الله

ص: ٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ الباب ٨ في وجوب الحج ح ٦

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ الباب ٨ في وجوب الحج ح ٧

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٣٣ الباب ٨ في وجوب الحج ح ١٠

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤ الباب ٨ في وجوب الحج ح ١٢

٥- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤ الباب ٨ في وجوب الحج ح ١٣

(عليه السلام) نأخذ». قال: «صدق أبو عبد الله (عليه السلام) هذا هو الحق» (١).

وعن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه سئل عن قول الله: (ولله على الناس حج البيت) الآية. قال: «هذا على من يجد ما يحج به» (٢).

وعن الشهيد، عن النبي (صلى الله عليه وآله) «إنه فسر الاستطاعه بالزاد والراحله» (٣).

إلى غير ذلك من الروايات التي ستأتى إن شاء الله.

وبهذه النصوص المصرحة باشتراط استطاعه البدن لزم حمل روايه القدرى على بعض المحامل، فعن السكونى، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سأله رجل من أهل القدر، فقال: يا بن رسول الله أخبرني عن قول الله: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) أليس قد جعل الله لهم الاستطاعه؟ فقال: «ويحك إنما يعنى بالاستطاعه الزاد والراحله ليس استطاعه البدن» (٤).

أقول: الظاهر أن هذا القدرى كان ممن يقول بالتفويض، إذ القدرى يطلق على كل من الجبريه والمفوضه باعتبارين، وهذا كان يقول بأن الله تعالى جعل القدره فى كل شخص _ على المعنى الذى يقول به المفوضه _ ثم أشكل عليه قوله تعالى (من استطاع) الظاهر فى استطاعه البعض فأراد بالسؤال رفع الإشكال. وعلى هذا فالإمام (عليه السلام) فى مقام بيان أن الاستطاعه المراد فى الآية هى فوق أصل القدره البدنيه، فليس استطاعه البدن فقط، كما يدل على ذلك سوق السؤال والجواب.

ص: ٨

١- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ٤ الباب ٧ ح ١

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ٤ الباب ٧ ح ٢

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ٤ الباب ٧ ح ٣

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ باب ٨ من وجوب الحج ح ٥

مسألة ١: في شرطيه الزاد والراحله

مسألة ١: لا خلاف ولا إشكال في عدم كفايه القدره العقليه في وجوب الحج، بل يشترط فيه الاستطاعه الشرعيه،

{مسألة ١: لا خلاف ولا إشكال في عدم كفايه القدره العقليه في وجوب الحج} حتى يجب على المكلف تحصيل الاستطاعه بأى وجه كان، وإنما الكلام في أنه هل الشرط الاستطاعه الشرعيه، بمعنى أن الشارع أراد بالاستطاعه المعلق عليها وجوب الحج معنى خاصاً غير ما يفهم من هذه الكلمه عرفاً، أم أن المراد بالاستطاعه هو المعنى العرفى المتفاهم من هذه الكلمه، فليس للشارع معنى خاص ولا اصطلاح جديد، {بل} المراد بها هو المعنى العرفى الذى يطلق في سائر الموارد، وعليه {يشترط فيه الاستطاعه} العرفيه لا {الشرعيه} بمعنى خاص؟

ظاهر كلام الأصحاب الأول حيث يشترطون وجود الزاد والراحله في وجوب الحج. ومن المعلوم أن الاستطاعه العرفيه لا تتوقف عليهما.

قال العلامة (رحمه الله) في محكى المنتهى: اتفق علماؤنا على أن الزاد والراحله شرطان في الوجوب، فمن فقدهما أو أحدهما مع بعد مسافته لم يجب عليه الحج وإن تمكن من المشى.

وعن المحقق في المعبر قال: الشرط الرابع والخامس الزاد والراحله، وهما شرط لمن يحتاج إليهما لبعده مسافته ... إلى أن قال: ومن ليس له راحله ولا زاد له أو ليس له أحدهما لا يجب عليه الحج، انتهى ((١)).

قال في الحدائق بعد نقله كلام المعبر: وعلى هذه المقاله اتفقت كلمتهم، انتهى ((٢)).

ص: ٩

١- المنتهى: ج ٢ ص ٦٥٤ السطر ١٤

٢- الحدائق: ج ١٤ ص ٨٢

وفى المستند قال: وصرح بعض المتأخرين بالثاني _ أى اشتراط الراحله مطلقاً وإن ساوى عنده المشى والركوب _ بل نسب إلى الأكثر، بل نسب غيره إلى الشذوذ، واستشهد بالإجماع المتقدمه المحكيه ويقول صاحب المدارك بعد ذكر أن اللازم منه _ أى مما سبق ذكره _ عدم اعتبار الراحله فى حق البعيد أيضاً إذا تمكن من المشى من غير مشقه شديده، ولا نعلم به قائلًا(١)، انتهى.

وقال فى الجواهر: "فلو حج بلا استطاعه لم يجزئه عن حجه الإسلام لو استطاع بعد ذلك قطعاً كالتقطع بكون الراحله من المراد بالاستطاعه، فيتوقف الوجوب على حصولها وإن تمكن بدونها بمشى ونحوه، للإجماع المحكى عن الناصريات والغنيه والتذكره والمنتهى، والنصوص المستفيضه التى فيها الصحيح وغيره" انتهى(٢).

ولكن الأقوى تبعاً لغير واحد من المتأخرين الثانى، وحاصله كفايه الاستطاعه العرفيه وأن الشارع لم يصطلح معنى جديداً للاستطاعه، فلو لم يحتج الشخص إلى الراحله وتمكن من المشى وجب عليه الحج مشياً، وهو المحكى عن الذخيره والمدارك والمفاتيح وشرحه، بل ربما نسب إلى المنتهى والتذكره والشهيدىن، بل يمكن استفادته من كلام جماعه قيدوا الراحله بالاحتياج أو الافتقار إليها، واختاره فى المستند صريحا قال: ويدل عليه صدق الاستطاعه بدون الحاجه إليها. وقال أيضاً بعد كلام طويل: "ومما ذكرنا ظهر أن الحق هو الأول، وعليه

ص: ١٠

١- المستند: ج ٢ ص ١٥٧ السطر ٤

٢- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٤٨

وهى _ كما فى جملة من الأخبار _ الزاد والراحله، فمع عدمهما لا- يجب وإن كان قادراً عليه عقلاً- بالاكْتساب ونحوه، وهل يكون اشتراط وجود الراحله مختصاً بصوره الحاجه إليها لعدم قدرته على المشى أو كونه مشقه عليه أو منافياً لشرفه الفتوى والعمل" (١) انتهى.

ومراده بالأول اشتراط الراحله بصوره الاحتياج فقط، وقال فى الحدائق: ومقتضى ذلك كما صرحوا به، أنه لا يجوز الحج ماشياً مع الإمكان لو لم يملك الراحله، وعندى فيه إشكال حيث إن الآية قد دلت على أن شرط الوجوب الاستطاعه، والاستطاعه لغه وعرفا القدره وتخصيصها بالزاد والراحله يحتاج إلى دليل واضح، والروايات فى المسأله متصادمه تحتاج إلى الجمع على وجه يزول به الاختلاف(٢).

وبهذا تبين أن هذا لا يختص بمن ذكره الجواهر بما لفظه: فقد وسوس سيد المدارك وتبعه صاحب الحدائق فى الحكم بالنسبه إلى الراحله فضلاً عن الزاد(٣).

{و} الاستطاعه الشرعيه على قول الأولين {هى كما فى جملة من الأخبار: الزاد والراحله، فمع عدمهما لا يجب وإن كان قادراً عليه عقلاً بالاكْتساب ونحوه} أو عرفاً إذ المعتبر هو الشرعيه لا غير.

{وهل يكون اشتراط وجود الراحله مختصاً بصوره الحاجه إليها لعدم قدرته على المشى أو كونه مشقه عليه أو منافياً لشرفه} بما يوجب العسر والخرج، لا المنافاه مطلقاً، كما يظهر من الأخبار الداله على

ص: ١١

١- المستند: ج ٢ ص ١٥٦

٢- الحدائق: ج ١٤ ص ٨٢

٣- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٥٠

أو يشترط مطلقاً ولو مع عدم الحاجة إليه؟ مقتضى إطلاق الأخبار والإجماعات المنقولة الثاني،

لزوم الحج ولو على حمار أجدع أبت، {أو يشترط مطلقاً ولو مع عدم الحاجة إليه}، ذهب إلى كل فريق كما تقدم الإشارة إلى أصحاب القولين، {مقتضى إطلاق الأخبار} الداله على أن الاستطاعه هي الزاد والراحله {والإجماعات المنقوله الثاني}.

وفى روايه الفضل: «السبيل الزاد والراحله» (١).

وفى روايه هشام: «له زاد وراحله» (٢).

وكذلك روايه الخثعمي (٣)، وعبد الرحمن بن سيباه (٤).

وفى روايه الشهيد: إن النبي (صلى الله عليه وآله) فسر الاستطاعه بالزاد والراحله (٥).

وفى روايه السكوني: «الاستطاعه الزاد والراحله» (٦)، على ما تقدم.

وعن تحف العقول، عن الرضا (عليه السلام) فى كتابه إلى المأمون قال: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلا والسبيل زاد وراحله» (٧).

وعن الأعمش، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) فى حديث شرائع الدين قال: «وحج البيت واجب من استطاع إليه سبيلا، وهو الزاد والراحله مع صحه البدن» (٨).

وعن

ص: ١٢

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ الباب ٨ فى وجوب الحج ح ٦

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ الباب ٨ فى وجوب الحج ح ٧

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢ الباب ٨ فى وجوب الحج ح ٤

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ الباب ٨ فى وجوب الحج ح ١٠

٥- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ٤ الباب ٧ فى وجوب الحج ح ٣

٦- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ الباب ٨ فى وجوب الحج ح ٥

٧- تحف العقول: ص ٣٠٩ السطر ٦

٨- الخصال: ج ٢ ص ٦٦

الطبرسى فى قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) (١) قال: «المروى عن أئمتنا (عليهم السلام) أنه الزاد والراحله» (٢) الحديث.

وعن على (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «الاستطاعه الزاد والراحله» (٣).

وعن أبى الفتوح فى تفسيره بسنده قال: أتى رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: يا رسول الله وما السبيل إلى الحج؟ قال: «زاد وراحله» (٤). إلى غير ذلك.

ثم إن المشهور القائلين بالوجوب مطلقاً استدلوا بأمور:

الأول: الأخبار المتقدمه الداله على اشتراط الحج بالزاد والراحله مطلقاً، ولو كان بين وجوب الحج وبين وجود الزاد والراحله غير التساوى من النسب ليين فى هذه الأخبار الكثيره.

وفيه: مضافاً إلى النقض باشتراط الحج بعدم المانع ولم يبين فى جملة من الأخبار، والاستناد إلى الأخبار التى بين فيها مقتضى للاستناد إلى الأخبار التى بين فيها الوجوب ولو مع عدم الزاد والراحله، أن هذه الأخبار كما سيأتى فى مقام بيان الاستطاعه العرفيه، وذكر الزاد والراحله من باب غلبه توقف الحج عليهما لا لخصوصيه فيهما، فبين أخبار الزاد والراحله وبين وجوب الحج عموم من وجه.

وإن شئت قلت: إن أخبار الزاد والراحله منصرفه إلى الغالب، وهو احتياج

ص: ١٣

١- سورة آل عمران: آيه ٩٧

٢- مجمع البيان: سورة آل عمران القسم الأول ص ١٤٩ السطر ٢١

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ٤ الباب ٧ ح ٤

٤- التفسر الكبير: ج ٧ - ٨ ص ١٥٢ المسأله ٣

البعيد إلى الزاد والراحله ولو لدفع مطلق المشقه التي هي الغالب، بل غير من يشق عليه المشى في حكم المعدوم، مضافاً إلى ما سيأتي من الأخبار الداله على وجوب الحج على المتمكن بعبارات مختلفه الموجهه لحمل أخبار الزاد والراحله على ذكر مصداق من مصاديق التمكن.

ويؤيد ذلك تفريق الفقهاء بين الراحله فشرطوها، وبين الزاد فلم يذكروه، مع اجتماعهما في هذه الأخبار.

وقال في الجواهر: "وفي كون الزاد كالراحله بالنسبه إلى ذلك وجهان ينشأ من ظاهر النصوص المزبوره، ومن اقتصار الفتاوى أو أكثرها على الراحله، فيبقى الزاد كغيره على صدق الاستطاعه، ولعله لا يخلو من قوه" (١) انتهى.

الثاني: الإجماعات المحكيه عن الناصريات والغنيه والتذكره والمنتهى.

وفيه: إن المحصل غير الدخولى من الإجماع غير حجه فكيف بمنقلبه المعلوم الخلاف، مضافاً إلى القطع بالاستناد إلى الأدله الموجب للنظر في أدلته، وقد عرفت حالها.

الثالث: الشهره. وفيه ما لا يخفى.

الرابع: الأصل، فلو شك في وجوب الحج على من ليس له زاد وراحله كان الأصل عدمه.

وفيه: إنه غير مسموع بعد وجود الأدله اللفظيه.

الخامس: موافقه الأخبار غير المشترطه للزاد والراحله قول مالك من العامه، حيث نقل عنه في محكى المنتهى عدم اعتبار الزاد والراحله، فلا تكافى تلك الأخبار المشترطه لوجوب حملها على التقيه.

وفيه: مضافاً إلى أن الجمع الدلالى الموجود في المقام مقدم، النقض بأن أخبار الزاد والراحله بمقتضى هذا

ص: ١٤

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٤٩

وذهب جماعه من المتأخرين إلى الأول، لجمله من الأخبار المصرحه بالوجوب إن اطاق المشى بعضاً أو كلاً، بدعوى

الكلام يلزم أن يحمل على التقيه لموافقته للمذاهب الأخر الثلاثة، على أن الأخبار الواردة عن النبي (صلى الله عليه وآله) أو الوصى (عليه السلام) لا مساغ لحملها على التقيه.

السادس: ظهور الآيه فى اشتراط أمر زائد على التمكن العرفى، وليس إلا الزاد والراحله.

بيان ذلك: إن ظاهر الآيه من جهه عدم انصراف الإطلاق للأمر فيها إلا إلى المستطيع ببدنه يقتضى كون الاستطاعه بعده ليس إلا للأمر آخر، إذ لو كان المراد هو الاستطاعه العرفيه لم يكن لاشتراطها مجال، كما لم يشترط فى سائر الأحكام.

وفيه: إنه فى مقابل من ليس له استطاعه عرفيه، إذ لو أطلق توهم منه وجوب الحج مطلقاً، كوجوب الطهاره والصلاه الواجب فيهما الكسب للمقدمات، مضافاً إلى النقض بأن المحتمل أن المراد بالاستطاعه تخليه السرب ونحوها.

{وذهب جماعه من المتأخرين إلى الأول} فاشتراط وجود الراحله مختص بصوره الحاجه إليها {لجمله من الأخبار المصرحه بالوجوب إن اطاق المشى بعضاً أو كلاً} وغيرها من الأخبار المعلق فيها الحج على التمكن باختلاف العبارات {بدعوى} أن الظاهر من الجمع بينهما ذلك.

فعن معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال الله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال: «هذه لمن كان عنده مال وصحه، وإن كان سؤفه للتجاره فلا يسعه، وإن مات على ذلك ترك شريعه من شرائع الإسلام إذا هو يجد ما يحج به» (١).

ص: ١٥

وعنه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل له مال ولم يحج قط، قال: «هو ممن قال الله تعالى: (ونحشره يوم القيامة أعمى)» (١).

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا الرجل قدر على ما يحج به ثم دفع ذلك وليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعه من شرائع الإسلام» (٢).

ومثلهما كثير بهذه المضامين، فإن صريحها أن الحج على القادر مطلقاً.

وصحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل عليه دين أعليه أن يحج؟ قال: «نعم إن حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين، ولقد كان أكثر من حج مع النبي (صلى الله عليه وآله) مشاه، ولقد مر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بكراع الغميم فشكوا إليه الجهد والعناء فقال: شدوا أزركم واستبطنوا، ففعلوا ذلك فذهب عنهم» (٣).

وعن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) قول الله عزوجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال: «يخرج ويمشى وإن لم يكن عنده». قلت: لا يقدر على المشى؟ قال: «يمشى ويركب». قلت: لا يقدر على ذلك، أعنى المشى. قال: «يخدم القوم ويخرج معهم» (٤).

قال في الوسائل: وقد حمل الشيخ الحديثين على الاستحباب المؤكد، وهو خلاف الظاهر، والاحتياط مع

ص: ١٦

- ١- الوسائل: ج ٨ ص ١٧ باب ٦ في وجوب الحج ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٧ باب ٦ في وجوب الحج ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٩ باب ١١ في وجوب الحج ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٩ باب ١١ في وجوب الحج ح ٢

صدق الاستطاعه وعدم المعارض الصريح واحتمال ما تضمن اشترط الزاد والراحله لأن يكون مخصوصا بمن يتوقف استطاعته عليهما كما هو الغالب.

وفى روايه الكنانى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن كان يقدر على أن يركب بعضاً ويمشى بعضاً فليفعل، (ومن كفر) قال: «ترك»» (١).

وعن العياشى، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) قول الله: (من استطاع إليه سبيلاً) قال: «تخرج إذا لم يكن عندك تمشى». قال: قلت: لا تقدر على ذلك. قال: «تمشى وتركب أحياناً». قلت: لا نقدر على ذلك. قال: «تخدم قوماً وتخرج معهم» (٢).

وعن الرضوى، عن أبيه، قال: سألته عن دين الحج؟ قال: «إن حجه الإسلام واجبه على كل من أطاق المشى من المسلمين» (٣). ثم ذكر الحديث السابق عن معاوية بن عمار.

وفى حديث المحاربى: «من مات ولم يحج حجه الإسلام، ما يمنعه من ذلك حاجه تجحف به أو مرض لا يطيق معه الحج، أو سلطان يمنعه فليمت يهودياً أو نصرانياً» (٤). وقد تقدم ما يشبهه فى أول الكتاب.

وفى صحيح الحلبى، فى قوله تعالى: (ولله على الناس) الآيه ما السبيل؟

ص: ١٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ باب ٨ من أبواب وجوب الحج ح ١١

٢- تفسير العياشى: ج ١ ص ١٩٣ ح ١١٦

٣- فقه الرضا: ص ٧٤ السطر ما قبل الأخير

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠ باب ٧ فى وجوب الحج ح ١

قال: «أن يكون له ما يحج به». إلى أن قال: «فإن كان يطيق أن يمشى ويركب بعضاً فليحج» (١).

وعن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «من قدر على ما يحج به وجعل يدفع ذلك عنه وليس له شغل يعذره الله فيه حتى جاءه الموت فقد ضيع شريعته من شرائع الإسلام» (٢).

وعن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا قدر الرجل على الحج فلم يحج، فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام» (٣).

وصحيح محمد بن مسلم: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): فإن عرض عليه الحج فاستحى؟ قال: «هو ممن يستطيع الحج ولم يستحى ولو على حمار أجدع أبت، فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل» (٤).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: من عرضت عليه الحج فاستحى من ذلك، أهو ممن يستطيع إليه سبيلاً؟ قال: «نعم ما شأنه يستحى ولم يحج على حمار أجدع أبت، فإن كان يطيق أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحج» (٥).

إلى غير ذلك من الروايات الظاهرة أو الصريحة في أن الحج واجب على القادر وإن لم يكن له زاد وراحله.

ص: ١٨

- ١- انظر المصدر: ج ٨ ص ٢٧ باب ١٠ في وجوب الحج ح ٥
- ٢- المصدر: ج ٨ ص ١٨ باب ٦ في وجوب الحج ح ٩
- ٣- المصدر: ج ٨ ص ١٨ باب ٦ في وجوب الحج ح ١٠
- ٤- المصدر: ج ٨ ص ٢٦ باب ١٠ في وجوب الحج ح ١
- ٥- المصدر: ج ٨ ص ٢٧ باب ١٠ في وجوب الحج ح ٥

إن مقتضى الجمع بينها وبين الأخبار الأولى حملها على صورته الحاجة، مع أنها منزلة على الغالب بل انصرافها إليها، والأقوى هو القول الثاني لإعراض المشهور عن هذه الأخبار مع كونها بمرأى منهم ومسمع، فاللازم طرحها أو حملها على بعض المحامل كالحمل على الحج المندوب وإن كان بعيداً عن سياقها مع أنها مفسره للاستطاعه فى الآيه الشريفه، وحمل الآيه على القدر المشترك بين الوجوب والندب بعيد، أو حملها على من استقر عليه حجه الإسلام سابقاً وهو أيضاً بعيد، أو نحو ذلك. وكيف كان فالأقوى ما ذكرنا،

وبهذا تحقق {أن مقتضى الجمع بينها وبين الأخبار الأولى حملها على صورته الحاجة، مع أنها منزلة على الغالب بل انصرافها إليها، و{ عليه فالقول {الأقوى هو القول {الأول.

وما ربما يقال من قوه القول {الثانى لإعراض المشهور عن هذه الأخبار {الداله على وجوب الحج لكل قارء مطلقا {مع كونها بمرأى منهم ومسمع، فاللازم طرحها أو حملها على بعض المحامل كالحمل على الحج المندوب وإن كان بعيداً عن سياقها مع أنها مفسره للاستطاعه فى الآيه الشريفه، وحمل الآيه على القدر المشترك بين الوجوب والندب بعيد، أو حملها على من استقر عليه حجه الإسلام سابقاً وهو أيضاً بعيد، أو نحو ذلك { ففى غايه البعد.

{وكيف كان فالأقوى ما ذكرنا { من الوجوب، إذ قد عرفت أن الجمع العرفى الذى لا يشك فيه أحد من أهل اللسان بين الروايات المفسره للاستطاعه بالزاد والراحله، وبين غيرها المصرحه بعدم الاشتراط، هو كون القدر اللازم فى الاستطاعه هو الاستطاعه العرفيه، وهذه الروايات بأجمعها كالأيه

الكريمه تشير إليها، ألا ترى أنه لو قال المولى: من استطاع منكم فليزر الحسين (عليه السلام)، ثم قال في مورد آخر: الاستطاعه هو أن يكون له مركب وزاد يوصلانه إلى قبره (عليه السلام)، وقال في مورد ثالث: من استطاع المشى وجب عليه الزيارة، لم يشك أحد من العرف في أن اللازم هو ذهاب القادر عرفاً كيفما كانت قدره ولو بدون المركب.

وبعد هذا لا تعارض أصلاً بين الطائفتين حتى تحمل الأخبار العامه على التقيه كما نقله في المستند لموافقتها لمذهب مالك، أو تحمل أخبار الزاد والراحله عليها كما صنعه في الحدائق. قال: "ومن المحتمل قريباً خروج الأخبار المتقدمه مخرج التقيه" (١)، فإن ذلك مذهب الجمهور كما قدمنا نقله عن المعتمد والمنتهى.

كما أنه لا- وجه لما صنعه في المستند حيث قال: ولو سلم عدم الانصراف والبقاء على الإطلاق يعارض الأخبار الأخيره إما بالعموم والخصوص من وجه أو مطلقاً، ولا نسلم رجحان الأولى بما ذكر، أما عمل الأصحاب فلانصراف إطلاق كلماتهم أيضاً إلى الغالب مع تصريح جمع كثير منهم بالحاجه، ولذا لم يشترطوها للقريب وراكب السفينه (٢) انتهى.

إذ جميع هذه الحامل والوجوه فرع التعارض، ولا تعارض أصلاً، وأما حديث إعراض المشهور فمخدوش صغرى وكبرى.

وبهذا كله ظهر ما فى كلمات الجواهر فى المقام من الإشكال، فلا حاجه إلى

ص: ٢٠

١- الحدائق: ج ١٤ ص ٨٤

٢- المستند: ج ٢ ص ١٥٧ سطر ١١

وإن كان لا- ينبغي ترك الاحتياط بالعمل بالأخبار المزبوره، خصوصاً بالنسبه إلى من لا فرق عنده بين المشى والركوب، أو يكون المشى أسهل، لانصراف الأخبار الأوله عن هذه الصوره، بل لو لا الإجماعات المنقوله والشهره لكان هذا القول فى غايه القوه.

ذكرها وذكر ما فيها. وأغرب من الكل ما حكاه عن بعض مشايخه من أن الاستطاعه المتوقف عليها وجوب الحج معنى شرعى مجمل، انتهى (١٧).

وكيف كان، فالمتيقن هو القول بأن الاستطاعه معنى عرفى مبين لا شرعى ولا عقلى ولا مجمل، وعلى هذا فاللازم الإتيان بالحج لو قدر مشياً أو بالتلفيق ويكفى عن حجه الإسلام.

نعم من ذهب مذهب المنصف (رحمه الله) يقول بعدم وجوب الحج على مثل هذا الشخص {وإن كان لا ينبغي ترك الاحتياط بالعمل بالأخبار المزبوره، خصوصاً بالنسبه إلى من لا فرق عنده بين المشى والركوب، أو يكون المشى أسهل لانصراف الأخبار الأوله} المتكفله لكون الاستطاعه عباره عن الزاد والراحله {عن هذه الصوره، بل لو لا الإجماعات المنقوله والشهره لكان هذا القول فى غايه القوه}، لكن إذا استطاع بعداً لزم عليه الإتيان بالحج ثانياً.

ص: ٢١

مسأله ٢ : عدم الفرق فى الإشتراط بين القريب والبعيد

مسأله ٢: لا فرق فى اشتراط وجود الراحله بين القريب والبعيد، حتى بالنسبه إلى أهل مكه لإطلاق الأدله، فما عن جماعه من عدم اشتراطه بالنسبه إليهم لا وجه له.

{مسأله ٢: لا فرق فى اشتراط وجود الراحله بين القريب والبعيد، حتى بالنسبه إلى أهل مكه، لإطلاق الأدله} الداله على أن المراد بالاستطاعه المعلق عليها الحج هو الزاد والراحله {فما عن جماعه} كالشيخ فى محكى المبسوط والعلامه فى محكى القواعد والتذكره والمنتهى والمحقق فى الشرائع {من عدم اشتراطه بالنسبه إليهم لا وجه له} ولكن بناءً على ما سبق من أن الحكم دائر مدار الاستطاعه العرفيه ينبغى التفصيل فى المقام بأنه إن تمكن المكى أو القريب من الحج مشياً أو بالتلفيق بما لا حرج فيه وجب، وإلا لم يجب إلا بالراحله.

ص: ٢٢

مسألة ٣ : عدم شرطيه وجودهما عيناً

مسألة ٣: لا- يشترط وجودهما عيناً عنده، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلهما من المال، من غير فرق بين النقود والأَمْلاك من البساتين والدكاكين والخانات ونحوها، ولا يشترط إمكان حمل الزاد معه بل يكفي إمكان تحصيله في المنازل بقدر الحاجة، ومع عدمه فيها يجب حمله مع الإمكان من غير فرق بين علف الدابة وغيره، ومع عدمه يسقط الوجوب.

{مسألة ٣: لا- يشرط} في الزاد والراحله {وجودهما عيناً عنده، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلهما من المال} لأن المراد بالزاد والراحله أعم من أثمانهما، بقريته الروايات الداله على وجوب الحج لمن كان عنده مال، وادعى في المستند الإجماع على ذلك، وفي الحدائق المشهور في كلام الأصحاب أنه لو لم يكن له زاد ولا راحله لكنه واجد للثمن فإنه يجب عليه شراؤهما(١).

{من غير فرق} في الثمن {بين النقود والأَمْلاك من البساتين والدكاكين والخانات ونحوها} كل ذلك لإطلاق الأدله.

{ولا- يشترط إمكان حمل الزاد معه بل يكفي إمكان تحصيله في المنازل بقدر الحاجة، ومع عدمه فيها يجب حمله مع الإمكان من غير بين علف الدابة وغيره} لأنه يصدق الاستطاعه مع إمكان ذلك.

{ومع عدمه} بأن لم يتمكن من الزاد ولو في المنازل {يسقط الوجوب} لعدم الاستطاعه(٢).

والمدار هو التمكّن العرفي، فإن تمكن بأى وجه كان وجب وإلا فلا.

وعن الخصال، عن على (عليه السلام):

ص: ٢٣

١- الحدائق: ج ١٤ ص ٨٧

٢- سورة التوبه: آيه ٤٦

«إذا أردتم الحج فقدموا في شراء الحوائج لبعض ما يقويكم على السفر، فإن الله يقول: (ولو أردوا الخروج لأعدوا له عدة)»^(١).

ثم إنه لا فرق بين الماء وغيره، لعدم دليل على ذلك، فما عن بعض من التفصيل لا وجه له.

ص: ٢٤

١- الخصال: ص ٦١٧ حديث الأربعمائه

مسأله ٤: المراد بالزاد هنا المأكل والمشروب وسائر ما يحتاج إليه المسافر من الأوعيه التي يتوقف عليهما حمل المحتاج إليه، وجميع ضروريات ذلك السفر بحسب حاله قوه وضعفاً، وشأنه شرفاً وضعه، والمراد بالراحله مطلق ما يركب، ولو مثل السفينه فى طريق البحر، واللازم وجود ما يناسب حاله بحسب القوه والضعف،

{مسأله ٤: المراد بالزاد هنا المأكل والمشروب وسائر ما يحتاج إليه المسافر من الأوعيه التي يتوقف عليهما حمل المحتاج إليه، وجميع ضروريات ذلك السفر بحسب حاله قوه وضعفاً} فالقوى يكفيه الخبز وإدام مختصر، والضعيف لا يكفيه إلا الأرز مثلاً، وكذلك القوى يكتفى بركوب الدابه بغير كنيسه ونحوها، والضعيف تضره الشمس فيحتاج إلى الملابس الصيفيه وفى الشتاء إلى الملابس الشتويه وهكذا، {وشأنه شرفاً وضعه} بحيث يؤدي ترك الشأن إلى العسر والحرج المنفين، وإلا كان الحج واجباً بدون الشرف إذ لا دليل على ذلك.

ويعتبر أيضاً ملاحظه حاله من حيث المسافه طولاً وقصراً، فربما لا يتمكن من طى المسافه البعيده ويتمكن من طى القريبه.

{والمراد بالراحله} فى المقام بقربينه الآيه والروايات الداله على أن المناط هو الاستطاعه والتمكن مطلقاً {مطلق ما يركب، ولو مثل السفينه فى طريق البحر}، والطائره فى طريق الجو، والسياره والقطار فى طريق البر، لا- خصوص الإبل {واللازم وجود ما يناسب حاله بحسب القوه والضعف} فلو لم يتمكن إلا بالطائره كانت

بل الظاهر اعتباره من حيث الضعه والشرف كماً وكيفاً، فإذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه بحيث يعد ما دونهما نقصاً عليه، يشترط في الوجوب القدره عليه ولا- يكفى ما دونه، وإن كانت الآيه والأخبار مطلقه، وذلك لحكومته قاعده نفى العسر والحرص على الإطلاقات.

استطاعته متوقفه على التمكن منها لعدم الاستطاعه بدون ذلك.

{بل الظاهر اعتباره من حيث الضعه والشرف كماً وكيفاً، فإذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه بحيث يعد ما دونهما نقصاً عليه، يشترط في الوجوب القدره عليه ولا- يكفى ما دونه، وإن كانت الآيه والأخبار مطلقه، وذلك لحكومته قاعده نفى العسر والحرص على الإطلاقات}.

بل يمكن أن يقال بعدم إطلاق الآيه والأخبار، إذ من يكون حرجاً عليه السير دون شرفه يكون ممن لا يستطيع شرعاً وعرفاً، ولذا قال السيد البروجردى: "الظاهر عدم الإطلاق فيهما، إذ لا يكون عرفاً ممن استطاع إليه سبيلاً، مع فرض توقفه على ما يكون له فيه مهانه وذل بحسب حاله"، انتهى (١).

والظاهر أن من لم يعتبر الشرف والض-عه كفقيه عصره فى كشف الغطاء حيث قال: والمراد بها _ أى بالراحله _ ما يناسبه قوه وضعفاً، لا شرفاً وضعه، انتهى (٢)، قصد ذلك بحسب المتعارف الذى لا يوجب المهانه والذل والعسر والحرص.

ص: ٢٤

١- تعليقه البروجردى: ص ١١٠

٢- كشف الغطاء: ص ٤٣١ سطر ٣٢

نعم إذا لم يكن بحد الحرج وجب معه الحج، وعليه يحمل ما في بعض الأخبار من وجوبه ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب.

{نعم إذا لم يكن بحد الحرج وجب معه الحج، وعليه يحمل ما في بعض الأخبار من وجوبه ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب}.

ففي صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «من عرض عليه الحج ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب فأبى فهو مستطيع»^(١).

وفي حديث معاوية المتقدم: «وإن دعاه إلى أن يحمله فاستحي فلا- يفعل، فإنه لا يسعه إلا أن يخرج ولو على حمار أجدع أبت»^(٢) الحديث.

قال في الجواهر ما زجاً مع المتن: وأما المراد بالراحله فراحله مثله كما في القواعد، وظهرها اعتبار المثلية في القوة والضعف والشرف والضعف كما عن التذكرة التصريح به، لكن في كشف اللثام الجزم بها في الأولين دون الأخيرين لعموم الآية والأخبار، وخصوص قول الصادق (عليه السلام). ونقل الحديث المتقدم ثم قال: ولأنهم (عليهم السلام) ركبوا الحمر والزوامل، واختار في المدارك كذلك أيضاً، بل هو ظاهر الدروس قال: والمعتبر في الراحله ما يناسبه ولو محملاً إذا عجز عن القتب فلا يكفي علو منصبه في اعتبار المحمل والكنيسة، فالنبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) حجوا على الحمر والزوامل، إلا- أن الإنصاف عدم خلوه عن الإشكال على النقص في حقه، انتهى^(٣).

ص: ٢٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٧ باب ١ في وجوب الحج ح ٧

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٩ باب ٦ في وجوب الحج ح ١١

٣- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٥٦

مسأله ٥ : هل يجب كسب الزاد

مسأله ٥: إذا لم يكن عنده الزاد ولكن كان كسوبا يمكنه تحصيله بالكسب فى الطريق لأكله وشربه وغيرهما من بعض حوائجه هل يجب عليه أو لا، الأقوى عدمه وإن كان أحوط.

{مسأله ٥: إذا لم يكن عنده الزاد ولكن كان كسوبا يمكنه تحصيله بالكسب فى الطريق لأكله وشربه وغيرهما من بعض حوائجه هل يجب عليه { الحجج {أو لا، الأقوى عدمه وإن كان أحوط}.

واختار الوجوب فى المستند تبعاً لبعض آخر قال: وهل يشترط وجود ما يصلح أن يكون إزاء للمؤنه عيناً أو منفعه، أو يكفى الاقتدار والتمكن على تحصيله من غير مشقه، بل بسهولة حال اجتماع سائر الشرائط ...

إلى أن قال: وظاهر بعض كلماتهم الثانى ككلام من أوجب الحج للتمكن من الزاد والراحله بالكسب فى الطريق، ومن أوجب الاستدانه لمن له دين مؤجل أو متاع لا يتمكن الحال من بيعه ...

إلى أن قال: ولعله لوجوب حمل الاستطاعه على العرفيه، وتحققها مع التمكن بالسهوله، وللأخبار الموجهه للحج بمجرد القدره على ما يحج به، أو بمجرد عدم الحاجه المجحف أو مانع آخر، كصحيحتى الحلبي والمحاربي المتقدمين، وهو الأظهر لما ذكر، ولا يضر الأخبار المفسره للاستطاعه، إذ ليس المراد بوجود الزاد والراحله فيها معناه الحقيقى وهو وجود عينهما إجماعاً، ومجازه كما يمكن أن يكون الأعم من وجود العين والثمن يمكن أن يكون القدره على تحصيلهما التى هى حقيقه الاستطاعه، فلا نعلم أنه أراد معنى آخر غير الحقيقى للفظ الاستطاعه، فيجب الرجوع إليه، مع أن صحيحتى الحلبي والمحاربي يعينان

هذا المعنى فيجب الأخذ به، انتهى (١١).

أقول: ولكن الأقوى هو ما اختاره الماتن من عدم الوجوب، إذ الاستطاعة لو حملت على العرفيه لا يقتضى إلا حمل اشتراط الزاد والراحله على الغالب الذى يحتاج إليهما، لا أن ذلك يقتضى عدم لزوم فعليتهما عيناً أو ثمناً أو بدلاً للمحتاج إليهما، وأى فرق بين الكسب فى الطريق وبين الكسب فى غير الطريق، فلو كان له مقدار نصف الاستطاعة وتمكن من الكسب حتى يكمله لا يجب عليه ذلك قطعاً، والتمكن من الكسب فى السفر لا يفرق عنه.

وأما ما ذكره من أنه حيث لم يرد المعنى الحقيقى فلا بد من المجازى مسلّم، لكن المجاز يقدر بقدر القرينه والقرينه قامت على أن المراد بقولهم (عليهم السلام): «له أو عنده زاد وراحله» ليس معناه الحقيقى الذى هو وجودهما عيناً، بل يكفى وجود أثمانهما أو أبدالهما. وأما التعدى عنه إلى المجاز الأوسع وهو التمكن من تحصيلهما ولو لم يكن له أثمانهما ولا أبدالهما، فلا يستفاد من ذلك.

والحاصل أن هنا قسمين من الاستطاعة العرفيه:

الأول: الاستطاعة ولو بالكسب أو الاقتراض أو نحوهما.

الثانى: الاستطاعة الفعلية.

وليس المراد من الاستطاعة المعنى الأول وإلا لزم الكسب والاقتراض بل الثانى، وذلك لا يتحقق إلا بوجود الزاد والراحله عيناً أو بدلاً فعلاً، وحيث إن الاكتساب غير حاصل له لم يجب عليه، نعم لو كسب وجب عليه.

ص: ٢٩

وعلى هذا فلو كان شخص محترم يضيفونه فى كل قريه إلى مكه المكرمه ذهاباً وإياباً بغير منه، بل يكون له منه عليهم لم يجب عليه، لعدم تمكنه فعلاً- من الزاد والراحله، كما أنه لو تمكنت المرأه من بذل نفسها للمتعه فى كل منزل وكان شغلها ذلك لم يجب عليها، ومثلهما واجب النفقه الذى له بمقدار الراحله فإنه لا يجب عليه وإن كان تجب نفقته على معيله. وذلك لأنه ليس فعلاً واجداً للزاد بل يحصل له فى كل يوم، ونحوهم الكبير الذى يعلم بأنه لو سافر إلى المدينه مثلاً أهدوا إليه الهدايا والتحف بحيث يتمكن من الذهاب إلى مكه المكرمه والعود، والحال أنه ليس عنده سوى قدر الزاد والراحله إلى المدينه، إلى غير ذلك من الفروض.

واما حديث أبى بصير: «يخدم القوم ويخرج معهم» فلا بد من حمله على ما لا ينافى الضروره والإجماع والأخبار الأخر الداله على عدم وجوب الكسب للحج، ومن المعلوم أن الخدمه قسم من الكسب.

وأما صحيحنا الحلبي والمحاربي فلا دلالة فيهما على الوجوب فى الفروض المذكوره.

ثم إنه لو حج كذلك فتمكن من الذهاب والعود قبل الميقات وجب، وإلا كان مندوباً غير كاف عن حجه الإسلام ولو تمكن قبل الوقوف كما تقدم، والله العالم.

مسأله ٦: اعتبار الاستطاعه من المكان لا من البلد

مسأله ٦: إنما يعتبر الاستطاعه من مكانه لا من بلده، فالعراقي إذا استطاع في الشام وجب عليه وإن لم يكن عنده بقدر الاستطاعه من العراق، بل لو مشى إلى ما قبل

{مسأله ٦: إنما يعتبر الاستطاعه من مكانه لا من بلده، فالعراقي إذا استطاع في الشام وجب عليه} الحج {وإن لم يكن عنده بقدر الاستطاعه من العراق}، وذلك لصدق الاستطاعه فعلاً، وإن كان لو فرض أنه في العراق ما كان مستطيعاً، ولا دليل على اعتبار الاستطاعه من البلد، وفاقاً للحدائق والمستند والمحكى عن الذخير والمدارك وبعض المتأخرين.

وخالف في ذلك الشهيد الثاني (رحمه الله) فقال فيما حكى عنه: إن من أقام في غير بلده إنما يجب عليه الحج إذا كان مستطيعاً من بلده، إلا أن يكون إقامته في الثانيه على وجه الدوام أو مع انتقال الفرض كالمجاور بمكه بعد الستين (١)، انتهى.

أقول: وكأنه لفهم الاستطاعه المتعارفه وهى الحاصله فى البلد من العمومات والإطلاقات، ولكنه ممنوع.

وأما ما ذكره فى الحدائق رداً عليه بقوله: بل ظاهر ما رواه الصدوق فى الصحيح عن معاوية بن عمار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يمر مجتازاً يريد اليمن أو غيرها من البلدان وطريقه بمكه فيدرك الناس وهم يخرجون للحج فيخرج معهم إلى المشاهد أيجزيه ذلك عن ذلك عن حجه الإسلام؟ قال: «نعم»،

ص: ٣١

الميقات متسكعاً أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها، وكان له هناك ما يمكن أن يحج به وجب عليه، بل لو أحرم متسكعاً فاستطاع وكان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه، وإن كان لا يخلو عن إشكال.

ينافى ما ذكره، ويؤيده عموم النصوص وصدق الاستطاعه (1)، انتهى.

ففيه: إن الروايه ليس فيها دلالة على ذلك إلا من حيث إطلاق كفايه الحج مع عدم استتصال الامام (عليه السلام) عن كونه مستطيعاً من بلده أم لا، وهذه دلالة ضعيفه، إذ ليست الروايه فى مقام البيان من هذه الجبهه، والعمده ما ذكره أخيراً من عموم النصوص وصدق الاستطاعه.

ويتفرع على هذه المسأله ما ذكره بقوله: {بل لو مشى إلى ما قبل الميقات متسكعاً أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها وكان له هناك ما يمكن أن يحج به وجب عليه} مع اجتماع سائر الشرائط، وكذا لو كان له ما يكفى الذهاب فقط فذهب وتاجر به حتى حصل له ما يكفيه لبقية الذهاب والرجوع.

{بل لو أحرم متسكعاً فاستطاع} بعد الإحرام {وكان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه وإن كان لا يخلو عن إشكال}.

والاحتمالات فى المقام سته:

الأول: أن يقلب إحرامه المندوب إلى الواجب أو ينقلب هو بنفسه. وفيه: إن القلب والانقلاب خلاف الأصل، فيحتاج إلى دليل مفقود فى المقام.

الثانى: أن يلغى إحرامه الأول ويحرم بالعمره ثانياً بعنوان حجه

ص: ٣٢

الإسلام. وفيه: إنه من إدخال إحرام على إحرام آخر الذى ادعى الإجماع على عدم جوازه وبطلان الثانى.

الثالث: أن يلغو إحرامه بنفسه لأنه لم يكن جائزاً له هذا الإحرام، بمعنى أنه لو استطاع كشف عن بطلان إحرامه الندبى من أصله، إذ هو فى هذه السنه مكلف بالحج الواجب فلا- ينعقد إحرامه الندبى، ويكون حاله حال من صام يوم رمضان بقصد الندب. واحتمال أنه لا يجب عليه فى هذه السنه لانشغاله فيها بالحج الندبى ولا مجال للجمع بينهما، مندفع بأن المانع من حجه الإسلام ليس إلا هذا الحج الندبى وهو غير صالح للمانعيه، إذ الندب لا اقتضاء فلا يعارض ما فيه الاقتضاء، كما بين ذلك فى المكاسب فى باب الغناء فى القرآن.

الرابع: أن يتم عمرته هذه ثم يعقد عمره أخرى بقصد الوجوب، ويشكل بأن حج التمتع وعمرته داخلان فلا- يجوز الإتيان بأحدهما دون الآخر، مضافاً إلى الإشكال فى الجمع بين العمرتين فى شهر واحد إذا كان إحرامه بالعمره الأولى قبل أقل من شهر.

الخامس: أن يتم عمرته ثم يأتى بحج الأفراد كمن لم يكن له وقت للعمره.

السادس: أن يتم العمره والحج بقصد ما فى الذمه ويأتى فى السنه الآتية بالحج إن بقى الشروط، والأحوط أن يحرم فوق الإحرام الأول بقصد الرجاء، لعدم عموم للأدله الداله على عدم جواز إنشاء إحرام على إحرام آخر، إذ ليس فى المقام إلا الإجماع المدعى والنصوص المشتمله على كيفية الحج

والآمره بإتمام الحج والعمرة لله، ولم يعلم إطلاق في الأول، ونصوص كيفية الحج منصرفه إلى الطبيعي منه، ووجوب إتمام الحج والعمرة لا ينافي بطلانها بمبطل كعدم منافات وجوب إتمام الصلاة لبطلانها بالمبطلات.

ثم إذا فرغ عن العمرة الداخلة على الأولى أحرم لعمرة ثانية احتياطاً، لاحتمال بطلانها معاً كالتكبيره الثانية للإحرام التي حكموا بإبطالها للأولى، وبطلانها بنفسها، كاحتمال بطلان الإحرام الثاني وبقاء الإحرام الأول على حاله مندوباً، فإن أمكن إنشاء العمرة الثانية المستقلة من الميقات فهو، وإلا فمن حيث أمكن ثم يأتي بإحرام الحج بعدها، وبعد تمامه الحج يأتي بعمرة أخرى لاحتمال صيرورته مفرداً.

ومثله الصبي إذا بلغ بعد الإحرام.

وبهذا ظهر أن لا اختصاص للمسألة بمن كان أمامه ميقات آخر.

مسأله ٧: إذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه ولم يوجد سقط الوجوب، ولو وجد ولم يوجد شريك للشق الآخر فإن لم يتمكن من أجره الشقين سقط أيضاً، وإن تمكن فالظاهر الوجوب لصدق الاستطاعه فلا وجه لما عن العلامه من التوقف فيه لأن بذل المال له خسران لا مقابل له، نعم لو كان بذله مجحفاً أو مضراً بحاله

{مسأله ٧: إذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه ولم يوجد سقط الوجوب} والمراد بالشأن أحد الأمرين:

الأول: عدم تمكنه من ركوب غيرهما لضعف أو مرض أو نحوهما.

الثاني: أن يكون ركوب غيرهما خلاف شرفه الموجب للعسر والحرج والمهانة والذله، وإلا- فمجرد خلاف الشأن لا يوجب السقوط كما تقدم.

{ولو وجد ولم يوجد شريك للشق الآخر فإن لم يتمكن من أجره الشقين سقط أيضاً} لعدم الاستطاعه، إذ استطاعه كل شخص بحسبه {وإن تمكن فالظاهر الوجوب لصدق الاستطاعه} وفاقاً للجواهر وغيره {فلا- وجه لما عن العلامه} في التذكرة {من التوقف فيه} حيث قال في محكى كلامه: إنه إن لم يجد شريكا وتمكن من المحمل بتمامه احتمل الوجوب للاستطاعه، والعدم {لأن بذل المال له خسران لا مقابل له} إذ الخسران في طريق الحج عين الربح، مضافاً إلى أن هذا الوجه الاعتبارى لا يقاوم الإطلاقات، واحتمال انصرافها إلى لزوم صرف المال بقدر شخص واحد لا بقدر شخصين في كمال السقوط.

{نعم لو كان بذله مجحفاً أو مضراً بحاله} بحيث يكون عرفاً باعتبار

لم يجب، كما هو الحال في شراء ماء الوضوء.

توقف حجه على ذلك ممن لا يستطيع الحج {لم يجب} أما في الأول فلبعض النصوص المتقدمة، كقول الصادق (عليه السلام) في صحيح المحاربي: «ولم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به»^(١)، بضميمه عدم الفرق بين الحاجه المجحفه وبين بذل المال المجحف للمناط الظاهر.

وأما في الثانى فلأنه غير مستطيع عرفاً، مضافاً إلى أدله الضرر، {كما هو الحال في شراء ماء الوضوء} وقد تكلمنا فيه في باب الطهاره، فراجع.

ص: ٣٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠ باب ٧ في وجوب الحج ح ١

مسألة ٨ : غلاء الأسعار لا يوجب سقوط الحج

مسألة ٨: غلاء أسعار ما يحتاج إليه أو أجره المركوب في تلك السنة لا يوجب السقوط، ولا يجوز التأخير عن تلك السنة مع تمكنه من القيمة، بل وكذا لو توقف على الشراء بأزيد من ثمن المثل والقيمة المتعارفه،

{مسألة ٨: غلاء أسعار ما يحتاج إليه أو أجره المركوب في تلك السنة لا يوجب السقوط ولا يجوز التأخير عن تلك السنة مع تمكنه من القيمة، بل وكذا لو توقف على الشراء بأزيد من ثمن المثل والقيمة المتعارفه} وإن كانت القيمة في تلك السنة كالقيمة في سائر السنوات على المشهور شهره عظيمه، خلافاً للشيخ في محكي المبسوط حيث قال: "وأما الزاد فهو عبارة عن المأكول والمشروب، فالمأكول هو الزاد، فإن لم يجده بحال أو وجدته بثمان يضر به، وهو أن يكون في الرخص بأكثر من ثمن مثله وفي الغلاء مثل ذلك، لم يجب عليه، وهكذا حكم المشروب الذي يعتبر وجوده فيه فإنه يختلف"^(١) انتهى.

لكن عن المدارك والفاضل الخراساني أنهما نسبا إلى الشيخ (رحمه الله) القول بأنه متى زادت قيمة الزاد والراحله عن ثمن المثل لم يجب الحج^(٢)، انتهى.

وكان نسبة الكلام في الراحله إليه (رحمه الله) ناش عما ذكره الشهيد في محكي كلامه، فقال بعد نقل القول بذلك عن الشيخ في الزاد: إن ذلك لازم له في الراحله لأنه احتج بأن إطلاق الشراء ينصرف إلى المعتاد كالتوكيل في الشراء، انتهى.

وكيف كان، فالمتعين هو ما ذهب إليه المشهور، لصدق الاستطاعه، وليس

ص: ٣٧

١- المبسوط: ج ١ ص ٣٠٠ في شرائط الوجوب

٢- المدارك: ص ٤٠٣

بل وكذا لو توقف على بيع أملا-كه بأقل من ثمن المثل، لعدم وجود راغب في القيمة المتعارفه، فما عن الشيخ من سقوط الوجوب ضعيف، نعم لو كان الضرر مجحفاً بماله مضرراً بحاله لم يجب،

الحكم معلقاً على الشراء حتى ينظر في مفاده، بل هو معلق على القدره وهى حاصله في المقام قطعاً.

{بل وكذا لو توقف على بيع أملاكه بأقل من ثمن المثل، لعدم وجود راغب في القيمة المتعارفه} لما تقدم من صدق الاستطاعه والقدره ونحوهما من العناوين المعلق عليهما الوجوب في الآيه والأخبار.

{فما عن الشيخ من سقوط الوجوب ضعيف} وأضعف منه ما ذهب إليه بعض المعاصرين المعلقين على المتن من التفصيل بين كون ذلك لأجل ترقى الأسعار أو تنزلها فوافقوا المشهور، وبين كون ذلك اقتراحاً من البائع أو المشتري الحاضر فعلاً فلا يبعد السقوط.

إذ فيه: إنه لو وصل إلى حد الإجحاف فهو مصرح به في المتن، وإن لم يصل إلى حد الإجحاف مع فرض صدق الاستطاعه والقدره لا وجه لعدم الوجوب.

{نعم لو كان الضرر مجحفاً بماله، مضرراً بحاله لم يجب} لما تقدم من صحيح المحاربي وأدله «لا ضرر».

وما في تعليقه السيد البروجردى من أن ذلك على حد ما مر في المسأله السابقه من اعتبار أن يكون الضرر عرفاً باعتبار توقف حجه على ذلك ممن لا-يستطيع إليه سيلا- محل تأمل، إذ فرق بين هذه المسأله والمسأله السابقه لأنه عطف الضرر هنا بالواو وهناك بأو.

وكيف كان، فعدم الوجوب حين الضرر المجحف هو المحكى عن التذكره

وإلا فمطلق الضرر لا يرفع الوجوب بعد صدق الاستطاعة وشمول الأدله، فالمناط هو الإجحاف والوصول إلى حد الحرج الرافع للتكليف،

والشاهد والمحقق الثانين وغيرهم وهو الأقوى، وكلام الأصحاب المطلقين لوجوب الحج ولو كثر الثمن منصرف عن فرض الإجحاف كما لا يخفى، فتبين أن المناط في رفع التكليف هو الإجحاف.

{وإلا فمطلق الضرر لا يرفع الوجوب بعد صدق الاستطاعة وشمول الأدله} بل قال في المستند: إن في صدق الضرر على مثل ذلك نظر، لما يقع بأزائه من تحصيل مقدمات الحج بملاحظه العله المنصوصه في صحيحه صفوان الوارده في شراء ماء الوضوء بمائه درهم أو ألف درهم من قوله: «وما يشتري بذلك مال كثير» فإنه علل وجوب الشراء بأنه يشتري بإزائه مالاً كثيراً، وهو هنا أيضاً متحقق، ويؤيده الأخبار المتضمنه لشراء ماء الوضوء بمائه ألف أو مائه دينار(١) انتهى.

{فالمناط هو الإجحاف والوصول إلى حد الحرج الرافع للتكليف}.

وهذا إنما هو في سنه الاستطاعة، أما في غيرها بأن أهمل في سنه الاستطاعة، فيجب عليه ولو بالمال المجحف، لاستقرار الحج المقتضى للإتيان به بأي وجه كان ما لم يعارضه محرم أقوى، وصرف المال ولو بقدره المجحف ليس محرماً.

نعم إذا أوجب الحرج لم يجب، لقوله تعالى: (ما جعل عليكم في الدين من حرج)(٢)، لعدم الفرق في ذلك بين الأداء والقضاء، فتأمل.

ص: ٣٩

١- المستند: ج ٢ ص ١٥٨ سطر ٣٢

٢- سورة الحج آيه ٧٨

مسأله ٩: شرطيه وجود نفقه الذهاب والإياب

مسأله ٩: لا- يكفى فى وجوب الحج وجود نفقه الذهاب فقط، بل يشترط وجود نفقه العود إلى وطنه أن أراده، وإن لم يكن له فيه أهل ولا مسكن مملوك ولو بالإجاره، للخرج فى التكليف بالإقامه فى غير وطنه المألوف له.

{مسأله ٩: لا يكفى فى وجوب الحج وجود نفقه الذهاب فقط، بل يشترط وجود نفقه العود إلى وطنه إن أراده، وإن لم يكن له فيه أهل ولا- مسكن مملوك ولو بالإجاره، للخرج فى التكليف بالإقامه فى غير وطنه المألوف له}، وفقاً لإطلاق كلام جمله من الأصحاب على ما حكى عنهم، بل ادعى عليه الإجماع.

قال العلامة فى محكى المنتهى (١١): لو كان وحيداً اعتبر نفقته لذهابه وعوده، وللشافعى فى اعتبار نفقه العود هنا وجهان: اعتبارها للمشقه الحاصله بالمقام فى غير وطنه وهو الذى اخترناه، والثانى عدمه لتساور البلاد بالنسبه إليه، والأول أصح، انتهى. وعن سيد المدارك وصاحب الذخير الميلى إلى تفصيل الشافعى.

وكيف كان، فى المسأله أقوال خمس:

الأول: اعتبار التمكّن من الإياب مطلقاً.

الثانى: عدمه مطلقاً.

الثالث: التفصيل بين من يملك مسكناً فيعتبر، دون غيره.

الرابع: التفصيل بين من له أهل فيعتبر، دون غيره.

الخامس: التفصيل بين المشقه فى عدم الإياب فيعتبر، وبين غيره فلا، والأقوى دوران الحكم مدار المتعارف من المشقه وإن لم تبلغ حد الحرج الراجع للتكليف، وذلك لأن

ص: ٤٠

نعم إذا لم يرد العود أو كان وحيداً لا تعلق له بوطن لم يعتبر وجود نفقه

الظاهر المنساق من لفظ المستطيع هو من يتمكن من الذهاب والإياب، فبدونه لا تتحقق الاستطاعة عرفاً.

وكان فتوى الأكثر باعتبار الزاد في العود، بل الإجماع المحكى عن الشهيد الثاني على ذلك مستند إلى هذا الفهم العرفي، فما في المستند من دعوى عدم الشك في عدم دخول زاد العود في استطاعه سبيل الحج محل نظر، بل منع، على أن الظاهر من الأخبار الآتية في مسأله الرجوع إلى كفايه المفروغيه عن نفقه الإياب من الزاد والراحله، لأنه ذكر فيها الزاد والراحله ونفقه عياله وما يرجع إليه. وحيث إن نفقه العود ليست داخله في الآخريين يلزم أن يكون داخله في الأول _ أى الزاد والراحله _ وإلا لكان مهملًا وهو خلاف الظاهر.

نعم لو لم يكن في عدم رجوعه مشقه عرفيه، كالسائح الذى يدور مده عمره فى البلاد من غير فرق عنده بينها أصلاً، فالأرجح فى النظر وجوب الحج عليه بمجرد التمكن من الذهاب، لصدق الاستطاعه بالنسبه إليه.

والحاصل إن الاستطاعه فى كل شخص بحسبه، فكما أن استطاعه ذى العائله فوق استطاعه غيره، كذلك استطاعه من يشق عليه عدم الرجوع عرفاً فوق استطاعه من لا يفرق عنده الرجوع وعدمه.

وبهذا تحقق أن عدم الوجوب بالنسبه إلى من يشق إليه عدم العود ليس لأدله الحرج والضرر، بل لعدم شمول الأدله له، لصدق أنه ليس بمستطيع، فهو من باب عدم المقتضى لا من باب وجود المانع.

نعم إذا لم يرد العود، أو كان وحيداً لا تعلق له بوطن، لم يعتبر وجود نفقه

العود، لإطلاق الآيه والأخبار فى كفايه وجود نفقه الذهاب. وإذا أراد السكنى فى بلد آخر غير وطنه لابد من وجود النفقه إليه إذا لم يكن أبعد من وطنه، وإلا فالظاهر كفايه مقدار العود إلى

العود، لإطلاق الآيه والأخبار فى كفايه وجود نفقه الذهاب، لكن قد عرفت أن ظاهر الآيه والأخبار إنما هو الاستطاعه المختلفه حسب اختلاف الأشخاص، وأن المعيار هو المشقه النوعيه الرافعه لصدق الاستطاعه وعدمها، لا الإراده وعدمها أو الوحده وعدمها أو التعلق بالوطن وعدمه.

{وإذا أراد السكنى فى بلد آخر غير وطنه، لا بد من وجود النفقه إليه إذا لم يكن أبعد من وطنه}.

وربما يقيد ذلك بما ذكره غير واحد من المعلقين بأن لم تكن نفقه الذهاب إليه أزيد من نفقه العود إليه، إلا إذا كان مضطراً إلى السكنى فيه فيعتبر وجود النفقه إليه مطلقاً.

والأقوى أن الحكم مطلقاً دائر مدار صدق الاستطاعه وعدمه، وذلك يتوقف على الاضطرار إلى السكنى فى ذلك المحل غير وطنه وعدمه، فلو كان مضطراً إليه لوحظ فإن تمكن من الجمع بين الحج وبين الذهاب إليه وجب الحج، ولو لم يتمكن إما لأبعديته عن الوطن المستلزم عادة لكثرة النفقه للعود أو لأكثرية النفقه، وإن كان ذلك المحل أقرب من وطنه لم يجب الحج، وإذا كان ذا وطنين لا يفرق عنده البقاء فى أيهما كان اعتبر كفايه النفقه للرجوع إلى أقلهما نفقه لصدق الاستطاعه عرفاً، كما أنه لو كان هناك مكانان يضطر إلى البقاء فى أحدهما والإعراض عن وطنه اعتبر أقلهما مؤنه للذهاب إليه.

{وإلا-} يضطر إلى السكنى فى بلد آخر يحتاج إلى مؤنه زائده من الرجوع إلى الوطن لا- يتمكن من الجمع بينه وبين الحج {فالظاهر كفايه مقدار العود إلى

وطنه.

وطنه { مع الاحتياج إلى العود إلى الوطن ولو لم يصل إلى حد الاضطرار، وإلا فلو كان عنده العود إليه أو إلى غيره أو البقاء في مكة على السواء بحيث لو لم يجب الحج أيضاً ربما كان يختار البقاء في غير وطنه بطبعه لم يلزم في الوجوب وجود مؤنه العود إلى الوطن، لصدق الاستطاعه بدونها كما لا يخفى.

ص: ٤٣

مسأله ١٠: قد عرفت أنه لا يشترط وجود أعيان ما يحتاج إليه في نفقه الحج من الزاد والراحله ولا وجود أثمانها من النقود، بل يجب عليه بيع ما عنده من أموال لشرائها، لكن يستثنى من ذلك ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقه بحاله، ولا خادمه المحتاج إليه، ولا ثياب تجمله اللائقه بحاله، فضلا عن ثياب مهنته، ولا أثاث بيته من الفراش والأوانى وغيرهما مما هو محل حاجته، بل ولا حلى المرأه مع حاجتها بالمقدار اللائق بها بحسب حالها في زمانها ومكانها، ولا كتب العلم لأهله التي لا بد له منها فيما يجب تحصيله، لأن الضروره الدينيه أعظم من الدنيويه، ولا آلات الصنایع المحتاج إليها في معاشه، ولا فرس ركوبه مع الحاجه إليه، ولا سلاحه ولا سائر ما يحتاج إليه،

{مسأله ١٠: قد عرفت أنه لا يشترط وجود أعيان ما يحتاج إليه في نفقه الحج من الزاد والراحله ولا وجود أثمانها من النقود، بل يجب عليه بيع ما عنده من أموال لشرائها، لكن يستثنى من ذلك ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقه بحاله، ولا خادمه المحتاج إليه، ولا ثياب تجمله اللائقه بحاله فضلا عن ثياب مهنته، ولا أثاث بيته من الفراش والأوانى وغيرهما مما هو محل حاجته، بل ولا حلى المرأه مع حاجتها بالمقدار اللائق بها بحسب حالها في زمانها ومكانها، ولا كتب العلم لأهله التي لا بد له منها فيما يجب تحصيله، لأن الضروره الدينيه أعظم من الدنيويه، ولا آلات الصنایع المحتاج إليها في معاشه، ولا فرس ركوبه مع الحاجه إليه، ولا سلاحه ولا سائر ما يحتاج إليه}.

أما استثناء دار السكنى والخادم والثياب فقد استفاض دعوى الإجماع عليه، قال فى الحدائق: ظاهر الأصحاب (رضوان الله عليهم) الاتفاق على أنه يستثنى من مال الاستطاعه دار سكناه وخادمه وثياب بدنه، قال فى المنتهى: وعليه

اتفاق العلماء لأن ذلك مما تمس الحاجة إليه وتدعو إليه الضرورة فلا يكلف بيعه، ونحوه في المعتمر والتذكرة، انتهى (١).

أقول: ويدل على ذلك جملة من الروايات التي وردت في باب الزكاة:

فمن غير واحد، عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، إنهما سئلا عن الرجل له دار وخادم أو عبد أيقبل الزكاة؟ قال: «نعم إن الدار والخادم ليسا بمال» (٢).

بضميمه ما ورد في المقام من قول أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال الله تعالى: (ولله على الناس حرج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال: «هذه لمن كان عنده مال وصحة» (٣)، الحديث.

ونحوه قوله (عليه السلام)، في رجل له مال ولم يحج قط: «هو ممن قال الله تعالى: (ونحشروه يوم القيامة أعمى)» (٤). إلى غير ذلك.

ومثل الرواية المتقدمة ما عن سعيد بن يسار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «تحل الزكاة لصاحب الدار والخادم، لأن أبا عبد الله (عليه السلام) لم يكن يرى الدار والخادم شيئاً» (٥).

وعن علي بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام)، قال: سألته عن الزكاة أيعطاها من له الدابة؟ قال: «نعم». ومن له الدار والعبد؟ قال: «الدار ليس يعدها مال» (٦).

ص: ٤٥

١- الحدائق: ج ١٤ ص ٩٣

٢- الوسائل: ج ٦ ص ١٦٢ الباب ٩ من أبواب المستحقين للزكاة ح ٢

٣- تفسير العياشي: ج ١ ص ١٩٠ ح ١٠٨

٤- الوسائل: ج ٨ ص ١٧ الباب ٦ من أبواب وجوب الحج ح ٢

٥- الوسائل: ج ٦ ص ١٦٢ الباب ٩ من أبواب المستحقين للزكاة ح ٤

٦- الوسائل: ج ٦ ص ١٦٢ الباب ٩ من أبواب المستحقين للزكاة ح ٥

وعن عبد العزيز قال: دخلت أنا وأبو بصير على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال له أبو بصير: إن لنا صديقاً... إلى أن قال: وله دار تسوى أربعه آلاف درهم وله جاريه وله غلام يستقى على الجمل كل يوم ما بين الدرهمين إلى الأربعة سوى علف الجمل وله عيال أله أن يأخذ من الزكاه؟ قال: «نعم». قال: وله هذه العروض؟ فقال: «يا أبا محمد فتأمروني أن أمره ببيع داره وهي عزه ومسقط رأسه أو يبيع خادمه الذي يقيه الحر والبرد ويصون وجهه ووجه عياله، أو أمره أن يبيع غلامه وجمله وهو معيشتة وقوته، بل يأخذ الزكاه فهي له حلال ولا يبيع داره ولا غلامه ولا جملة»^(١).

إلى غير ذلك، فإن عموم العله فيها كاف فيما نحن فيه، مضافاً إلى ما تقدم من الروايات الداله على أن الحج واجب على من له سعه في المال ونحوه.

ثم إن الثياب كما عرفت أعم من ثياب التجمل وثياب المهنة التي هي ثياب الخدمه، خلافاً لما يظهر من الشرائع حيث خصص الاستثناء بثياب المهنة، ولكن لا وجه لهذا الإشعار بعد عموم الأدله ومعاهد الإجماعات، مضافاً إلى بعض النصوص الداله على عدم بيع ثياب التجمل في الهدى الواجب وأنه ينتقل إلى الصوم:

فعن ابن نصر قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المتمتع يكون له فضول من الكسوه بعد الذي يحتاج إليه فتسوى بذلك الفضول مائه درهم يكون ممن يجب عليه؟ فقال: «لا بد من كسو أو نفقه». قلت: له كسو أو ما يحتاج إليه بعد هذا الفضل من الكسوه؟ فقال: «وأى شيء كسوه بمائه درهم، هذا ممن قال الله: (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم)»^(٢).

ص: ٤٤

١- الوسائل: ج ٦ ص ١٦٢ الباب ٩ من أبواب المستحقين للزكاه ح ٣

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٧١ باب ٥٧ في أبواب الذبح ح ١

وعن ابن أسباط، عن بعض أصحابنا، عن الرضا (عليه السلام)، قال: قلت له: رجل تمتع بالعمرة إلى الحج وفي عيبته ثياب له أبيع من ثيابه شيئاً ويشترى هديه؟ قال: «لا هذا يترين به المؤمن يصوم ولا يأخذ من ثيابه شيئاً»، كما لا يخفى.

وأما استثناء غير الثلاثة من سائر المذكورات في المتن فهو الأقوى، لعدم صدق الاستطاعة لمن ليس له ما يكفى الحج سواها، إذ الاستطاعة كما عرفت يراد بها معناها العرفي، ومن المتيقن أن العرف لا يرون من له المذكورات فقط أو منضماً مستطاعاً، ولذا لو كان له كتب علم أو أثاث بيت أو آلات صناعه محتاج إليها أو للمرأة حلى ثم قيل له اذهب إلى زياره الرضا (عليه السلام) إن كنت مستطاعاً صح أن يقول لا أستطيع الزيارة، مضافاً إلى ما تقدم من إشعارات روايات الزكاه والروايات المعلقة للحج بالسعه في المال ونحوها.

بل ربما يستدل للمطلب بصحيحه المحاربي المتقدمه، حيث إن مع الحاجه إليها يصدق حاجه تجحف به، وصحيحه ابن عمار: «من مات ولم يحج حجه الإسلام ولم يترك إلا بقدر نفقه الحج فورثته أحق بما ترك إن شاؤوا أكلوا»^(١)، بتقريب أنها دلت على عدم كفايه نفقه الحج في الاستطاعة والاستقرار في الذمه، بل لا بد من الزائد عليها وليس إلا المستثنيات.

وقد ظهر بما ذكرنا عدم الوجه في استشكال الدروس في استثناء حلى المرأة وما يضطر الشخص إليه من أمتعته المنزل والسلاح وآلات الصنائع <

كما لا وجه في إطلاق المحكى عن ابن سعيد والتحرير، حيث قال الأول: لا يعد في الاستطاعة

ص: ٤٧

لاستلزام التكليف بصرفها في الحج العسر والخرج،

بحج السلام وعمرته دار السكنى والخادم ويعتبر ما عدا ذلك من ضياع وعقار وكتب وغير ذلك. وعن الثاني إنه أطلق بيع ما عدا المسكن والخادم والثياب من ضياع أو عقار أو غيرهما من الذخائر.

وكيف كان، فقد تبين مما ذكر أن كتب العلم لا يختص استثنائها بصوره الضروره الشرعيه إليها، بل حالها حال سائر أثاث البيت وغيرها من المستثنيات، بل ليس استثناء ما ذكر إلا من قبيل الاستثناء المنقطع، لعدم صدق الاستطاعه لمن لم يكن له ما يزيد عليها، فالوجه في ذلك عدم صدق الاستطاعه، لا لما ذكره المصنف (رحمه الله) بقوله: {لاستلزام التكليف بصرفها في الحج العسر والخرج}.

ولذا قال السيد البروجردى: بل لأنه لا يقال للإنسان المحتضر المحتاج في حضره إلى معاش كثيره أنه يستطيع السفر إلا إذا كان له زاد السفر وراحلته زائداً على حوائجه الحضرية، وأما من لا يتهيأ له مؤن السفر إلا بهدم أساس حضره فهو غير مستطيع للسفر عرفاً.

وقريب منه عبارته غيره من المعاصرين.

والحاصل أن عدم الوجوب من باب عدم المقتضى، لا من باب وجود المانع، فالأصل هو عدم الوجوب إلا ما خرج، لا أن الأصل هو الوجوب إلا ما خرج، خلافاً لجماعه منهم صاحب الحدائق حيث قال:

إن مقتضى الآيه والأخبار الكثيره هو وجوب الحج على كل من استطاع، بمعنى قدر على الإتيان به، واستثناء هذه الأشياء أو بعضها يحتاج إلى دليل متى حصلت الاستطاعه بها. نعم قام الدليل العام على نفي الحج في الدين وعدم تحمل الضرر وسهوله الحنيفيه والتوسعه في التكليف فيجب بمقتضى ذلك الاقتصار من هذه الأشياء

ولا- يعتبر فيها الحاجة الفعلية، فلا وجه لما عن كشف اللثام من أن فرسه إن كان صالحاً لركوبه في طريق الحج فهو من الراحله، وإلا فهو في مسيره إلى الحج لا يفتقر إليه بل يفتقر إلى غيره، ولا دليل على عدم وجوب بيعه حينئذ، كما على ما يلزم من التكليف بصرفها وفقدتها ذلك عيناً أو قيمه، انتهى (١).

وفيه: إن المتبادر عند العرف هو اشتراط صدق الاستطاعه بالزائد على ما ذكر، فلا تصدق الاستطاعه بها لا أنها تصدق والخروج للدليل.

{ولا يعتبر فيها الحاجة الفعلية} فلو احتاج إلى الأثاث بعد الرجوع لم يكلف بيعها، لما تقدم من عدم صدق الاستطاعه حينئذ {فلا وجه لما عن كشف اللثام من أن فرسه إن كان صالحاً لركوبه في طريق الحج فهو من الراحله، وإلا فهو في مسيره إلى الحج لا يفتقر إليه بل يفتقر إلى غيره، ولا دليل على عدم وجوب بيعه حينئذ}.

نعم ربما يمكن الخدشه في بعض المذكورات إذا كان واجداً له بعد الرجوع، كما لو علم بأنه يهدى إليه فرس الركوب بعد عوده من الحج.

ولكن فيه: ما عرفت من عدم صدق الاستطاعه فعلاً لمن يتوقف تكميلها له ببيع فرسه ونحوه، إلا إذا زاد عن لوازمه فعلاً وكان مستغنياً عنه بعداً، كما لو كان له ثيران يحتاج إليها في الربيع للزرع والحال لو باعها وذهب بثمانها إلى الحج حصلت له في وقت الاحتياج، فإنه يشكل القول بعدم الاستطاعه بها.

ومثله ما لو كانت داره غير محتاج إليها وقت السفر، فيمكن إيجارها بما يكفى للحج إلى وقت الرجوع.

ولكن الأقوى عدم الوجوب في هذه الصوره لأنه من تحصيل الاستطاعه، فتأمل {كما} لا يخفى.

ص: ٤٩

لا وجه لما عن الدروس من التوقف في استثناء ما يضطر إليه من أمتعته المنزل والسلاح وآلات الصنائع، فالأقوى استثناء جميع ما يحتاج إليه في معاشه مما يكون إيجاب بيعه مستلزماً للعسر والحرَج، نعم لو زادت أعيان المذكورات عن مقدار الحاجة وجب بيع الزائد في نفقه الحج، وكذا لو استغنى عنها بعد الحاجة، كما

وقد عرفت أنه {لا وجه لما عن الدروس من التوقف في استثناء ما يضطر إليه من أمتعته المنزل والسلاح وآلات الصنائع} وحلى المرأه {فالأقوى استثناء جميع ما يحتاج إليه في معاشه مما} لا تصدق الاستطاعة معها خصوصاً إذا {يكون إيجاب بيعه مستلزماً للعسر والحرَج} المنفيين، ولو باع ما يحتاج إليه وذهب بأثمانها إلى الحج ففي وقوعه عن حجه الإسلام وعدمه وجهان: من الاستطاعة فعلاً بعد البيع كالحج بعد الاكتساب، ومن أن حكم أثمان المستثنيات حكم أعيانها فلا يصدق عليه أنه مستطيع.

وسياتى في المسألة الثالثة عشره بعض الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

{نعم لو زادت أعيان المذكورات عن مقدار الحاجة وجب بيع الزائد في نفقه الحج} فلو كان له داران إحداهما مستغنى عنها وجب بيعها، وكذا المتعدد من سائر اللوازم إذا لم يكن محل الحاجة.

وهذا غير ما سياتى في المسألة الثانية عشره، وإنما قلنا بوجوب بيع الزائد لصدق الاستطاعة عرفاً.

ثم ذكر البيع من باب المثال، وإلا فالحكم في البيع والإجاره والرهن والصلح وغيرها واحد.

{وكذا} يجب الحج ببعض المستثنيات {لو استغنى عنها بعد الحاجة كما

فى حلئ المرأه إءا كبءء عنه ونءوه.

فى حلئ المرأه إءا كبءء عنه ونءوه} واسءصءاب عءم الوءوب فى ءىر مءله لءبءل الموءوع، ولءا اءءرنا فى باب الءمس وءوب ءمس المسءءىاء إءا ءرءء عن مءل الءاءه، كما لو اشءرى ءاراً أءرى وانءقل عن الأولى فىءب إعطاء ءمسها إءا كانت من الربء، ءلافاً لمن ءهب إلى عءم الوءوب لاسءصءاب عءم الءمس لءىقن عءمه ءال ءونها من المؤمنه، فمع الشءك ىسءصءب الءاله السابقه.

ص: ٥١

مسألة ١١ : لو كان عنده دار موقوفه ومملوكة

مسألة ١١: لو كان بيده دار موقوفه تكفيه لسكنائه، وكان عنده دار مملوكة، فالظاهر وجوب بيع المملوكة إذا كانت وافية لمصارف الحج أو متممه لها، وكذا في الكتب المحتاج إليها إذا كان عنده من الموقوفه

{ مسألة ١١: لو كان بيده دار موقوفه تكفيه لسكنائه، وكان عنده دار مملوكة، فالظاهر وجوب بيع المملوكة إذا كانت وافية لمصارف الحج أو متممه لها } لصدق الاستطاعة، ولكن قيده الوالد (قدس سره) في تعليقه بكونها بلا مزاحمة وضيق ولا معرضه للزوال حالاً أو مآلاً، وبين ذلك في مجلس الدرس بأنه قد يزاحمه في الموقوفه الشركاء أو غيرهم، أو تكون ضيقاً له أو معرضاً للزوال حالاً، بأن يأخذها الأولى منه لدى حضوره أو الظالم أو تنهدم الدار مثلاً، أو مآلاً قريباً كبعد سنه ونحوها، لا بعد خمسين سنه.

ولكن قد يقال بعدم صدق الاستطاعة في كثير من أفرادها، فهل يصح لأن يقال لمن سكن داره وتحت يده دار أخرى موقوفه أو مباح له السكنى فيها بإباحه يقطع بعدم طرو مزيل عليها، أنه مستطيع لزياره الرضا (عليه السلام) ولو أمره المولى بالزياره في صوره الاستطاعة، هل يصدق عرفاً أنه مستطيع لتمكنه من بيع داره، بل هذا أشبه شيء بتكليف المتزوج طلاق امرأته غير المدخول بها ليرجع إليه نصف المهر فيحج، لاكتفائه بامرأته السابقه.

والحاصل أنه من قبيل تحصيل الاستطاعة لا حصولها، ولذا نقول بعدم لزوم إعطاء خمس هذه الدار لأنها زائده عن المؤنه، نعم لو سكن في الدار الموقوفه بحيث خرجت المملوكة عن الاحتياج لزوم الحج ظاهراً.

{ وكذا } الكلام { في الكتب المحتاج إليها إذا كان عنده من الموقوفه

مقدار كفايه، فيجب بيع المملوكه منها. وكذا الحال في سائر المستثنيات إذا ارتفعت حاجته فيها بغير المملوكه، لصدق الاستطاعه حينئذ إذا لم يكن ذلك منافياً لشأنه ولم يكن عليه حرج في ذلك، نعم لو لم تكن موجوده وأمكنه تحصيلها لم يجب عليه ذلك، فلا يجب بيع ما عنده وفي ملكه، والفرق

مقدار كفايته، فيجب { في صوره صدق الاستطاعه عرفاً {بيع المملوكه منها} أو رهنها أو إيجارها إلى غير ذلك.

{وكذا الحال في سائر المستثنيات إذا ارتفعت حاجته فيها بغير المملوكه، لصدق الاستطاعه حينئذ إذا لم يكن ذلك منافياً لشأنه ولم يكن عليه حرج في ذلك} ولم يكن في معرض الزوال أو المزاحمه أو نحوهما.

{نعم لو لم تكن موجوده} عنده {وأمكنه تحصيلها لم يجب عليه ذلك} وفاقاً للدروس والجواهر، قال الثاني: ومن هنا كان الأقوى عدم وجوب بيعها لو كان يمكنه الاعتياض عنها بالأوقاف العامه وشبهها، بل في الدروس القطع بذلك، إلى أن قال: لكن لو فعل احتمال تحقق الاستطاعه، انتهى (1).

وهذه العبارة يحتمل شمولها للصوره السابقه التي كان تحت يد الشخص دار موقوفه كما اخترناه، {فلا يجب بيع ما عنده وفي ملكه، والفرق} بين هذه الصوره التي حكمنا فيها بعدم الوجوب، وبين الصوره السابقه التي حكمنا فيها

ص: ٥٣

عدم صدق الاستطاعة فى هذه الصورة، بخلاف الصورة الأولى، إلا إذا حصلت بلا سعى منه، أو حصلها مع عدم وجوبه، فإنه بعد التحصيل يكون كالحاصل أولاً.

بالجواب: {عدم صدق الاستطاعة فى هذه الصورة، بخلاف الصورة الأولى}.

وقد عرفت عدم الصدق فى الأولى أيضاً {إلا إذا حصلت بلا سعى منه أو حصلها مع عدم وجوبه، فإنه بعد التحصيل يكون كالحاصل أولاً}.

ثم إن حكم الوقف العام الذى يتمكن الشخص الاستيلاء عليه بلا محذور ومشقه، حكم الوقف الخاص فى جميع ما ذكر، فلو كان يتمكن من السكن فى غرفه من الصحن أو مسجد الكوفه مثلاً بلا مشقه أصلاً لم يجب عليه بيع غرفته الساكن فيها للحج، لما تقدم من عدم صدق الاستطاعة إلا بمعناها العقلى الذى لم نعتبره.

مسأله ١٢: لو لم تكن المستثنيات زائده عن اللائق بحاله بحسب عينها، لكن كانت زائده بحسب القيمه وأمكن تبديلها بما يكون أقل قيمه، مع كونه لائقاً بحاله أيضاً، فهل يجب التبديل للصرف في نفقه الحج أو لتتميمها؟ قولان من صدق الاستطاعه، ومن عدم زياده العين عن مقدار الحاجه، والأصل عدم وجوب التبديل، والأقوى

{مسأله ١٢: لو لم تكن المستثنيات زائده عن اللائق بحاله بحسب عينها، لكن كانت زائده بحسب القيمه، وأمكن تبديلها بما يكون أقل قيمه مع كونه لائقاً بحاله أيضاً، فهل يجب التبديل للصرف في نفقه الحج أو لتتميمها} أم لا، {قولان}.

قال في الجواهر: ولو زادت أعيانها عن قدر الحاجه وجب بيعها قطعاً، كما في الدروس وغيرها، بل الأقوى وجوب البيع لو غلت وأمكن بيعها وشراء ما يليق به من ذلك بأقل من ثمنها، كما صرح به في التذكرة والدروس والمسالك وغيرها، انتهى ((١)).

وعن الكركي عدم وجوب الاستبدال، واحتمله في محكي التذكرة وكشف اللثام، واحتاط بالبيع في المستند.

{من صدق الاستطاعه} عرفاً فيجب التبديل {ومن عدم زياده العين عن مقدار الحاجه، والأصل عدم وجوب التبديل، والأقوى} الثاني لعدم تسليم صدق الاستطاعه، بل العرف قاض بأن مثله غير مستطيع، ولذا لا يظن بأحد أن يفتى بعدم جواز إعطائه الزكاه

ص: ٥٥

الأول إذا لم يكن فيه حرج أو نقص عليه وكانت الزيادة معتداً بها، كما إذا كانت له دار تسوى مائه وأمكن تبديلها بما يسوى خمسين مع كونه لائقاً بحاله من غير عسر فإنه يصدق الاستطاعه. نعم لو كانت الزيادة قليله جداً بحيث لا يعتنى بها أمكن دعوى عدم الوجوب وإن كان الأحوط التبديل أيضاً،

والخمس إذا كان فقيراً، مع أنه لو كان مكلفاً ببيعه والحج بالزائد كلف ببيعه للنفقة ولم يعط منهما لاتحاد المناط فى الأبواب الثلاثة.

والحاصل أن من يتمكن من تبديل لوازم معيشته حتى يهيبى لوازم السفر لم يصدق عليه المستطيع فعلاً، نعم هو مستطيع عقلاً، وهو غير معتبر كما مر غير مره.

وأما الوجوه الأخر التى استدلووا بها لهذا القول _ كأصالة عدم وجوب التبديل، ولزوم الحرج منه، وأنه كالكفاره فكما إذا لم يتمكن من العتق إلا- ببيع المستثنيات لم يجب كذلك ههنا _ فمخدوشه، أما الأصل فلأنه يتوقف على الشك فى صدق الاستطاعه وعدمه، فلا- يقاوم دليل من يقول بصدق الاستطاعه، وأما لزوم الحرج فهو أخص من المدعى، وأما أنه كالكفاره فمضافاً إلى كونه قياساً أنه لم يثبت الحكم فى الأصل فكيف بالفرع.

ثم إن المصنف (رحمه الله) الذاهب إلى القول {الأول} قيده بما {إذا لم يكن فيه حرج أو نقص عليه وكانت الزيادة معتداً بها، كما إذا كانت له دار تسوى مائه وأمكن تبديلها بما يسوى خمسين مع كونه لائقاً بحاله من غير عسر فإنه يصدق الاستطاعه. نعم لو كانت الزيادة قليله جداً بحيث لا يعتنى بها أمكن دعوى عدم الوجوب وإن كان الأحوط التبديل أيضاً}.

ثم على ما قلنا من عدم الوجوب لو بدل وجب الحج حينئذ لأنه مستطيع

فعلاً.

ثم إن حكم الإجاره ونحوها حكم البيع، فلو تمكن من إيجار داره مثلاً واستيجار دار أرخص يكفى التفاوت بينهما للحج جميعاً أو تميمياً وجب على الأول كما صرح به فى المستند. قال: وكذا لو أمكن تحصيل ما يحصل به الكفايه من هذه الأشياء بالإجاره ونحوها من غير مشقه عاديه فالظاهر الاكتفاء به، انتهى (١).

ولم يجب على الثانى.

ص: ٥٧

١- المستند: ج ٢ ص ١٦٨ السطر ٢٣

مسألة ١٣: لو لم يكن عنده من أعيان المستثنيات

مسألة ١٣: إذا لم يكن عنده من أعيان المستثنيات لكن كان عنده ما يمكن شراؤها به من النقود أو نحوها ففي جواز شرائها وترك الحج إشكال، بل الأقوى عدم جوازه إلا أن يكون عدمها موجباً للخرج عليه،

{مسألة ١٣: إذا لم يكن عنده من أعيان المستثنيات} أي بعضها {لكن كان عنده ما يمكن شراؤها به من النقود أو نحوها، ففي جواز شرائها وترك الحج إشكال} فعن الدروس والمسالك أن حكم الثمن حكم المستثنى، واختاره في الجواهر، وعن المدارك أنه استجوده في صورته الضرورة إليه، ويظهر من سوق عبارته الحدائق الإشكال في استثنائه، وجزم المصنف بتقدم الحج عليه قال: {بل الأقوى عدم جوازه إلا أن يكون عدمها موجباً للخرج عليه}، وتوقف كاشف الغطاء في المسألة قال: ولا يحتسب قيمتها من الاستطاعة على إشكال، انتهى (١).

والأرجح في النظر ما اختاره السيد البروجردى حيث قال في تعليقه: بل إلا أن يكون محتاجاً في معيشته الحضريه إلى تحصيلها على حد احتياج الواجد لها إلى إبقائها، انتهى (٢).

وقريب منه عبارته بعض المعاصرين حيث قال: كل ما يحتاج إليه في معيشته اللائقة به تؤخر اعتبار الاستطاعة عن حصوله على الأقوى، انتهى.

وذلك لعدم صدق الاستطاعة العرفية، مضافاً إلى إشعار قوله: «السعه

ص: ٥٨

١- كشف الغطاء: ص ٤٢٣ السطر الأول

٢- تعليقه البروجردى على العروه الوثقى: ص ١١١ المسألة ١٣

فالمدار فى ذلك هو الحرج وعدمه، وحينئذ فإن كانت موجوده عنده لا يجب بيعها إلا مع عدم الحاجه، وإن لم تكن موجوده لا يجوز شراؤها إلا مع لزوم الحرج فى تركه.

فى المال»، قوله (عليه السلام): «القوه فى المال واليسار» وبعض تعليقات روايات الزكاه المتقدمه بذلك.

نعم ربما يتوقف فى الحكم لفحوى ما دل على تقدم الحج على الزواج كما سيأتى تفصيله.

فالقدر المتقين هو استثناء صوره الحرج من حيث قيمه لا من حيث العين، فلو كان له عين المستثنى لم يشترط الحرج بل مناطه ما تقدم، ولو كان له قيمته احتاط بالحرج، والفرق بينهما عدم صدق الاستطاعه عرفاً فى صوره وجود العين، والشك فى عدم صدقه فى صوره وجود قيمه.

وكيف كان {فالمدار} عند المصنف {فى ذلك هو الحرج وعدمه، وحينئذ فإن كانت موجوده عنده لا يجب بيعها إلا مع عدم الحاجه، وإن لم تكن موجوده لا يجوز شراؤها إلا مع لزوم الحرج فى تركه}.

ثم إن الدار للزوجه الواجبه النفقه التى سكن فيها الزوج وأولادها الفقراء هل يجب بيعها للحج أم لا؟ الظاهر التفصيل بين ما لو كان بيعها موجباً للحرج عليها أو على أولادها، بأن كان الزوج لا يتمكن من استيجار دار بقدر شأنهم، أو يقعون فى كلفه الدار الإيجاريه التى هى مشقه غالباً لم يجب عليها الحج، إما لعدم صدق الاستطاعه عليها، وإما للحرج النافى للتكليف، وفى غير هذه الصوره يجب الحج، ولا يختص الحكم بالبيع ولا بالدار، بل جميع

ولو كانت موجوده وباعها بقصد التبديل بآخر لم يجب صرف ثمنها فى الحج فحكم ثمنها حكمها، ولو باعها لا بقصد التبديل وجب بعد البيع صرف ثمنها فى الحج إلا مع الضروره إليها على حد الحرج فى عدمها.

ما يوجب عدم الحرج كذلك، كما أنه لو تمكنت من رهنها أو إيجارها أو نحوهما كفى.

والحاصل أن الحكم فيها دائر مدار الحرج على نفسها، أو واجب النفقه عليها، ولو كان الحرج من باب أنها لو باعها أو آجرها افترق الزوج عنها لعدم تمكنهم من مكان يجتمعان فيه، وكذا على عدم صدق الاستطاعه العرفيه.

ثم إن الحرج الرافع للتكليف لا يختص بالحرج الفعلى، فلو كان له ثمن لوازم الشتاء والحال ربيع وكان بحيث إذا ذهب بذلك الثمن إلى الحج وقع فى الحرج حين الشتاء لم يجب الحج قطعاً لعدم الاستطاعه.

{ولو كانت} أعيان المستثنيات {موجوده وباعها بقصد التبديل بآخر، لم يجب صرف ثمنها فى الحج، فحكم ثمنها حكمها، ولو باعها لا بقصد التبديل وجب بعد البيع صرف ثمنها فى الحج إلا مع الضروره إليها على حد الحرج فى عدمها}، والأقوى عدم الفرق بين القصدين فلا يجب الحج مطلقاً إلا إذا خرج بالبيع عن الاحتياج، كما لو كان له دار معده للضيافه وكان ذلك من شأنه ثم باعها وعلم بذلك الناس بحيث سقط عن شأنه الضيافه بسبب البيع وجب عليه الحج لتبدل الموضوع، كما أنه لو كانت لو زوجتان وداران فماتت إحداهما أو طلقت أو نشزت أو نحو ذلك بحيث بقيت الدار فارغه لا حاجه له بها أصلاً فإنه يجب عليه بيعها أو نحوه والحج بثمانها.

لا يخفى أن فى موارد الاحتياط بالحج إذ حصلت له الاستطاعه القطعيه بعد الحج الاحتياطى وجب عليه الحج، لأنه بذلك داخل فى العمومات ويشك فى سقوط الحج عنه بذلك الحج الاحتياطى والأصل عدمه.

إن قلت: لا يجب الحج لأنه يشك فى الوجوب حينئذ والأصل عدمه.

قلت: الشك فى الوجوب حينئذ ناشئ عن الشك فى كفايه الحج المتقدم الاحتياطى عن حجه الإسلام، فمع فرض كون الأصل عدم الكفايه لا مجال لهذا الأصل لأنه مسبب، ومع جريان الأصل فى السبب لا يجرى الأصل فى المسبب.

وعليه فإن أراد الخلاص عن الحج الثانى تخلص بالبذل، بأن يقول لصديق له: ابذل على للحج وأكفايك بإعطاء ما بذلت على، ونحو ذلك. والله تعالى هو العالم.

ص: ٦١

مسألة ١٤ : وجوب تقديم الحج على التزويج

مسألة ١٤: إذا كان عنده مقدار ما يكفيه للحج ونازعتة نفسه إلى النكاح، صرح جماعة بوجوب الحج وتقديمه على التزويج، بل قال بعضهم: وإن شق عليه ترك التزويج،

{مسألة ١٤: إذا كان عنده مقدار ما يكفيه للحج ونازعتة نفسه إلى النكاح، صرح جماعة { كما في الشرائع، وعن الخلاف والمبسوط والقواعد والتحرير والتمهيد، {بوجوب الحج وتقديمه على التزويج، بل قال بعضهم { وهو المحقق في الشرائع والعلامه في محكى القواعد: {وإن شق عليه ترك التزويج {، وعن المبسوط والخلاف والتحرير: وإن خاف العنت، واستدل لذلك في الجواهر تبعاً للعلامه وغيره بصدق الاستطاعة المقتضيه لوجوب الحج الذى لا يعارضه النكاح المستحب.

وصرح فى الحدائق بعدم وقوفه فى المسأله على خبر على الخصوص، إلا أن المسأله مستفاده من القواعد الشرعيه.

أقول: لكن فى كتاب النذر من الوسائل، عن الكافى بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: رجل كان عليه حجه الإسلام فأراد أن يحج فقبل له: تزوج ثم حج. فقال: إن تزوجت قبل أن أحج فغلامى حر، فتزوج قبل أن يحج، قال: «أعتق غلامه»، فقلت: لم يرد بعثقه وجه الله، فقال: «إنه نذر فى طاعه الله، والحج أحق من التزويج وأوجب عليه من التزويج». قلت: فإن الحج تطوع؟ قال: «وإن كان تطوعاً فهى طاعه لله قد أعتق غلامه» (١). فإن

ص: ٦٢

والأقوى وفاقاً لجماعه أخرى عدم وجوبه مع كون ترك التزويج حرجاً عليه أو موجباً لحدوث مرض أو للوقوع فى الزنا ونحوه.

قوله (عليه السلام): «والحج أحق من التزويج وأوجب عليه من التزويج» صريح فى المطلب.

لا يقال: إن فى صدرها: «رجل كان عليه حجه الإسلام» وهو مشعر بالاستقرار الذى ليس من محل الكلام.

لأننا نقول: كون الحج على شخص أعم من سنه الاستطاعه، ولذا يقال فى سنه الاستطاعه عليه الحج. والحاصل أنه لا ظهور له فى الاستقرار.

وقوله فى الأخير: «فإن الحج تطوع» كلام آخر لا ربط له بما سبق، لتصريحه سابقاً بقوله: «كان عليه حجه الإسلام».

{والأقوى وفاقاً لجماعه أخرى} كمحكى الدروس والتحرير والمنتهى {عدم وجوبه مع كون ترك التزويج حرجاً عليه}، نعم قيدوه فى الكتب المذكوره بالمشقه العظيمه، {أو موجباً لحدوث مرض، أو للوقوع فى الزنا} كما عن المدارك وجده والكركى وغيرهم، واستجوده فى الجواهر، {ونحوه} من سائر أنواع المشقه، وذلك لدليل الحرج الحاكم على العمومات الأوليه.

نعم استشكل فى المستند فى خوف الوقوع فى الزنا مما لا دليل عليه، سيما إذا كانت الخشيه باحتمال الوقوع أو الظن بتركه، بل وكذلك مع العلم فإن هذه الخشيه لو أوجبت تخصيص عمومات وجوب الحج بالاستطاعه، لجاز تخصيص عموم كل ما يدفع به ذاك من ترك الواجبات وفعل المحرمات ولا- يقولون به، بل يمكن على ذلك أن يقال بتعارض عمومات حرمة الزنا لهذه العمومات،

نعم لو كانت عنده زوجه النفقه ولم يكن له حاجه فيها لا يجب أن يطلقها وصرّف مقدار نفقتها في تميم مصرف الحج، لعدم صدق الاستطاعه عرفاً.

وفساد ذلك ظاهر جداً، بل نقول إنه يجب عليه الأمران الحج وترك الزنا، انتهى. وهو جيد، فالمدار هو الضرر والحرج ونحوهما، ومثله يقال بالنسبه إلى الزوجه الثانيه والثالثه والرابعه والمتعه والسريه، وأما المرض فهو من صغريات الحرج.

{نعم لو كانت عنده زوجه النفقه ولم يكن له حاجه فيها، لا يجب أن يطلقها وصرّف مقدار نفقتها} أو نصف مهرها المرجوع إليه لو كانت غير مدخول بها {في تميم مصرف الحج، لعدم صدق الاستطاعه عرفاً}، أما لو طلقها وجب للاستطاعه فعلاً.

ومثل تزويج نفسه في تقديم الحج عليه تزويج ابنه فإن الحج مقدم عليه.

وأما مستثنيات الولد ونحوه ممن يرتبط به، فالظاهر عدم كونها من مستثنياته، فلو كان له دار سكن ولده فيها بحيث لو باعها لم يتوجه حرج على الأب، ولو من جهه تعدى حرج الابن إليه، وجب بيعها للحج.

ثم إن عديم المال لو تزوج بالاقتراض ثم صار له مال لم يجب عليه الحج، لأنه قبل أن يحصل له المال غير مستطيع وبعده مديون، ويكون حال المديون الذي يأتي الكلام فيه، كما أنه لو كان تأتية الماليه تدريجاً من دون أن يكون ذلك ملكه قبلاً جاز صرفها تدريجاً في النكاح وغيره، لأنه فعلاً غير

مستطيع، فلو أتاه ما يكفى للترويج دون الحج جاز الترويج به، وإن علم أنه سيأتيه ما لو ضم إلى الأول كفى للحج.

ثم إن ما تقدم من اشتراط تقديم النكاح على الحج بالخرج، إنما هو فيما لا يتمكن من الاكتفاء بالمتعه ونحوها، وإلا فلو كان يمكنه ذلك بلا خرج وجب، تقديماً للحج الحاصل مقدمته التي هي الاستطاعه.

ص: ٦٥

مسأله ١٥ : وجوب الحج لمن كان له دين

مسأله ١٥: إذا لم يكن عنده ما يحج به، ولكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته، أو بما تتم به مؤنته، فاللازم اقتضاؤه وصرفه في الحج إذا كان الدين حالاً وكان المديون باذلاً، لصدق الاستطاعه حينئذ، وكذا إذا كان مماطلاً وأمكن إجباره بإعانه متسلط، أو كان منكراً وأمكن إثباته عند الحاكم الشرعى وأخذه بلا كلفه وخرج،

{مسأله ١٥: إذا لم يكن عنده ما يحج به، ولكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو بما تتم به مؤنته، فاللازم اقتضاؤه وصرفه في الحج} في الجملة، إجماعاً كما في المستند {إذا كان الدين حالاً وكان المديون باذلاً، لصدق الاستطاعه حينئذ} ولو لم يأخذه منه واقترض وذهب به إلى الحج كان حجه الإسلام، كما أنه إذا لم يذهب كان استقر عليه الحج.

{وكذا إذا كان مماطلاً. وأمكن إجباره بإعانه متسلط} جائز الرجوع إليه {أو كان منكراً وأمكن إثباته عند الحاكم الشرعى وأخذه بلا كلفه وخرج} وفاقاً لصريح الجواهر وغيره، وإطلاق الشرائع وغيره كجملة من المعاصرين، خلافاً لبعض المعاصرين فقال: إن لم يكن المديون باذلاً. وتوقف الاستيفاء على تشبث آخر كان من قدره على تحصيل الاستطاعه، ولا يجب على الأقوى، انتهى.

وفيه: إنه واجد للمال فعلاً الذى هو بدل للزاد والراحله، نهايه الأمر أن حصوله فى يده يحتاج إلى مقدمه كاحتياج استبدال أعيان ماله بهما إلى بيع ونحوه، ولذا لو لم ينفق على عياله معتذراً بأنه ليس له مال أو أنه غير مستطيع من الإنفاق عليهما لم يعذر عند العقلاء وأجابوه بأنك مستطيع ولكن لا تحب خلاص مالك.

بل وكذا إذا توقف استيفاءه على الرجوع إلى حاكم الجور، بناءً على ما هو الأقوى من جواز الرجوع إليه مع توقف استيفاء الحق عليه، لأنه حينئذ يكون واجباً بعد صدق الاستطاعة لكونه مقدمه للواجب المطلق.

والحاصل أنه أي فرق بين خلاص المال أو استنقاذه، وبين أخذ المال من الصراف وفتح الصندوق وأخذه منه.

{بل وكذا إذا توقف استيفاءه على الرجوع إلى حاكم الجور، بناءً على ما هو الأقوى من جواز الرجوع إليه مع توقف استيفاء الحق عليه، لأنه حينئذ يكون واجباً بعد صدق الاستطاعة، لكونه مقدمه للواجب المطلق}.

وأشكل فيه صاحب الجواهر بما لفظه: "وإن كان قد يقوى في النظر عدمها مع التوقف على حاكم الجور، للنهي عن الركون إليه والاستعانة به، وإن حلمناه على الكراهة مع التوقف عليه، ترجيحاً لما دل على الجواز بالمعنى الشامل للوجوب من دليل المقدمه وغيره، ومثله لا- يتحقق به الاستطاعة بعد فرض أن الجواز المزبور كان بعد ملاحظه المعارضه بين ما دل على المنع وبين ما دل على خلافه من المقدمه وغيرها، فتأمل جيداً فإنه دقيق نافع (١)، انتهى.

ولكن أنت خير بأن المقدمه إذا كانت جائزه جوازاً شرعياً أو عقلياً، ولو بملاحظه أن عدم الرجوع إلى الظالم موجب لتفويت المال، وجبت لوجوب ذبيها، وحينئذ كان الحجج متوقفاً على مقدمه جائزه لا محرمة، خصوصاً وأن الجواز في المقام شرعي، فلو كان الحجج متوقفاً على المرور على أرض مغصوبه

ص: ٦٧

وكذا لو كان الدين مؤجلاً وكان المديون باذلاً قبل الأجل لو طالبه، ومنع صاحب الجواهر الوجوب حينئذ بدعوى عدم صدق الاستطاعة محل منع.

ثم حصل سبب مجوز للمرور منها، وجب لكونه مقدمه للحج، وكذلك حال كل مقدمه محرمه طراً عليها الجواز، ولا تعارض بين أدله وجوب الحج وبين أدله حرمة تلك المقدمه، لأنه إنما يعقل فيما إذا كانت محرمه مع قطع النظر عن الحج، كما لو توقف الحج على طى الطريق بالدابه المغصوبه، أنه يلاحظ حينئذ الأهم منهما لكونه من باب التراحم، وعليه فما فى المتن أوفق بالقواعد.

ونحوه ما إذا توقف إعطاء النفقه الواجبه على الترافع عند الظالم لاستنقاذ ماله، أو توقف الوضوء أو الغسل أو التيمم أو غير ذلك على الترافع.

{وكذا لو كان الدين مؤجلاً وكان المديون باذلاً قبل الأجل لو طالبه} بلا عسر ولا حرج، لصدق الاستطاعة عرفاً، ولذا لو كان لأحد عليه دين وطالبه يصح أن يقول: لا أستطيع فعلاً من الأداء، فيجاب: إنك تستطيع بالأخذ من غريمك الباذل.

{ومنع صاحب الجواهر الوجوب حينئذ بدعوى عدم صدق الاستطاعة محل منع} قال فى الجواهر: ولو كان مؤجلاً وبذله المديون قبل الأجل، ففي كشف اللثام وجب الأخذ لأنه بثبوتة فى الذمه وبذل المديون له بمنزله المأخوذ وصدق اسم الاستطاعة ووجدان الزاد والراحله عرفاً بذلك. وفيه

وأما لو كان المديون معسراً أو مماطلاً لا يمكن إجباره، أو منكرًا للدين ولم يمكن إثباته، أو كان الترافع مستلزماً للخرج، أو كان الدين مؤجلاً مع عدم كون المديون باذلاً، فلا يجب.

أنه يمكن منع ذلك كله، نعم لو أخذ صار به مستطيعاً قطعاً، انتهى (١).

ووافقته على ذلك غير واحد من المعاصرين، لأنه وإن كان مالكاً للدين فعلاً لكن استحقاق الغريم تأخير أدائه مانع عن حصول استطاعته به، واستدعاء إسقاطه لحقه تحصيل للاستطاعة وهو غير واجب.

وفصل بعضهم فقال: لو كان حضوره من قبل نفسه بلا مطالبه من الدائن أو بالاستعلام منه فلا يبعد الوجوب، وإلا ففيه منع، انتهى.

ولكن الأرجح في النظر موافقة الماتن وكشف اللثام، لما تقدم من صدق الاستطاعة، واستدعاء إسقاطه لحقه بعد عدم تصوير له في صورته بذل الدائن بنفسه غير مضر بالصدق العرفي، وحاله حال الاستدعاء من صاحب الراحله ببيعها، والفرق _ بأن ذلك مقدمه الوجود فيجب، والاستدعاء مقدمه الوجوب فلا يجب _ أول الكلام، لأن المفروض أن الشخص في كلتا صورتين مالك للمال المتمكن به من الذهاب، غايه الأمر يحتاج في الثاني إلى الاستدعاء وفي الأول إلى الشراء.

{وأما لو كان المديون معسراً أو مماطلاً لا يمكن إجباره، أو منكرًا للدين ولم يمكن إثباته، أو كان الترافع مستلزماً للخرج} على وجه لا يبعد مستطيعاً للخرج عرفاً {أو كان الدين مؤجلاً مع عدم كون المديون باذلاً فلا يجب}

ص: ٦٩

لعدم الاستطاعه إلا إذا علم بأنه بعد المجيء يتمكن من الأخذ منه، فإنه يحتمل وجوب الاقتراض، لأن حال حال من كان له مال في صندوق ضاع مفتاحه، ولكن يعلم بأنه بعد الرجوع يتمكن من فتحه، فتأمل.

ثم في صورته ما كان للدائن حق في أخذه فعلاً ولكن لا يعطيه المديون، إن تمكن من التقاص فالظاهر لزومه، لأن الحج واجب بالاستطاعه، والمقدمه جائزه بالممانعه من المديون فتجب المقدمه، وكذا لو كان الغاصب غصب ماله وأمكنه التقاص.

فعن ابن أبي عمير، عن داود بن رزين، قال: قلت لأبي الحسن موسى (عليه السلام): إني أخالط السلطان فتكون عندي الجاربه فيأخذونها، والدابه الفاربه فيبعثون فيأخذونها، ثم يقع لهم عندي المال فلي أن آخذه؟ قال: «خذ مثل ذلك ولا تزدد عليه».

وفي روايه أخرى مثله إلا أنه قال: (إني أعامل قوماً) (١).

وعن أبي العباس البقباق: إن شهاباً ما رآه في رجل ذهب له بألف درهم واستودعه بعد ذلك ألف درهم. قال أبو العباس: فقلت له: خذها مكان الألف التي أخذ منك، فأبى شهاب، قال: فدخل شهاب على أبي عبد الله (عليه السلام) فذكر له ذلك، فقال: «أما أنا فأحب أن تأخذ وتحلف» (٢).

أقول: الظاهر أنه أمره بالحلف بأنه ليس للمدعى عنده شيء، لا أنه

ص: ٧٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٠٢ باب ٨٣ في أبواب ما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٠٢ باب ٨٣ ما يكتسب به ح ٢

بل الظاهر عدم الوجوب لو لم يكن واثقاً ببذله مع المطالبه.

يحلف بعدم استيداعه، إلى غير ذلك من الروايات التي ذكروها في باب التقاص.

{بل الظاهر عدم الوجوب لو لم يكن واثقاً ببذله مع المطالبه} ولكن فيه تردد، لأنه بعد صدق الاستطاعه يكون حاله حال من لم يثق ببيع الزاد والراحله له مع طلبه، والأحوط الاستدعاء.

ص: ٧١

مسألة ١٦: لا يجب الاقتراض للحج إذا لم يكن له مال، وإن كان قادراً على وفائه بعد ذلك بسهولة، لأنه تحصيل للاستطاعه وهو غير واجب، نعم لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلاً، أو مال حاضر لا راغب في شرائه، أو دين مؤجل لا يكون المديون باذلاً له قبل الأجل، وأمكنه الاستقراض والصرف في الحج ثم وفاؤه بعد ذلك، فالظاهر وجوبه، لصدق الاستطاعه حينئذ عرفاً،

{مسألة ١٦: لا يجب الاقتراض للحج إذا لم يكن له مال، وإن كان قادراً على وفائه بعد ذلك بسهولة، لأنه تحصيل للاستطاعه وهو غير واجب} وفاقاً للشرائع والجواهر وغيرهما.

{نعم لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلاً، أو مال حاضر لا راغب في شرائه، أو دين مؤجل لا يكون المديون باذلاً له قبل الأجل، وأمكنه الاستقراض والصرف في الحج ثم وفاؤه بعد ذلك، فالظاهر وجوبه} وفاقاً للدروس والمدارك والمستند والجواهر، وخلافاً للمنتهى وغير واحد من المعاصرين.

والأقوى الأول {لصدق الاستطاعه حينئذ عرفاً} ورد بأن المراد الاستطاعه من ماله، والاقتراض ليس كذلك، ولو كان مطلق التمكن ولو بالاستقراض استطاعه لوجب الاقتراض لو لم يكن له مال أيضاً، بل طلب البذل إذا علم أنه يبذل له إن طلب وهو خلاف الإجماع، مضافاً إلى العسر والخرج والذل في القرض.

وفيه: أما أن المراد بالاستطاعه كونها من ماله فإن أراد حصولها بمال نفسه فهو مسلم، وهنا كذلك لأن الوجوب عليه لكونه مالكا للمال، وإن أراد أن المستطيع بماله يجب عليه الحج من مال نفسه فهو ممنوع كما هو المسلم فيما لو

كان له مال موجود ولم يرد الأخذ منه واقترض للحج.

ولا نقول بأن التمكن ولو بالاستقراض موجب لصدق الاستطاعه حتى ينقض بعدم وجوب الاستقراض لغير المستطيع، بل نقول بأن المالك لما يكفيه للحج يجب عليه الاقتراض لو لم يصل يده فعلاً إلى ماله.

وأما طلب البذل فهو تحصيل للاستطاعه فلا ربط له بما نحن فيه، ولذا انعقد الإجماع كما ادعاه المستدل على عدم الوجوب هناك، والمشهور كما عرفت الوجوب هنا.

وأما لزومه للعسر والحرج فنقول: بعدم الوجوب في صورته لزوم الرفع للتكليف منهما، فالاستدلال به أجنبي لأنه في المرحله الثانيه من الكلام، فهو كما لو قال شخص بعدم وجوب الحج حتى لمن له مال حاضر ثم يستدل بالعسر، مضافاً إلى ما في المستند من النقض على القائلين بعدم الوجوب بأنه يلزم منه عدم إجراء حج من فقد ماله في أثناء الطريق أو سرق أو نهب أو صرفه في مصرف ولم يتمكن واحتاج إلى الاقتراض، والظاهر أنهم لا يقولون به، انتهى ((١)).

مع أنه غير متمكن من ماله فعلاً، ولا فرق بين عدم التمكن لمانع في المال ككونه ديناً مؤجلاً، أو في الشخص ككونه في السفر لا- يتمكن من الوصول إليه، وربما يؤيد المدعى قول الصادق (عليه السلام) لجعفر: «مالك لا- تحج، استقرض وحج، استقرض» ((٢)).

ص: ٧٣

١- المستند: ج ٢ ص ١٥٩ السطر ٧

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٩٩ باب ٥٠ في وجوب الحج ح ٣

إلا إذا لم يكن واثقاً بوصول الغائب أو حصول الدين بعد ذلك، فحينئذ لا يجب الاستقراض، لعدم صدق الاستطاعة في هذه الصورة.

واستدل القائلون بعدم الوجوب بالأصل، وفيه: إنه لا مسرح له مع صدق الاستطاعة.

وبأن الاستطاعة ليست من ماله، وفيه: ما تقدم.

وبأنه من تحصيل الاستطاعة، وفيه: قضاء العرف بأنه مستطيع فعلا.

{إلا إذا لم يكن واثقاً بوصول الغائب، أو حصول الدين بعد ذلك} أو رواج المتاع بأن يباع بمقدار يكفى للحج، أو بيع المتاع أصلاً لاحتمال أخذ الظالم له، أو كان مثل المسكوكات التي تبطل ببطان الحكومه، أو كان في الاقتراض عسر رافع للتكليف، {فحينئذ لا يجب الاستقراض، لعدم صدق الاستطاعة في هذه الصورة}.

ثم إن الحكم منوط بالعدر، فلو لم يثق ببيع ماله بمقدار يكفى للحج فلم يحج ثم بيع، لم يجب عليه إلا مع بقاء الاستطاعة إلى العام الثاني، وليس منوطاً بالواقع فيستقر الحج عليه لو كان وثوقه بالعدم ونحوه خلاف الواقع.

مسألة ١٧: إذا كان عنده ما يكفيه للحج وكان عليه دين، ففي كونه مانعاً عن وجوب الحج مطلقاً، سواء كان حالاً مطالباً به، أو لا، أو كونه مؤجلاً، أو عدم كونه مانعاً إلا مع الحلول والمطالبه، أو كونه مانعاً إلا مع التأجيل أو الحلول مع عدم المطالبه، أو كونه مانعاً إلا مع التأجيل وسعه الأجل للحج والعود، أقوال

{مسألة ١٧: إذا كان عنده ما يكفيه للحج وكان عليه دين} لو صرف ما عنده أو بعضه في أدائه لم يبق له ما يكفيه للحج {ففي كونه مانعاً عن وجوب الحج مطلقاً، سواء كان حالاً مطالباً به، أو لا، أو كونه مؤجلاً، أو عدم كونه مانعاً إلا مع الحلول والمطالبه، أو كونه مانعاً إلا مع التأجيل أو الحلول مع عدم المطالبه، أو كونه مانعاً إلا مع التأجيل وسعه الأجل للحج والعود، أقوال} أربعة.

ذهب إلى الأول أصحاب الشرائع والمنتهى والقواعد والدروس، بل قال في الحدائق: قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو كان له مال وعليه دين فإنه لا يجب عليه الحج، إلا أن يزيد على دينه ما يحصل به للاستطاعة، انتهى. (١)

والقول الثاني ادعى عليه في الحدائق الإجماع، قال: فإنه متى كان حالاً مطالباً به فإنه لا يجوز صرفه في الحج إجماعاً، انتهى (٢).

ولكننا نظفر بقائل بخصوص هذه الصورة، نعم يظهر من الجواهر عدم الوجوب في صورته الحلول

ص: ٧٥

١- الحدائق: ج ١٤ ص ٩٠

٢- الحدائق: ج ١٤ ص ٩١

مطلقاً وإن لم يكن مطالباً به.

والقول الثالث يظهر من صاحب المدارك حيث أشكل على المنتهى القائل بالمنع عن الحج مطلقاً، مستدلاً بتوجه الضرر من وجوب الحج، قال: ولمانع أن يمنع توجه الضرر في بعض الموارد كما إذا كان مؤجلاً أو حالاً غير مطالب به، وكان للمديون وجه للوفاء بعد الحج، ومتى انتفى الضرر وحصل التمكن من الحج تحققت الاستطاعة المقتضية للوجوب (١) انتهى.

وهو الظاهر من صاحب الحدائق أيضاً، حيث إنه بعد نقل بعض الأخبار الدالة على الوجوب مطلقاً قال: وبالجمله فإنه يجب تقييد الخبرين المذكورين بما إذا لم تحصل المطالبة بالدين، إما بأن يكون حالاً ولكن صاحبه يسمح بتأخيرها، أو يكون مؤجلاً (٢) انتهى.

والقول الرابع يظهر من كشف اللثام، وإن لم يكن صريحه، فإنه بعد حكاية القول بوجوب الحج في المؤجل عن بعض قال: ولا يخلو من قوه سواء كان ما عليه من حقوق الله كالمنذور وشبهه، أو من حقوق الناس، لأنه قبل الأجل غير مستحق عليه، وعند حلوله إن كان عنده ما يفي به أداءه وإلا سقط عنه مطلقاً أو إلى ميسره (٣) إلخ، فإن ظاهره سعه الأجل للحج والعود.

وكيف كان فقد اختار المصنف قولاً خامساً {و} هو أن {الأقوى كونه

ص: ٧٦

١- المدارك: ج ١ ص ٤٠٤ في كتاب الحج السطر ٥

٢- الحدائق: ج ١٤ ص ٩١

٣- كشف اللثام: ص ٢٨٨ السطر قبل الأخير

مانعاً إلا مع التأجيل والوثوق بالتمكن من أداء الدين إذا صرف ما عنده في الحج، وذلك لعدم صدق الاستطاعة في غير هذه الصورة، وهي المناط في الوجوب، لا- مجرد كونه مالكاً للمال، وجواز التصرف فيه بأي وجه أراد وعدم المطالبة في صورة الحلول أو الرضا بالتأخير لا- ينفع في صدق الاستطاعة، نعم لا- يبعد الصدق إذا كان واثقاً بالتمكن من الأداء مع فعلية الرضا بالتأخير من الدائن، والأخبار الدالة على جواز الحج لمن عليه دين لا تنفع في الوجوب وفي كونه حجه الإسلام، وأما

مانعاً إلا مع التأجيل والوثوق بالتمكن من أداء الدين إذا صرف ما عنده في الحج، وذلك لعدم صدق الاستطاعة في غير هذه الصورة، وهي المناط في الوجوب، لا- مجرد كونه مالكاً للمال، وجواز التصرف فيه بأي وجه أراد وعدم المطالبة في صورة الحلول أو الرضا بالتأخير لا- ينفع في صدق الاستطاعة، نعم لا- يبعد الصدق إذا كان واثقاً بالتمكن من الأداء مع فعلية الرضا بالتأخير من الدائن، والأخبار الدالة على جواز الحج لمن عليه دين لا تنفع في الوجوب وفي كونه حجه الإسلام}.

فتحصل أنه علق الوجوب على التأجيل مع الوثوق أو الحلول مع الرضا من الدائن والوثوق من المديون.

ثم إنه لما كان في المقام روايات خاصة توهم بعدم اشتراط الحج بعد الدين مطلقاً فاللزم ذكرها أولاً ثم التعرض إلى سائر الأدلة، {وأما} المختار فسيأتي الكلام فيه إن

صحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، عن رجل عليه دين عليه أن يحج؟ قال: «نعم إن حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين»، وخبر عبد الرحمن عنه (عليه السلام) أنه قال: «الحج واجب على الرجل وإن كان عليه دين».

شاء الله تعالى، ففي {صحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، عن رجل عليه دين عليه أن يحج؟ قال: «نعم إن حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين»^(١). و{ في {خبر عبد الرحمن عنه (عليه السلام) أنه قال: «الحج واجب على الرجل وإن كان عليه دين»^(٢).

وعن أبي همام، قال: قلت للرضا (عليه السلام): الرجل يكون عليه الدين ويحضره الشيء أيقضى دينه أو يحج؟ قال: «يقضى ببعض ويحج ببعض». قلت: فإنه لا يكون إلا بقدر نفقه الحج، قال: «يقضى سنه ويحج سنه»^(٣).

وعن معاويه بن وهب، عن غير واحد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): يكون على الدين فتقع في يدى الدراهم فإن وزعتها بينهم لم يبق شيء فأحج بها أو أوزعها بين الغرام؟ فقال: «تحج بها وادع الله أن يقضى عنك دينك»^(٤).

ولكن لا يخفى عدم دلالة لها على ما ينافى الاستطاعة العرفيه، أما صحيح معاويه فلائنه إنما يدل على وجوب الحج بالمشى على من أطاقه ولو كان عليه

ص: ٧٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٨ باب ١١ فى وجوب الحج ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٠٠ باب ٥٠ فى وجوب الحج ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٠٠ باب ٥٠ فى وجوب الحج ح
- ٤- الوسائل: ج ٨ ص ١٠١ باب ٥٠ فى وجوب الحج ح ١٠

دين، ولا كلام فيه، وإنما الكلام فيمن يريد الحج بماله مع دين له.

والحاصل أن الكلام فيما دار الأمر بين الدين وبين الحج، لا فيما لم يكن له مال وكان عليه دين وهو يطيق المشى، والصحيحه متعرضه للثاني لا للأول.

وأما خبر عبد الرحمن فليس له إلا إطلاق، ومقتضى الجمع بينه وبين الآيه والأخبار الداله على وجوبه على من له السعه فى المال ونحوه أن الحج واجب على المستطيع الذى له سعه فى المال والزاد والراحله وإن كان عليه دين، بمعنى أن الدين بما هو هو غير مانع عن الحج، فإن كثيراً من التجار الموسرين لهم ديون ومع ذلك يجب عليهم الحج، فمفاد هذا الحديث مفاد صحيحه الكنانى:

أرأيت الرجل التاجر ذا المال حين يسوف الحج كل عام وليس يشغله عنه إلا التجاره أو الدين؟ فقال: «لا عذر له متى يسوف الحج، إن مات وقد ترك الحج فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام» (١).

وليس المراد بهذه الصحيحه أن دينه مستوعب، بل المراد ما هو السيره عند التجار حتى فى الوقت الحاضر إلا من شذ منهم من المتدينين من أنهم يسوفون الحج للدين وإن كان لهم أضعافه.

وأما خبر أبى همام فإنه على خلاف المطلوب أدل، لأن الإمام (عليه السلام) بين مقتضى القاعده أولاً من التوزيع بين الحج والدين، ثم لما بين السائل التراحم بينهما وأن المال لا يكفى إلا لأحدهما أجاب الإمام بتقديم الدين، قال (عليه السلام): «يقضى سنه ويحج سنه» (٢).

ص: ٧٩

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٧ باب ٦ فى وجوب الحج ح ٤

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٠٠ باب ٥٠ فى وجوب الحج ح ٦

وأما خير ابن وهب فلا بد من حمله على الاستحباب، بقرينه روايه ابن همام والروايات المشترطه للقوه فى المال واليسار فيه ونحوهما، وكم له نظير:

فعن معاويه بن وهب، عن غير واحد، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إني رجل ذو دين أفأتدين تدين وأحج؟ فقال: «نعم هو أفضى للدين»^(١)،

ونحوه روايه الصدوق مرسلًا.

وعن جفينه قال: جاءنى سدير الصيرفى فقال: إن أبا عبد الله (عليه السلام) يقرأ عليك السلام ويقول لك: «مالك لا تحج، استقرض وحج»^(٢).

وعن عبد الملك بن عتبه قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل عليه دين يستقرض ويحج، قال: «إن كان له وجه فى مال فلا بأس»^(٣).

وعن الواسطى قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يستقرض ويحج، فقال: «إن كان خلف ظهره مال إن حدث به حدث أدى عنه فلا بأس»^(٤).

وعن يعقوب بن شعيب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يحج بدين وقد حج حجه الإسلام؟ قال: «نعم إن الله سيقضى عنه إن شاء الله»^(٥).

وعن موسى بن بكر، عن أبى الحسن الأول (عليه السلام)، قال: قلت له: هل يستقرض

ص: ٨٠

١- الوسائل: ج ٨ ص ٩٩ الباب ٥٠ فى وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٩٩ الباب ٥٠ فى وجوب الحج ح ٣

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٠٠ الباب ٥٠ فى وجوب الحج ح ٥

٤- الوسائل: ج ٨ ص ١٠٠ الباب ٥٠ فى وجوب الحج ح ٧

٥- الوسائل: ج ٨ ص ١٠٠ الباب ٥٠ فى وجوب الحج ح ٨

فمحمولان على الصورة التي ذكرنا، أو على من استقر عليه الحج سابقاً، وإن كان لا- يخلو عن إشكال كما سيظهر، فالأولى الحمل الأول.

الرجل ويحج إذا كان خلف ظهره ما يؤدي به عنه إذا حدث به حدث، قال: «نعم» (١).

إلى غير ذلك من الروايات.

وبما ذكرنا من المحمل للصحيحة والخبر الأولين يظهر ما في قول المصنف: {فمحمولان على الصورة التي ذكرنا، أو على من استقر عليه الحج سابقاً، وإن كان لا- يخلو عن إشكال كما سيظهر، فالأولى الحمل الأول}، كما أنه لا وجه للقول بإعراض الأصحاب عنهما، أو أنهما مقيدان بما دل على توقف الاستطاعة على الرجوع إلى الكفاية، فإن أداء الدين من جملة ما يحتاج إليه في إعادته بعد عوده، إذ إعراض الأصحاب ممنوع صغرى وكبرى، والتقييد بما ذكر وإن كان له وجه في نفسه خصوصاً بملاحظه روايه الواسطي وغيره المصرحه بذلك، إلا أنه لا حاجة إلى هذا الحمل بعد ما تقدم من الجمع العرفي.

ثم الظاهر عدم وجوب الحج على من عليه دين بحيث لا يفي ماله بالحج بعد الدين، سواء كان الدين معجلاً مطالباً به أم لا، أو مؤجلاً يسع إتمام المناسك والعود أم لا، من غير فرق بين الوثوق بإمكان أدائه بعد وعدمه، كما لا فرق في الصور المزبوره بين كون ما في يده الذي لا يفي بالحج بعد الدين عين ما اقترضه أم غيره، وذلك للأدلة الداله على اشتراط اليسار ونحوه.

فعن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من مات وهو صحيح مؤسر لم يحج

ص: ٨١

فهو ممن قال الله تعالى: (ونحشره يوم القيمة أعمى) «(١)» الحديث.

ومن المعلوم أن من ليس له شيء فعلاً إلا مقدار من المال وكان له بمقدار الدين وإن تيقن أنه بعد سنه يأتيه مبلغ يفى بدينه وكان الدائن غير مطالب إما لكونه مؤجلاً وإما لتسامحه لا يسمى مؤسراً.

وعن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال: «الصحة في بدنه والقدره في ماله» «(٢)».

وعن حفص الأعور، عنه (عليه السلام) قال: «القوه في البدن واليسار في المال» «(٣)».

وفي روايه أبي ربيع الشامى، عنه (عليه السلام) قال: «السعه في المال» «(٤)».

وعن عبد الرحيم القصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث في قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال: «ذلك القوه في المال واليسار»، قال: «فإن كانوا موسرين فهم ممن يستطيع الحج» «(٥)»، إلى غير ذلك.

ومن المعلوم أن من له الدين بقدر ما عنده وإن رجي حصول المال له بعد ذلك، لا يصدق عليه أنه موسر، أو له القدره في المال، أو له اليسار في المال، أو له السعه في

ص: ٨٢

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٨ الباب ٦ في وجوب الحج ح ٧

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤ الباب ٨ في وجوب الحج ح ١٢

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤ الباب ٨ في وجوب الحج ح ١٣

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤ الباب ٩ في وجوب الحج ح ٢١

٥- الوسائل: ج ٨ ص ٢٥ الباب ٩ في وجوب الحج ح ٣

المال، أو له القوه فى المال واليسار ونحوها، ولا- ينافى هذه الأخبار ما دل على وجوبه على من له مال، أو له ما يحج به، أو وجوبه على من أطاق المشى ونحوها، إذ له مال ونحوه مجمل، فهذه الروايات مفسره له، كما أن أدله المستثنيات والرجوع إلى كفايه مفسره له، وروايات المشى فى موضع الطاقه، وهذه الروايات فىمن لا يطبق بقريته الجمع بينهما لو لم نقل بالانصراف فى هذه لكونه الغالب الذى يندر خلافه.

هذا كله مع أن فى المقام سؤال:

ما الفرق بين هذا الذى له مال من نفسه بقدر دينه الذى قيل بوجوب الحج عليه، وبين من ليس له شىء ثم اقترض وكان واثقاً بأدائه، الذى لا يقول المصنف وغيره بالوجوب عليه، والقول بأن الاعتبار العرفى أن المقترض ليس له مال بخلاف غيره، مندفع أولاً: بأن العرف يقول هذا الذى دينه بقدر ماله ليس له مال.

وثانياً: بأنه اعتبار عرفى مجازى حتى لديهم، وإلا فالقرض ملك يتفرع عليه جميع آثاره كما قرر فى محله.

والذى أظن أن القول بالوجوب فى هذه الصوره ونحوها إنما نشأ من الملاحظه لغالب من عليه الدين من المثرين الذين لهم أملاك تأتي ثمراتها حين حلول الأجل أو بعده مع مسامحه الدائن إلى حين الحاصل، كما قد يمثلون بذلك للمطلب، مع أنه ليس من محل الكلام، إذ الملاك له المال فعلاً، منتهى الأمر أنه لا يريد بيعه، فالوجوب عليه من باب أن ماله أضعاف دينه، لا من باب أنه قادر على الأداء حين الأجل.

والمثال المنطبق لما نحن فيه من ليس له إلا مقدار الحج الذى هو ماله

وأما ما يظهر من صاحب المستند من أن كلاً من أداء الدين والحج واجب

ابتداءً أو استقرضه وله دين بقدره أو بقدر لا يبقى بعد طرحه مقدار الحج وليس له مال غيره فعلاً وإنما يرجو أو يطمئن بحسب الأسباب العادية أن بعد حلول الأجل في المؤجل أو حين اقتضاء الدائن في الحال أنه يتمكن من الأداء لأنه يكسب ذلك الحين لرواج السوق أو يهدى له شخص هديه أو يموت مورثه أو غير ذلك.

ومجرد صدق أن له مال غير كاف بعد التفسير المتقدم، كما أن من عنده وديعه لغيره، أو أباح له الأخذ من ماله ما شاء، يصدق عليه أنه مستطيع في الجملة، مع معلوميه عدم وجوب الحج عليه، لا لروايات الزاد والراحله، بل لأن الاستطاعة العرفيه بقول مطلق ليس محققه بالنسبه إليه، ومجرد أن الدائن لا يريد منه دينه فعلاً غير كاف في صدق الاستطاعة، والعناوين المتقدمه في الروايات كعدم كفايته بالنسبه إلى من كان له نفس المال المقترض.

وبهذا ظهر أن ما ذكره المنتهى وجهاً لعدم الوجوب مطلقاً، حيث قال: لو كان له مال وعليه دين بقدره لم يجب عليه الحج، سواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً، لأنه غير مستطيع مع الحلول، والضرر متوجه عليه مع التأجيل فسقط الفرض. انتهى، ليس في محله لا لما ذكره المدارك بل لما تقدم.

وحاصله عدم المقتضى في صورته التأجيل، لا-وجود المانع من الضرر ونحوه، كما ظهر ما عن كشف اللثام من الوجوب في صورته التأجيل ولو لم يكن بعد متمكناً من أدائه.

وأما ما يظهر من صاحب المستند من أن كلاً من أداء الدين والحج واجب

فاللازم بعد عدم الترجيح التخيير بينهما في صورة الحلول مع المطالبة، أو التأجيل مع عدم سعه الأجل للذهاب والعود، وتقديم الحج في صورة الحلول مع الرضا بالتأخير أو التأجيل مع سعه الأجل للحج والعود، ولو مع عدم الوثوق بالتمكن من أداء الدين بعد ذلك، حيث لا- يجب المبادرة إلى الأداء فيهما فيبقى وجوب الحج بلا- مزاحم، ففيه إنه لا- وجه للتخيير في صورتين الأوليين، ولا لتعيين تقديم الحج في الأخيرتين بعد كون الوجوب

فاللازم بعد عدم الترجيح التخيير بينهما في صورة الحلول مع المطالبة، أو التأجيل مع عدم سعه الأجل للذهاب والعود، وتقديم الحج في صورة الحلول مع الرضا بالتأخير، أو التأجيل مع سعه الأجل للحج والعود، ولو مع عدم الوثوق بالتمكن من أداء الدين بعد ذلك، حيث لا يجب المبادرة إلى الأداء فيهما فيبقى وجوب الحج بلا مزاحم}، ومن وجوب الحج بالمال الذي هو قرض مع عدم مال آخر له حيث قال: ولا شك أن من استدان مالاً على قدر الاستطاعة يكون ذلك ملكاً له، فيصدق عليه أن عنده مال، وله ما يحج به، للاتفاق على أن ما يقرض ملك للمديون، ولذا جعلوا من إيجاب صيغه القرض ملكتك، وصرحوا بجواز بيعه وهبته وغير ذلك من أنحاء التصرفات، والأخبار المتضمنة بوجوب الحج على من عليه دين بقول مطلق، انتهى (1).

{ففيه إنه لا وجه للتخيير} بين الحج والدين {في صورتين الأوليين، ولا لتعيين تقديم الحج في الأخيرتين بعد} فرض {كون الوجوب} سواء كان

ص: ٨٥

تخييراً أو تعييناً، مشروطاً بالاستطاعة غير الصادقة في المقام خصوصاً مع المطالبة وعدم الرضا بالتأخير.

مع أن التخيير فرع كون الواجين مطلقين وفي عرض واحد، والفروض أن وجوب أداء الدين مطلق بخلاف وجوب الحج فإنه مشروط بالاستطاعة الشرعية.

{تخييراً أو تعييناً، مشروطاً بالاستطاعة غير الصادقة في المقام خصوصاً مع المطالبة} في الدين الحال {وعدم الرضا بالتأخير} فإنه لو كان هناك واجبان أحدهما مقدم على الآخر إذا وجد شرط، أو أحدهما في عرض الآخر على نحو التخيير بينهما إذا وجد شرطه، ثم لم يوجد شرطه لم يقدم ولم يخير بينهما، فإذا قال المولى: يجب عليك أولاً إكرام زيد إذا كان عالماً ثم بعده إكرام عمرو. أو قال: يجب عليك إكرام أحد من زيد إذا كان عالماً أو عمرو. ثم لم يكن زيد عالماً وجب إكرام عمرو ولا وجوب لإكرام زيد فعلاً حتى يقدم على إكرام عمرو أو يخير بينه وبين إكرام عمرو، والحج فيما نحن فيه حاله حال زيد، والاستطاعة حالها حال علمه، والدين حاله حال عمرو، فلا يقدم الحج ولا يخير بينه وبين الدين في ظرف عدم الاستطاعة التي هي شرط لوجوب الحج وجوباً تعيينياً أو تخييراً.

{مع أن التخيير فرع كون الواجين مطلقين وفي عرض واحد، والمفروض أن وجوب أداء الدين مطلق بخلاف وجوب الحج فإنه مشروط بالاستطاعة الشرعية}.

والظاهر أن هذا الإشكال ليس بصحيح، لأنه أراد أن الواجب المشروط الذى لم يحصل شرطه لا يزاحم الواجب المطلق، فهذا هو الذى ذكره أولاً، وإن أراد أن الواجب المشروط الذى حصل شرطه لا يزاحم المطلق ففيه إنه لا وجه لعدم المزاحمة، إذ مجرد الإطلاق لا يوجب التقديم على المشروط، بل الأمر تابع للأهميه كما هو الحال فى الواجبين المطلقين المتزاحمين.

ثم إن ما ذكره المستند من وجوب الحج بالمال القرضى ممنوع، إذ الحج كما عرفت منوط باليسار ونحوه، ومن الضرورى عدم صدق أى عنوان من تلك العناوين حتى قوله تعالى: (من استطاع)، وقولهم (عليهم السلام): «له مال وما يحج به» على مثله، للانصراف القطعى عن المال القرضى الذى لا مقابل له، وكونه ملكه لا يوجب الصدق المذكور، وانطباق العناوين المذكوره عليه، والأخبار قد عرفت حالها، مضافاً إلى النقض بأنه لو كان عنده وديعه مأذون فى التصرف فيها لزم أن يقول المستند بالوجوب عليه لقول الصادق (عليه السلام): «من قدر على ما يحج به»، وقوله (عليه السلام): «إذا قدر الرجل على الحج»، وقوله (عليه السلام): «لمن كان عنده مال وصحه» إلى غير ذلك، فإنه يقدر: وعنده مال.

وإن أجاب بتقييد (يقدر) بتلك الروايات، أجبنا بتقييد (ما يحج) بالروايات الصريحه فى اليسار والصحه ونحوهما.

ولو قال: بأن المنصرف من قوله (عليه السلام): «عنده مال» كون المال له.

قلنا: بأن المنصرف من قوله (عليه السلام): «ما يحج به» ونحوه كون المال مملوكاً له ابتداءً أو قرضاً بدله عنده.

وعلى أى تقدير فضعف هذا القول لا يحتاج إلى بيان.

نعم لو استقر عليه وجوب الحج سابقاً فالظاهر التخيير، لأنهما حينئذ في عرض واحد، وإن كان يحتمل تقديم الدين إذا كان حالاً مع المطالبه أو مع عدم الرضا بالتأخير لأهميه حق الناس من حق الله، لكنه ممنوع،

{نعم لو استقر عليه وجوب الحج سابقاً فالظاهر التخيير} بين الحج والدين إذا لم يمكن الجمع بينهما ولو بالحج ماشياً متسكعاً {لأنهما حينئذ في عرض واحد، وإن كان يحتمل تقديم الدين إذا كان حالاً مع المطالبه أو مع عدم الرضا بالتأخير} وإن لم يكن مطالباً في الظاهر، لأهميه حق الناس من حق الله {لأن حق الناس كما أنه حق للناس كذلك حق الله، فهنا حقان، وحق الله واحد، ولما ورد من أن الذنوب ثلاثه: ذنب يغفر، وذنب لا يغفر، وذنب لا يترك، فالذي يغفر ظلم الإنسان نفسه، والذي لا يغفر ظلم الإنسان ربه، والذي لا يترك ظلم الإنسان غيره.

{لكنه ممنوع} لعدم معلوميه الأهميه، بل في بعض الروايات: إن حق الله أحق، مع ظهور جملة من النصوص بأن الحج كالدين، فعن روايه تميم بن بهلول، عن أبيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) وفيها: «واقض عنى دين الدنيا ودين الآخرة». قلت له: أما دين الدنيا فقد عرفت فما دين الآخرة، قال: «الحج دين آخر» (١).

وعن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل توفى وأوصى أن يحج عنه؟ قال: «إن كان ضروره فمن جميع المال، إنه بمنزله الدين الواجب» (٢) الحديث.

ص: ٨٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ٥١ باب ٢٨ في وجوب الحج ح ٩

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٦ باب ٢٥ في وجوب الحج ح ٤

ولذا لو فرض كونهما عليه بعد الموت يوزع المال عليهما ولا يقدم دين الناس، ويحتمل تقديم الأسبق منهما في الوجوب، لكنه أيضاً لا وجه له كما لا يخفى.

وفى روايه حارث بياع الأنماط، عنه (عليه السلام)، حين سئل عن رجل أوصى بحجه؟ فقال: «إن كان ضروره فهى من صلب ماله، إنما هى دين عليه» (١) الحديث، فتأمل.

{ولذا لو فرض كونهما عليه بعد الموت يوزع المال عليهما ولا يقدم دين الناس}.

وفيه: إنه فرق بين حالتى الحياه والموت، إذ كونهما فى حال الحياه فى الذمه فيتخير بينهما إذا لم يكن أحدهما أهم من الآخر، بخلاف ما بعد الموت فإنهما يتعلقان بأعيان التركة، فلا مجال للأهميه، مضافاً أن الحج ليس فى حال الحياه من الأمور الماليه وإن استلزم المال بخلاف ما بعد الموت، على أن ما بعد الموت ورد دليل خاص على التوزيع، مع أن الكلام يأتى فيما بعد الموت أيضاً فيما إذا دار الأمر بين قضاء دينه والحج بحيث لا يمكن الحج ولو من نفس مكه إلا بجميع المال.

{ويحتمل تقديم الأسبق منهما فى الوجوب} لأن ما وجب سابقاً لم يبق مجالاً لوجوب اللاحق {لكنه أيضاً لا وجه له كما لا يخفى} إذ الواجبان المتزاحمان يقدم الأهم منهما، وكيف يمكن أن يقال بعدم وجوب الحج إذا استطاع بعد الدين ثم ذهب ماليته حتى لم يبق له إلا ما يكفى أحدهما، أم كيف يمكن القول بعدم وجوب أداء الدين إذا استقرض بعد وجوب الحج، فإذا وجب كلاهما لا مجال لدعوى تقديم الأسبق لعدم وجه له، نعم يقدم الأهم إذا أحرز

ص: ٨٩

والأحوط تقديم الدين مطلقاً وفاقاً لغير واحد من المعاصرين، وسيأتي في المسألة التاسعة عشر ما يدل على تقديم الحج على حق الناس.

ص: ٩٠

مسألة ١٨ : لو كان حصول المال سابقاً على الاستطاعة

مسألة ١٨: لا فرق في كون الدين مانعاً من وجوب الحج بين أن يكون سابقاً على حصول المال بقدر الاستطاعة أو لا، كما إذا استطاع للحج ثم عرض عليه دين بأن أتلف مال الغير مثلاً على وجه الضمان من دون تعمد قبل خروج الرفقه أو بعده قبل أن يخرج هو أو بعد خروجه قبل الشروع في الأعمال فحاله حال تلف المال من دون دين، فإنه يكشف عن عدم كونه مستطاعاً.

{مسألة ١٨: لا فرق في كون الدين مانعاً من وجوب الحج بين أن يكون سابقاً على حصول المال بقدر الاستطاعة أو لا، كما إذا استطاع للحج ثم عرض عليه دين بأن أتلف مال الغير مثلاً على وجه الضمان من دون تعمد قبل خروج الرفقه أو بعده قبل أن يخرج هو أو بعد خروجه قبل الشروع في الأعمال} أما بعده فقد تقدم وجوب الإتمام {فحاله حال تلف المال من دون دين، فإنه يكشف عن عدم كونه مستطاعاً} كما لو مرض بعد الذهاب بما لا يمكنه معه الحج.

ثم لو اتخذ هذه الحيلة فراراً من الحج، كما لو أتلف مال الغير عمداً، فهل هو كما لو صرف المال في استقرار الحج عليه أم لا؟ احتمالان، ومثله ما لو أمرض نفسه.

مسأله ١٩ : لو كان عليه خمس أو زكاه

مسأله ١٩: إذا كان عليه خمس أو زكاه وكان عنده مقدار ما يكفيه للحج لولاهما، فحالهما حال الدين مع المطالبه، لأن المستحقين لهما مطالبون فيجب صرفه فيهما ولا يكون مستطيعا،

{مسأله ١٩: إذا كان عليه خمس أو زكاه} أو كفاره ماليه {وكان عنده مقدار ما يكفيه للحج لولاهما، فحالهما حال الدين مع المطالبه، لأن المستحقين لهما مطالبون} ولا أقل من عدم رضاهم بالتأخير {فيجب صرفه فيهما ولا يكون مستطيعا}، ومثله ما لو كان عليه من سهم سبيل الله الذى هو مطلق القرب، أو كان فى مكان ليس له طريق وصول إلى المصارف الشرعيه، إذ حاله حينئذ حال الدين الذى لا يتمكن من إيصاله إلى صاحبه.

نعم لو آل أمر الزكاه إلى الإلقاء فى البحر جاز الحج بها، لكن لا من باب الاستطاعه، بل من باب أنه من سبيل الله، كما تقدم فى الزكاه أن الحج أحد السبل، فتأمل.

هذا، ولكن يظهر من بعض الروايات تقديم الحج على الزكاه، فى كتاب الوصيه من الوسائل، عن ابن أبى عمير، عن معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل مات وترك ثلاثمائة درهم وعليه من الزكاه سبعمائة درهم وأوصى أن يحج عنه؟ قال: «يحج عنه من أقرب المواضع ويجعل ما بقى فى الزكاه»^(١).

أقول: الظاهر من الحديث أن الحج حجه الإسلام كما عنون الباب فى الوسائل به، وإلا فلا وجه للعمل بالوصيه بالمندوب وترك الزكاه الواجبه ولو

ص: ٩٢

١- الوسائل: ج ١٣ ص ٤٢٧ باب ٤٢ فى أحكام الوصايا ح ١

وإن كان الحج مستقراً عليه سابقاً يجيء الوجوه المذكوره من التخيير أو تقديم حق الناس أو تقديم الأسبق.

بقدر الحج من أقرب المواضع، وإطلاق الحديث يشمل صورته تقدم الزكاه على الحج والعكس وتواردتهما معاً، وإلا- لزم التفصيل، وعليه فلو لم يكن الحج مقدماً على الزكاه لم يكن وجه لعدم صرف مبلغ الحج من التركه فى الزكاه وصرفه فى الحج.

ولكن فيه: إن الروايه لا- إطلاق لها من هذه الجهه، بل هى فى مقام بيان أن الحج والزكاه الواجبين يوزع المال عليهما، أما أن الوجوب فيهما كيف يكون فليست متعرضه له، لا بالإطلاق ولا بغيره كما لا يخفى.

وسياتى فى المسأله الثالثه والثمانين تفصيل الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى.

ثم إن الحج مقدم على الكفاره المخيره، فلو كان أفطر يوماً من شهر رمضان عمداً ثم تمكن من قدر من المال لا يفى إلا بالحج أو بإطعام ستين مسكيناً، فالظاهر تعيين الصيام ولزوم الحج، لأنه بتمكنه من الصيام مستطيع للحج، كما أنه لو عارض الواجب الكفائى قدم عليه.

نعم إذا انحصر الأمر بين الإطعام والحج، أو قيام هذا بالواجب الكفائى للانحصار فيه والحج، فالظاهر تقدم الإطعام والواجب الكفائى على الحج، لأنه مشروط بالاستطاعه التى لا- مجال لها مع وجوب شىء مالى لأنه رافع لشرطه، ولا يلاحظ فى المقام الأهميه، بل لو كان هناك أدنى واجب موجب لذهاب شرط أهم الواجبات قدم عليه.

{وإن كان الحج مستقراً عليه سابقاً يجيء الوجوه المذكوره من التخيير أو تقديم حق الناس أو تقديم الأسبق} وقد سبق المختار، فراجع.

هذا إذا كان الخمس أو الزكاه فى ذمته، وأما إذا كانا فى عين ماله فلا إشكال فى تقديمهما على الحج، سواء كان مستقراً عليه أو لا، كما أنهما يقدمان على ديون الناس أيضاً، ولو حصلت الاستطاعه والدين والخمس والزكاه معاً فكما لو سبق الدين.

{هذا إذا كان الخمس أو الزكاه فى ذمته، وأما إذا كانا فى عين ماله فلا إشكال فى تقديمهما على الحج، سواء كان مستقراً عليه أو لا-} لأن أعيانها مملوك للغير أو متعلق حقه {كما أنهما يقدمان} فى صورته كونهما فى عين ماله {على ديون الناس أيضاً} للدليل المتقدم.

{و} مما تقدم يظهر أنه {لو حصلت الاستطاعه والدين والخمس والزكاه معاً ف-} يكون {كما لو سبق الدين} وقد تقدم الكلام فى هذه المسأله فى المسأله الثالثه عشر من أول كتاب الزكاه، فراجع.

ثم إن النذر المتعلق بالعين والعهد والقسم ونحوها مقدم على الحج لو كان قبل الاستطاعه، كما لو كان له شاه لا تكفى للحج فنذر أن يتصدق بها، أو عاهد أو حلف، ثم حصل له مقدار من المال يفى بضميمه الشاه للحج، فإنه لا استطاعه له.

نعم لو وقعت بعد الاستطاعه كما لو صار له المالىه المذكوره ثم نذر التصدق بشاه قدم الحج.

أما فى النذر الذمى والعهد والقسم كذلك فحالها حال الدين.

ومثلها شرط النتيجة فى كلا الفرعين.

مسألة ٢٠: إذا كان عليه دين مؤجل بأجل طويل جداً، كما بعد خمسين سنة، فالظاهر عدم منعه عن الاستطاعة، وكذا إذا كان الديان مسامحاً في أصله، كما في مهور نساء أهل الهند فإنهم يجعلون المهر ما لا يقدر الزوج على أدائه، كمائه ألف روبيه أو خمسين ألف لإظهار الجلاله، وليسوا مقيدين بالإعطاء والأخذ فمثل ذلك لا يمنع من الاستطاعة ووجوب الحج، وكالدين ممن بناؤه على الإبراء إذا لم يتمكن المديون من الأداء أو واعده بالإبراء بعد ذلك.

{مسألة ٢٠: إذا كان عليه دين مؤجل بأجل طويل جداً، كما بعد خمسين سنة، فالظاهر عدم منعه عن الاستطاعة} لعدم كونه مانعاً عن الاستطاعة العرفيه، على إشكال في إطلاقه، فإنه لو كان وفاء الدين منحصراً في جميع ما يأتيه تدريجاً، بحيث إنه لو ذهب بذلك إلى الحج بقى الدين بلا أداء، لم يجب قطعاً، بل كان ذلك من باب أكل مال الناس.

{وكذا إذا كان الديان مسامحاً في أصله، كما في مهور نساء أهل الهند، فإنهم يجعلون المهر ما لا يقدر الزوج على أدائه كمائه ألف روبيه أو خمسين ألف لإظهار الجلاله، وليسوا مقيدين بالإعطاء والأخذ} بل ربما ينقل أن ذلك لمجرد عدم تمكن الزوج من الطلاق، {فمثل ذلك لا يمنع من الاستطاعة ووجوب الحج} على إشكال في بعض صوره، {وكالدين ممن بناؤه على الإبراء إذا لم يتمكن المديون من الأداء أو واعده بالإبراء بعد ذلك} والأقوى وفاقاً لغير واحد من المعاصرين عدم تحقق الاستطاعة الفعلية إلا مع فعلية الإبراء دون

البناء عليه أو الوعد به، لأنه ليس فعلاً مستطيعاً، بل حاله حال من يعلم أن دائنه المورث له سيموت فيرتفع عنه الدين، فإن المال الذي له غير الكافي إلا لأحدهما لا تتحقق به الاستطاعة، نعم إنه ممن سيستطيع.

ص: ٩٦

مسأله ٢١: إذا شك في مقدار ماله وأنه وصل إلى حد الاستطاعة أو لا، هل يجب عليه الفحص أم لا، وجهان،

{مسأله ٢١: إذا شك في مقدار ماله وأنه وصل إلى حد الاستطاعة أو لا، هل يجب عليه الفحص أم لا، وجهان}:

من بعض الأدله الداله على عدم وجوب الفحص، كقوله (عليه السلام): «كل شيء لك حلال حتى تعلم»، وقوله (عليه السلام): «حتى تستبين لك غير هذا أو تقوم به بينه»، وقوله (عليه السلام): «حتى بحبؤك شاهدان يشهدان أنه فيه الميتة»، إلى غير ذلك من الأدله الداله بإطلاقها على عدم وجوب الفحص التي لا حاكم عليها إلا في الشبهه الحكيمه.

ومن بناء العقلاء على الفحص، والاحتياط قبل الفحص في الموارد المشكوكه، وهو الأقوى.

ألا ترى أن المولى إذا أمر بإحضار علماء البلد أو أطبائها أو إضافتهم أو إعطاء كل واحد منهم ديناراً، فإن العبد لو اقتصر على القدر المعلوم منهم مع احتمال غيرهم وكان في الواقع غيرهم موجودين عد ملوماً ولم يعذره العقلاء في الترك إذا اعتذر بأني شككت في ذلك والأصل عدم، ولم يعلم من طريقه الشارع مخالفه طريقه العقلاء المسلمه عندهم.

ثم إنه ربما يناقش في ذلك صغرى وكبرى:

أما الصغرى فلأنه لم يعلم أنه طريقه العقلاء كذلك، لأننا نراهم قد لا يفحصون عن الموارد المشكوكه.

وأما الكبرى فلأنه لم يعلم إمضاء الشارع لهذه الطريقه، بل قد علم عدم إمضائه لها، لما تقدم من الروايات، مضافاً إلى قصه غسل الإمام الباقر (عليه السلام) والبيضه المقامر بها في قصه الإمام الحسن (عليه السلام)، بل ادعى شيخنا المرتضى (رحمه الله) في

الرسائل الإجماع على عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية التحريمية، وهو كاف في الدلالة على عدم إمضاء الشارع للطريقه العقلائية على تقرير ثبوتها.

ولكن لا يخفى ما في كلتا المناقشتين:

أما المناقشه في الصغرى ففيها: إن كون طريقه العقلاء ذلك ما لا يرتاب فيه بالنسبه إلى كل واحد من الشبهه الوجوبيه والتحريميه، فلو قال المولى لعبده: يحرم عليك تناول الخمر، ثم شك العبد في إناء أنه خمر أم لا- فلم يتفحص وشربه لانه العقلاء ولم يكن له العذر بأنى ما كنت أعلم أنه خمر، وكذا لو قال له: لا تشتر كتب النصارى، فشك في كتاب ولم يتفحص واشتراه، أو قال: لا تجلس في دور زيد، أو لا تأكل مع أبناء خالد، إلى غير ذلك، أو قال: جئنى بكل رمانه في البستان، أو كل ما فى الطبق من التمر، أو غير ذلك من الأمثله المتقدمه للشبهه الوجوبيه، ومن شك فى ذلك فعليه بمراجعته العرف.

وأما المناقشه فى الكبرى فنقول: ما ذكر من الأدله لا يصلح للردع، أما قصه غسل الإمام الباقر (عليه السلام) وبيضه المقامره فلا تصلحان للركون إليهما أصلاً كما لا يخفى.

وأما «كل شىء لك حلال» فحاله بالنسبه إلى الشبهه الموضوعيه كحاله بالنسبه إلى الشبهه الحكميه.

إن قلت: دل الدليل فى الشبهه الحكميه على وجوب الفحص فى الشبهه الحكميه، وبه يخصص عموم الحليه قبل الفحص.

قلت: الأدله مشتركه بين الشبهه الموضوعيه والحكميه، إذ ليس دليل وجوب الفحص فى الشبهه الحكميه إلا الأدله الداله على وجوب تحصيل العلم مثل

آتى النفر للتفقه وسؤال أهل الذكر، والأخبار الداله على وجوب تحصيل العلم وتحصيل التفقه والذم على ترك السؤال، وما دل على مؤاخذه الجهال بفعل المعاصى، والعقل الحاكم بعدم معذوريه الجاهل القادر على الاستعلام، وجميعها جار فى المقامين، إذ العلم بالحكم كالعلم بالموضوع فى كون كليهما علم وتقفه ويجب سؤال أهل الذكر عن كليهما.

ألا ترى أنه لو علم حرمه شرب الخمر ولم يعلم أن الخمر ما هى، أو وجوب اجتناب الميتة ولم يعلم أنها ما هى وهكذا، لم يكن كافياً فى التفقه، وكان اللازم عليه بالإطلاقات الاستعلام عنهما، وكذا ما دل على مؤاخذه الجهال بفعل المعاصى أعم، والعقل كما يحكم بالنسبه إلى الحكم كذلك يحكم بالنسبه إلى الموضوع، والسر أن التعلم والتفقه وغير ذلك من حكم العقل ليس إلاً طريقاً للتحفظ على الواقعات، وذلك كما يكون بالنسبه إلى الأحكام يكون بالنسبه إلى الموضوعات طابق النعل بالنعل.

وأما كون الفارق بين الشبهات الحكيمه الواجبه الفحص عنها، وبين الشبهات الموضوعيه الإجماع على عدم جواز العمل بأصل البراءه قبل استفراغ الوسع فى الأدله فى الشبهه الحكيمه دون الموضوعيه، ففيه: إن الإجماع مخدوش صغرى وكبرى كما مر غير مره.

ولنرجع إلى ما كنا فيه، فنقول: إن دليل الحل كما لا يجرى فى الشبهه الحكيمه إلاً بعد الفحص كذلك فى الشبهه الموضوعيه، بل يمكن أن يقال: لا إطلاق له بالنسبه إلى ما قبل الفحص، إذ هو فى مقام بيان عدم الحرج فى الارتكاب ورفع الاحتياط، لا فى مقام بيان أن الحليه وضعت على الأشياء

بقول مطلق إذا كانت مجهوله الحال.

مضافاً إلى أنه بالنسبة إلى الأعيان، فلو شك في شيء أنه حلال أو حرام فهو حلال وهكذا، لا فيما إذا شك في وجوب الحج ونحوه، إذ لا معنى لحليه عدم الذهاب إلى الحج، أو أنه مديون لزيد أم لا إذ لا معنى لحليه عدم إعطاء شيء لزيد.

وأما الخبران الآخريان فمع أن موردهما خاص بمورد اليد وسوق المسلم ونحوهما فلا يتعدى إلى غير موردهما، إذ لا وجه للتعدى من حليه الجين المأخوذ من سوق المسلم أو يده إلى عدم وجوب الحج إذا شك في الاستطاعه، أو عدم وجوب الزكاه إذا شك في النصاب، أو عدم وجوب الوضوء بالماء المشكوك إطلاقه وإضافته أو نحو ذلك بلا فحص، أن العموم لو أخذ به، فما يقال بالنسبة إلى الشبهه الحكميه من وجه التخصيص نقول في الشبهه الموضوعيه، وقد عرفت أن أدله التخصيص مشتركه بينهما.

قال في التقريرات: وأما الشبهات الوجوبيه فالظاهر عدم وجوب الفحص فيها أيضاً، إلا- إذا توقف امتثال التكليف غالباً على الفحص، كما إذا كان موضوع التكليف من الموضوعات التي لا- يحصل العلم بها إلا- بالفحص عنه، كالأستطاعه في الحج، والنصاب في الزكاه، فإن العلم بحصول أول مرتبه الأستطاعه لمن كان فاقداً لها أو العلم ببلوغ المال حد النصاب يتوقف غالباً، بل دائماً على الفحص والحساب.

وفي مثل هذا يبعد القول بعدم وجوب الفحص، إذ لو لا- الفحص يلزم الوقوع في مخالفه التكليف كثيراً، ومن البعيد تشريع الحكم على هذا الوجه، فيمكن دعوى الملازمه العرفيه بين تشريع مثل هذا الحكم وبين إيجاب

الفحص عن موضوعه، بإطلاق القول بعدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية لا يستقيم، بل الأقوى وجوب الفحص عن الموضوعات التي يتوقف العلم بها غالباً على الفحص (١)، انتهى.

والملازمه العرفيه هو المطابقه لأذهان العرف كما تقدم من حكم العرف في الأمثله المذكوره، ولذا أفتى الشيخ والفاضلان وغيرهم بأنه لو كان له فضه مغشوشه بغيرها وعلم بلوغ الخالص نصاباً وشك في مقداره وجب التصفيه ليحصل العلم بالمقدار، أو الاحتياط بإخراج ما يتيقن معه البراءه، تبعاً للروايه المرويّه عن زيد الصائغ، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وفيها: وإن كنت لا أعلم ما فيها من الفضه الخالصه إلا أنى أعلم أن فيها ما تجب فيه الزكاه، قال: «فأسبكها حتى تخلص الفضه وتحترق الخبيث ثم يركى ما أخلص من الفضه لسنه واحده».

ولذا أفتى غير واحد من العلماء في مسأله الشك في الاستطاعه وجوب الفحص، ونحو ذلك الأخبار الداله على أمر النبي (صلى الله عليه وآله) بكشف عانه بعض الأسارى ليتحقق البلوغ وعدمه.

وبهذا كله تعرف عدم تماميه الإجماع صغرى، وأما الحكم بالطهاره في المشكوك بدون الفحص فلما علم من الأخبار الكثيره من سهوله الأمر في باب الطهاره والنجاسه، مضافاً إلى ما بينا في كتاب الطهاره في المسأله الثالثه من فصل النجاسات من الإشكال في جواز التمسك بأصل الطهاره قبل الفحص، فراجع.

ومما ذكرنا من بناء العقلاء على الفحص، ظهر أن ليس المستند الوقوع

ص: ١٠١

١- الوسائل: ج ٦ ص ١٠٤ باب ٧ من أبواب زكاه الذهب والفضه ح ١

فى مخالفة التكليف كثيراً لو لم يفحص، حتى ىرد عليه ما ذكره الفقيه الهمدانى (رحمه الله) فى المصباح بقوله: "ويدفعه أن كون إجراء الأ-صول فى مجاريها موجباً لحصول المخالفة كثيراً غير مؤثر فى إيجاب الاحتياط على من لا يعلم بتنجز التكليف عليه فى خصوص المورد الذى هو محل ابتلائه"، انتهى.

كما ليس المستند ما ذكره بعض بأنه ليس المراد بمثل هذه التكاليف _ أى الزكاه والحج ونظائرها _ وجوبها لدى العلم بوجود شرائطها، كى لا يجب الحج مثلاً على من احتمال فى نفسه الاستطاعة، أو ظنها ولم يعلم بذلك، كى ىرد عليه بأن الواقع كذلك، ولكن التنجز مشروط بالعلم وإيجاب الفحص فيه يحتاج إلى دليل.

فالدليل هو ما تقدم من جريان جميع أدله الفحص فى الشبهات الحكيمه فى الشبهات الموضوعيه بلا فرق بينهما أصلاً، مع أن بناء العقلاء على اعتبار الفحص كاف فى المقام.

وكيف يفتى أحد بأن من علم أن عليه مبلغ من الزكاه ولا يعلم مقدارها، أو من الخمس كذلك، أو الكفاره أو الدين أو غيرها لا يجب عليه الفحص فى المقدار، ولو كان فى غايه السهوله بالمراجعه إلى دفتر حسابه، ويجوز له إعطاء القدر المتيقن بإجراء البراءه عن الزائد.

وكذا إذا شك أن ما فى الإئاء خمر أو خل، أو شك أن هذه المرأه أخته من الرضاعه أم لا، أو أن هذا الشيخ البعيد إنسان أو حيوان يجوز قتله ... إلى غير ذلك من الأمثله، يجوز ارتكابه ولو تمكن من الفحص بأن يفتح عينه وينظر إلى ما فى الإئاء، ويسأل أمه عن حال المرأه، ويجعل المنظره على عينه ويحقق أنه إنسان أو حيوان.

والقول بأن الدماء والفروج والأموال يجب فيها الاحتياط لأهميتها، عار من الشاهد بعد

أحوطهما ذلك، وكذا إذا علم مقداره وشك في مقدار مصرف الحج وأنه يكفيه أو لا.

جريان أدله البراءة، لولا ما ذكرنا من وجوب الفحص مطلقاً.

وعلى هذا فما ذكره المصنف (رحمه الله) من أن {أحوطهما ذلك} أى الفحص فى المقام غير جيد، بل اللازم القول بكون أقوامها وجوب الفحص وفقاً لغير واحد من المعاصرين.

{وكذا إذا علم مقداره وشك فى مقدار مصرف الحج وأنه يكفيه أو لا}، فما عن المحقق القمى من التفصيل بين المسألتين حيث قال: "إن من شك فى كون ماله بمقدار استطاعه الحج لعدم علمه بمقدار المال لا يمكنه أن يقول: إنى لا أعلم أنى مستطيع ولا يجب على شىء، بل يجب عليه محاسبه ماله ليعلم أنه واجد للاستطاعه أو فاقد لها. نعم لو شك بعد المحاسبه فى أن هذا المال هل يكفيه فى الاستطاعه أم لا، فالأصل عدم الوجوب حينئذ" انتهى، لم يعرف له وجه، إذ لو قلنا بجريان البراءة جرت فى المقامين، وإن قلنا بعدم لوجوب الفحص وجب فى المقامين، والأقوى هو الوجوب مطلقاً، والله تعالى العالم.

ص: ١٠٣

مسألة ٢٢: عدم جواز التصرف في المال قبل المسير

مسألة ٢٢: لو كان بيده مقدار نفقه الذهاب والإياب وكان له مال غائب لو كان باقياً يكفيه في رواج امره بعد العود، لكن لا يعلم بقاءه أو عدم بقاءه، فالظاهر وجوب الحج بهذا الذي بيده استصحاباً لبقاء الغائب، فهو كما لو شك في أن أمواله الحاضرة تبقى إلى ما بعد العود أو لا، فلا يعد من الأصل المثبت.

{مسألة ٢٢: لو كان بيده مقدار نفقه الذهاب والإياب، وكان له مال غائب لو كان باقياً يكفيه في رواج أمره بعد العود، لكن لا يعلم بقاءه أو عدم بقاءه { فإن تمكن من الفحص والعلم بحاله فهو، وإلا {فالظاهر وجوب الحج بهذا الذي بيده، استصحاباً لبقاء الغائب، فهو كما لو شك في أن أمواله الحاضرة تبقى إلى ما بعد العود أو لا، فلا يعد من الأصل المثبت { بل قد اخترنا في الأصول حجيه الأصل المثبت في الجملة أيضاً.

وما ذكره بعض المعاصرين من عدم خلو المسألة من الإشكال وأنه فرق بين ماله الغائب وماله الحاضر الذي يشك في بقاءه إلى ما بعد العود، غير معلوم الوجه.

مسأله ٢٣: التصرف فى المال قبل المسير

مسأله ٢٣: إذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج، يجوز له قبل أن يتمكن من المسير أن يتصرف فيه بما يخرج عنه الاستطاعه،

{مسأله ٢٣: إذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج، يجوز له قبل أن يتمكن من المسير أن يتصرف فيه بما يخرج عنه الاستطاعه} لعدم توجه الوجوب فعلا.

قال فى محكى المنتهى: من كان له مال فباعه قبل وقت الحج مؤجلاً إلى بعد فواته سقط عنه الحج لأنه غير مستطيع، وهذه حيله يتصور بثبوتها فى إسقاط فرض الحج عن المؤسر، وكذا لو كان له مال فوهب قبل الوقت أو أنفقه فلما جاء وقت الحج كان فقيراً لا يجب عليه، وجرى مجرى من أتلف ماله قبل حلول الأجل، قال فى الجواهر: وينبغى أن يريد بالوقت وقت خروج الوفد الذى يجب الخروج معه (١).

وعن الدروس قال: ولا ينفع الفرار بهبه المال أو إتلافه أو بيعه مؤجلاً إذا كان عند سير الوفد (٢).

وقال فى كشف الغطاء: وفى اعتبار تحقق الاستطاعه بدخول السنه بعد انقضاء أيام الحج من السنه الماضيه، فيجب الحفظ إلى وقت ذهاب القافله، أو بحصولها ولو من قبل بسنين فإن لم يتمكن فى السنين الماضيه أخر ما عنده إلى زمان المكنه، أو يوقف على مسير القافله؟ احتمالات.

وهذا البحث إنما يجرى فىمن يقطع طريقه إلى مكه بأقل من سنه، وأما غيره فيعتبر

ص: ١٠٥

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٦٠

٢- الدروس: ص ٨٤

وأما بعد التمكن منه فلا يجوز وإن كان قبل خروج الرفقه، ولو تصرف بما يخرجها عنها

فيها منه حصولها في وقت يسع الوصول، وقد يكتفى فيه بمجرد الحصول (١١)، انتهى.

ولكن الأقوى في النظر وفاقاً لبعض المعاصرين، عدم الجواز لصدق الاستطاعه ولو قبل السنه، فكما أنه يجب عليه المسير قبل أشهر الحج مع عدم تمكنه فعلاً من الأعمال، كذلك يجب عليه حفظ المال فعلاً ولو لم يتمكن من الأعمال، فلو وصل إليه مقدار الحج يوم عرفه وجب إبقاؤه إلى السنه الآتية، ولا فرق في ذلك بين السنه والسنتين والثلاث، كما يجب السير قبل سنتين لو كانت المسافه بعيده جداً لا تطوى إلاّ بسنتين أو أكثر.

والحاصل: إن حفظ المال كوجوب المسير، فلا فرق فيهما من هذه الجهه.

والسر صدق الاستطاعه في كليهما، بل لو احتاج الحج إلى مقدمه قبل عشرين سنه وجب تحصيلها، فلو كان هناك ظالم أوجب أخذ الجواز قبل عشرين سنه لزم على المستطيع أخذه ثم الذهاب إلى الحج بعد عشرين سنه، وكذلك لو كانت السفينه لا تحمل إلاّ من دفع المال قبل عشرين سنه، وقد تقدم شطر من الكلام في هذه المسأله الثانيه، كما تقدم الانصراف فراجع.

{وأما بعد التمكن منه فلا- يجوز، وإن كان قبل خروج الرفقه} على الأقوى، وإشكال بعض المعاصرين فيه مما لا وجه له لما تقدم.

{ولو تصرف} في المال {بما يخرجها عنها} أي عن الاستطاعه كما لو وهبه

ص: ١٠٦

بقيت ذمته مشغوله به، والظاهر صحة التصرف مثل الهبه والعتق وإن كان فعل حراماً لأن النهى متعلق بأمر خارج. نعم لو كان قصده في ذلك التصرف الفرار من الحج لا لغرض شرعى، أمكن أن يقال بعدم صحته. والظاهر أن المناط في عدم التصرف المخرج هو التمكن في تلك السنه،

أو أتلفه أو غير ذلك {بقيت ذمته مشغوله به، والظاهر صحة التصرف} في المال {مثل الهبه والعتق وإن كان فعل حراماً لأن النهى متعلق بأمر خارج} وذلك فيما إذا لم يتمكن بعد، وإلا- ففي حرمة أيضاً كلام إلا من جهة التجري إن كان ملتفتاً إلى ذلك.

ثم إن العقاب على تقدير القول به، فالظاهر كونه على ترك الحج لا على الإلتلاف.

{نعم لو كان قصده في ذلك التصرف الفرار من الحج، لا لغرض شرعى أمكن أن يقال بعدم صحته} على تردد، والأرجح في النظر الصحه، ولذا ضعفه غير واحد من المعاصرين، لأن الحج واجب غير مالى. نعم يتوقف في الأكثر على المال الموجب للأمر الغيرى بحفظه، والأمر الغيرى لا- يوجب بطلان المعامله الموجبه لتفويته، فلو تصرف في ماله ثم بقيت عائلته بلا نفقه لم يكن ذلك التصرف باطلا.

{والظاهر أن المناط في عدم التصرف المخرج} لو قلنا به {هو التمكن} ولو {فى} غير {تلك السنه} كما تقدم لصدق الاستطاعه، ولا دليل للتخصيص بتلك السنه، بل حال المال حال السير، وبه يظهر ضعف ما ذكره المصنف بقوله:

فلو لم يتمكن فيها ولكن يتمكن في السنه الأخرى، لم يمنع عن جواز التصرف، فلا يجب إبقاء المال إلى العام القابل إذا كان له مانع في هذه السنه، فليس حاله حال من يكون بلده بعيداً عن مكه بمسافه سنتين.

{فلو لم يتمكن فيها ولكن يتمكن في السنه الأخرى، لم يمنع عن جواز التصرف، فلا يجب إبقاء المال إلى العام القابل إذا كان له مانع في هذه السنه، فليس حاله حال من يكون بلده بعيداً عن مكه بمسافه سنتين}.

وبهذا كله ظهر أنه ليس من الفرار إتلاف المال بهبه أو إتلاف أو بيع مؤجل أو غير ذلك، سواء كان قبل سير القافله أو بعده، ويؤيد ما ذكرنا إطلاق كلام المشهور في باب تقدم الحج على التزويج، فلو كان الحكم مختصاً بصوره سير القافله لقيده بها.

ثم إنه لو قلنا بجواز إتلاف المال لم يكن وجه للتفصيل بين سير القافله وعدمه، إذ لا دليل فارق فيما إذا كان سير القافله قبل وقت الحج، كما كان المتعارف قديماً من سير أهل العراق في شهر رجب أو شعبان، والله تعالى هو العالم.

مسأله ٢٤: إذا كان له مال غائب بقدر الاستطاعه وحده، أو منضمماً إلى ماله الحاضر، وتمكن من التصرف في ذلك المال الغائب يكون مستطيعاً ويجب عليه الحج، وإن لم يكن متمكناً من التصرف فيه _ ولو بتوكيل من يبيعه هناك _ فلا يكون مستطيعاً إلا بعد التمكن منه أو الوصول في يده، وعلى هذا فلو تلف في الصورة الأولى بقي وجوب الحج مستقراً عليه إن كان التمكن في حال تحقق سائر الشرائط، ولو تلف في الصورة الثانيه لم يستقر، وكذا إذا مات مورثه وهو في بلد آخر وتمكن من التصرف في حصته

{ مسأله ٢٤: إذا كان له مال غائب بقدر الاستطاعه وحده أو منضمماً إلى ماله الحاضر، وتمكن من التصرف في ذلك المال الغائب، يكون مستطيعاً ويجب عليه الحج } وإن كان تمكنه بيع ونحوه لصدق الاستطاعه فعلاً.

ثم إن المراد بالمال الحاضر ما يتمكن من التصرف فيه، وإلا- فمجرد الحضور غير كاف، كما لو غصبه غاصب أو منعه من التصرف فيه.

{ وإن لم يكن متمكناً من التصرف فيه ولو بتوكيل من يبيعه هناك، فلا يكون مستطيعاً إلا بعد التمكن منه أو الوصول في يده، وعلى هذا فلو تلف في الصورة الأولى { بعد مضي زمان تمكن فيه الحج بتمام أعماله {بقي وجوب الحج مستقراً عليه إن كان التمكن في حال تحقق سائر الشرائط، ولو تلف في الصورة الثانيه لم يستقر} عليه الحج لعدم الاستطاعه.

{ وكذا إذا مات مورثه وهو في بلد آخر وتمكن من التصرف في حصته

أو لم يتمكن، فإنه على الأول يكون مستطيعاً، بخلافه على الثاني.

أو لم يتمكن، فإنه على الأول يكون مستطيعاً، بخلافه على الثاني { والميزان هو التمكن وعدمه، ولا اختصاص للغيبه والحضور، وكون المال منتقلاً إليه بالإرث أو الهبه أو غير ذلك، ولو ظفر على كنز أو معدن فالظاهر عدم الوجوب عليه ما لم يحزه، إذ ليس بملكه، والحيازه غير واجبه كالاكتساب.

ص: ١١٠

مسألة ٢٥: عدم رفع التكليف بالجهل والنفلة

مسألة ٢٥: إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعة لكنه كان جاهلاً به، أو كان غافلاً عن وجوب الحج عليه، ثم تذكر بعد أن تلف ذلك المال، فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه إذا كان واجداً لسائر الشرائط حين وجوده.

{مسألة ٢٥: إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعة لكنه كان جاهلاً به أو كان غافلاً عن وجوب الحج عليه، ثم تذكر بعد أن تلف ذلك المال، فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه إذا كان واجداً لسائر الشرائط حين وجوده} إذ التكليف يدور مدار الواقع، وهذا في الواقع مكلف وإن لم يكن منجزاً عليه لجهله أو غفلته أو نحوهما، ويكون حاله حال من أفطر يوماً من رمضان جاهلاً أو نحوه، وإن لم يكن معاقباً على الترك للعذر.

مضافاً إلى قوله (صلى الله عليه وآله): «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته»^(١)، فإن الفوت صادق في المقام لأنه ليس معنى الفوت التفويت عمداً، وعموم الرواية شامل للمقام.

مضافاً إلى إطلاق بعض النصوص الدالة على وجوب القضاء عن الميت إذا لم يحج، من غير تفصيل بين العلم والجهل وغيرهما، فعن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل مات ولم يحج حجه الإسلام ولم يوص بها أتقضى عنه؟ قال: «نعم»^(٢).

وليس يرد على ما ذكرنا من الأدلة إلا أمور:

الأول: الأصل. وفيه إنه لا مجال له بعد الأدلة الاجتهادية.

ص: ١١١

١- غوالي اللثالي: ص ٥٤ ج ١٤٣

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٥٠ باب ٢٨ من أبواب وجوب الحج ... ح ٥

والجهل والغفله لا- يمنعان عن الاستطاعه، غايه الأمر أنه معذور فى ترك ما وجب عليه، وحينئذ إذا مات قبل التلف أو بعده وجب الاستيجار عنه إن كانت له تركه

الثانى: إنه لو وجب عليه القضاء مع عدم مال له يلزم عليه العسر والحرج، وأدله رفعهما كافييه فى عدم الوجوب. وفيه: إنه إن استلزم القضاء العسر والحرج لا نقول به، لتقدم أدلته على الأدله الأوليه حتى فى حال العلم والمال.

الثالث: أدله رفع الحكم عن الجاهل والناسى ونحوهما. وفيه: إن ما يجاب عنه فى باب فوت الصلاه والصوم والزكاه ونحوها جهلاً أو نسياناً أو نحوهما نقول به هنا أيضاً.

الرابع: إن أدله الوجوب منصرفه عن هذه الصوره. وفيه: إنه لا وجه للانصراف، إذ الألفاظ موضوعه للمعانى الواقعيه لا المعلومه.

هذا، ولكن الأقوى عدم الوجوب، لما سيأتى فى المسأله الخامسه والستين من اشتراط التكليف بعدم العذر، والجهل والغفله ونحوها من الأعذار الشرعيه والعقلانيه، وبه يظهر النظر فى قوله: {والجهل والغفله لا يمنعان عن الاستطاعه، غايه الأمر أنه معذور فى ترك ما وجب عليه، وحينئذ إذا مات قبل التلف أو بعده} بعد مضى زمان يمكنه الحج {وجب الاستيجار عنه إن كانت له تركه

بمقداره، وكذا إذا نقل ذلك المال إلى غير بهبه أو صلح ثم علم بعد ذلك أنه كان بقدر الاستطاعة، فلا وجه لما ذكره المحقق القمي في أجوبه مسأله من عدم الوجوب، لأنه لجهله لم يصر مورداً، وبعد النقل والتذكر ليس عنده ما يكفيه فلم يستقر عليه، لأن عدم التمكن من جهه الجهل والغفله لا ينافي الوجوب الواقعي، والقدره التي هي شرط في التكليف القدره من حيث هي، وهي موجوده، والعلم شرط في التنجز لا في أصل التكليف.

بمقداره، وكذا إذا نقل ذلك المال إلى غيره بهبه أو صلح ثم علم بعد ذلك أنه كان بقدر الاستطاعة، فلا وجه لما ذكره المحقق القمي في أجوبه مسأله { المسمى بجامع الشتات } من عدم الوجوب لأنه لجهله لم يصر مورداً، وبعد النقل والتذكر ليس عنده ما يكفيه فلم يستقر عليه.

قال ما تعريبه: ذلك العقد صحيح وليس مشغول الذمه بالحج، لأن الغافل غير مكلف وخطاب الحج لم يتعلق به، وحين التنبه لا مال له.

ولكن فيه ما لا يخفى { لأن عدم التمكن من جهه الجهل والغفله لا ينافي الوجوب الواقعي، والقدره التي هي شرط في التكليف القدره من حيث هي، وهي موجوده، والعلم } والذكر { شرط في التنجز لا في أصل التكليف } كما في الصلاة والصوم ونحوهما، ومثل ما ذكر في الحكم ما لو لم يعلم بأن له شيئاً أصلاً ثم تلف، كما لو مات مورثه ولم يعلم بالموت أو بالإرث ومضى سنه كان يمكنه الحج فيها لو علم ثم تلف المال.

ولكن الأقوى هو ما ذكره المحقق القمي (رحمه الله) كما سيأتي في المسأله المذكوره إن شاء الله تعالى.

مسأله ٢٦: لو حج باعتقاد كونه ندباً وكان واجباً في الواقع

مسأله ٢٦: إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندباً، فإن قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلاً وتخيل أنه الأمر الندبي أجزأ عن حجه الإسلام، لأنه حينئذ من باب الاشتباه في التطبيق، وإن قصد الأمر الندبي على وجه التقييد لم يجز عنها

{مسأله ٢٦: إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندباً، فإن قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلاً وتخيل أنه الأمر الندبي أجزأ عن حجه الإسلام، لأنه حينئذ { من المصاديق الظاهره من الخطأ في التطبيق.

ولا وجه لإشكال بعض المعاصرين فيه، بزعم أن الجنس وإن كان هو الامتثال المتحقق في ضمن كل واحد من الندبي والوجوبي القابل الانطباق على الوجوبي أيضاً، إلا أن الفصل هو الندب، ومن المعلوم أن الجنس مع أحد الفصلين المسمى بالنوع يغير ويبين الجنس مع الفصل الآخر الذي هو نوع آخر.

إذ فيه أن المفروض أنه قصد المكلف به واقعاً، وإنما تخيل أنه ندبي، والتخيل غير الفصل، فهو قصد النوع بجنسه وفصله، وإنما ظن أنه هذا النوع وكان في الواقع النوع الآخر، فهو كمن أتى بالإنسان بقصد المكلف به الواقعي، ولكن ظنه غير إنسان، ولا نقصد بالمثل جميع الجهات إذ المثل يقرب من جهه ويبعد من جهات، بل نقصد بذلك أنه {من باب الاشتباه في التطبيق} لا في الجوهر.

{وإن قصد الأمر الندبي على وجه التقييد لم يجز عنها} لأن ما نوى ليس مطلوباً منه، وما طلب منه لم ينو، فهو كمن نوى في شهر رمضان صوم الندب.

ولكن في تعليقه السيد عبد الهادي الشيرازي (قدس سره) أن الإجزاء لا يخلو عن قوه (١١)، وهو المحكى عن الشيخ في المبسوط، قال: لو حج ندباً انقلبت

ص: ١١٤

حجه إسلام ((١))، ولكن فى الجواهر أنه مقطوع بفساده ((٢)).

وكيف كان، لعل وجهه ما يستفاد من جملة من الروايات من أن النيه لا- اعتبار بها إذا خالفت الواقع، كروايات باب عتق المملوك قبل الموقف فإنها لم يشر إلى النيه أصلاً مع أنه كان آتياً بقصد الاستجباب:

فعن معاوية بن عمار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): مملوك أعتق يوم عرفه، قال: «إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج» ((٣)).

وعن شهاب، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل أعتق عشيه عرفه عبداً له أيجزى عن العبد حجه الإسلام؟ قال: «نعم» ((٤)).

وعن الشيخ (رحمه الله): «روى فى العبد إذا أعتق يوم عرفه أنه إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج» ((٥)).

إلى غير ذلك من الروايات المتقدمة فى باب عتق العبد، ولذا قوى صاحب الجواهر فى تلك المسألة عدم الاشتراط.

وروايات باب وجوب النيه فى الإحرام: عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لبي بحجه وعمره وليس يريد الحج؟ قال: «ليس بشيء، ولا ينبغى له أن يفعل» ((٦)).

ص: ١١٥

١- المبسوط: ج ١ ص ٣٠٢

٢- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٨

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٣٥ باب ١٧ من أبواب وجوب الحج ح ٢

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٣٥ باب ١٧ من أبواب وجوب الحج ح ٤

٥- الوسائل: ج ٨ ص ٣٥ باب ١٧ من أبواب وجوب الحج ح ٣

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥ باب ١٧ من أبواب الإحرام ح ٤

وروايات أن من أعطى مالاً ليحج عن إنسان فحج عن نفسه: فعن ابن أبي حمزه والحسين، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل أعطاه رجل مالاً ليحج عنه فحج عن نفسه، فقال: «هي عن صاحب المال»^(١).

وعن محمد بن يحيى رفعه قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل أعطى رجلاً مالاً يحج عنه فيحج عن نفسه، فقال: «هي عن صاحب المال»^(٢).

ونحوه عن الصدوق (رحمه الله)^(٣) مرسلًا.

وروايات نذر الحج: فعن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله فمشى هل يجزيه عن حجه الإسلام؟ قال: «نعم»^(٤).

ونحوه عن رفاعه بن موسى عنه (عليه السلام)^(٥).

وعنه قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله الحرام هل يجزيه ذلك عن حجه الإسلام؟ قال: «نعم». قلت: وإن حج من غيره ولم يكن له مال وقد نذر أن يحج ماشياً أيجزى عنه ذلك من مشيه؟ قال: «نعم»^(٦).

إلى غير ذلك من الروايات المشعرة بعدم خصوصيه لنيه الوفاق في الوقوع عما هو عليه.

ص: ١١٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٣٦ باب ٢٢ من أبواب النيابة في الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٣٦ باب ٢٢ من أبواب النيابة في الحج ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٢٦٢ باب ١٤٨ في دفع الحج إلى من يخرج فيها ح ٥

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٤٨ باب ٢٧ من أبواب وجوب الحج ح ١

٥- الوسائل: ج ٨ ص ٤٩ باب ٢٧ من أبواب وجوب الحج ح ٢

٦- الوسائل: ج ٨ ص ٤٩ باب ٢٧ من أبواب وجوب الحج ح ٣

وإن كان حجه صحيحاً،

وقد عرفت سابقاً أن النادر أن يرجع التقييد الصوري إلى التقييد الحقيقي، بأن يكون قصده الحقيقي أن يأتي بالحج الندي حتى أنه لو كان واجباً ما أتى به قطعاً، بل القصد هو التكليف الفعلي غالباً.

{وإن كان حجه صحيحاً} وأشكل عليه بعض المعاصرين، وكأنه لعدم صلاحية الوقت إلا للحج الواجب لأنه المكلف به واقعاً، فيكون كمن صام في رمضان لغيره، فإننا وإن قلنا بكفاية الملاك إلا أنه لم يعلم وجود ملاك للأمر الاستحبابي.

ولكن الأرجح في النظر بناءً على عدم وقوعه عن حجه الواجب صحه حجه، إذ عدم صلاحية الوقت غير معلوم حتى بالنسبة إلى غير العالم بذلك، وتشبيهه بالصوم بقياس، وإطلاق الأمر الندي شامل للمقام، بل قد يظهر من جملة من الروايات ذلك:

فعن سعد بن أبي خلف، قال: سألت أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن الرجل الصروره يحج عن الميت، قال: «نعم إذا لم يجد الصروره ما يحج به عن نفسه، فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله، وهي تجزى عن الميت إن كان للصروره مال وإن لم يكن له مال»^(١).

وعن سعيد بن عبد الله الأعرج، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصروره أيجع عن الميت، فقال: «نعم إذا لم يجد الصروره ما يحج به، فإن كان له مال فليس له ذلك حتى يحج من ماله، وهو يجزى عن الميت، كان له مال أو لم يكن له مال»^(٢).

وسياتى الكلام في ذلك مفصلاً إن شاء الله.

ص: ١١٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٢١ باب ٥ من أبواب النيابة في الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٢١ باب ٥ من أبواب النيابة في الحج ح ٣

وكذا الحال إذا علم باستطاعته ثم غفل عن ذلك، وأما لو علم بذلك وتخيل عدم فوريتها فقصد الأمر الندبي فلا يجزى لأنه يرجع إلى التقييد

{وكذا الحال إذا علم باستطاعته ثم غفل عن ذلك} فحجج، {وأما لو علم بذلك وتخيل عدم فوريتها فقصد الأمر الندبي فلا يجزى، لأنه يرجع إلى التقييد}.

وفيه: إنه يمكن تصوير الخطأ في التطبيق، ويأتي هنا ما تقدم عن الشيخ في المبسوط والسيد ميرزا عبد الهادي، ولذا علق عليه بقوله: قد مر أن الإجزاء هو الأقوى.

مسأله ٢٧: فى الاستطاعه بالملك المتزلزل

مسأله ٢٧: هل تكفى فى الاستطاعه الملكيه المتزلزله للزاد والراحله وغيرهما، كما إذا صالحه شخص ما يكفيه للحج بشرط الخيار له إلى مده معينه، أو باعه محاباه كذلك.

{ مسأله ٢٧: هل تكفى فى الاستطاعه الملكيه المتزلزله للزاد والراحله وغيرهما، كما إذا صالحه شخص ما يكفيه للحج بشرط الخيار له إلى مده معينه { بعد ذهاب القافله قبل تمامه الحج أو بعده أو حينه {أو باعه محاباه كذلك} بشرط الخيار كما لو باعه داراً تسوى ألف دينار بربع دينار لغرض عقلائي، وإنما قيده بذلك لإخراج ما إذا لم يكن البيع محاباتياً، بل كان بالقيمه العادله، فإنه يكون مستطيعاً قطعاً، إذ هو مالك لأحد من الثمن أو المثلث.

لا- يقال: إنه لا- يملك المثلث فليس مستطيعاً لعدم الملك، ولا يستطيع الثمن لأنه متزلزل، والمفروض أن الملك المتزلزل لا يستطيع الشخص به بناءً على ما سيأتى، فلا يكون هو مستطيعاً.

لأننا نقول: هو مالك لأحد الشيئين فعلاً قطعاً، فهو مستطيع، إذ لا يشترط فى الاستطاعه إلا معناها العرفى وهى حاصله فى المقام.

نعم قد يستشكل كما فيما إذا باع مالاً يكفيه الحج فى زمن البيع بما لا يكفيه الحج متزلزلاً، ثم بقى ما أعطاه على ثمنه وترقى بالترقى السوقى ما أخذه بقدر الكفايه للحج، فإنه يكون حاله حال المحاباتى، فإن قلنا بوجود الحج بالملك المتزلزل وجب وإلا فلا، وسيأتى اختيار التفصيل.

وكذا لو انعكس الفرض، بأن ترقى ما أعطاه وتنزل أو بقى على قيمته ما أخذه، لكنه لا يجب الحج حينئذ إلا بعد فسخ الطرف الذى له الخيار.

ومن مصاديق الملك المتزلزل نصف المهر قبل الدخول، فإن كانت المرأة تتمكن من الحج بتمام المهر لكنه قبل الدخول، فإن ملكها للنصف متزلزل.

ومنها المهر الذى أعطاه الرجل إذا فسخت المرأة بأحد من موجبات الفسخ، لكنه لا يستطيع فى هذه الصورة إلا بعد الفسخ.

ومنها أنه لو كان استطاعته بالعبد ثم جنى بما يجوز للجانى استرقاقه ونحوه، فإنه ولو كان مالكا للعبد فعلاً ولكنه فى معرض الزوال.

ومنها بيع الحيوان فى الثلاثه.

ومنها البيع الغبى.

ومنها المبيع الذى يحتمل أخذ الشريك له بالشفعه.

ومنها غير ذلك من صور التزلزل.

{وجهان}، الأول: الوجوب لأنه مستطيع فعلاً والتزلزل إنما هو حكم من الشارع لا- أنه يغير حقيقه الملك، فالملك حقيقه واحده وإنما حكم الشارع بجواز الإرجاع فى بعض الصور بغير مقدمه كإرجاع المغبون فيه، وفى بعضها مع مقدمه كالطلاق قبل الدخول.

وذهب المصنف (رحمه الله) إلى كون {أقواهما العدم، لأنهما فى معرض الزوال} وإن كان حكماً من الشارع إلا أنه يوجب عدم الاستطاعه العمليه، إذ لو ذهب وفسخ من له الخيار رجع مديوناً. والحاصل أن المنصرف من الاستطاعه والسعه والقوه فى المال واليسار ونحوها غير مثل هذه الصور.

والأرجح فى النظر التفصيل بين صوره البقاء وعدم الفسخ إلى الأخير فيجب، وبين غيره فلا يجب، فلو علم أن الزوج لا يطلق

اقوالها العدم لانهما فى معرض الوال، إلا إذا كان واثقا بانه لا يفسخ، وكذا لو وهبه واقبضه

قبل الدخول، أو أن المرأة لا ترجع فى البذل، أو أن ذا الخيار لا يفسخ، لزم لأنه مستطيع بمال هو ماله إلى الآخر، بخلاف ما لو كان واقعاً يفسخه فإنه لا استطاعه له، لانصراف الأدله كما تقدم. وتظهر النتيجة فى موردين:

الأول: إنه لو حج بهذا المال المردد ثم فسخ ذو الخيار، تبين أنه لم يكن حجه الإسلام.

الثانى: إنه لو لم يذهب ولم يفسخ ذو الخيار، فإن لم يكن له عذر فى عدم ذهابه، بأن كان علم عدم الفسخ ومع ذلك لم يذهب، تبين أنه كان واجباً عليه واستقر الحج، وإن كان له عذر فى عدم الذهاب بأن لم يدر أنه يفسخه أم لا فلا استقرار، لما عرفت من أن العذر مانع عن التكليف.

وأما ما استثناه المصنف (رحمه الله) بقوله: {إلا إذا كان واثقاً بأنه لا يفسخ} فليس له وجه، إذ الوثوق وعدمه إنما يؤثران فى الظاهر لا فى الواقع. نعم على المختار من كفايه العذر فى عدم الوجوب يكفى فى عدم الاستقرار عدم الوثوق وإن كان لا يفسخ واقعاً.

والحاصل أن فى صوره الفسخ لا يجب الحج ولو وثق بعدم الفسخ، وفى صوره عدم الفسخ لا يجب إلا إذا وثق بعدم الفسخ.

هذا كله فيما لو كان الفسخ موجباً للخروج عن الاستطاعه، وأما إذا كان له نماء فسخ أم لم يفسخ بحيث يتمكن به من الحج فإنه يجب عليه مطلقاً، {وكذا لو وهبه وأقبضه} بناءً على أن الهبه قبل الإقباض غير مؤثره فى نقل الملك

إذا لم يكن رحماً، فإنه ما دامت العين موجوده له الرجوع، ويمكن أن يقال بالوجوب هنا، حيث إن له التصرف في الموهوب فتلزم الهبه.

{إذا لم يكن} الموهوب له {رحماً} للواهب، ولم تكن الهبه معوضهً بعوض لا- تفي للحج {فإنه ما دامت العين موجوده له الرجوع}.

والحاصل أن حال الهبه التي للواهب الخيار في الرجوع حال سائر ما لغير المالك الفعلى الخيار.

{ويمكن أن يقال بالوجوب هنا، حيث إن له التصرف في الموهوب فتلزم الهبه}، ولكن فيه أن التصرف مقدمه للوجوب لا للوجود، ولذا ذهب غير واحد من المعاصرين إلى عدم الوجوب فتأمل. والأحوط التصرف والذهاب.

هذا كله حال من كان لطرفه الخيار دونه أو لكليهما، أما لو كان له الخيار دون الطرف فهل يجب الأخذ بالخيار والفسخ أم لا، الظاهر عدم فيما لو لم يكن حين المعامله مستطيعاً بهذا المال، مثلاً لو أصدق امرأته مائه نعجه حال كونه غير مستطيع بالمائه، ثم ترقى حتى أن خمسين منها تكفى للحج، أو قلت مؤنه الحج بالترز، لم يجب عليه الطلاق قبل الدخول لأنه تحصيل للاستطاعه لا حصول لها.

قال في كشف الغطاء: ولا يجب عليه الطلاق قبل الدخول ليستطيع بالنصف، ولا قبول بذل الزوجه عليه وإن كان كارهاً لها، ولا الصلح على إسقاط الرجعه، ولا الفسخ في مقام الخيار، ولا الرجوع بالهبه بخلاف الإباحه(1)، انتهى.

ص: ١٢٢

وهو جيد، ووجه وجوب الرجوع بالإباحه أنه ماله فيجب عليه، كما لا- يجب على المباح له لأنه ليس بماله وإن تمكن من التصرف فيه بكل تصرف.

ص: ١٢٣

مسأله ٢٨: اشتراط بقاء المال إلى تمام الأعمال

مسأله ٢٨: يشترط في وجوب الحج بعد حصول الزاد والراحله بقاء المال إلى تمام الأعمال، فلو تلف بعد ذلك ولو في أثناء الطريق كشف عن عدم الاستطاعه، وكذا لو حصل عليه دين قهراً، كما إذا أتلّف مال غيره خطأ، وأما لو أتلّفه عمداً فالظاهر كونه كإتلاف الزاد والراحله عمداً في عدم زوال استقرار الحج.

{مسأله ٢٨: يشترط في وجوب الحج بعد حصول الزاد والراحله بقاء المال إلى تمام الأعمال} للحج {فلو تلف بعد ذلك} أي بعد حصولها في محله {ولو في أثناء الطريق كشف عن عدم الاستطاعه، وكذا لو حصل عليه دين قهراً، كما إذا أتلّف مال غيره خطأ} وذلك لأن وجود الزاد والراحله ليس شرطاً ابتدائياً فقط بل شرط مستمر، فمع فقده في الأثناء يكشف عن عدم الوجوب من أول الأمر، ولذا لو كان له زاد وراحله إلى محل التلف من أول الأمر لم يجب عليه لأنه غير مورد الأدله.

ثم إنه يرد على المصنف (رحمه الله) سؤال الفرق بين رفع الخطأ للتكليف دون رفع الجهل والغفله له، كما حكم ببقاء التكليف في المسأله الخامسه والعشرين، مع أن دليل الرفع يشملهما، فتأمل.

{وأما لو أتلّفه عمداً فالظاهر كونه كإتلاف الزاد والراحله عمداً في عدم زوال استقرار الحج} إذ لا فرق بين الإتلاف مباشره، بأن يذبح فرسه أو ينحر جملة أو يلقي زاده في البحر، وبين الإتلاف تسيباً، بأن أتلّف مال الغير الموجب لأخذه ماله الذي هو في حكم الإتلاف.

مسأله ٢٩: فى تلف المال قبل الرجوع من الحج

مسأله ٢٩: إذا تلف بعد تمام الأعمال مؤنه عوده إلى وطنه، أو تلف ما به الكفايه من ماله فى وطنه، بناءً على اعتبار الرجوع إلى كفايه فى الاستطاعه، فهل يكفيه عن حجه الإسلام أو لا، وجهان، لا يبعد الإجزاء.

{مسأله ٢٩: إذا تلف بعد تمام الأعمال مؤنه عوده إلى وطنه، أو تلف ما به الكفايه من ماله فى وطنه، بناءً على اعتبار الرجوع إلى كفايه فى الاستطاعه، فهل يكفيه عن حجه الإسلام أو لا، وجهان}:

عدم الإجزاء كما قواه بعض من قارب عصرنا من المعلقين، واستبعد الإجزاء بعض المعاصرين، لأن هذه الشروط شروط استمراريه لا-ابتدائيه، فمن يعلم بأن ماله للرجوع يفقد لو ذهب إلى الحج، أو يسرق ماله الموجود ههنا حتى يلزم من حجه الرجوع بلا كفايه الموجب للتكفف من الناس، لا يجب عليه لفقد الشرط، فكذلك من لم يكن عالمًا فذهب وفقد أو سرق فإنه بلا شرط واقعًا والتكليف دائر مدار الواقع.

{ولا يبعد الإجزاء} لكفايه الاستطاعه فعلاً وإن صار ما صار بعداً، إذ ظواهر الأدله اشتراط الاستطاعه الفعلية، وهو مستطيع فعلاً وإن آل إلى عدم الاستطاعه بعداً، وإلا لزم أن يقال بأن من خرج إلى الحج وحج وتم أعماله ورجع ثم بعد سنه غضب الغاصب ضيعته التى كانت منها مؤنته حتى اضطر إلى التكفف تبين عدم وجوب الحج لو كان ما ذهب به إلى الحج كافياً لمستقبل عمره ولو غضبت الضيعه، لأنه لو كان من أول الأمر يعلم بذلك وأن حجه هذا موجب لتكففه بعد سنه لم يكن واجباً عليه، وذلك مما لا يظن بأحد التزامه، وليس ذلك إلا لعدم اشتراط الاستطاعه إلا الفعلية لا الأولى.

ويقربه ما ورد من أن من مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأه عن حجه الإسلام، بل يمكن أن يقال بذلك إذا تلف في أثناء الحج أيضاً.

{ويقربه ما ورد من أن من مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأه عن حجه الإسلام} فإنه إن أجزأ مع فقد جميع شرائط الوجوب من البلوغ والعقل والمال والرجوع إلى كفايه وغيرها، فإجزأه مع فقد أحد الشرائط وهو الاستطاعه أولى.

ولكن فيه: مع أنه قياس، النقض بالمصدود، فإنه يجب عليه الحج في القابل نصاً وفتوى، وكذا المحصور، وفيه تأمل ظاهر، مضافاً إلى ما يظهر من بعض أدله باب الحصر من أنه إنما يجب الحج في القابل لعدم حجه في هذه السنه:

فعن معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) في حديث في بيان حكم المحصور: «وإن كان عليه الحج فرجع إلى أهله وأقام ففاته الحج كان عليه الحج من قابل» (١) الحديث.

والمفهوم منه أنه لو حج ثم أحصر لم يكن عليه الحج من قابل، مع أن المعلوم أن صحة البدن مثل الزاد والراحله في كونها شرطاً ابتداءً واستمراراً، فمن هذا يكشف أنه لو حج بظن اجتماع الشرائط ثم فقد لم يكن بذلك بأس وخلل بالنسبه إلى كونها حجه الإسلام.

وكيف كان، فحال سائر الشرائط حال الزاد والراحله، والأقرب ما اختاره المصنف.

{بل يمكن أن يقال بذلك إذا تلف في أثناء الحج أيضاً} لما تقدم من الدليل، وانصراف الاستطاعه إلى الاستطاعه الابتدائيه.

ثم لو قلنا بعدم كونه حجه الإسلام وكان الإتيان بها على وجه التقييد

ص: ١٢٤

لزم القول بكشف انبطاله بمجرد التلف، لأن ما قصده لم يقع من الابتداء، وما يصح وقوعه لم يقصده، ولا يأتي هنا (أتموا الحج والعمرة) (١)، لأنه لم ينعقد أصلاً، ولا أظن الالتزام بذلك من القائلين بعدم كفايته عن حجه الإسلام.

ثم إن المسألتين مبنيتان على الحج الملكى لا الحج البدلى فى صورته فقد المستثنيات أو كفايه العود، وأما بالنسبه إلى مؤنه الحج ذهاباً وإياباً فلا فرق بين البدلى والملكى كما لا يخفى.

ص: ١٢٧

١- سورة البقره: آيه ١٩٦

مسألة ٣٠ : فيما لو أباح له شخص وأوصى له

مسألة ٣٠: الظاهر عدم اعتبار الملكية في الزاد والراحله، فلو حصل بالإباحة اللازمه كفى في الوجوب لصدق الاستطاعه، ويؤيده الأخبار الواردة في البذل، فلو شرط أحد المتعاملين على الآخر في ضمن عقد لازم أن يكون له التصرف في ماله بما يعادل مائه ليره مثلاً، وجب عليه الحج ويكون كما لو كان مالكاً له.

{مسألة ٣٠: الظاهر عدم اعتبار الملكية في الزاد والراحله، فلو حصل بالإباحة اللازمه كفى في الوجوب لصدق الاستطاعه، ويؤيده الأخبار الواردة في البذل، فلو شرط أحد المتعاملين على الآخر في ضمن عقد لازم أن يكون له التصرف في ماله { ولو بنحو الإعدام {بما يعادل مائه ليره مثلاً} أو قدرأ يكفى الحج {وجب عليه الحج ويكون كما لو كان مالكاً له}.

ولكن الأقوى عدم الوجوب، لأنه ليس مالكاً له وليس ممن بذل له زاد وراحله، وأخبار الزاد والراحله لا تدل إلا على وجوب الحج لمن له وهذا ليس ممن له، كأخبار من له المال والتوسعه والقوه واليسار ونحوها، وكون ما نحن فيه مثل البذل أشبه شىء بالقياس، والتعليل الوارد فيها بأنه ممن يستطيع لو دل على الوجوب لكل من كان بهذه المثابه لزم القول بوجوب الحج على من يتمكن من الاحتطاب ونحوه، وليس بواجب عليه قطعاً، وقد تقدم عدم وجوب الحج على من عثر على كنز أو معدن ولكن لم يأخذه ولم يحزه.

وكيف كان، فإن قلنا بما اخترناه فهو، وإلا فلا وجه لتقييد الإباحة باللازمه، بل اللازم كون الإباحه مطلقاً كافيه في الاستطاعه، فإن له الرجوع وعدمه

لا دخل له بصدق أنه مستطيع، كما أن بذل الزاد والراحله كذلك، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ص: ١٢٩

مسأله ٣١: لو أوصى له بما يكلفه للحج

مسأله ٣١: لو أوصى له بما يكفيه للحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى، خصوصاً إذا لم يعتبر القبول في ملكيه الموصى له وقلنا بملكيتيه ما لم يرد، فإنه ليس له الرد حينئذ.

{مسأله ٣١: لو أوصى له بما يكفيه للحج} فإن كان على وجه البذل بأن قال: اعطوا فلاناً بعد وفاتي الزاد والراحله ليحج {فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى} إذا بذل الوارث ما أوصى، ولا يحتاج إلى قبول المبدول له، إذ لا فرق في البذل بين حياه الباذل وموته، كما سيأتى دلالة أدلته على الإطلاق، وإن لم يكن على وجه البذل فبناءً على المشهور من توقف الملك على القبول لا- يجب على الموصى له، فلا- يجب الحج إلا- إذا قبل، وبناءً على عدم الاحتياج إلى القبول فهو ملك قهرى كالميراث يجب أيضاً.

وبهذا تبين الإشكال في قوله: {خصوصاً إذا لم يعتبر القبول في ملكيه الموصى له وقلنا بملكيتيه ما لم يرد، فإنه ليس له الرد حينئذ}، ففيه: إنه إن أراد صوره البذل والوصيه على نحو الميراث فلا وجه للخصوصيه، وإن أراد الوصيه المحتاجه إلى القبول على ما هو المشهور، فهو ينحصر في هذه الصوره، ولذا أشكل عليه غير واحد من المعلقين عليه.

ثم إن هناك فرقاً بين الوصيه البذليه فلا يجب في الاستطاعه إلا ما تجب في البذل بدون الوصيه، وبين الوصيه الملكيه فإنه يجب في حصول الاستطاعه حينئذ المستثنيات والرجوع إلى الكفايه ونحوها.

مسأله ٣٢ : فى انحلال النذر بالتراحم

مسأله ٣٢: إذا نذر قبل حصول الاستطاعه أن يزور الحسين (عليه السلام) فى كل عرفه ثم حصلت لم يجب عليه الحج،

{مسأله ٣٢: إذا نذر قبل حصول الاستطاعه أن يزور الحسين (عليه السلام) فى كل عرفه ثم حصلت { الاستطاعه فهل يقدم النذر أم الحج، ذهب المصنف (رحمه الله) تبعاً لصاحب الجواهر فيما ينقل عنه إلى أنه {لم يجب عليه الحج}.

ويستدل لذلك بأمور:

الأول: إن الوفاء بالنذر واجب وامتنال أمر الحج واجب فيتزاحمان، فيقدم المقدم منهما لأنه لا مجال للثانى حينئذ، كما لو تقدم أنه آجر نفسه فإنه لا يجب عليه الحج لأنه لا مجال لهذا الواجب الثانى مع تقدم الواجب الأول.

الثانى: إن الحج مشروط بالقدره، وكما أنه لو لم يقدر عقلاً على الإتيان به لم يجب، كذلك إذا لم يقدر شرعاً على الإتيان به، والمفروض أنه غير قادر شرعاً لوجوب الوفاء بالنذر عليه.

الثالث: إن الحج واجب مشروط والنذر واجب مطلق، والواجب المطلق مقدم على الواجب المشروط.

ولهذه الوجوه أو غيرها نقل عن صاحب الجواهر أنه كان ينذر قبل أشهر الحج زياره الحسين (عليه السلام) يوم عرفه لثلا يتوجه عليه خطاب الحج فى أشهره.

ولكن الأقوى وجوب الحج مطلقاً، وذلك لأن الحج أهم من النذر والأهم مقدم على المهم، من غير فرق بين أن يكون النذر خاصاً بسنه الاستطاعه بأن ينذر زياره الحسين (عليه السلام) يوم عرفه فى السنه التى تتوفر فيها شروط الحج من الزاد والراحله وتخليه السرب والصحه وغيرها، أم مطلقاً بأن ينذر زياره

الحسين (عليه السلام) يوم عرفه في كل سنة.

أما أن الحج أهم، فيكفي في ذلك ما دل على أن من مات ولم يحج حجه الإسلام مع الاستطاعة مات يهودياً أو نصرانياً، وأن تاركه كافر، إلى غير ذلك.

وأما أن الأهم مقدم على المهم، فهو بديهي كما لا يخفى.

وقد يذكر لوجه تقدم الحج أن النذر ليس قابلاً للإطلاق بحيث يشمل وقت وجوب الحج. ولكن فيه: إنه لا وجه لعدم الشمول لو لا الأهميه، ولذا لو نذر أن لا يشرب الشاي ثم أمره والده بشربه لا نقول بوجوب إطاعته مع أن إطاعه الوالد واجبه، وذلك لأن النذر والعهد والقسم إنما تتوجه إلى ما هو في نفسه راجح ذاتي أو جائز، والمفروض أن زيارة الحسين (عليه السلام) في نفسها راجحه ذاتاً، كعدم شرب الشاي الذي هو راجح أو جائز، فتقدم شيء آخر عليه يلزم أن يكون بالأهميه.

وأما ما ذكره الميرزا النائيني من وجه التقديم من أنه موجب لتحليل الحرام حيث قال كما في التقريرات:

"إلا إذا كان السابق مشتملاً على خصوصيه توجب تأخره وتعين امتثال اللاحق خطابه، كما في النذر وشبهه حيث إنه يعتبر فيه أن لا يكون موجباً لتحليل حرام أو تحريم حلال، سواء كان نفس متعلقه حراماً، كما إذا نذر ما يحرم فعله لو لا النذر، أو كان ملازماً لذلك، كما إذا نذر ما يوجب تفويت واجب لو لا النذر، كما لو نذر زيارة الحسين (عليه السلام) يوم عرفه قبل أشهر الحج ثم حصلت له الاستطاعة في أشهر الحج، فإن مقتضى القاعده انحلال النذر وتعين الحج عليه، وإن تقدم خطاب الوفاء بالنذر، وكان كل من النذر والحج مشروطاً بالقدره الشرعيه.

والسر في ذلك هو أن النذر في المقام يوجب تفويت الحج والواجب لو لا النذر، وتفويت الواجب كذلك يوجب انحلال النذر، والمفروض أن الحج لو لا النذر كان واجباً لحصول ما هو شرط وجوبه وهو الاستطاعة، فلا مانع من وجوبه سوى النذر، والنذر لا يصلح أن يكون مانعاً لأنه قد اعتبر في انعقاد النذر أن لا يكون موجباً لتحليل الحرام ولو بالاستلزام، فالنذر والحج وإن اشتركا في أخذ قدره الشرعي في متعلقهما، إلا أن النذر قد اشتمل على خصوصيه أوجبت عدم مزاحمته للحج وتقدم الحج عليه، وتلك الخصوصية هي عدم كونه موجباً لتحليل ما هو حرام أو واجب لو لا النذر، والحج واجب لو لا النذر فلا بد من انحلاله"، انتهى.

ففيه: إن وجوب الحج مع النذر متوقف على أهميته، إذ لولا الأهمية ووجوب الوفاء بالنذر مع الاستطاعة، كما في وجوب الوفاء بالنذر مع أمر الوالدين، لم يكن وجه لتقدم الحج.

هذا مضافاً إلى بعض الإشكالات الأخر التي ليس المقام محلها.

وكيف كان، فالأقوى تقدم الحج لما ذكرنا، ولا يصلح شيء من الأدلة المتقدمه لتقدم النذر للاستناد إليها في قبال ما ذكرنا.

أما تقدم المقدم من الحج والنذر، كما ذكر في دليلهم الأول، ففيه: إن المقدم زماناً إنما يتقدم إذا لم يكن المؤخر أهم، كما لو دار الأمر بين صوم اليوم الأول من رمضان أو النذر وبين صوم اليوم الثاني، فإنه يقدم المقدم زماناً كما قرر في محله.

أما لو كان المقدم مهماً فإن كان المؤخر الأهم مقارناً له في ظرف الفعل قدم الأهم بلا شبهه، ولذا لو نذر قراءة القرآن من أول الوقت إلى آخره قدمت الصلاة عليها وإن

كان وجوب الوفاء بالنذر مقدماً زماناً ووجوب الصلاة مؤخراً، لأنه إذا دخل الوقت وجب الصلاة والطهور.

نعم ربما يتردد فيما لو كان الواجب المؤخر زماناً وجوباً وفعلاً أهم، كما لو كان عليه الصوم من رمضان السابق ودار الأمر بين أن يصوم آخر شعبان قضاءه، وبين أن يصوم يوماً من رمضان، وهذا لا ربط له بما نحن فيه.

والحاصل أن صور المسأله تسعه:

لأن ظرف وجوب الأهم إما مقدم أو مؤخر أو مقارن، وعلى كل تقدير فظرف فعل الأهم إما مؤخر عن ظرف فعل المهم أو مقدم أو مقارن، فصوره تقارن ظرف الفعلين لا- إشكال فى تقدم الأهم مطلقاً، وفى غيره يختلف الوجوب، فربما قدم الأهم، وربما قدم المهم، وربما خيّر حسب اقتضاء الأدله.

وأما التمثيل بالإجاره فسيأتى الإشكال فى ذلك بعدم تسليم أن الإجاره مقدمه على الحج، وإلا لزم تمكن كل أحد من إسقاط الحج عن نفسه بناءً على ما ذكره الماتن وغيره من أن وجوب الحج إنما يأتى من أول السنه أو حين سير الوفد أو فى أشهر الحج، فإنه يؤجر نفسه يوم عرفه لعمل جزئى فى محله قبل السنه أو قبل أشهر الحج أو قبل سير القافله، وهكذا كل سنه، ولا يشكل بأنه فى السنه الثانيه يستقر عليه الحج فلا يتمكن من ذلك، لأنه لو لم يجب عليه فى السنه الماضيه لعدم الاستطاعه البدنيه لم يستقر عليه، كما لا يخفى.

وهذا الإشكال بعينه يرد على القائل بصحه النذر، لأنه يلزم أن يتمكن كل أحد من إسقاط الحج إلا من شد، بأن اتفق بلوغه متمكناً فى أشهر الحج أو نحوه.

بل وكذا لو نذر إن جاء مسافره يعطى الفقير كذا مقدار، فحصل له ما يكفيه لأحدهما بعد حصول المعلق عليه.

وأما أن الحج مشروط بالقدره، وعدم القدره شرعاً كعدم القدره عقلاً، كما ذكر في دليلهم الثانى، فهو مصادره، لأن عدم القدره فى المقام لمكان النذر أول الكلام.

وأما أن الحج واجب مشروط، والنذر الذى هو واجب مطلق مقدم عليه، ففيه: إنه إنما يصح إذا كان الحج مشروطاً بأن لا يكون عليه واجب، وإلا فالحج اشتراطه إنما هو بالنسبه إلى أشياء خاصه كالزاد والراحله وتخليه السرب وصحه البدن ونحوها، لا أنه مشروط بالنسبه إلى كل شىء.

{بل وكذا} يجب الحج ويقدم على النذر على ما اخترناه {لو نذر إن جاء مسافره يعطى الفقير كذا مقدار، فحصل له ما يكفيه لأحدهما بعد حصول المعلق عليه} لأن النذر يريد فقد شرط من شرائط الوجوب، وحيث إن وجوب الحج مقدم لكونه أهم، يسقط وجوب الوفاء بالنذر، ويكون حاله حال من نذر أن يسبل الماء ويهب التراب بدون تصرف فيها أصلاً، ثم دخل الوقت ووجد مقداراً من الماء والتراب فإنه لا يجوز له هبتهما وجعل نفسه فاقد الطهورين كى لا يصلى على القول بعدم الصلاه عليه. أو كمن نذر أن يهب فرسه لزيد ثم وقع جهاد ضرورى واجب عينى عليه لقله المسلمين ولا يتمكن بدون الفرس من الجهاد، إلى غير ذلك من الأمثله التى تعارض فيها النذر مع شرط شرعى أو عقلى.

ويؤيد ما ذكرنا من تقدم الحج على النذر، بل يدل عليه فى باب نذر الصوم

إذا تعارض مع الحج، فعن زراره قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): إن أمتي كانت جعلت عليها نذراً إن الله رد عليها بعض ولدها من شيء كانت تخاف عليه أن تصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه ما بقيت، فخرجت معنا مسافره إلى مكة فأشكل علينا لمكان النذر أتصوم أو تفطر، فقال: «لا تصوم، قد وضع الله عنها حقه، وتصوم هي ما جعلت على نفسها» (١) الحديث.

فإنه لو لا تقدم الحج على النذر لكان على الإمام (عليه السلام) أن يبين أن عليها البقاء في وطنها أو قصد الإقامه لتصوم ما نذرت وإن لم تتمكن بسبب ذلك من الحج.

ومثله في الدلاله، ما عن علي بن أبي حمزه، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال: سألته عن رجل جعل على نفسه صوم شهر بالكوفه وشهر بالمدينه وشهر بمكه من بلاء ابتلى به، فقضى له أنه صام بالكوفه شهراً ودخل المدينه فصام فيها ثمانية عشر ولم يقم عليه الجمال، فقال: «يصوم ما بقى عليه إذا انتهى إلى بلده ولا يصومه في سفر» (٢)، فإنه لو لا تقدم الحج لزوم عليه البقاء إلى أن يكمل النذر، فتأمل.

نعم لو نذر أنه إن جاء مسافر تصدق بكذا، وكان مندوره لا يفى بالحج، ثم حصل له ما يكفى مندوره ولا يكفى الحج جاز له التصدق به، وإن حصل له بعد التصدق ما لو كان يضمه إلى ما تصدق به لكان يكفيه للحج، لأن الجمع ليس بواجب عليه، فهو في كل وقت ليس له ما يكفيه للزاد والراحله.

ص: ١٣٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٣٩ باب ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم ح ٣

٢- الوسائل: ج ٧ ص ١٤٠ باب ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم ح ٤

بل و كذا إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يصرف مقدار مائه ليره مثلاً في الزياره أو التعزیه أو نحو ذلك، فإن هذا كله مانع عن تعلق وجوب الحج به و كذا إذا كان عليه واجب مطلق فوری قبل حصول الاستطاعة ولم يمكن الجمع بينه وبين الحج ثم حصلت الاستطاعة،

ص: ۱۳۷

بل وكذا إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يصرف مقدار مائه ليره مثلاً في الزيارة أو التعزیه أو نحو ذلك، فإن هذا كله مانع عن تعلق وجوب الحج به، وكذا إذا كان عليه واجب مطلق فوری قبل حصول الاستطاعة ولم يمكن الجمع بينه وبين الحج ثم حصلت الاستطاعة.

{بل وكذا} يجب الحج ويقدم على النذر على المختار {إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يصرف مقدار مائه ليره مثلاً في الزيارة أو التعزیه أو نحو ذلك، فإن هذا كله} ليس مما هو {مانع عن تعلق وجوب الحج به} لما تقدم من أهمیه الحج وعدم اشتراطه بعدم واجب طبعی آخر.

ومثل النذر فيما ذكر العهد واليمين والشرط وأمر الوالدين وأمر الزوج ونحوها، فإن الحج مقدم على جميعها، فلو أمره والده بعدم الحج أو بصرف مقدار ما يكفيه للحج في مصرف آخر لم يجب إطاعته بل حرم ووجب عليه الحج، وهكذا لو شرط في ضمن العقد عدم الحج أو شرط إعطائه مقداراً من المال لا يتمكن بعد إعطائه من الحج.

ولو أعطاه شخص مالاً مشروطاً عليه عدم صرفه في الحج فالظاهر عدم المانع منه لأنه ملكه هكذا.

نعم لو كان له من الخارج ما يكفي الحج وجب عليه بهذا، وإن كان لو انحصر فيه لم يجب لعدم مؤنه لعياله ونحوه {وكذا} يجب الحج {إذا كان عليه واجب مطلق فوری} غير أهم {قبل حصول الاستطاعة ولم يمكن الجمع بينه وبين الحج ثم حصلت الاستطاعة} كما لو كان وجب عليه صلة الرحم البعيد مكاناً ثم حصلت له الاستطاعة والرفقه في شرف الذهاب بحيث لو أراد صلة

وان لم يكن ذلك الواجب أهم من الحج لأن العذر الشرعى كالعقلى فى المنع من الوجوب.

وأما لو حصلت الاستطاعة أولاً- ثم حصل واجب فورى آخر لا يمكن الجمع بينه وبين الحج يكون من باب المزاحمه، فيقدم الأهم منهما، فلو كان مثل إنقاذ الغريق قدم على الحج،

الرحم فاته الحج، فإنه يجب عليه الحج لأنه أهم من صله الرحم.

وأما توهم أن ذلك الواجب يقدم على الحج {وإن لم يكن ذلك الواجب أهم من الحج لأن العذر الشرعى} كوجوب صله الرحم فى المثال {كالعقلى فى المنع من الوجوب} فغير مستقيم، إذ المفروض أن الحج غير مشروط بالنسبه إلى ذلك، فإنه لا دليل على أن الحج يؤخر عن كل واجب، فليس فى البين إلا التراحم ومع التراحم يقدم الأهم، فالعذر الشرعى لا يتحقق إلا فى فرض الأهميه.

{وأما لو حصلت الاستطاعة أولاً ثم حصل واجب فورى آخر لا يمكن الجمع بينه وبين الحج، يكون من باب المزاحمه، فيقدم الأهم منهما، فلو كان مثل إنقاذ الغريق قدم على الحج}.

ولا- يخفى ما فى الفرق، ولذا قال السيد البروجردى: "لا- يتصور وجه لهذا الفرق، إذ وجوب ذلك الواجب إن كان مانعاً من حدوث الاستطاعة إذا تقدم يكون مانعاً من بقائها إذا تأخر، وهى شرط وجوب الحج حدوثاً وبقاءً، والأقوى أنه من باب التراحم مطلقاً"، انتهى(1).

ص: ١٣٩

١- تعليقه البروجردى: ص ١١٣

ثم إن السيد الوالد احتاط بالاستنباه والقضاء، فقال عند قوله (وأما لو حصلت) إلخ: "الظاهر عدم الفرق بين سبق النذر على الاستطاعة ولحوقه بها على تقديرى المزاحمه والمانعيه، لأنه إن اعتبر عدمها فيها انخرمت بلحوقه، وإن كان مزاحماً فمع سبقه أيضاً مزاحم، وليس الحجج مشروطاً بعدم وجوب شىء عليه حتى يكون من تعارض المطلق والمشروط كما توهم، فالظاهر أن ذلك من باب التراحم والأهميه للحجج فيجب فى الصورتين، وكذا فى المسأله التاليه، نعم الأحوط الاستنباه لزياره عرفه وقضاء صرف المال فى الزياره والتعزيه مع الإمكان فى الأمثله المذكوره" انتهى.

وكأنه وجهه بعض الإشعارات الداله على وجوب قضاء النذر أو الاستنباه فيه، فمن الداله على وجوب قضاء النذر روايتا الصوم المتقدمتان عن زراره وعلى بن أبى حمزه، إلى غير ذلك.

ومن الداله على الاستنباه ما عن إسحاق بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل يجعل عليه صياماً فى نذر فلا يقوى؟ قال: «يعطى من يصوم عنه فى كل يوم مدين» (١).

إلى غير ذلك مما ذكر فى باب النذور، ولكن فى الاحتياط المذكور نظر خصوصاً فى بعض صورته.

{وحينئذ} أى حين يقدم المنذور ونحوه عليه على مختار المصنف (رحمه

فإن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب الحج فيه وإلا- فلا- إلا أن يكون الحج قد استقر عليه سابقاً، فإنه يجب عليه ولو متسكعاً.

{فإن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب الحج فيه، وإلا فلا} لأنه في هذه السنه لم يكن مستطاعاً وفي السنه القابله لا مال له حتى به يستطيع، {إلا أن يكون الحج قد استقر عليه سابقاً، فإنه يجب عليه ولو متسكعاً}.

فتحصل مما تقدم أن أن النذر ونحوه لا يقدم على الحج، تقدم أو تأخر أو وردا دفعه، والأهم يقدم على الحج كذلك، ومع الشك فالمرجع الأصول العمليه.

ص: ١٤١

مسأله ٣٣ : فى تقدم الحج على النذر بأقسامه

مسأله ٣٣: النذر المعلق على أمر قسمان: تاره يكون التعليق على وجه الشرطيه، كما إذا قال: إن جاء مسافرى فله على أن أزور الحسين (عليه السلام) فى عرفه. وتاره يكون على نحو الواجب المعلق، كأن يقول: لله على أن أزور الحسين (عليه السلام) فى عرفه عند مجىء مسافرى. فعلى الأول يجب الحج إذا حصلت الاستطاعه قبل مجىء مسافره، وعلى الثانى لا يجب {

{مسأله ٣٣: النذر المعلق على أمر قسمان: تاره يكون التعليق على وجه الشرطيه { فيكون مبدأ الوجوب بعد حصول المعلق عليه { كما إذا قال: إن جاء مسافرى فله على أن أزور الحسين (عليه السلام) فى عرفه { فليس فى الحال وجوب وإنما الوجوب يحصل بعد مجىء المسافر، {وتاره يكون على نحو الواجب المعلق { فيكون مبدأ الوجوب فعلاً، وإنما تكون زياره معلقه على مجىء المسافر { كأن يقول: لله على أن أزور الحسين (عليه السلام) فى عرفه عند مجىء مسافرى { فالوجوب حالى وإنما ظرف الزياره الواجبه بعد مجىء المسافر.

{فعلى الأول { وهو ما كان على نحو الواجب المشروط { يجب الحج إذا حصلت الاستطاعه قبل مجىء مسافره { لعدم وجوب زياره الحسين (عليه السلام) فعلاً، فلا مانع عن وجوب الحج، وإذا جاء المسافر بعد حصول الاستطاعه لا مجال لوجوب النذر لتقدم وجوب الحج عليه فلا مجال له.

{وعلى الثانى { وهو ما كان على نحو الواجب المعلق { لا يجب { الحج إذا حصلت الاستطاعه قبل مجىء المسافر، لأن وجوب الزياره قبل مجىء المسافر فعلى، فى صوره مجىء المسافر واقعا، فلا مجال لوجوب الحج، عكس الصوره السابقه التى لم يكن للنذر فعلاً وجوب، فىأتى وجوب الحج ويمنع عن وجوب النذر.

ولكن الأقوى عدم

فيكون حكمه حكم النذر المنجز، في أنه لو حصلت الاستطاعة وكان العمل بالنذر منافياً لها لم يجب الحج، سواء حصل المعلق عليه قبلها أو بعدها، وكذا لو حصلها معاً لا يجب الحج من دون فرق بين الصورتين. والسر في ذلك أن وجوب الحج مشروط، والنذر مطلق، فوجوبه يمنع من تحقق الاستطاعة.

الفرق في وجوب الحج في الصورتين، لما عرفت سابقاً.

{فيكون حكمه حكم النذر المنجز} غير المعلق على شرط {في أنه لو حصلت الاستطاعة وكان العمل بالنذر منافياً لها لم يجب} النذر ووجب {الحج} ويكون بتركه عاصياً كسائر من لا يذهب إلى الحج بدون نذر من غير فرق أصلاً {سواء حصل المعلق عليه قبلها} أي قبل الاستطاعة، بأن جاء المسافر قبل الاستطاعة {أو بعدها} بأن حصلت الاستطاعة وبعدها جاء المسافر.

{وكذا لو حصلها معاً} فجاء المسافر في حين حصول الاستطاعة، فإن في جميع هذه الصور {لا يجب} الوفاء بالنذر ويجب {الحج} لما تقدم، {من دون فرق بين الصورتين. والسر في ذلك} الذي ذكرنا من تقدم الحج مطلقاً {أن وجوب الحج} إنما هو {مشروط} بشروط الاستطاعة من تخليه السرب والزاد والراحله والصحة {و} نحوها لا أنه مشروط بكل شيء حتى يقال: {النذر مطلق فوجوبه يمنع من تحقق الاستطاعة}.

ثم إن في تسميه النذر مطلقاً تارة ومشروطاً ومعلقاً أخرى منافاه صوريه كما لا يخفى، لا حقيقيه كما يظهر عن بعض المعاصرين.

مسأله ٣٤: إذا لم يكن له زاد وراحله ولكن قيل له: حج وعلى نفقتك ونفقة عيالك، وجب عليه

{مسأله ٣٤: إذا لم يكن له زاد وراحله ولكن قيل له: حج وعلى نفقتك ونفقة عيالك، وجب عليه} وهذا هو المعبر عنه بالحج البذلى أو الاستطاعه البذليه، ويدل على الحكم فى الجملة، مضافاً إلى الإجماع المحكى عن الخلاف والغنيه وظاهر التذكره والمنتهى وغيرهم، بل فى المستند إجماعاً محققاً ومحكياً، جمله من النصوص:

فعن محمد بن سلم فى حديث قال: قلت لأبى جعفر (عليه السلام): فإن عرض عليه الحج فاستحى، قال: «هو ممن يستطيع الحج ولم يستحى ولو على حمار أجدع أبت». قال: فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل» (١).

وعن معاويه بن عمار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل لم يكن له مال فحج به رجل من إخوانه أيجزیه ذلك عنه عن حجه الإسلام أم هى ناقصه؟ قال: «بل هى حجه تامه» (٢).

وعنه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «فإن كان دعاه قوم أن يحجوه فاستحى فلم يفعل فإنه لا يسعه إلا أن يخرج ولو على حمار أجدع أبت» (٣).

وعن المفيد فى المقنعه قال: قال (عليه السلام): «من عرضت عليه نفقه الحج فاستحى فهو ممن الحج مستطیعاً إليه السبيل» (٤).

ص: ١٤٤

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٦ باب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٦ باب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٢

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٦ باب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٣

٤- المقنعه: ص ٧٠ سطر ١٨

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: قلت له: فإن من عرض عليه ما يحج به فاستحى من ذلك أهو ممن يستطيع إليه سبيلاً قال: «نعم، ما شأنه يستحى ولو يحج على حمار أجدع أبت، فإن كان يطيق أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحج» (١).

وعن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من عرض عليه الحج ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب فأبى فهو مستطيع للحج» (٢).

وعن هشام بن سالم مثله.

وعن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل كان له مال فذهب ثم عرض عليه الحج فاستحى؟ فقال: «من عرض عليه الحج فاستحى ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب فهو ممن يستطيع الحج» (٣).

وعنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: من عرض عليه الحج فاستحى أن يقبله أهو ممن يستطيع الحج، قال: «مره فلا يستحى ولو على حمار أبت، وإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل» (٤).

وعن أبي أسامة زيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قوله: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) (٥)، قال: سألته ما السبيل؟ قال: «يكون له ما يحج به». قلت: رأيت إن عرض عليه ما يحج به فاستحى من ذلك؟ قال: «هو ممن

ص: ١٤٥

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٧ باب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٥

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٧ باب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٧

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٨ باب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٧

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٨ باب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٩

٥- سورة آل عمران: آية ٩٧

وكذا لو قال: حج بهذا المال، وكان كافياً له ذهاباً وإياباً ولعِياله، فتحصل الاستطاعه ببذل النفقه كما تحصل بملكها،

استطاع إليه سبيلاً». قال: «وإن كان يطيق المشى بعضاً والركوب بعضاً فليفعل» (١)، الحديث.

وعن الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) إنه قيل له: فمن عرض عليه ما يحج به فاستحى، قال: «هو ممن يستطيع ولم يستحى يحج ولو على حمار أبترا» (٢).

وعن الرضوى، قال: سألته عن رجل له مال فحج به رجل من إخوانه، قال (عليه السلام): «إنها تجزى عن حجه الإسلام» (٣).

وعن الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل لم يكن له مال فحج به أناس من أصحابه أفضى حجه الإسلام؟ قال: «نعم فإن أيسر بعد ذلك فعليه أن يحج». قلت: هل تكون حجته تلك تامه أو ناقصه إذا لم يكن حج من ماله، قال: «نعم قضى عنه حجه الإسلام وتكون تامه وليست بناقصه، وإن أيسر فليحج» (٤).

وكذا لو قال: حج بهذا المال، وكان كافياً له ذهاباً وإياباً ولعِياله { لما تقدم من الإطلاق المقتضى لعدم الفرق بين الصورتين } فتحصل الاستطاعه ببذل النفقه كما تحصل بملكها {.

ص: ١٤٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٨ باب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ١٠

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٨٩ فى ذكر وجوب الحج سطر ١٨

٣- فقه الرضا: ص ٧٤ سطر ٢٧

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٧ الباب ١٠ فى وجوب الحج ح ٦

من غير فرق بين أن يبيحها له أو يملكها إياه، ولا بين أن يبذل عينها أو ثمنها، ولا بين أن يكون البذل واجباً عليه بنذر أو يمين أو نحوهما أو لا،

ولكن لا يخفى أنه إن أراد حصول الاستطاعة الموجبه للوجوب، فذاك مسلم لصراحه الأخبار في وجوب الحج بالبذل، وإن أراد حصول الاستطاعة التي هي المعيار في الوجوب على المستطيع بماله كما هو ظاهر العبارة، ففيه عدم صدق الاستطاعة بهذا المعنى، لما يأتى من عدم اشتراط الرجوع إلى الكفايه ونفقه العيال وعدم الدين وأشباهاها في حصول هذه الاستطاعة البذليه مع اشتراطها في الاستطاعة الملكيه، وما في الأخبار المتقدمه من التصريح بأنه ممن يستطيع ونحوه، لا- بد من كون المراد بها الاستطاعة بالمعنى الأول.

والحاصل أن المستفاد من إطلاق هذه الروايات المقتضى لعدم اشتراط شىء في هذه الاستطاعة بضميمه الأدله الداله على اشتراط المستثنيات ونحوها في الاستطاعة الملكيه أن الاستطاعة الواقعه في الآيه وغيرها يراد بها القدر الجامع من الاستطاعتين {من غير فرق بين أن يبيحها له أو يملكها إياه} تملكياً لهذه الجبهه، وإلا كان حال التملك حال الكسب، ثم لو أخذه وقبله كان من الاستطاعة الماليه لا البذليه.

{ولا- بين أن يبذل عينها} أى عين نفقه الحج من الزاد والراحله وأمثالهما {أو ثمنها} كأن يعطى له ثمن المذكورات {ولا بين أن يكون البذل واجباً عليه بنذر أو يمين أو نحوهما أو لا} كل ذلك لإطلاق النصوص ومعاهد الإجماعات والفتاوى.

قال فى الجواهر: وكيف كان فظاها كمعاهد أكثر الإجماعات، تحقق الوجوب بمجرد البذل، من غير فرق بين كونه على وجه التملك أم لا، ولا

ولا بين كون البازل موثقاً به أو لا على الأقوى، والقول بالاختصاص بصوره التمليك

بين كونه واجباً بنذر وشبهه أم لا، ولا بين كون البازل موثقاً به أم لا، ولا بين بذل عين الزاد والراحله وبين أثمانهما، انتهى (١).

ولكن المحكى عن العلامة (رحمه الله) والشهيد الثانى (رحمه الله) عدم الوجوب ببذل الثمن، معللاً بأن ذلك موقوف على القبول وهو شرط للواجب المشروط فلا- يجب تحصيله. وفيه: مضافاً إلى النقض ببذل العين لعدم فرق بينهما، أن الأدله شامله لبذل الثمن، لصدق قوله (عليه السلام): «فإن عرض عليه الحج» وقوله (عليه السلام): «من عرض عليه ما يحج به» بل صدق الوسط على بذل الثمن أظهر من صدقه على بذل الزاد والراحله.

{ولا} فرق فى وجوب الحج بالبذل {بين كون البازل موثقاً به أو لا على الأقوى} وفاقاً لما تقدم عن الجواهر وخلافاً لمن يأتى من مشرطى الوثوق {والقول بالاختصاص} لوجوب الحج بالبذل {بصوره التمليك} كما عن ابن ادريس. قال فى محكى السرائر (٢): والذى عندى فى ذلك أن من يعرض عليه بعض إخوانه ما يحتاج إليه من مؤنه الطريق فحسب لا يجب عليه الحج إذا كان له عائله يجب عليه نفقتهم ولم يكن له ما يخلفه نفقه لهم، بل هذا يصح فيمن لا تجب عليه نفقه غيره بشرط أن يملكه ما يبذله ويعرض عليه لا وعد بالقول دون

ص: ١٤٨

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٤٣

٢- السرائر: ص ١٢١ سطر ٩

ضعيف كالقول بالاختصاص بما إذا وجب عليه

الفعال {ضعيف} لإطلاق الأدلة المتقدمة أو عمومها {كالقول بالاختصاص} لوجوب الحج بالبذل {بما إذا وجب عليه} كما عن العلامة (رحمه الله)، فإنه قال في محكى التذكرة: التحقيق أن البحث هنا في أمرين: الأول: هل يجب على البازل بالبذل الشيء المبذول له أم لا، فإن قلنا بالوجوب أمكن وجوب الحج على المبذول له، لكن في إيجاب المبذول بالبذل إشكال أقربه عدم الوجوب، وإن قلنا بعدم وجوبه ففي إيجاب الحج إشكال أقربه عدم لما في تعليق الواجب بغير الواجب، انتهى (١).

قال في الجواهر: بل هو أوضح في رجوعه إلى عدم الوجوب بالبذل (٢) انتهى.

ومراده أوضحيته من عبارته ابن إدريس في ذلك.

أقول: وجه الضعف ما تقدم من إطلاق الأدلة كالفتاوى ومعاهد الإجماعات، وما ذكره من التعليل غير تام، لعدم المانع من تعليق الواجب بالجائز على النفس فكيف بالغير، فإن الواجب من صوم اليوم الثالث من أيام الاعتكاف معلق بالجائز وهو صوم الأولين، والحج الواجب معلق على الاكتساب الجائز، وكذا الزكاة والخمس، وكذا تعليق وجوب الصوم في شهر رمضان على الحضور الذى هو جائز، إلى غير ذلك من الأمثلة.

والسر في ذلك أن الواجب المحتم لا يمكن أن يعلق على الجائز حتى مع رفع اليد عنه، أما تعليق الواجب على الجائز الحاصل قطعاً لا مانع منه، لأن المحذور ليس إلا عدم قدره في

ص: ١٤٩

١- التذكرة: ج ١ ص ٣٠٢ فى كتاب الحج سطر ٣٣

٢- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٦٣

أو بأحد الأمرين من التملك أو الوجوب، وكذا القول بالاختصاص بما إذا كان

صوره رفع اليد عن الجائر، فمع عدم رفع اليد قدره موجوده قطعاً فلا يلزم التكليف بغير المقدور.

هذا كله مضافاً إلى احتمال عبارتي السرائر والتذكرة لاشتراط الوثوق الذي يأتي الكلام فيه، بل هو صريح ذيل عبارته السرائر كما لا يخفى.

{أو} القول المحكى عن جمع من الأصحاب باختصاص وجوب الحج بالبذل {بأحد الأمرين من التملك} للمبذول له {أو الوجوب} على البازل بنذر أو شبهه، وربما يستدل على ذلك بأنه إن ملكه إياه أو وجب عليه لم يكن وجوب الحج على المبذول له من تعليق الواجب بالجائر، وإلا كان من ذلك، وهو غير صحيح، للزوم التكليف بغير المقدور لإمكان رجوع البازل، فلا- يتمكن من الحج مع الوجوب عليه. ولكن فيه ما تقدم من عدم الوجوب مع الرجوع. وأما في صورته الرجوع بعد الإحرام فسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

وكيف كان، فهذه التفاصيل كلها ضعيفه لعدم دليل عليها، بل إطلاق الروايات دليل على عدمها.

والقول بالشك في الإطلاق فالأصل عدم الوجوب، لأن الوجوب بالبذل خلاف الأصل، مردود بأنه لا شك في الإطلاق، بل قد عرفت ظهور بعض الأدلة في عدم بعض التفاصيل المذكوره. على أنه مع الشك في الإطلاقات فالمرجع أصاله الإطلاق كما قرر في الأصول.

{وكذا القول بالاختصاص} لوجوب الحج بالبذل {بما إذا كان

موثوقاً به { كما عن المدارك والذخير والمفاتيح وغيرها واختاره في المستند ومال إليه في الجواهر.

ومثله التفصيل بين الوثوق وعدمه في صورته الإباحه دون البذل بالتمليك كما في تعليقتي البروجردى والاصطهباناتى.

قال فى المدارك: نعم لا يبعد اعتبار الوثوق بالباذل، لما فى التكليف بالحج بمجرد البذل مع عدم الوثوق بالباذل من التعرض للخطر على النفس المستلزم للخرج العظيم والمشقه الزائده، فكان منفيًا، (١) انتهى.

وقال فى المستند: لعدم صدق الاستطاعه بدونه عرفاً ولا لغه، فيعارض ما ينفى الوجوب بدونها كمفهوم الآيه وغيره، مع الإطلاق بالعموم من وجه ويرجع إلى الأصل، ولاستلزام الوجوب بدونه العسر والخرج المنفيين، مضافاً إلى عدم معلوميه انصراف الإطلاق إلى ما يشمل صورته عدم الوثوق أيضاً، لأن المتبادر منه ما يكون معه الوثوق (٢)، انتهى.

ولكن أنت خير بعدم استقامه شيء من هذه الوجوه للتقييد:

أما عدم صدق الاستطاعه فإن أراد به الاستطاعه الملكيه فقد عرفت عدم اشتراطها فى البذليه أصلاً، وإن أراد الاستطاعه البذليه فذلك تابع لواقعه، والوثوق ونحوه طريق لا محقق للموضوع، كما أن القول بالتعارض لا وجه له بعد عدم صدق الاستطاعه، لأن الأدله حيث أخذ فيها الاستطاعه لا مجال لها بعد عدم صدقها حتى تعارض غيرها.

وأما العسر والخرج الذى أشار إليه فى المدارك أيضاً،

ص: ١٥١

١- المدارك: ص ٤٠٤ كتاب الحج سطر ٢٨

٢- المستند: ج ٢ ص ١٦٠ سطر ٦

ففيه إنه لا تلازم بين الذهاب مع عدم الوثوق والعسر والخرج، كما أنه لا تلازم بين الذهاب مع الوثوق وعدمهما، فبين الأمرين عموم من وجه، فلا يمكن أن يجعل أحدهما دليلاً للآخر.

وأما تبادل الأدلة إلى ما يكون معه الوثوق، ففيه إن الأدلة لا تعرض لها للوثوق وعدمه، كما أن أدله الاستطاعة الملكيه لا تعرض لها، بل لا نظر لها إلى الوثوق بعدم ذهاب المال وعدمه، بل الأدلة كافه فى مرحله بيان الواقع وفقاً لإطلاق جمع من المتقدمين وكثير من المعاصرين أن الوجوب الواقعي معلق على البذل فى الواقع، فلو كان باذلاً واقعاً وجب عليه واقعاً وإن لم يثق به بل قطع بخلافه، نعم هو معذور فى ذلك، لكن يستقر عليه الحجج، ولو لم يكن باذلاً واقعاً لم يجب عليه واقعاً، ولو وثق أو قطع بالبذل كان تخيلاً للوجوب، فإن النصوص المتقدمه كلها فى بيان البذل الواقعي كما هو شأن جميع الألفاظ، فإنها تدل على معانيها الواقعيه لا المعانى الخياليه.

ولقد أجاد السيد الحكيم حيث قال: وتحقيق ذلك أن الكلام تاره فى الحكم الواقعي وهو ثبوت الوجوب واقعاً بتحقق البذل واقعاً، وأخرى فى الحكم الظاهري وهو ثبوت الوجوب ظاهراً بثبوت موضوعه ظاهراً، فإن كان الكلام فى الأول فلا ينبغي التأمل فى أن النصوص والفتوى متفقه على ثبوت الوجوب بمجرد البذل واقعاً، ولا دخل للوثوق ولا للعلم فيه، وإن كان الكلام فى الثانى فالظاهر أن اللازم العمل بما تقتضيه الطرق العقلانيه، ولا يختص ذلك الوجوب بالبذل بل يجرى فى الوجوب بالاستطاعه الماليه، فإنه لا يتحقق الوجوب الظاهري إذا لم تقم الطرق العقلانيه على بقائها... إلى أن

قال: نعم إذا كان خوف على النفس كان السفر حراماً، فلا يكون مستطيعاً واقعاً لحرمة السفر، (١) انتهى.

أقول: عدم الاستطاعة في صورته الخوف إنما يتم إذا أخذ الخوف موضوعاً كما في باب الوضوء، لكن لم يظهر بعد كون الخوف موضوعاً في باب الحج، فيكون المدار في الاستطاعة وعدمها على الواقع، فإن كان في الواقع تهلكه حرم السفر فلا يكون مستطيعاً، وإلا كان واجباً، نهايه الأمر كونه معذوراً، ولكن الاستقرار بحاله.

إن قلت: قوله تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) (٢) شامل لما نحن فيه، فلو كان هناك خوف كان السفر منهياً عنه، ومع النهي لا استطاعة.

قلت: ذلك إذا كان هناك مهلكه حقيقه لا تخيل المهلكه، مثلاً الحرب مهلكه حقيقه، أى معرض للهلاك وإن لم يهلك، وأما لو قطع أن هناك سراقاً يقتلون وينهبون وكان في الواقع بخلاف ذلك لم يكن مهلكه، والحكم معلق على المهلكه لا على خيالها.

لا يقال: لو كان الحكم معلقاً على المهلكه الواقعيه يلزم وقوع الناس في الهلاك كثيراً، لعدم القطع بالمهلكه الواقعيه كثيراً، فيلزم الاقتحام الموجب للهلاكه.

لأننا نقول: يكفي في ذلك عدم الحكم ظاهراً مع لزوم القضاء والإعاده،

ص: ١٥٣

١- المستمسك: ج ١٠ ص ١٣٠

٢- سورة البقره: آيه ١٩٥

كل ذلك لصدق الاستطاعة وإطلاق المستفيضة من الأخبار.

ولو كان له بعض النفقه فبذل البقيه وجب أيضاً.

فإنه جمع بين الأمرين.

والحاصل أن التحفظ على مصلحه الواقع فى الجملة وتحفظ النفوس عن الهلاك يجمع بينهما برفع الحكم فى محل الخوف فعلاً، مع لزوم القضاء والإعاده بعداً.

هذا، ولكن المسأله تحتاج إلى التتبع، إذ إمكن ذلك ثبوتاً لا يدل على وجود الدليل له إثباتاً، على أن إشعارات بعض الأدله على عدم الوجوب مع العذر، فى روايه الدعائم المتقدمه، عن الصادق (عليه السلام): «الحج فرض على الناس جميعاً إلا من كان له عذر»^(١).

وفى روايه عبد الرحمن بن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام): «الحج على الناس جميعاً كبارهم وصغارهم، فمن كان له عذر عذره الله»^(٢).

ومن المعلوم كون الخوف عذراً عقلياً، إلا أن يقال بأنه يجب عليه حفظ المال فى الاستطاعة الملكيه، أما فى البذليه فلا يجب عليه فى هذه السنه للعذر، وفى غيرها لعدم الاستطاعة الملكيه وعدم باذل، فتأمل.

{كل ذلك لصدق الاستطاعة وإطلاق المستفيضة من الأخبار}، ولكن لا يخفى أن فى صدق الاستطاعة نظر فى كثير من المواضع، نعم تصدق البذليه منها ولكنها بواسطه الأخبار، فليس فى المقام دليلان كما هو ظاهر العبارة.

{ولو كان له بعض النفقه فبذل له البقيه وجب أيضاً} وفقاً للمحكى عن القواعد

ص: ١٥٤

١- الدعائم: ج ١ ص ٢٨٨

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١١ باب ٢ فى وجوب الحج ح ٣

وجامع المقاصد والمسالك والمدارك وكشف اللثام والمستند والجواهر وغيرها.

قال في الأخير: وكذا لا فرق في الوجوب بين بذل الجميع للفاقد، وبين بذل البعض لمن كان عنده ما يكمله، ضروره أولويته من الأول في الحكم (١١).

وفيه: إن التفصيل قاطع للشركه، كما ذكره في باب التزويج بأن جعل المحلل الملك والعقد يدل على جواز الوطى بالملك والعقد جميعاً، كأن يعقد على أمه نصفها ملكه.

وكذا ذكروا في باب زكاه الفطره، لا يكفى إعطاء نصف صاع من الحنطه وهكذا. وكذا في باب الزكاه بأن كان له نصف النصاب من الحنطه ونصفه من الشعير، أو نصفه من الإبل ونصفه من الغنم وهكذا، إلى غير ذلك من المقامات.

وفيما نحن فيه ليس هذا الرجل مستطيعاً بالاستطاعه الملكيه لعدم ملك له يكفى الحج، ولا بالبذليه لعدم بذل المقدار الكافى. ومن المعلوم أن المنصرف من الأدله هو البذل الكافى لا بعض البذل.

وهناك أمور آخر استدل بها على الوجوب:

الأول: إن كفايه البذل من جماعه، كما هو مفاد بعض النصوص المتقدمه، كقول أبى عبد الله (عليه السلام): «فإن كان دعاه قوم أن يحجوه» إلخ.

وقوله (عليه السلام): «فحج به أناس من أصحابه» إلخ، يدل بالأولويه أو يشعر بكفايه التبويض في الوجوب.

وفيه: إنه أشبه شىء بالقياس، إذ كون تمام الموضوع

ص: ١٥٥

من جماعه ككون تمام الاستطاعه المملكيه بأموال متفرقه ليس تبعيضاً فى الموضوع، بل موضوع واحد قائم بأمر، بخلاف ما نحن فيه، إذ هو تبعيض فى الموضوع فلا يشمله الأدله، والسر فيه أن الحكم مرتب على الموضوع لا على نصفى موضوعين.

الثانى: إن ثبوت الحكم فى الاستطاعه المالىه والبذليه يدل على ثبوته للجامع بينهما.

وفيه: إنه إنما يدل على ثبوته فى الجامع الموجود فى كل واحد، لا- فى الجامع ولو فى ضمن بعض كل واحد. والحاصل إن وجود الجامع فى كل واحد أوجب الحكم على تمام كل واحد لا على بعضه، مضافاً إلى ما سبق من النقض بالأمثله المذكوره، مع وجود الجامع فى كل واحد منها.

الثالث: إن ما فى النص من أن المبدول له مستطيع، يدل على أنه مستطيع حقيقه، وحينئذ يتعين صرف ما دل بظاهره على اعتبار الملك على اعتبار القدره المالىه، سواء كانت بالبذل أم التملك أم بهما.

وفيه: إنه إن أراد كونه مستطيعاً حقيقه الاستطاعه البذليه فهو مسلم لكنه لا يفيد المستدل، وإن أراد الاستطاعه المملكيه فهى غير حاصله لأن المبدول ليس ملكه.

الرابع: إطلاق نصوص البذل، فإنها تشمل بذل التتمه كما تشمل بذل الجميع.

وفيه: إن هذه النصوص كسائر نصوص الموضوعات لا تشمل حصول بعض الموضوع، وإلا فلم لا يقولون بأن قوله تعالى: (إلا على أزواجهم) (١)

ص: ١٥٦

ولو بذل له نفقه الذهاب فقط ولم يكن عنده نفقه العود لم يجب.

يشمل الزوجيه المبعوضه كما يشمل زوجيه الجميع، وكذلك الملك وغيرهما.

الخامس: قولهم (عليهم السلام) فى مكرر من الروايات المتقدمه فى ذيل الحج البذلى: «وإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل»، فإنه يدل على أن المبدول له إذا كان قادراً على بعض المقدمات وبذل له بعض المقدمات الآخر وجب عليه، وإلا لم يكن ارتباط بين هذا الحكم وبين الحج البذلى.

والظاهر كفايه ما ذكر فى الاستناد للحكم المزبور، ولا- يرد عليه النقوض المتقدمه، لوجود الدليل الاجتهادى، بخلاف موارد النقض، وإن كان الأحوط تملك البازل له لهذا النصف أو نحوه وقبوله حتى يكون مستطيعاً بالملك.

ولكن لا يخفى أن شرط الوجوب فى صورته التبعض شرط الاستطاعه الملكيه لا البذليه، كما أشار إليه بعض المعاصرين، فلو كان ما عنده نفقه عياله لم يجب الحج بالتمه، لعموم أدله المستثنيات ونحوها، خرج منه البذل المحض لما يأتى وبقي الباقي، والله تعالى هو العالم.

{ولو بذل له نفقه الذهاب فقط ولم يكن عنده نفقه العود لم يجب} لأنه ليس له بعض حتى يجب الحج بالتبعض، ولا بذل له البازل الجميع حتى يجب بالبذل، لأن الظاهر من عرض الحج ونحوه بذل ما يحتاج إليه فى الذهاب والإياب. والإيراد بأن الحج عبارته عن الإتيان بالمناسك، والذهاب مقدمه فلا بد من نفقتهما دون الإياب، فى كمال السقوط، إذ ظاهر عرض الشئ عرضه بتمام مقدماته ومؤخراته المستتبعه.

نعم لو كان مكيّاً لا يحتاج إلى نفقه العود كان عرضه عرض نفقتى الذهاب والأعمال، وهذا ليس تصرفاً فى الدليل بل من باب أن عرض كل شئ بحسبه، كما

وكذا لو يبذل نفقه عياله، إلا إذا كان عنده ما يكفيهم إلى أن يعود، أو كان لا يتمكن من نفقتهم مع ترك الحج أيضاً.

أن العرض لمن لا يتحمل سوى أكل اللطيف يغير العرض لمن يتحمل غيره، وهكذا.

وأما من لا يريد الرجوع كمن يريد الفرار من بلده أو استيطان مكة المكرمة أو نحوهما، فقد تقدم الكلام فيهما في الحج الملكى.

{وكذا} لا يجب الحج على المبدول له {لو لم يبذل} البازل {نفقه عياله}، وفقاً لما يظهر من الجواهر من الإجماع عليه (1)، قال: بل إن لم يتم إجماع على اعتبار بذل مؤنه العيال في الوجوب أمكن منعها في المعسر عنها حضراً للإطلاق المزبور، إلا إذا كان عنده ما يكفيهم إلى أن يعود، أو كان لا يتمكن من نفقتهم مع ترك الحج أيضاً.

صور المسألة أربعة: لأن المبدول له إما أن يكون له ما يكفيهم إلى العود، أم لا، وعلى الثاني فالبازل إما أن يعطى نفقتهم، أم لا، وعلى الثاني إما أن يكون المبدول له حين الكون في محله يتمكن من الإنفاق عليهم بكسب ونحوه أم لا.

فالصورة الأولى: وهى أن يكون للمبدول له ما يكفيهم إلى العود، لا إشكال في وجوب الحج بالبذل عليه، لإطلاق أدله البذل، والإجماع مع أنه ليس بحجه إلا الدخولى ولم يعلم وجوده في محل البحث.

والصورة الثانية: وهو أن لا يكون للمبدول له النفقه، ولكن البازل

ص: ١٥٨

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٦٦

يعطيهم إلى العود، وهذا أيضاً لا إشكال فيه، لما تقدم في الأولى.

والصوره الثالثه: وهو أن لا يكون للمبذول له النفقه، ولكنه لو كان في محله يتمكن من الإنفاق عليهم، والباذل لا يعطيهم حتى أنه لو ذهب إلى الحج بقى عياله بلا- مؤنه، والظاهر عدم الوجوب في هذه الصوره، ووجهه أن الأدله الداله على استثناء المستثنيات ونفقه الأهل وغيرهما تقيد أدله وجوب الحج مطلقاً، سواء كان بالبذل أو الملك، فالخروج عنها يحتاج إلى دليل وهو مفقود في المقام، ففي خبر الأعمس الآتى، عن الصادق (عليه السلام) في تفسير السبيل: «هو الزاد والراحله مع صحه البدن وأن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله»^(١)، إلى غير ذلك مما سيأتى إن شاء الله تعالى.

وربما يستدل لذلك بأن وجوب الإنفاق على العيال مانع عن وجوب الحج، لعدم تحقق الاستطاعه مع عدم تمكن الجمع بينهما، كما أن كل واجب أهم كذلك، والاستطاعه البذليه ليست أهم من الاستطاعه الملكيه، فكما يقدم وجوب الإنفاق على ملكك تقدم على هذه، ويتفرع على هذا لزوم تخصيص العيال بواجب النفقه، وإلا لم يكن وجوب حتى يعارض الحج ويقدم عليه.

أقول: وهذا الوجه وإن كان تاماً في نفسه، إلا أنه غير محتاج إليه بعد ذلك الوجه المتقدم، ومعه فلا فرق بين واجب النفقه وغيره وإن كان عدم الإنفاق ليس حرجياً، بل يمكن ادعاء أنه لا تصدق الاستطاعه العرفيه مع ذلك.

ص: ١٥٩

والصوره الرابعه: هى الثالثه بإضافه عدم تمكن المبدول له من الإنفاق عليهم ولو كان حاضراً، وهذا أيضاً يجب عليه بالبذل، لأن المستفاد من الأدله الداله على استثناء نفقه العيال أنه يقدم على الحج لو كان الحج موجبا لسلبها إياهم، وفى غير هذه الصوره تبقى الأدله الداله على الوجوب بالبذل سليمه عن الحاكم أو المخصص.

ثم إنه يعرف من ذلك حال ما لو كان الحج البذلى سبباً لعدم نفقه بقيه السنه مثلاً، كما لو كان أيام الحج أيام رواج الكسب، بحيث كان يخرج معاشه السنوى من هذه المده، ولو ذهب إلى الحج بقى فى باقى السنه بلا مؤنه، فإنه لا يجب عليه.

مسألة ٣٥ : مانعه الدين على الحج البدلى

مسألة ٣٥: لا يمنع الدين من الوجوب فى الاستطاعة البدليه، نعم لو كان حالاً وكان الديان مطالباً مع فرض تمكنه من أدائه لو لم يحج ولو تدريجاً، ففى كونه مانعاً أو لا وجهان.

{مسألة ٣٥: لا يمنع الدين من الوجوب فى الاستطاعة البدليه، نعم لو كان حالاً وكان الديان مطالباً مع فرض تمكنه من أدائه لو لم يحج ولو تدريجاً ففى كونه مانعاً} كما ذهب إليه جمع غفير من المعاصرين {أو لا-} كما هو مقتضى إطلاق المسالك والمدارك وكشف الثام والجواهر والمستند، {وجهان} وجه الأول عدم الاستطاعة بالدين لأنه مع التعارض يكون حق الناس أهم، ووجه الثانى إطلاق النص والفتوى.

والأقوى أن الحج إن كان سبباً لتأخير الدين المطالب به عن وقته، سواء كان حالاً أو مؤجلاً، أو سبباً لعدم التمكن من أدائه ولو مع عدم المطالبه لا يجب، وإلا وجب.

مثلاً لو كان عليه دين يحل بعد ستة أشهر، وكان ليس له ما يؤديه إلا إذا بقى أيام الحج فى محله واكتسب، أو إن كان فى محله يأتيه الخمس أو الزكاه أو نحوهما وإلا لم يتمكن من أدائه فى موطنه، أعم من عدم التمكن إلى الآخر أو عدم التمكن فى موطنه مع مطالبه الدائن.

ووجه عدم الوجوب فى هذه الصورة أن أداء الدين فى موطنه واجب، وهو يتوقف على المقدمه التى هى البقاء والكسب، ومقدمه الواجب واجب، وحيث إن هذا أهم من الحج يقدم عليه.

ولا يرد عليه إلا ما تقدم من إطلاق نصوص البذل. وفيه: إن الإطلاق يقيد بما ذكرنا.

قال في المستمسك بعد نقله عن المدارك التمسك للوجوب بإطلاق النص ما لفظه:

"وقد عرفت أن النص إنما يتعرض للمساواه بين البذل والملك، ولا يصلح للتعرض للشروط الأخرى كالبلوغ والعقل والحريه والصحه فى البدن وتخليه السرب عقليه كانت أو شرعيه، بل كل منها باق بحاله، فإذا قلنا بعدم الوجوب لعدم تخليه السرب الشرعيه لم يكن ذلك منافياً لإطلاق النص، وكلمات الأصحاب أيضاً منزله على ما هو المراد من النصوص، ومن ذلك يظهر أن أقوى الوجهين أولهما(1)، انتهى.

وهو جيد إلا أن كلمات بعض الأصحاب صريحه فى عدم المنع، فراجع.

فتحصل أن الحج لو كان سبباً لعدم أداء الدين إلى الآخر لم يجب، من غير فرق بين الدين الحال والمؤجل، المطالب به وعدمه. وإن أوجب تأخير الدين عن موطنه فمع المطالبه أو ما بحكمها لم يجب الحج، سواء كان حالاً أو مؤجلاً ويجب مع عدم المطالبه وما بحكمها، كما لو رضى الدائن الحال دينه بتأخيره إلى بعد الحج وكان ممن يتمكن بعده من أدائه، فلا يجب الحج فى صورتين من الصور الثمانيه، ويجب فى ست صور منها، وقد تقدم فى المسأله السابعه عشر بعض الكلام فى مسأله الدين، فراجع.

ص: ١٦٢

١- المستمسك: ج ١٠ ص ١٣٤

مسأله ٣٦ : مستثنيات فى الحج البذلى

مسأله ٣٦: لا يشترط الرجوع إلى كفايه فى الاستطاعه البذليه.

{مسأله ٣٦: لا يشترط الرجوع إلى كفايه فى الاستطاعه البذليه} كما صرح به فى المستند وغيره، وذلك لإطلاق أخبار البذل، ولا يعارضها ما دل على اشتراط الرجوع إلى الكفايه، لأنها بصدد بيان عدم الوجوب حيث يتوقف الحج على أخذ الكفايه عند الرجوع فيبقى بلا نفقه حتى يحتاج إلى التكفف، وليس ما نحن فيه من ذلك، إذ الذهاب وعدمه بيان من هذه الجبهه.

وأما من لا يقول بلزوم الرجوع إلى الكفايه أو يقول بذلك لكن لا من باب الأخبار بل من باب نفى العسر والحرج، فعدم لزوم الرجوع إلى الكفايه أوضح، أما على الأول فواضح، وأما على الثانى فلاختصاص ذلك بما إذا أنفق فى الحج من كفايته، وليس كذلك فيما نحن فيه، فلا حرج فى الذهاب.

ولكن الأقوى فى المسأله التفصيل بين لزوم الحج البذلى فقدان الكفايه فى الرجوع، وبين غيره، مثلاً لو كان الحج البذلى سبباً لعدم الاكتساب فى مده الحج الذى هو يسبب عدم النفقه فى بقيه السنه أو بعضها، لأن أيام الحج وقت كسبه أو وقت وصول الوجوهات إليه ونحو ذلك، كما لو كان حجه سبباً لطرده عن محل كسبه قطعاً مع انحصار طريقه معاشه فى ذلك، بأن كان خادماً فى محل لا يتمكن من إداره أموره فى غيره، فإنه لا يجب الحج فى هذه الصوره.

أما على المختار من كون ذلك للأخبار فلشمولها لما نحن فيه، إذ الحج موجب للتكفف من الناس ونحوه، وأما على من يقول بأن الرجوع إلى الكفايه من باب نفى الحرج فللحرج فى هذا الحج كما لا يخفى.

ومن ذلك يعرف حال المستثنيات، كما لو أوجب حجه ذهاب بعض

المستثنيات، كموت فرسه لعدم الكفيل له أو انهدام داره أو غير ذلك، لم يجب.

وهل يجب فيما إذا كان محتاجاً إلى بعض المستثنيات وكان إن بقي تمكن من تحصيله ولو بالاكتساب والشراء، بحيث لو ذهب لم يتمكن بعد ذلك منه أو إلا بمرور مده معتد بها؟

الظاهر عدم الوجوب في صورته لزوم الحرج، وفي غيرها وجهان.

وفي تقدمه على التزويج الذي لا يسبب عدم الحرج والضرر وعدمه، بأن كان يريد التزويج بكسبه في هذه السنة بحيث لو ذهب إلى الحج لم يتمكن منه أبداً أو بعده مده طويله، فإن كان عدمه حرجياً قدم على الحج، وإلا فوجهان.

ص: ١٦٤

مسأله ٣٧: إذا وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج، وجب عليه القبول على الأقوى.

{مسأله ٣٧: إذا وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج، وجب عليه القبول على الأقوى} وفقاً للشهيد الثانى والذخيره والمدارك وكشف اللثام ومجمع البرهان والحداثق والمستند وغيرها، وخلافاً للشرائع بإطلاقه وصريح الجواهر والدروس وغيرها.

والأقوى الأول، لأنه من المصاديق الظاهره للعرض، فتشملها الأدله المتقدمه، ولا يتوقف على صدق البذل وعدمه مع أنه صادق عرفاً أيضاً كما لا يخفى.

استدل لمن قال بعدم الوجوب: بما عن المسالك من أن قبول الهبه نوع من الاكتساب، وهو غير واجب للحج لأن وجوبه مشروط بوجود الاستطاعه فلا يجب تحصيل شرطه، بخلاف الواجب المطلق، ومن هنا ظهر الفرق بين البذل والهبه، فإن البذل يكفى فيه نفس الإيقاع فى حصول القدره والتمكن فيجب بمجردده، انتهى.

وفيه: إن نصوص العرض شامله لما نحن فيه كشمولها للإباحه ونحوها، فيكون الحج بعد العرض واجباً.

وأما ما ذكره فى المستند من أن القبول شرط اللزوم والملكيه وتحقق الهبه الشرعيه دون إباحه التصرف والاستطاعه العرفيه(١) انتهى، فهو إنما يصح بالنسبه إلى ما نحن فيه من البذل، وأما الحج بالملك فلا، إذ لا نسلم حصول الاستطاعه التى هى مناط الوجوب بذلك، بل

ص: ١٦٥

بل وكذا لو وهبه وخيره بين أن يحج به أو لا، وأما لو وهبه ولم يذكر الحج لا تعييناً ولا تخيراً، فالظاهر عدم وجوب القبول كما عن المشهور.

حصولها بذلك كحصولها بالتمكن من تملك المباحات كالاصطياد والاحتطاب والاحتشاش ونحوها، وبذلك تعرف ما في بقية كلام المستند في هذا الباب كما سيأتي.

{بل وكذا لو وهبه وخيره بين أن يحج به أو لا} وكأنه لصدق عرض الحج، إذ العرض على أحد الأمرين عرض عليهما، مثلاً إذا قال: إن شئت جئتكم بالطعام وإن شئت جئت بالشراب، صدق أنه عرضهما عليه، وقد يتوقف في ذلك من جهة انصراف العرض إلى عرضه معيناً، ويشكل بأن التعليل في روايات العرض بأنه ممن يستطيع شامل لما نحن فيه، ولكن في المقام روايه تدل على عدم اللزوم:

فعن حماد بن عثمان، قال: بعثنى عمر بن يزيد إلى أبي جعفر الأحول بدراهم وقال: قل له: إن أراد أن يحج بها فليحج، وإن أراد أن ينفقها فلينفقها. قال: فأنفقها ولم يحج. قال حماد: فذكر ذلك أصحابنا لأبي عبد الله (عليه السلام) فقال: «وجدتم الشيخ فقيهاً»، فتأمل.

ثم هل حكم التصديق على الشخص بعنوان أن يحج به هكذا أم لا؟ احتمالان (١).

{وأما لو وهبه ولم يذكر الحج لا تعييناً ولا تخيراً، فالظاهر عدم وجوب القبول كما عن المشهور} قال في المستند: لو بذل له مال أو وهبه له وأطلق _ أي لم يقيده بكونه للحج _ فقيل: المشهور عدم وجوب القبول لكونه اكتساباً،

ص: ١٦٦

وجوابه قد مر، مع أنه لا فرق في ذلك بين الإطلاق والتقييد، فالحق وجوب الحج معه، انتهى (١).

ومراد به بقوله (قد مر) ما ذكره في المسألة السابعة من صدق الاستطاعة العرفية مع الهبة، ولكن أنت خبير بأن الأوفق بالقواعد ما ذكره المشهور.

أما حديث عدم الفرق بين الإطلاق والتقييد، ففيه تمام الفرق، إذ لا يصدق مع الإطلاق عرض الحج الذي هو المنطوق في الوجوب، بخلاف التقييد فإنه يصدق أنه عرض عليه الحج، فمن وهب لشخص ديناراً مثلاً لا يقال عرض عليه زيارة أمير المؤمنين (عليه السلام)، بخلاف ما لو قال: وهبتك هذا الدينار لزيارة أمير المؤمنين (عليه السلام)، فإنه يصدق عليه عرفاً ولغاً أنه عرض عليه الزيارة.

لا يقال: ليس تمام الموضوع للوجوب عرض الحج، بل يكفي عرض المال الكافي للحج في الوجوب، لما تقدم من قول الصادق (عليه السلام) في أحاديث متعددة: «من عرض عليه ما يحج به» و(ما) الموصولة عبارة عن المال أو الزاد والراحله.

لأننا نقول: هذه عبارة أخرى عن عرض الحج، فإن المتبادر من مثل هذه العبارة عرض المال للحج، كما يقال من عرض عليه ما يزور به ويأكل منه ونحوهما، إذ مجرد عرض المال ليس جعل صلته الحج أولى من جعلها سائر الأشياء، مضافاً إلى وجود القرينة في ذيل هذه الأخبار بأن العرض كان للحج كما لا يخفى.

وأما صدق الاستطاعة العرفية، ففيه ما تقدم عن عدم صدق الاستطاعة بمجرد الهبة، والاستطاعة المأخوذة في الدليل وإن كانت عرفية إلا أنها الاستطاعة

ص: ١٦٧

الملكيه لا مطلقا، بمعنى أن الشارع جعل الاستطاعه العرفيه الناشئه عن مالكيه الشخص موضوعاً للحكم، وإلا كان اللازم وجوب الحج للمتمكن من الاكتساب والاصطياد ونحوهما لأن لهم الاستطاعه العرفيه.

ثم إنه ربما يعلل عدم وجوب الحج بالهبه باشتمالها على المنه ولا يجب تحملها، ولكن فيه: إن ذلك جهه أمر خارجي بينه وبين الهبه عموم من وجه، فلا يمكن جعله دليلاً للعدم.

ومثل ما نحن فيه لو أباح المال له من دون ذكر الحج، فإنه لا يجب الحج على ما ذكرنا وفقاً للجواهر، ومقتضى كلام المستند المتقدم الوجوب في هذه الصوره أيضاً.

فرع:

ليس المناط ذكر الحج باللفظ كما لا يخفى، بل المناط هو العرض ولو بالإشاره والكتابه والجواب بأن يقول هل تبذل على الحج فيقول نعم وهكذا، كما أنه لا يلزم البذل إلى الآخر، فلو قال أحدهم: إنى أذهب بك إلى الوقت، وقال الآخر: وبقية المصارف على، كفى لصدق العرض في الصورتين.

ص: ١٤٨

مسأله ٣٨: لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك، فبذل المتولى أو الوصى أو الناذر له، وجب عليه لصدق الاستطاعه، بل إطلاق الأخبار،

{مسأله ٣٨: لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك، فبذل المتولى أو الوصى أو الناذر له وجب عليه} لا {لصدق الاستطاعه} كما ذكره المصنف، لما تقدم من أن الاستطاعه البذليه لا تتوقف على صدق الاستطاعه العرفيه، {بل} لـ {إطلاق الأخبار} الداله على الوجوب بالعرض الصادق فيما نحن فيه قطعاً.

قال فى الجواهر: ولو نذر لمن يحج وأطلق ثم بذل المعين، ففى وجوب الحج نظر، لأنه لا يصير مالاً إلا بالقبض، ولا يجب عليه الاكتساب للحج بالقبض، وكذا لو أوصى بمال لمن يحج فبذل المعين، ثم نقل عن كشف اللثام نحوه، ثم قال: لكن لا يخفى عليك ما فى الجميع من مخالفته للنص والفتوى ومعاهد الإجماعات، انتهى (١).

ومما تقدم فى الهبه والإباحه يعلم ما لو وقف أو أوصى أو نذر مطلقاً، فإنه لا يجب على الآخذ الحج.

وفيما لو أوصى أو وقف أو نذر مطلقاً ثم حين الإعطاء شرط الحج بأن قال: أعطيك هذا المنذور لتحج به، أو نحو ذلك، تردد من صدق عرض الحج، ومن أن الظاهر من أدله العرض العرض من نفسه، فهو أشبه شىء بأن يعطى للسدائن طلبه ويقول له أعطيك لتحج به، ولعله هذا هو الأقوى.

ص: ١٦٩

وكذا لو أوصى له بما يكفيه للحج بشرط أن يحج، فإنه يجب عليه بعد موت الموصى،

والظاهر عدم الفرق بين إعطاء ثمن الأشياء الموقوف أو المنذور أو الموصى به أو أعيانها، كما لو نذر أن يجعل دابته للحج أو أوصى كذلك أو وقف كذلك.

وفى حكم النذر فى جميع ما تقدم العهد واليمين والشرط، بأن جعل الشرط فى ضمن عقد لازم إحجاج زيد أو جعل دابته للحج، وقد تقدمت الإشارة إلى الصدقه ليحج بها.

ثم هل يجوز للمبذول له الاستدعاء من الباذل فى رفع اليد عن بذله، وكذا الاستدعاء عن الوصى والناذر ومتولى الوقف فيما لم يكن مقيداً بهذا الشخص، كمن نذر أن يحج هذا الشخص ونحوه، أم لا يجوز؟ وجهان.

وعلى تقدير الجواز، فهل يسقط الحج عنه برفع يده، كما لو رفع اليد عن البذل من نفسه أم لا؟ احتمالان.

{وكذا لو أوصى له بما يكفيه للحج} بأن يصير ملكه، بخلاف الفرع السابق فإنه إيضاء بالبذل للحج {بشرط أن يحج، فإنه يجب عليه بعد موت الموصى} وذلك لصدق العرض، لما تقدم من أن العرض لا يفرق فيه بين الإباحة والتملك، وكونه بعد الحياه أو حينها غير فارق كما لا يخفى.

وفصل فيه بعض المعاصرين فقال: إن كان من الوصيه للجهه ولو بالنسبه إلى هذا الشخص، وأما إن كانت من الوصيه التملكيه مقيده بهذا القيد ففيه إشكال، انتهى.

وفيه: إن الوصيه التملكيه المقيده بهذا القيد لا تفرق عن التملك في حال الحياه بهذا القيد، والجامع بينهما صدق العرض فيهما.

وما فى المسمك من زفاده هذة الصوره على صوره الوصفه فى السابق ممنوع كما لا- يففى؁ إذ لا- معنى لزياده العرض ونقصانه. (١)

ص: ١٧١

١- المسمك: ج ١٠ ص ١٣٧

مسأله ٣٩: بذل الخمس والزكاه للحج

مسأله ٣٩ لو أعطاه ما يكفيه للحج خمساً أو زكاه وشرط عليه أن يحج به فالظاهر الصحه،

{مسأله ٣٩: لو أعطاه ما يكفيه للحج خمساً أو زكاه وشرط عليه أن يحج به فالظاهر الصحه} الكلام يقع تاره فى أصل جواز إعطاه الزكاه والخمس للحج بمعنى جواز الحج بهما، وأخرى فى أنه هل للمالك هذا الشرط أم لا، وثالثه فى أنه هل يكفى الحج كذلك عن حجه الإسلام أم لا، ورابعه فى أنه هل من باب البذل حتى لا يجوز للمبذول له رده، أم من باب الاستطاعه الملكيه، فنقول:

أما جواز إعطاه الزكاه بهذا العنوان وجواز الحج بها فهو مما لا إشكال فيه، للنصوص الداله على ذلك، كقول أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا أخذ الرجل الزكاه فهى كماله» ... إلى أن قال: «فإذا هى وصلت إلى الفقير فهى بمنزله ماله يصنع بها ما يشاء»، فقلت: يتزوج بها ويحج منها، قال: «نعم هى ماله». قلت: فهل يؤجر الفقير إذا حج من الزكاه كما يؤجر الغنى صاحب المال، قال: «نعم»^(١).

وعنه (عليه السلام) فى حديث آخر: «بلى فليعطه ما يأكل ويشرب ويكتسى ويتزوج ويتصدق ويحج»^(٢).

وعن على بن يقطين، أنه قال لأبى الحسن الأول (عليه السلام): يكون عندى المال من الزكاه فأحج به موالى وأقاربي؟ قال: «نعم لا بأس»^(٣).

ص: ١٧٢

١- الوسائل: ج ٦ ص ٢٠٠ باب ٤١ فى المستحقين للزكاه ح ١

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٢٠٢ باب ٤١ فى المسحقين للزكاه ح ١

٣- الوسائل: ج ٦ ص ٢٠٢ باب ٤٢ فى المستحقين للزكاه ح ١

وسأل محمد بن مسلم أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الضرورة أيجب من الزكاة؟ قال: «نعم» (١).

وعنه قال: سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا جالس فقال: أعطى من الزكاة فأجمعه حتى أحج به؟ قال: «نعم يأجر الله من يعطيك» (٢).

وعن جميل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الضرورة أيجبه الرجل من الزكاة؟ قال: «نعم» (٣)، إلى غير ذلك من الروايات.

وأما جواز إعطاء الخمس بهذا العنوان وجواز الحج به فلائنه بدل الزكاة، كما دل عليه جملة من النصوص، فما يجوز في المبدل منه يجوز في البدل إلا ما دل الدليل على عدمه، كعدم جواز إعطائه للمؤلفه لمفهوم الحصر في الآيه ونحو ذلك.

وأما المرحلة الثانية، فالظاهر أن للمالك في باب الزكاة إعطاء الزكاة بعنوان سهم السبيل للحج، إذ الاستفادة من بعض الروايات ولايه المالك لهذا النحو، بمعنى أن بيده تعيين أحد المصارف الثمانية:

فعن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يعطى الرجل الدراهم يقسمها ويضعها في مواضعها وهو ممن تحل له الصدقة؟ قال: «لا بأس أن يأخذ لنفسه كما يعطى غيره». قال:

ص: ١٧٣

١- الوسائل: ج ٦ ص ٢٠٢ باب ٤٢ في المستحقين للزكاة ح ٢

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٢٠٢ باب ٤٢ في المتسحقين للزكاة ح ٣

٣- الوسائل: ج ٦ ص ٢٠٢ باب ٤٢ في المتسحقين للزكاة ح ٤

«ولا يجوز له أن يأخذ إذا أمره أن يضعه في مواضع مسماه إلا بإذنه» (١).

فإن الاستفادة من هذه الرواية عدم جواز التصرف إلا- بإذن المالك، ولا- تنافيه روايه الحكم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يعطى الرجل من زكاه ماله يحج بها، قال: «ما للزكاه يحج بها». قلت له: إنه رجل مسلم أعطى رجلاً مسلماً؟ فقال: «إن كان محتاجاً فليعطه لحاجته وفقره، ولا يقل له حج بها، يضع بها بعده ما يشاء» (٢).

وجه عدم المنافاه أنه لا بد من حمل هذه الرواية على المرجوحه للروايات المتقدمه لابن يقطين وغيره الداله على جواز إحجاج الرجل من الزكاه.

لا- يقال: لا- تنافى بين الروايتين من وجه آخر لا- ما ذكر، وهو أن يؤخذ بظاهر كل منهما، فما عن ابن الحجاج بالنسبه إلى الأشخاص كزيد مقابل عمرو، وما عن الحكم بالنسبه إلى الجهات كالحج مقابل الأكل والشرب.

لأننا نقول: الظاهر من روايه ابن يقطين وأضرابها وقوله (عليه السلام) فى بعض الروايات المتقدمه فى باب الزكاه: «تمنّها»، أى اجعلها ثمانيه أجزاء أن بيد المالك الإحجاج منها، للتلازم العرفى بين الإحجاج والولاية كما لا يخفى، وقد تقدم الكلام فى ولاية المالك ومقداره فى كتاب الزكاه، فراجع.

وبهذا ظهر أنه ليس من قبيل شرط العمل على المدفوع إليه، إذ شرط العمل هو أن يشترط ما ليس للمالك، كأن يعطيه الزكاه بشرط أن يبنى داره أو يحمل أثاثه إلى البيت أو نحو ذلك، وليس ما نحن فيه مثله، بل ما نحن فيه

ص: ١٧٤

١- الوسائل: ج ٦ ص ٢٠٠ باب ٤٠ فى المستحقين للزكاه ح ٣

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٢٠١ باب ٤١ فى المستحقين للزكاه ح ٣

ووجوب الحج عليه، إذا كان فقيراً، أو كانت الزكاه من سهم سبيل الله.

عبارة أخرى عن تقسيم الزكاه ثمانية أقسام.

نعم لو كان الآخذ فقيراً كان يمكنه الإعطاء لفقره لكنه لم يفعل.

والحاصل إن هذا ليس شرطاً، بل صرفاً في المصرف، وقد عرفت ولايه المالك للصرف في المصارف.

وقد تبين أن ما ذكرنا لا ينافي ما دل على أن الزكاه إذا وصلت إلى الفقير فهي ماله، إذ مقتضى الجمع بين الدليلين أنها ماله لكن يلزم عليه الصرف في مصرف خاص، إلا إذا أطلق المالك فيجوز له الصرف في كل شيء مباح.

وأما المرحلة الثالثة، فالأرجح في النظر كفايه الحج كذلك عن حجه الإسلام، لأنه من أقسام البذل، إذ ليس في أدله البذل ما يدل على كون المال ملكاً للبازل، ولذا قلنا إن الوقف والوصيه والنذر ونحوها من البذل.

وبهذا يظهر الكلام في المرحلة الرابعة، وأنه لا يجوز للمبذول له رده، وليس ذلك من باب الاستطاعه الملكيه حتى يكون القبول اكتساباً ويشترط بالمستثنيات ونحوها.

{و} على هذا فالأقوى صحه ما في المتن من {وجوب الحج عليه} بمجرد البذل {إذا كان} المبذول له {فقيراً} وأعطاه بعنوان سهم السبيل لا- بعنوان كونه فقيراً، إذ الإعطاء بعنوان الفقر يمنع من جعل الشرط عليه، لما تقدم في باب الزكاه من عدم دليل لولايه المالك أزيد من تعيين المصرف والأشخاص، فله تعيين زيد دون عمرو، كما له تعيين جهه كونها من مصرف ابن السبيل لا سبيل الله مثلاً، فلا يجوز لابن السبيل أن يصرف الزكاه التي أعطيت بعنوانه ليصرفها

فى الرجوع أن يصرفها فى الحج ونحوه.

وأما تعيين الخصوصيات، بأن يعطى الفقير منها للباسه لا- أكله أو بالعكس، فلم يقم دليل على ولايته على ذلك، ويمكن أن تكون فى روايه الحكم المتقدمه إشاره إليه.

والظاهر أن ما ذكرنا هو مراد المصنف، بمعنى أنه فى صدد بيان أن الفقير يصح أن يبذل له من الزكاه ليحج فى الجملة، فىكون مقابله قوله: {أو كانت الزكاه من سهم سبيل الله} من باب مقابله التعيين والتعين، فلو كانت الزكاه مطلقه كان للمالك تعيينها للحج، ولو كانت سهم سبيل الله كانت بنفسها متعينه له، فلا ينافى ما تقدم منه فى كتاب الزكاه فى المسأله الثانيه والعشرين من الختام بما لفظه: (لا يجوز إعطاء الزكاه للفقير من سهم الفقراء للزياره أو الحج أو نحوهما من القُرب ويجوز من سهم سبيل الله) انتهى، فتأمل.

ثم إن الظاهر أن وجوب الحج فى المقام مبنى على صحه الشرط المذكور، بمعنى ابتناؤه على أن يكون للمالك هذا لشرط، وإلا فلو لم يكن له هذا الشرط والتعيين لم يكن إلا- من عرض مال الغير للزكاه، ويكون حاله حال من أعطاه زيد مبلغاً ليعطيه عمراً مجاناً أو ديناً أو وفاءً أو نحوها فىأتى الواسطه ويقول لعمرؤ: هذا المبلغ الفلانى أعطيك لتحج به، فكما أنه حيث لا حق له يكون من البذل كذلك فى المقام.

وبه يظهر التأمل فيما ذكره فى المستمسك بقوله: "ثم إن ظاهر المتن أن وجوب الحج فى المقام مبنى على صحه الشرط، ويمكن المناقشه فيه بأنه لو بنى

على بطلان الشرط أمكن أن يدعى الوجوب بلحاظ صدق العرض، فتشمله نصوص البذل، فيجب عليه الحج للاستطاعه البذليه لا لصحه الشرط، نظير ما تقدم فى المسأله السابقه "(١)" انتهى.

ثم يبعد القول بوجوب الحج بالاستطاعه الملكيه، إذا ملك من الزكاه المقدار الذى لو ملك غيرها وجب الحج، لما تقدم فى باب الزكاه وهنا من أن الزكاه تصير ملكاً لأربابها، والله العالم.

ص: ١٧٧

١- المستمسك: ج ١٠ ص ١٣٨

مسألة ٤٠: كفايه الحج البذلى عن حجه الإسلام

مسألة ٤٠: الحج البذلى مجز عن حجه الإسلام، فلا يجب عليه إذا استطاع مالم بعد ذلك على الأقوى.

{مسألة ٤٠: الحج البذلى مجز عن حجه الإسلام، فلا يجب عليه إذا استطاع مالم بعد ذلك على الأقوى} كما عن المشهور، بل عن بعض شهره عظيمه كادت تكون إجماعاً، بل عن بعض آخر أن عليه فتوى علمائنا، وادعى الإجماع صريحاً فى المستند.

واستدل لذلك بأمور:

الأول: الأصل فإنه يقتضى عدم الوجوب لو أيسر.

الثانى: دلالة الأمر على الإجزاء.

الثالث: جملة من الروايات التى تقدمت فى المسألة الرابعة والثلاثين، ودلالاتها من جهتين:

الأولى: إن الروايات مصرحة بأن من عرض عليه الحج هو ممن يستطيع الداخلى تحت الآيه، ومن المعلوم أن الآيه متعرضه لحجه الإسلام، وقد عرفت سابقاً أنه لا بد من القول باستعمال الأعم فى الاستطاعة التى هى أعم من الملكيه والبذليه ولا مانع منه، وإلا لزم التجوز فى أخبار البذل، وهو خلاف الأصل، بل ما ذكر هو مقتضى الجمع العرفى بين الآيه وبين أخبار البذل كما لا يخفى، خصوصاً بملاحظه روايه أبى أسامه المفسره للآيه بالقسمين من الملكى والبذلى وغيرها.

الثانية: اشتمال جملة منها على كونها حجه الإسلام صريحاً أو إشارة، ومن المعلوم أن حجه الإسلام ليس مرتين، لما تقدم فى أول كتاب الحج أن وجوب الحج ليس أكثر من مره، ولكن الشيخ فى كتاب الاستبصار ذهب إلى عدم الإجزاء، وهذا لفظه بحذف سند الحديثين: عن الفضل بن عبد

الملك، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل لم يكن له مال فحج به أناس من أصحابه ألقى حجه الإسلام؟ قال: «نعم وإن أيسر بعد ذلك فعليه أن يحج». قلت: هل تكون حجته تامه أو ناقصه إذا لم يكن حج من ماله؟ قال: «نعم قضي عنه حجه الإسلام وتكون تامه وليست بناقصه فإن أيسر فليحج» (١).

فأما ما رواه معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل لم يكن له مال فحج به رجل من إخوانه هل يجزى ذلك عنه من حجه الإسلام أو هي ناقصه؟ قال: «بل هي حجه تامه» (٢). فلا ينافى الخبر الأول الذي قلنا إنه يعيد الحج إذا أيسر، لأنه إنما أخبر أن حجته تامه، وذلك لا خلاف فيه أنها تامه يستحق بفعلها الثواب.

وأما قوله في الخبر الأول: «ويكون قد قضي حجه الإسلام» المعنى فيه الحجه التي ندب إليها في حال إعساره، فإن ذلك يعبر عنها بأنها حجه الإسلام من حيث كانت أول الحجه، وليس في الخبر أنه إذا أيسر لم يلزمه الحج، بل فيه تصريح أنه إذا أيسر فليحج، وذلك مطابق للأصول الصحيحة التي تدل عليها الدلائل والأخبار، انتهى.

أقول: ويدل على وجوب الحج بعد اليسار روايه أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لو أن رجلاً معسراً أحججه رجل كانت له حجته، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحج» (٣).

ص: ١٧٩

١- الاستبصار: ج ٢ ص ١٤٣ باب ٨٣ ح ١

٢- الاستبصار: ج ٢ ص ١٤٣ باب ٨٣ ح ٢

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٣٩ باب ٢١ في وجوب الحج ح ٥

وأما ما ذكره الشيخ من أن حجه الإسلام تطلق على غير الحجج الواجبه بالاستطاعه الملكيه، فيدل عليه جمله من النصوص، كدالاتها على أن غير حجه الإسلام تامه، فعن معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل حج عن غيره يجزيه ذلك عن حجه الإسلام، قال: «نعم». قلت: حجه الجمال تامه أو ناقصه؟ قال: «تامه». قلت: حجه الأجير تامه أو ناقصه؟ قال: «تامه»^(١).

وعن حكم بن حكيم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «أيا عبد حج به مواليه فقد قضى حجه الإسلام»^(٢).

وعن أبان بن الحكم، عن الصادق (عليه السلام): «الصبي إذا حج به فقد قضى حجه الإسلام حتى يكبر»^(٣).

إلى غير ذلك من الروايات الداله على إطلاق حجه الإسلام على غير الفريضة المعهوده، والغرض من ذلك بيان أن الجمع الدلالي المقدم على كل شيء يقتضى ما ذكره الشيخ (رحمه الله).

وقد أورد على الروايتين بأمر:

الأول: ضعف السند، وفيه: إن روايه البقباق من قسم الموثق الذى يعمل به.

الثانى: ضعف الدلاله لاحتمالهما الحمل على الندب، واحتمالهما كون الحج الأول عن الغير، واحتمالهما إرادته الوجوب الكفائى. وفيه: إن ذلك مخالف للظاهر.

ص: ١٨٠

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٠ باب ٢٢ فى وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٣٤ باب ١٦ فى وجوب الحج ح ٧

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٣٠ باب ١٣ فى وجوب الحج ح ١

الثالث: إنهما تعارضان الأخبار المتقدمه، فيلزم رفع اليد عنها بالطرح لو لم يوجد محمل لهما لكثرة تلك الأخبار. وفيه: إن التعارض فرع عدم الجمع الدلالي، وقد عرفت إمكانه، بل هو من الجمع العرفي كالجمع بين الطائفتين من روايات العبد والطائفتين من روايات الأجير، إلى غير ذلك.

الرابع: إعراض المشهور عنهما. وفيه: إن موهنيه الإعراض غير معلومه، وإلا كان القدماء أعرضوا عن روايات عدم انفعال البئر، والقول بأن المتأخرين أفتوا بها غير نافع بعد وقوع الإعراض، مضافاً إلى أنه لم يعلم الإعراض، بل يظهر من كثير مما بأيدينا من كلمات الأصحاب أنهم قدموا هذه الروايات على هاتين للجمع الدلالي ونحوه كما لا يخفى، فالإعراض محل مناقشه صغرى وكبرى.

الخامس: مخالفتها للإجماع. وفيه: إن الإجماع لم يدعه فيما بأيدينا إلا صاحب المستند، ومن المقطوع أنه لم يرد اتفاق الكل، مضافاً إلى عدم تعرض جملة من الفقهاء لهذه المسألة، هذا مع قطع النظر عن أن الإجماع ليس حجه إلا الدخولي منه كما مر غير مره.

السادس: اشتغال الأولى على وجوب إعادة الحج على الناصب إذا أبصر وقد حج قبلاً، مع أنه مجمع على عدم الوجوب عليه، مضافاً إلى دلالة جملة من الروايات على عدم الوجوب، فلا بد من حمله على الاستحباب المقتضى لحمل هذا أيضاً على الاستحباب بقريته السياق. وفيه: إن رفع اليد عن ظاهر جملة بقريته خارجيه لا يوجب رفع اليد عن ظاهر جملة أخرى كقوله: «اغتسل للجمعه والجنابه».

هذا والمسأله محتاجه إلى التتبع، وإن كان لا يبعد الذهاب إلى فتوى المشهور بملاحظه أن أخبار الاستطاعه بالبذل أظهر في كونها حجه الإسلام المعهوده من ظهور الخبرين في كون الأمر للوجوب، والله العالم.

ص: ١٨٢

مسألة ٤١: يجوز للبازل الرجوع عن بذله قبل الدخول فى الإحرام، وفى جواز رجوعه عنه بعده وجهان.

{مسألة ٤١: يجوز للبازل الرجوع عن بذله قبل الدخول فى الإحرام} لعدم دليل على عدم الرجوع فالأصل الجواز {وفى جواز رجوعه عنه بعده وجهان} من أنه وعد، والوعد لا يجب الوفاء به، مضافاً إلى دليل سلطنه المالك البازل، ومن أن الشروع فى الإحرام موجب لإتمامه لقوله تعالى: (وأتموا الحج والعمرة لله)، المستلزم لإتمام المبدول له، وذلك لا يتحقق إلا بالبقاء على البذل، فيدل بالتلازم العرفى على وجوب البقاء.

ثم إن الكلام يقع فيه من جهتين:

الأولى: فى جواز الرجوع وعدمه.

الثانية: فى أنه مع الرجوع يكون ضامناً لما يصرفه أم لا.

فنقول: الأقرب جواز الرجوع، إذ لا- دليل على لزوم البقاء، فالأصل عدمه كالشق الأول، ولا تلازم بين وجوب الإتمام ووجوب البقاء، لا عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً.

إن قلت: قد يتوقف الإتمام على البقاء، كما لو لم يتمكن المبدول له من الإتمام إلا بالمبدول.

قلت: أى دليل على وجوب الإتمام فى هذه الصور، إذ ليس دليله إلا- وجوب إتمام الحج والعمرة، ومع عدم التمكن لا- يأتى الإتمام.

والحاصل أن الأمر مردد بين الإتمام والوجوب على البازل، وبين عدم وجوب الإتمام، بأن يكون كمن سرق ماله، ولا دليل على تقدم الأول على الثانى، فتأمل.

وأما الضمان فالظاهر ضمان البازل لأنه غار، والمغرور يرجع إلى من غرّ، ولأدله نفي الضرر، ومن المعلوم أنه الذى صار سبباً لهذا الضرر عليه، فلو مات

ولو وهبه للحج فقبل فالظاهر جريان حكم الهبة عليه في جواز الرجوع قبل الإقباض، وعدمه بعده إذا كانت لدى رحم، أو بعد تصرف الموهوب له.

البازل كان المصرف متعلقاً بماله.

وبهذا يعرف عدم الفرق في الضمان في صورتى الرجوع قبل الإحرام وبعده.

{ولو وهبه للحج فقبل} بناءً على اشتراط القبول في الوجوب، أو لم يقبل بناءً على الأصح من أن الهبة من العرض الموجب للحج ولو بدون القبول، {فالظاهر جريان حكم الهبة عليه في جواز الرجوع قبل الإقباض، وعدمه بعده إذا كانت لدى رحم، أو بعد تصرف الموهوب له} بما لا يجوز الرجوع، وذلك لأن المقام من أفراد الهبة فتشمله عمومات الأدلة الدالة على أحكام الهبة، لكن فيه تأمل، إذ لو كانت الهبة للحج أتى فيها الكلام المتقدم في البذل، والفرق بينه وبين سائر موارد الهبة أن الهبة للحج كالإباحه له موجب للضرر، ولا ضرر.

لا يقال: الموهوب له أقدم على الضرر حيث حج مع علمه بأن للواهب الرجوع.

لأننا نقول: الإقدام لم يكن باختياره بل للتكليف الشرعى، فيكون ذلك كالعذر العقلى، كما لو وهبه مالاً عالماً أن الظالم يأخذه، فأخذه الغاصب فإنه ليس له الرجوع، لأنه هو الذى أقدم على ذلك، فتأمل.

مسأله ٤٢: لو رجع عن البذل فى الأثناء

مسأله ٤٢: إذا رجع الباذل فى أثناء الطريق، ففى وجوب نفقه العود عليه أو لا وجهان.

{مسأله ٤٢: إذا رجع الباذل فى أثناء الطريق، ففى وجوب نفقه العود عليه أو لا وجهان} من أصله براهه ذمه الباذل فلا يجب عليه نفقه العود، ومن قاعده الغرور المتقدمه فى المسأله السابقه، وهذا هو الأقوى، والمسألان من واد واحد كما لا يخفى.

ثم إذا رجع فى أثناء الطريق وكان للمبذول له مقدار للحج من ذلك المكان مع سائر الشرائط وجب، لأنه مستطيع فعلاً، كما أنه إذا وجد باذل آخر وجب أيضاً.

ص: ١٨٥

مسألة ٤٣ : لو بذل لأكثر من واحد

مسألة ٤٣: إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثة، فالظاهر الوجوب عليهم كفايه، فلو ترك الجميع استقر عليهم الحج، فيجب على الكل لصدق الاستطاعة بالنسبة إلى الكل، نظير ما إذا وجد المتيممون ماءً يكفى لواحد منهم، فإن تيمم الجميع يبطل.

{مسألة ٤٣: إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثة} أو أكثر {فالظاهر الوجوب عليهم كفايه} لصدق العرض عليهم عرفاً، فإنه إذا قال زيد لابنيه: هذا المبلغ لأحدكما، يصدق عليه أنه عرضه عليهما على سبيل البدل، مضافاً إلى أن كلاً منهما على سبيل البدل مستطيع بالاستطاعة البذليه، وانصراف الأدله عنه انصراف بدوى كانصراف أدله إطاعه العبد مولاه عن الأمر المتوجه إليهما على سبيل الكفايه والبدل.

وبهذا تعرف التأمل في كلام المستمسك حيث قال. "إن المستفاد من النصوص أن الاستطاعة نوعان ملكيه وبذليه، وكلتاها في المقام غير حاصله، لانتفاء الملك ولعدم شمول نصوص البدل له" (١) انتهى.

ثم إنه لو قال: من دخل دارى أحجه، فهل يجب دخول داره، وأنه من البدل أم لا؟ فيه تردد.

وعلى هذا {فلو ترك الجميع استقر عليهم الحج، فيجب على الكل لصدق الاستطاعة} البذليه {بالنسبة إلى الكل، نظير ما إذا وجد المتيممون ماءً يكفى لواحد منهم فإن تيمم الجميع يبطل} هذا التنظير إنما هو بعد ملاحظه شمول أدله العرض للمقام، إذ بعد حصول الشرط يكون الواجب المشروط كالمطلق وإن لم نقل أنه يصير واجباً مطلقاً.

ص: ١٨٦

ثم إنه استشكل السيد ميرزا عبد الهادى (قدس سره) فى استقرار الحج على الجميع الذى ظاهره وجوب الحج على كل واحد منهم مستقلاً، قال ما لفظه: "على نحو الوجوب الكفائى فلو حج أحدهم أجزأ" انتهى.

ووجهه أنه لم يجب عليهم إلا حج واحد على سبيل البدل، وأدله القضاء والاستقرار لا تدل على أزيد من الاستقرار على نحو الوجوب الابتدائى، وحيث إنه كان كفائياً بدلاً فالاستقرار ولزوم القضاء كذلك، ولا ينقض بالعقاب لأنه كان كل واحد عاصياً بالترك ولم يكن كل واحد منهم واجباً عليه مستقلاً حتى يجب القضاء مستقلاً.

إلا أن يقال: إن العقاب تابع للوجوب، والوجوب حيث كان واحداً لا يعقل تعدد العقاب، فاللازم القول بوحده العقاب، إما على سبيل البدل، ولا يلزم الترجيح بلا مرجح كعدم لزومه بالنسبة إلى فعل أحدهم دون الآخر، وإما بنحو التوزيع بين أفراد المكلفين، كما أنه لا ينقض بالتيمم لأن التيمم معنى بوجدان الماء والغايه حاصله لكل واحد منهم، بخلاف ما نحن فيه، فتأمل.

مسألة ٤٤ : ثمن الهدى عن البازل

مسألة ٤٤: الظاهر أن ثمن الهدى على البازل،

{مسألة ٤٤: الظاهر أن ثمن الهدى على البازل} لأنه جزء الواجب، فمعنى العرض عرض جميعه الذى منه الهدى، كما أن من جملة الواجب ثمن الماء للوضوء، فيجب على البازل ذلك، ومثلهما ثمن الإحرام، ولا يكلف بالبدل بأن يصوم أو يتيمم أو يحرم فى لباسه كالقباة مقلوباً أو نحوه.

والحاصل أن المنصرف من أدله العرض عرض الحج بجميع خصوصياته لا عرض جملة منه، ومثله لو عرض له الحج لكن بدون الذهاب إلى عرفات بل الذهاب إلى المشعر فقط أو بالعكس.

نعم لو تمكن هو بنفسه من بعض الأشياء وقلنا بأن تتميم المال بالبدل كاف كما تقدم الكلام فيه، لزم حينئذ للتمكن من الملفق.

ولا فرق فى ذلك بين كون البذل واجباً بنذر وشبهه أم مباحاً.

والقول بأنه إذا كان واجباً بالغرور أو التسيب فوجوبه على البازل غير ظاهر لأنه واجب عند القدره، وبامتناع البازل تنتفى القدره فتنتقل إلى بدله، انتهى. مشكل.

إذ الالتزام بالشىء لما كان التزاماً بجميع خصوصياته كان اللازم تداركه، فالقدره باقيه ولو مع رجوعه، وأى فرق بين الهدى ووقوف عرفات الاختيارى إذا استلزم ثمناً أكثر من الوقوف الاضطرارى، وكذا تقديم العمره على الحج إذا استلزم ثمناً أكثر من تقديم الحج على العمره، كما لو تمكن من الوصول إلى مكه قبل يوم عرفه بثمان أكثر من الوصول إلى عرفات يوم عرفه، وهكذا.

وبالجملة فأدله العرض ظاهره فى العرض بجميع الخصوصيات الأولىه الاختياريه، فيكون الغرور بالنسبه إليه، وتنظير ما نحن فيه بالعبد الذى يختار

وأما الكفارات فإن أتى بموجبها عمداً اختيارياً فعليه، وإن أتى بها اضطراراً أو مع الجهل أو النسيان فيما لا فرق فيه بين العمد وغيره

المولى بين أمره بالصوم والهدى عنه، ليس بأولى من تنظيره بالصبي الذى يلزم الهدى عنه، ومع عدم الوجدان يصوم الولي عنه، ولو كان البازل جماعه فإن أقدم أحدهم جاز وكفى، وإن امتنعوا أجبروا بالاشتراك بالتساوى إذا التزموا البذل بالتساوى وإلاً فبالنسبه، كما لو قال أحدهم: على ثلث نفقته وهكذا، فإنه يلزم عليه الثلث من الهدى.

ولو بذل له مالاً يفي بالواجب الاختيارى من أول الأمر، فحاله فى الوجوب وعدمه فى صورته ما إذا لم يكن عنده تميمه حال من كان مالكاً لما لا- يفي بالواجب الاختيارى، ومن المحتمل الفرق بين موارد، فبعض الاضطرار لا- يوجب الاستطاعه وبعضه يوجبها.

{وأما الكفارات فإن أتى بموجبها عمداً اختيارياً فعليه}، ومنه الإفساد الموجب للحج ثانياً، وذلك لأن العرض لا يقتضى الالتزام بأكثر من المصارف اللازمه للحج ابتداءً، ومن المعلوم أن الكفاره ليست من المصارف اللازمه له ابتداءً، مضافاً إلى أن أدله الكفارات داله على لزوم الإتيان بها على عاملها، فتحمل الغير عنه يحتاج إلى دليل مفقود فى المقام، إذ ليس فى المقام إلا أدله العرض، ومن المشكوك _ لو لم يكن مقطوع العدم _ شمولها لما نحن فيه، فلا يرفع اليد عن العام لاحتمال المخصص.

{وإن أتى بها اضطراراً أو مع الجهل أو النسيان فيما لا- فرق فيه بين العمد وغيره} فى أصل وجوب الكفاره، وإن كان كفاره عمده أكثر من كفاره

ففى كونه عليه أو على الباذل وجهان.

خطأه أو جهله ونحوهما.

والحاصل أنه لو كان لغير عمده كفاره {ففى كونه عليه} لما تقدم من العموم والشك فى تخصيصه {أو على الباذل} لأنه السبب الأول فى هذه الكفاره، إذ لو لم يبذل له لم يقع فيه، {وجهان} الأظهر الثانى لما تقدم من العموم والشك فى التخصيص.

ص: ١٩٠

مسأله ٤٥: إنما يجب بالبذل الحج الذى هو وظيفته على تقدير الاستطاعه، فلو بذل للآفاقى بحج القران أو الأفراد أو العمره مفرده لا يجب عليه،

{ مسأله ٤٥: إنما يجب بالبذل الحج الذى هو وظيفته على تقدير الاستطاعه } لأنه المنصرف من الأدله، كانصراف ذلك من الأدله الداله على وجوب الحج بالملك إلى الحج الذى هو وظيفته العينى من قبل الشارع، خصوصاً الروايات المعمله للوجوب بأنه مستطيع وإن حملناها على الاستطاعه البذليه فراراً من لزوم استثناء المستثنيات ونحوها لو قلنا بأن الاستطاعه بمعنى واحد.

والحاصل إن أدله الاستطاعه بالبذل إنما تتعرض لسبب آخر للوجوب فقط، وأما فى سائر الخصوصيات والشرايط والموانع فلا دلاله لها عليها نفيّاً أو اثباتاً، فاللازم القول بها إلا إذا دل دليل على خلافها.

وهذا هو منشأ الانصراف الذى ادعيناه، ولذا قلنا فيما تقدم من لزوم الحريه والعقل والبلوغ وغيرها فى الوجوب، وعليه فلا يرد أن الانصراف بدوى، إذ المنشأ الذى ذكرنا للانصراف مانع عن كونه بدويّاً.

وعلى هذا { فلو بذل للآفاقى بحج القران أو الأفراد } لا يجب عليه، نعم يمكن الالتزام بالوجوب فى بعض الصور، وهى ما لو كان تكليف الآفاقى القران والأفراد للحيض أو لضيق الوقت، كما لو ذهب إلى مكه مجنوناً ثم أفاق والوقت ضيق ثم بذل له باذل لغير التمتع، وهكذا غيره من أمثاله كما لا يخفى.

{ أو } بذل للآفاقى { العمره مفرده لا- يجب عليه } اللهم إلا- أن يلتزم بوجوب العمره المفرده لمن تمكن منها إذا لم يتمكن من الحج، وسيأتى الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

وكذا لو بذل للمكى لحج التمتع لا يجب عليه، ولو بذل لمن حج حجه الإسلام لم يجب عليه ثانياً، ولو بذل لمن استقر عليه حجه الإسلام وصار معسراً وجب عليه.

ولذا قال السيد البروجردى: عدم وجوبها محل تأمل، بل لا يبعد الوجوب وإن وجب عليه التمتع إن استطاع بعد ذلك للحج.

{وكذا لو بذل للمكى لحج التمتع لا يجب عليه} لكن هذا بناءً على القول بعدم جواز عدول القارن والمفرد إلى التمتع اختيارياً، كما هو مذهب الأكثر، أما بناءً على الجواز اختيارياً، كما قيل به وسيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى، فعدم الوجوب مشكل، لأنه يتمكن من الإتيان بالحج الواجب عليه، نهايه الأمر أنه الشق المرجوح.

{ولو بذل لمن حج حجه الإسلام لم يجب عليه ثانياً} لأن الأدلة الدالة على كون الحج مره واحده فى العمر مقيدة لإطلاق أدله البذل لو قيل بالإطلاق فيها، خصوصاً الروايات التى دلت على كون المراد من الآية حجه واحده، فإنها بضميمه أن وجوب الحج البذلى مستفاد من الآية تفيد المطلوب، وقد تقدم الكلام فى الروايات الدالة على وجوب الحج مره واحده فى أول كتاب الحج، فراجع.

{ولو بذل لمن استقر عليه حجه الإسلام و} لم يحج حتى {صار معسراً وجب عليه} ولكنه لا مدخله للبذل فى وجوبه، بل لأنه مكلف بتكليف يجب عليه الإتيان به مع قدره العقليه، والبذل من فروض القدره العقليه، حتى أنه لا

ولو كان عليه حجه النذر أو نحوه ولم يتمكن، فبذل له باذل وجب عليه، وإن قلنا بعدم الوجوب لو وهبه لا للحج، لشمول الأخبار من حيث التعليل فيها بأنه بالبذل صار مستطيعاً، ولصدق الاستطاعه عرفاً.

يشترط في الوجوب ما يشترط في الحج البذلي. مثلاً لو كان الحج البذلي موجباً لعدم كسبه حين رواج السوق المستلزم أن يبقى فقيراً بقيه السنه يتكفف، فقد تقدم أنه لا يجب عليه بالبذل، بخلاف ما نحن فيه فإنه يجب عليه الذهاب لاستقرار الحج إلا إذا كان عسراً رافعاً للتكليف، كما أنه يجب على من استقر عليه الحج الكسب وقبول الهبه ولو قلنا بأن قبول الهبه حتى للحج غير واجب، كما سبق من أنه مختار بعض.

{ولو كان عليه حجه النذر أو نحوه} كالعهد واليمين والشرط في ضمن عقد {ولم يتمكن فبذل له باذل وجب عليه، وإن قلنا بعدم الوجوب لو وهبه لا للحج، لشمول الأخبار من حيث التعليل فيها بأنه بالبذل صار مستطيعاً، ولصدق الاستطاعه عرفاً}.

الظاهر أن وجه الوجوب فيما نحن فيه، كما نبه عليه بعض الشراح والمحشين، هو اشتراط الحج بالقدره العقليه الحاصله في المقام، وليس مشترطاً بالقدره الشرعيه فعلاً، فيجب عليه الذهاب إلى الحج بأي صوره كان، ومنها قبول الهبه البذل، فلا موقع لقوله {وإن قلنا بعدم الوجوب لو وهبه} لأن القول بعدم الوجوب في الهبه إنما هو في الحج البذلي لا فيما نحن فيه من الحج النذري ونحوه، كما لا وجه للاستناد إلى أخبار البذل.

وأضعف منهما الاستدلال لذلك بكونه مستطيعاً، فإنه ممنوع صغرى

وكبرى، بمعنى أنه ليس بمجرد البذل مستطيماً، ولا أن وجوب الحج حينئذ لصدق الاستطاعة بل لأمر آخر كما قلنا.

ثم إن صحه الذهاب بالمال المبذول إلى الحج المنذور متوقف على كون البذل أعم، وإلا فإن كان البذل للحج الابتدائي، كما لعله المنصرف من الوصايه والوقف لذلك، فيشكل الحج بهما.

ولكن الظاهر أنه لا مانع من الذهاب إليه بالمال المبذول إذا كان الحج الإسلامى مستقراً في ذمته، بل يشعر إلى ذلك ما تقدم من روايه أبي بصير، فقال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل كان له مال فذهب ثم عرض عليه الحج فاستحى، فقال: «من عرض عليه الحج فاستحى ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب فهو ممن يستطيع الحج». (١)

ص: ١٩٤

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٨ باب ١٠ في وجوب الحج ح ٨

مسأله ٤٦: الخيار بين الحج وزياره الحسين (عليه السلام)

مسأله ٤٦: إذا قال له: بذلت لك هذا المال مخيراً بين أن تحج به أو تزور الحسين (عليه السلام)، وجب عليه الحج.

{مسأله ٤٦: إذا قال له: بذلت لك هذا المال مخيراً بين أن تحج به أو تزور الحسين (عليه السلام)، وجب عليه الحج} تقدم الكلام فيه فى المسأله السابعه والثلاثين، ولا شك أن الأحوط الحج ويكون حجه الإسلام، وأحوط من ذلك أن يقول للباذل: عینه للحج.

ص: ١٩٥

مسأله ٤٧ : لو سرق المبدول فى الطريق

مسأله ٤٧: لو بذل له مالاً ليحج بقدر ما يكفيه، فسُرق فى أثناء الطريق سقط الوجوب.

{مسأله ٤٧: لو بذل له مالاً ليحج بقدر ما يكفيه، فسُرق فى أثناء الطريق} قبل الإحرام {سقط الوجوب} إذا لم يجد باذلاً آخر، ولم يكن له بقدر التتمه بعد المستثنيات، ولا يخفى أنه حينئذ يكشف عن عدم الوجوب من أصله لا سقوط الوجوب من حينه، ولذا لو علم من أول الأمر سرقة لم يجب عليه الذهاب لأنه غير مستطيع بالبذل.

وأما السرقة بعد الإحرام فالكلام فيه كالكلام فى سرقة مال الشخص الواجب عليه بالملك، وقد تقدم فراجع.

ومثله الكلام فيما لو سرق بعد تمام الأعمال وقبل العود، بحيث لم يتمكن من العود إلا متسكعاً.

مسألة ٤٨ : لو رجع عن البذل

مسألة ٤٨: لو رجع على بذله فى الأثناء، وكان فى ذلك المكان يتمكن من أن يأتى ببقية الأعمال من مال نفسه، أو حدث له مال بقدر كفايته، وجب عليه الإتمام وأجزأه عن حجه الإسلام.

{مسألة ٤٨: لو رجع على بذله فى الأثناء} ولم يكن المال فى يد المبدول حيث نقول بعدم صحه رجوعه أصلاً، أو صحه رجوعه ولكنه من أفراد المغرور الذى يرجع إلى من غر، وإلا فلو كان المال فى يد المبدول له وقلنا بعدم صحه رجوعه، أو صحته ولكن إنه من أفراد المغرور الذى يصح له أخذ المال فلا- إشكال فى صحه الإتمام وكونه حجه الإسلام، {وكان فى ذلك المكان يتمكن من أن يأتى ببقية الأعمال من مال نفسه، أو حدث له مال بقدر كفايته، وجب عليه الإتمام وأجزأه عن حجه الإسلام}.

صور المسألة أربعة:

لأنه إما أن يكون الرجوع قبل الإحرام أو بعده، وعلى كل حال فيما أن يكون مستطیعاً قبل الأحرام بالبذل أو الملك أم لا.

أما إن كان الرجوع قبل الإحرام وكان مستطیعاً من ذلك المكان، فلا إشكال فى صحه الحج وكونه حجه الإسلام، لأنه مستطیع من ذلك المكان بالملك أو البذل، وقد تقدم كفايه الاستطاعة من قبل الميقات حتى أنه لو تسكع إلى الميقات ولكن كان هناك مستطیعاً كفى.

وإن كان الرجوع قبل الإحرام ولم يكن مستطیعاً بالملك أو البذل من ذلك المكان، فهو مبنى على مسألة التسكع الذى ذهب المشهور إلى عدم كفايته عن حجه الإسلام.

وإن كان الرجوع بعد الإحرام وكان مستطیعاً من ذلك المكان، فالظاهر صحه الحج وكونه حجه الإسلام، لأنه مستطیع واقعاً من أول الأمر، منتهى الأمر أن استطاعته ببعضه، بعضه من البذل

ص: ١٩٧

وبعضه من البذل أو الملك، ولكنه إنما يتم فيما كان البازل الثاني أو الملك موجوداً من قبل الإحرام، أما لو حدثا بعده فالصحة والكفايه مبنيان على أحد أمرين: إما كفايه التسكع مطلقاً، وإما ما تقدم في المسأله التاسعه والعشرين من احتمال أن تلف المال فى أثناء الحج لا يمنع من الإجزاء عن حج الإسلام، والرجوع بعد الإحرام من قبيل تلف الاستطاعه بعد الإحرام.

وأما إن كان الرجوع بعد الإحرام ولم يكن مستطيعاً، فالصحة مبنيه على أحد ذينك الأمرين.

مسألة ٤٩: لا فرق في البازل بين أن يكون واحداً أو متعدداً، فلو قال له: حج وعلينا نفقتك، وجب عليه.

{مسألة ٤٩: لا فرق في البازل بين أن يكون واحداً أو متعدداً، فلو قال له: حج وعلينا نفقتك وجب عليه} ويدل عليه مضافاً إلى إطلاق جملة من أدله العرض، نص جملة منها على ذلك:

ففي روايه معاويه: «فإن كان دعاه قوم أن يحجوه»^(١).

وفى روايه الفضل: «فحج به أناس من أصحابه»^(٢).

ثم إنه لا فرق فيما ذكر بين أن يكون البذل منهم على التساوى أو على الاختلاف.

كما لا فرق بين أن يكون الجميع بنحو الإباحه أو الملك أو الوقف أو الوصيه أو النذر أو العهد أو اليمين أو نحوها أو بالاختلاف.

ولا بين أن يكون بعضهم أعطى الثمن، وبعضهم الزاد والراحله أو نحوهما.

ولا بين أن يكون الباذلون كثيرين كألف رجل يذهبون بمطلع على المسائل للأخذ عنه أو إمام الجماعة أو نحوهما، أو قليلين ولو نفرين.

ولا بين أن يكونوا رجالاً أو نساءً أو خنثى أو بالاختلاف.

كما لا فرق في المبذول له بين الرجل والمرأه والخنثى.

كل ذلك لإطلاق النص والفتوى ومعاقده الإجماعات.

ثم إن البازل يمكن أن يكون عبداً إذا قلنا بملكه وأجازة السيد، ولكن لا يصح كون المبذول له عبداً وإن أجازة السيد، لعدم الوجوب عليه، كما لا يصح أن يكون غير بالغ.

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٦ باب ١٠ فى وجوب الحج ح ٣

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٧ باب ١٠ فى وجوب الحج ح ٦

مسأله ٥٠: عدم كفايه المال المبذول

مسأله ٥٠: لو عين له مقداراً ليحج به واعتقد كفايته فبان عدمها وجب عليه الإتمام في الصورة التي لا يجوز الرجوع، إلا إذا كان ذلك مقيداً بتقدير كفايته.

{مسأله ٥٠: لو عين له مقداراً ليحج به واعتقد كفايته، فبان عدمها، وجب عليه الإتمام في الصورة التي لا يجوز الرجوع، إلا إذا كان ذلك مقيداً بتقدير كفايته}.

صور المسأله ثلاثه:

لأنه إما يجب على البازل البذل بنذر أو نحوه، أم لا، وعلى الثاني فإما أن يعين مقداراً معيناً على وجه التقييد أم لا.

فإن كان واجباً عليه البذل، لزم عليه الإتمام ويكون حجه حجه الإسلام، لعدم الفرق بين وجه التقييد كأن يقول: حج بهذه المائه دينار إن كانت تكفى للحج ولا أزيد عليها، وفي هذه الصورة لو لم تكف ولم يكن باذل آخر ولا مال له زائداً على المستثنيات ولا قلنا بكفايه حج المتسكع عن حجه الإسلام لا تكون حجه الإسلام، كما لا يجب على البازل الإتمام لعدم وجوب البذل عليه، ولا أنه غره حتى يكون المرجع قاعده «المغرور يرجع إلى من غره».

وإن لم يعين مقداراً على وجه التقييد، بل أعطاه مائه وقال: حج بها، فإن تبين نقصه عن الكفايه قبل الإحرام ولم يكن البازل حاضراً لبذل البقيه فلا إشكال في عدم لزوم دفع البقيه على البازل، كما أنه لو حج به متسكعاً ابتنى كونه حجه الإسلام وعدمها على كفايه التسكع عن حجه الإسلام. وإن تبين بعد الإحرام فالظاهر انسحاب قاعده الغرور هنا، لأن البازل أوقعه في هذا

الضرر، فتأمل.

وعبارة المصنف هنا مجمله كما لا يخفى.

ثم إن رجوع المبدول له على البازل بالمقدار الناقص إنما هو فيما إذا لم يكن فرط المبدول له في المال، كما لو ذهب بطريق الطائره مع إمكان الباخره أو السائره، وإلا ففيه إشكال، بل يقرب عدم الرجوع إلى البازل.

ص: ٢٠١

مسأله ٥١ : عدم وجوب القرض للحج

مسأله ٥١: إذا قال: اقترض وحج وعلى دينك، ففي وجوب ذلك عليه نظر، لعدم صدق الاستطاعه عرفاً، نعم لو قال: اقترض لى وحج به، وجب مع وجود المقرض كذلك.

{مسأله ٥١: إذا قال: اقترض وحج وعلى دينك، ففي وجوب ذلك عليه نظر، لعدم صدق { العرض.

نعم يشكل فى بعض الصور، بل يرجح الوجوب كما فيما لو قال: اذهب وأكثر السياره وأدفع ثمنها فى المدينه. كما هو المتعارف فى هذه الأزمنه، أو قال: اذهب واشتر الزاد وحول على، فإنهما من المصاديق العرفيه للعرض كما لا يخفى.

والميزان هو صدقه عرفاً، لا- صدق {الاستطاعه عرفاً} وعدمه، لما تقدم من أن المناط فى الاستطاعه البذليه ليس إلا صدق العرض، ومن ذلك تعرف الكلام فيما ذكره بقوله: {نعم لو قال: اقترض لى وحج به، وجب مع وجود المقرض كذلك}.

وكيف كان، فلو اقترض على البازل وذهب كان حجه حجه الإسلام.

ومن الكلام فى القرض يعرف الكلام فى القول فيما لو قال: ارهن مالى واذهب به إلى الحج، أو بعه، أو صالحه، أو أجره، أو غير ذلك من العقود والإيقاعات، كما لو قال الرجل: اختلع زوجتى واذهب بمهرها.

مسأله ٥٢: لو بذل له مالاً ليحج به، فتيين بعد الحج أنه كان مغصوباً، ففي كفايته للمبذول له عن حجه الإسلام وعدمها وجهان، أقواهما العدم، وأما لو قال: حج وعلّى نفقتك، ثم بذل له مالاً

{مسأله ٥٢: لو بذل له مالاً ليحج به، فتيين بعد الحج أنه كان مغصوباً، ففي كفايته للمبذول له عن حجه الإسلام} لأنه من عرض الحج المفروض أنه كاف عن حجه الإسلام، وليس في البين إلا كونه مغصوباً والتصرف فيه جائز لغير العالم، كما لو توضع بماء مغصوب أو صلى في مكان كذلك غير عالم بالغصب فإنه يصح الوضوء والصلاه منتهى الأمر عليه ضمانه، وليس قرار الضمان عليه حتى يقال بأنه ليس من البذل ولا من الملك فلا يكون عن حجه الإسلام.

{وعدمها} لأنه ليس العرض المأخوذ في عنوان الأدله، إذ الظاهر منه عرض المال غير المضمون، فيكون حاله حال من أخذ مال زيد وعرضه عليه للحج بعنوان أنه مال نفسه، وكونه ضامناً بعد غير مفيد في كون هذا الإعطاء عرضاً.

وإن شئت قلت: إنه إنشاء العرض، لا عرض ولا بذل حقيقه، وعدم قرار الضمان على المتصرف لا يوجب صدق العرض المأخوذ في عنوان الأدله، والتمثيل بالوضوء والصلاه غير مفيد بعد عدم صدق العرض الذي هو المناط في الكفايه عن حجه الإسلام.

{وجهان، أقواهما العدم}، ومثله ما لو عرض عليه الحج بماله ثم اشتبه المبذول له وأخذ مال غيره وذهب به إلى الحج، فإنه بالعرض لم يذهب، وبما ذهب لم يعرض عليه.

{وأما لو قال: حج وعلّى نفقتك، ثم بذل له مالاً} من باب تطبيق الكلّي على الفرد، بخلاف الفرض السابق الذي كان البذل من أول الأمر

فبان كونه مغضوباً، فالظاهر صحة الحج وإجزاؤه عن حجه الإسلام، لأنه استطاع بالبدل، وقرار الضمان على البازل في الصورتين، عالماً كان بكونه مال الغير أو جاهلاً.

شخصياً {فبان كونه مغضوباً} فالظاهر عدم وقوعه عن حجه الإسلام أيضاً كالسابق، لأنه وإن عرض عليه عرضاً صحيحاً، إلا أنه بقى في مرحله الإنشاء فقط، وما أعطاه بعنوان العرض ليس عرض لمال غير مضمون الذى يقع به حجه الإسلام.

وبهذا يظهر عدم الفرق بين الصورتين، كما لا فرق بين كون البازل عالماً بالغصب وعدمه، بأن كان هو المبدول له جاهلاً، إذ العلم والجهل لا يغيران الموضوع الخارجى المأخوذ فى عنوان الدليل الظاهر فى بذل غير المضمون.

وأما ما ذكره المصنف فى الصورة الثانية بقوله: {فالظاهر صحة الحج وإجزاؤه عن حجه الإسلام لأنه استطاع بالبدل} ففيه نظر، إذ مجرد كون إحدى الصورتين كليه والأخرى شخصيه غير فارق فى المقام، ولا يوجب الكليه صدق البذل والعرض الذى هو المناط.

{وقرار الضمان على البازل فى الصورتين، عالماً كان بكونه مال الغير أو جاهلاً} لقاعده الغرور الظاهره فى العموم لصورتى علم الغار وجهله.

نعم لو كان المبدول له عالماً بكونه مال الغير غضباً كان قرار الضمان على نفسه لأنه ليس حينئذ مغروراً.

بقى من فروع مسأله البذل شىء، وهو أنه هل يشترط فى وجوب الحج على المبدول له كون البذل بمقدار شأنه شرفاً وضعه أم لا، الظاهر من جمله من

النصوص الثاني، ففي بعضها: «ولو على حمار أبت»، مضافاً إلى الردع عن الاستحياء، بل عن المدارك وكشف اللثام والدروس عدم اشتراط ملاحظه الشرف في الراحله حتى بالنسبه إلى المستطيع بالملك.

وهو الأقوى ما لم يؤد إلى العسر والحرغ المنفين، لصراحه الأدله في المقام، وإن لم نقل بذلك في الراحله في المستطيع بالملك، ولا وجه لاحتمال طرح هذه الجملة من الروايات كما في الجواهر، قال: "وكذا لا ينافيه ما فيها من الحمار الأجدع الأبت، سيما بعد ابتناؤه على عدم اعتبار مناسبه الراحله شرفاً وضعه، كما هو خيره من عرفت، أو أن ذلك في خصوص البذل، أو تطرح بالنسبه إلى ذلك" (١) انتهى.

وذلك لأنه ليس في الروايات ضعف ولا إعراض للمشهور عنها، بل ولا عن هذه الجملة، ولا معارض لهذه الجملة حتى تحمل على التأكيد أو تطرح من رأس، فاللازم الأخذ بها وتقييدها بغير صورته العسر والحرغ الحاكمين على الأدله الأوليه، إلا في مورد علم عدم حكومتها كالجهد ونحوه.

ص: ٢٠٥

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٦٢

مسألة ٥٣: لو آجر نفسه للخدمه في طريق الحج بأجره يصير بها مستطيعاً وجب عليه الحج.

{مسألة ٥٣: لو آجر نفسه للخدمه في طريق الحج بأجره يصير بها مستطيعاً} فإن كانت الأجره تنافى الحج، كما لو آجر نفسه لإطاعه أمر المستأجر وخدمته كيفما كان، وكان من أمره البقاء في مكة مدة الوقوفين مثلاً لحفظ أسبابه أو غيره أو نحو ذلك، لم يكن في هذه السنه مستطيعاً، فلو تمكن من إبقاء المال إلى السنه المقبله بعدم احتياجه إلى صرفه في لوازم معيشته وجب عليه الإبقاء والحج في السنه القادمه، بناءً على ما عرفت من عدم اختصاص حفظ المال بوقت سير القافله أو أشهر الحج أو أول السنه، أعنى المحرم.

وإن كانت الإجاره لا تنافى الحج، بأن اكرى جماله أو سيارته أو نحو ذلك، أو اكره للخدمه في كل موطن على حسب سير الحاج أو نحو ذلك، {وجب عليه الحج} في هذه السنه، ويدل عليه جملة من الأخبار: فعن معاويه بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): حجه الجمال تامه أو ناقصه، قال: «تامه». قلت: حجه الأجير تامه أو ناقصه، قال: «تامه» ((١)).

وعنه أيضاً، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يخرج في تجاره إلى مكة أو يكون له إبل فيكربها، حجته ناقصه أو تامه؟ قال: «لا بل حجته تامه» ((٢)).

وعن الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: وسئل عن

ص: ٢٠٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٠ الباب ٢٢ في وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٠ باب ٢٢ في وجوب الحج ح ٤

ولا ينافيه وجوب قطع الطريق عليه للغير، لأن الواجب عليه في حج نفسه أفعال الحج، وقطع الطريق مقدمه توصليه بأى وجه أتى به كفى،

الرجل يكون له الإبل يكرهها فيصيب عليها فيحج وهو كرى تغنى عنه حجته، أو يكون يحمل التجاره إلى مكة فيحج فيصيب المال فى تجارته أو يصنع تكون حجته تامه أو ناقصه، أو لا يكون حتى يذهب به إلى الحج ولا ينوى غيره، أو يكون ينويها جميعاً أيقضى ذلك حجته؟ قال: «نعم حجته تامه» (١).

وعن الرضوى، عن أبيه، قال: سألته عن خرج إلى مكة فى تجاره أو كان له إبل يكرهها، قال (عليه السلام): «فحجته تامه» (٢).

{ولا- ينافيه وجوب قطع الطريق عليه للغير} كما توهم، بيان أن الوصول إلى مكة والمشاعر قد صار واجباً على الأجير بالإجاره، فكيف يكون مجزياً عن حجه الإسلام، وذلك لأن الواجب عليه فى حج نفسه أفعال الحج، وقطع الطريق مقدمه توصليه بأى وجه أتى به كفى، فالحج الذى هو عباره عن مجموع الأفعال المخصوصه لم تتعلق به الإجاره وإنما تعلقت بالسفر خاصه، وهو غير داخل فى أفعال الحج.

وما يقال: من أن ظاهر قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) وجوب السفر، فإن حج البيت فى الآيه الشريفه يراد منه الذهاب إليه والسعى نحوه، فيكون واجباً وجوباً نفسياً كسائر أفعاله، واذا أجمل مبدأ السير فالقدر المتيقن السير من الميقات، وعلى هذا لا يجوز وقوع السفر

ص: ٢٠٧

١- الوسائل: ح ٨ ص ٤٠ باب ٢٢ فى وجوب الحج ح ٥

٢- فقه الرضا: ص ٧٤ السطر ٢٧

من الميقات إلى مكة على وجه لا يقتضى تقرب المحرم، بأن يكون مملوكاً لغيره بالإجاره ونحوها، أو ملكاً له لكن على نحو لا يكون مقرباً، بأن كان حراماً أو وقع قهراً أو غفلةً، كما إذا أحرم وعزم على ترك السفر فقهر على ذلك، أو كان رياءً ونحو ذلك، انتهى.

ففيه: مضافاً إلى أن المستفاد من الآيه ليس إلا إتيان تلك الأعمال، وليس مساقها إلا مساق قول العرف: يجب عليك السعى إلى زياره أمير المؤمنين (عليه السلام) إن استطعت، المستفاد منه وجوب الزياره فقط، وإلا فلا وجه للإجمال من حيث الابتداء، إذ الظاهر الابتداء من مكانه، أن الإشعار فى الآيه لو سلم فاللازم حملة على المقدميه، بقرينه الروايات الداله على كفايه حج الأجير والجمال، وما دل على عدم قصد الحج من الموطن، فقد سأل معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، عن الرجل يمر مجتازاً يريد اليمن أو غيرها من البلدان وطريقه بمكة فيدرك الناس وهم يخرجون إلى الحج فيخرج معهم إلى المشاهد، أيجزيه ذلك عن حجه الإسلام؟ فقال: «نعم» (١١).

وكما أن إطلاق نصوص الأجير والجمال يقتضى عدم الفرق بين جزئيه داعى القربه فى السير وبين استقلاله، كذلك يقتضى عدم الفرق بينهما وبين عدم داعويه القربه أصلاً.

والحاصل إن المستفاد من النص والفتوى والارتكاز العقلانى المخاطب بهذه

ص: ٢٠٨

ولو على وجه الحرام أو لا بنيه الحج، ولذا لو كان مستطيعاً قبل الإجاره جاز له إجاره نفسه للخدمه فى الطريق، بل لو أجر نفسه لنفس المشى معه بحيث يكون العمل المستأجر عليه نفس المشى صح أيضا ولا يضر بحجه.

الخطابات كون الحج عباره عن الأفعال المنصوصه، وليس السفر منها وإنما هو مقدمه.

{و} على هذا {لو} أتى به {على وجه الحرام، أو لا- بنيه الحج} كفى، كما هو شأن كل مقدمه، {ولذا لو كان مستطيعاً قبل الإجاره جاز له إجاره نفسه للخدمه فى الطريق} وربما يؤيد المطلب الروايات الداله على حمل المريض والصبى فى الطواف وأنه محسوب لهما، {بل لو أجر نفسه لنفس المشى معه بحيث يكون العمل المستأجر عليه نفس المشى} بخلاف الصوره السابقه التى كان العمل المستأجر عليه الخدمه {صح أيضا ولا- يضر بحجه} إذ لا تنافى بين الوجوب المقدمى على القول بوجوب المقدمه، أو الاستحباب النفسى كما يرشد إليه أخبار السفر إلى الحج، والوجوب بالإجاره أو نحوها كالنذر وأمر الوالدين والمالك ونحوهما.

والإشكال بأن السير إلى الحج واجب عليه وغير مملوك له، فلا يصح كونه مقدمه لحج نفسه، فى غير محله، إذ كون السير غير مملوك إنما يزاحم لو كان الواجب مشروطاً بالسير المملوك، وليس كذلك، لما عرفت من مقدميه السير لحج نفسه، حتى أنه لو فرض إمكان الطفره لقلنا بكفايه بنفس الأعمال كما عرفت وجهه.

نعم يمكن أن يستشكل فيما لو آجره لصف الكون فى عرفات أو المشعر

نعم لو اجر نفسه لحج بلدر لم يجر له أن يؤجر نفسه لنفس المشى كإجارته لزياره بلديه ايضاً،

مثلاً، فإنه كيف يمكن أن يكون الكون الواحد مملوكاً لغيره بالإجاره ولنفسه حتى يجعله الله تعالى.

ويرد عليه: إنه من قبيل نذر الكون في عرفات أو المشعر واجب بوجهين، ونظير كون المملوك فيهما واجب ومستحب.

والقول بأنه فرق بين ما نحن فيه وبين المثالين، إذ العمل وهو الكون في المشعر، مملوك للمستأجر، فلا يمكن للمؤجر أن يتقرب بالعمل المملوك لغيره، بخلاف المثالين إذ الناذر أوجب صرف الكون الأعم من الحجى وغيره، وكذا المالك أمر بالكون الحجى، مردود بأن الإجاره لا- توجب مملوكيه العمل، بل هي عباره أخرى عن الحكم التكليفى، كما اخترنا من عدم استقلال الحكم الوضعى وأنه راجع إلى الحكم التكليفى، تبعاً لشيخنا المرتضى وغيره، مضافاً إلى أنا لو قلنا بأنها شيء في مقابل التكليفى لم يلزم المملوكيه للعمل، ولذا لو لم يفعل الأجير مقتضى الإجاره حتى انقضى الوقت لم يلزم بثمن العمل، زاد عن الأجره أم نقص، ولو كان العمل مملوكاً لزم ذلك بل لم تعط الأجره، وسيأتى في كتاب الإجاره إن شاء الله تعالى تفصيله، نعم لو أجره بشرط أن لا يجعل كونه في عرفات الكون الحجى كان الحكم موضع تردد.

{نعم لو أجر نفسه لحج بلدى لم يجر له أن يؤجر نفسه لنفس المشى كإجارته لزياره بلديه أيضاً} لأن العمل مملوك لغيره، فلا يمكن أن يجعله لغير مالكة، فتأمل.

أما لو أجر لخدمه فى الطريق فلا بأس وإن كان مشيه للمستأجر الأول، فالممنوع وقوع الإجاره على نفس ما وجب عليه أصلاً أو بالإجاره

{أما لو أجر} نفسه لحج بلدى ثم أجر ثانياً {لخدمه فى الطريق فلا بأس، وإن كان مشيه للمستأجر الأول} إذ لخدمه غير المشى، ولا تنافى بين أن يكون أحدهما لزيد والآخر لعمرو {فالممنوع وقوع الإجاره على نفس ما وجب عليه أصلاً أو بالإجاره}.

وما فى بعض الحواشى من التنافى بين هذا وبين قوله أولاً بصحه الإجاره على نفس المشى، مع أن المشى واجب عليه أصاله هناك، لا يستقيم إلا بناءً على وجوب المشى نفسياً، وقد عرفت عدم وجوبه، والوجوب المقدمى ليس إلا للتوصل وهو حاصل كيفما اتفق المشى.

ص: ٢١١

مسأله ٥٤: الوجوب مقيد بالقبول

مسأله ٥٤: إذا استؤجر، أى طلب منه إجاره نفسه للخدمه بما يصير به مستطيعاً، لا- يجب عليه القبول ولا- يستقر الحج عليه، فالوجوب عليه مقيد بالقبول ووقوع الإجاره، وقد يقال بوجوبه إذا لم يكن حرجاً عليه لصدق الاستطاعه ولأنه مالك لمنافعه، فيكون مستطيعاً قبل الإجاره، كما إذا كان مالكاً لمنفعه عبده أو دابته وكانت كافيه فى استطاعته،

{مسأله ٥٤: إذا استؤجر، أى طلب منه إجاره نفسه للخدمه بما بصير به مستطيعاً، لا يجب عليه القبول ولا يستقر الحج عليه} لو لم يقبل ولم يذهب، وهو المحكى عن الأكثر، وذلك لأنه مقدمه الواجب المشروط، وتحصيلها غير واجب، فليس حال إجاره نفسه إلا- حال كسب المال، فكما لا- يجب ذاك لا- يجب هذا. {فالوجوب عليه مقيد بالقبول ووقوع الإجاره} كسائر الواجبات المشروطه.

{وقد يقال} والقائل هو النراقى فى المستند {بوجوبه إذا لم يكن} القبول {حرجاً عليه، لصدق الاستطاعه، ولأنه مالك لمنافعه، فيكون مستطيعاً قبل الإجاره، كما إذا كان مالكا لمنفعه عبده أو دابته وكانت كافيه فى استطاعته}.

ثم استشكل على نفسه بقوله:

"لا يقال: فعلى هذا يجب تحصيل مؤنه الحج على كل من قدر على الاكتساب وتحصيل الاستطاعه، فيكون الحج واجباً مطلقاً.

لأننا نقول: إن كان اقتداره بحيث يصدق معه الاستطاعه العرفيه فيسلم الوجوب ولا يصدق وجوب تحصيل الاستطاعه ولا ضمير فيه، وإلا فلا دليل على وجوب الاكتساب، لأن ما نقول بوجوبه هو ما اجتمع مع صدق الاستطاعه العرفيه، فإن قيل الاستطاعه على ما فسرت فى الأخبار

وهو كما ترى، إذ نمنع صدق الاستطاعة بذلك، ولا ينبغي ترك الاحتياط في بعض صوره، كما إذا كان من عادته إجاره نفسه للأسفار.

المستفيضه أن يكون له زاد وراحله، فلا- تحصل إلا- بوجودهما، ولا يجدان بمثل ذلك الشخص إلا بعد الكسب، قلنا: المراد بوجودهما ليس وجود عينهما بل أعم منهما ومما بأزائهما، والمنفعة البدنيه إنما هي موجوده له وهي بإزاء العين ⁽¹⁾، انتهى.

{وهو كما ترى، إذ نمنع صدق الاستطاعة} المعلق عليها وجوب الحج {بذلك} التمكن، خصوصاً بعد ما تقدم من الأخبار الداله على وجوبه على من له سعه في المال أو قوه فيه أو يكون موسراً أو نحو ذلك، وكذلك نمنع ملكه لمنافعه بحيث يعد فعلاً ممن له مال واستطاعه، وإن أريد المالكيه بمعنى التمكن من التعويض والإجاره ونحوهما فمجرد ذلك غير مستلزم لصدق الاستطاعه التي هي مدار وجوب الحج، وبهذا تبين أنه ليس له مقابل الزاد والراحله.

ومنه يظهر حال التمكن من غير الإجاره من سائر أسباب إيجاد المال له.

ومنه أيضاً يظهر النظر في قول المصنف: {و} لكن {لا- ينبغي ترك الاحتياط في بعض صوره، كما إذا كان من عادته إجاره نفسه للأسفار} فإن مجرد كون ذلك عاده له لا يوجب صدق الاستطاعه فعلاً قبل الإيجار، كما أنه لو كان من عادته التكسب عليه لا يلزم التكسب عليه لنفقه الحج.

ص: ٢١٣

مسأله ٥٥: جواز إجاره غير المستطيع نفسه للحج

مسأله ٥٥: يجوز لغير المستطيع أن يؤجر نفسه للنيابه عن الغير.

{مسأله ٥٥: يجوز لغير المستطيع أن يؤجر نفسه للنيابه عن الغير} حياً كان كالشيخ الكبير الذى لا يطيق الحج، أو ميتاً، ويدل على ذلك الأخبار الكثيره المتفرقه فى أبواب النياه، ويكون للمباشر ثواب الحج، بل أضعاف ثواب من يحج عنه.

فعن عبد الله بن سنان، قال: كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام) إذ دخل عليه رجل فأعطاه ثلاثين ديناراً يحج بها عن إسماعيل، ولم يترك شيئاً من العمره إلى الحج إلا اشترط عليه، حتى اشترط عليه أن يسعى فى وادى محسر، ثم قال: «يا هذا إذا أنت فعلت هذا كان لإسماعيل حجه بما أنفق من ماله، وكانت لك تسع بما أتبع من بدنك» (١).

وعن على بن يقطين قال: قلت لأبى الحسن (عليه السلام): رجل دفع إلى خمس نفر حجه واحده، فقال: «يحج بها بعضهم»، فسوغها رجل واحد منهم، فقال لى: «كلهم شركاء فى الأجر». فقلت: لمن الحج؟ فقال: «لمن صلى فى الحر والبرد» (٢).

والظاهر أن وجه الشراكه فى الأجر حضور جميعهم للعمل.

وعن ابن مسكان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل يحج عن آخر ما له من الثواب، قال: «للذى يحج عن رجل أجر وثواب عشر حجج» (٣).

حمله فى الوسائل على من تبرع بالحج عن الغير ولم يأخذ أجره، جمعاً بينها وبين روايه ابن سنان.

ص: ٢١٤

١- الوسائل: ج ٨ ص ١١٥ باب ١ من أبواب النياه فى الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١١٥ باب ١ من أبواب النياه فى الحج ح ٢

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١١٦ باب ١ من أبواب النياه فى الحج ح ٣

وإن حصلت الاستطاعة بمال الإجاره قدم الحج النيابي فإن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل

أقول: ويمكن الحمل على المراتب بقريته بعض الروايات الأخر الداله على أن للمباشر مثل أجره، فعن عمرو بن سعيد الساباطي، أنه كتب إلى أبي جعفر (عليه السلام) يسأله عن رجل أوصى إليه رجل أن يحج عنه ثلاث رجال فيحل له أن يأخذ لنفسه حجه منها، فوقع بخطه وقرأته: «حج عنه إن شاء الله، فإن لك مثل أجره ولا ينقص من أجره شيء إن شاء الله» (١).

وسئل الصادق (عليه السلام) عن رجل يحج عن آخر، له من الأجر والثواب شيء، فقال: «للذي يحج عن الرجل أجر وثواب عشر حجج ويغفر له ولأبيه ولأمه ولابنه ولابنته ولأخيه ولأخته ولعمه ولعمته ولخاله ولخالته إن الله واسع كريم» (٢).

وعن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من حج عن إنسان اشتركا حتى إذا قضى طواف الفريضة انقطعت الشركه، فما كان بعد ذلك من عمل كان لذلك الحاج» (٣)، إلى غير ذلك من الروايات.

{وإن حصلت الاستطاعة بمال الإجاره} فإن كان استؤجر للنيابه في السنه الأولى وإن كان من جهه الانصراف {قدم الحج النيابي، فإن بقيت} كميته من المال الموجه لصدق {الاستطاعة} لزم حفظها {إلى العام القابل}

ص: ٢١٥

١- الوسائل: ج ٨ ص ١١٦ باب ١ من أبواب النيايه في الحج ح ٥

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١١٦ باب ١ من أبواب النيايه في الحج ح ٦

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١١٦ باب ١ في النيايه في الحج ح ٧

وجب عليه لنفسه وإلا فلا.

و {وجب عليه} الحج {لنفسه} لما عرفت من عدم كون المدار في الوجوب الاستطاعه من أول العام أو وقت سير القافله أو في أشهر الحج، {وإلا} تبق كميته من المال تفى بذلك {فلا} يجب عليه الحج.

وأما إذا استؤجر للنيابه المطلقه أعم من هذه السنه وغيرها، أو لخصوص غير هذه السنه، كان مستطيعاً ووجب عليه الحج فى هذه السنه.

هذا كله فيما إذ لم يمنع حج الإسلام عن حج النياه، وإلا لم يكن مستطيعاً.

وهل تبطل الإجاره لو استطاع قبل الميقات أم لا، احتمالان، من أن الإجاره مقدمه على الحج فلا وجه لبطلانه بالأمر المتأخر، ومن أن حجه الإسلام أهم فلا- يعارضها غيرها من الواجبات ولو كان مقدماً زماناً، وهذا هو الأقوى لما تقدم فى مسأله النذر ونحوه.

ثم إنه لا يفرق فيما ذكر بين الإجاره للحج والإجاره لسفر آخر أو عمل ولو فى البلد لاتحاد الدليل.

كما لا فرق بين الإجاره وبين غيرها من سائر العقود مما لا يمكن الجمع بينه وبين الحج كالمزارعه والمساقاه وغيرهما.

ص: ٢١٦

مسأله ٥٦ : عدم كفايه النياه عن حجه الإسلام

مسأله ٥٦: إذا حج لنفسه أو عن غيره تبرعاً أو بالإجاره مع عدم كونه مستطيعاً لا يكفيه عن حجه الإسلام

{مسأله ٥٦: إذا حج لنفسه أو عن غيره تبرعاً أو بالإجاره مع عدم كونه مستطيعاً} أو كان مستطيعاً بالإجاره ونحوها ولكن كان الحج المؤجر عليه مقدماً على حجه الإسلامى كما تقدم فرضه {لا يكفيه عن حجه الإسلام}، أما الحج التسكعى فسيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى فى المسأله الخامسه والستين، وأما الحج عن الغير فعدم الكفايه بلا خلاف كما سيأتى فى الحدائق، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه كما فى الجواهر، بل هو إجماعى كما فى المستند، وعن المدارك والذخيره كونه مذهب الأصحاب أو مقطوع به فى كلامهم.

نعم عن الذخيره أنه قال: المسأله محل إشكال، وعن بعض شروح المفاتيح أنها من المتشابهات.

وفى الحدائق بعد نقل الإشكال عن الفاضل الخراسانى قال: وهو كذلك لما عرفت، ولولا ما يظهر من اتفاق الأصحاب قديماً وحديثاً على الحكم المذكور لكان القول بما دلت عليه هذه الأخبار _ أى أخبار الكفايه _ فى غايه القوه (١).

وعن المدارك أنه أشكل فى الحكم إلا أنه قال أخيراً: لا خروج عما عليه الأصحاب (٢).

وفى المستمسك أنه بعد ذكر نصوص الكفايه قال: لكن إعراض الأصحاب عنها مانع من الاعتماد عليها (٣).

ص: ٢١٧

١- الحدائق: ج ١٤ ص ١١٨

٢- المدارك: ص ٤٠٥ سطر ١٨ السطر ١١

٣- المستمسك: ج ١٠ ص ١٩٦

وكيف كان فالدليل على عدم الإجزاء أمور:

الأول: إطلاق قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) (١)، فإن المتيقن الخروج هو من حج بالاستطاعه، للأخبار الداله على أن الحج مره واحده، فيبقى غيره، وهو من حج متسكعاً أو عن غيره تحت الإطلاق.

الثاني: الأصل، فإنه يقتضى عدم كفايه من حج عن غيره أو تبرعاً عن حجه الإسلام.

الثالث: بعض النصوص، ففي خبر آدم بن علي، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «من حج عن إنسان ولم يكن له مال يحج به أجزأت عنه حتى يرزقه الله ما يحج به ويجب عليه الحج» (٢).

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لو أن رجلاً معسراً أحجه رجل كانت له حجته، وإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحج»، بناءً على أن المراد منه الحج النبوي لا البدلي كما تقدم الكلام فيه في مسأله كفايه البدلي عن حجه الإسلام.

وروايه إبراهيم بن عقبه، عن رجل ضروره لم يحج قط أيجزى كل واحد منهما تلك الحجه عن حجه الإسلام أم لا، بين ذلك يا سيدى إن شاء الله، فكتب (عليه السلام): «لا يجزى ذلك» (٣).

وبناءً على هذا فمن حج كذلك لا يجزيه عن حجه الإسلام {فيجب عليه

ص: ٢١٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ٣٨ الباب ٢١ فى وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٣٩ الباب ٢١ فى وجوب الحج ح ٥

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٢٢ الباب ٦ أبواب النياه فى الحج ح ٣

الحج إذا استطاع بعد ذلك، وما في بعض الأخبار من اجزائه عنه محمول على الاجزاء مادام فقيراً كما صرح به في بعضها الآخر، فالمستفاد منها أن حجه الإسلام مستحبه على غير المستطيع وواجبه على المستطيع، ويتحقق الأول بأى وجه اتى به ولو عن الغير تبرعاً أو بالإجاره، ولا يتحقق

الحج إذا استطاع بعد ذلك، وما في بعض الأخبار من اجزائه عنه { لا بد من حمله على بعض المحامل.

ففي صحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «حج الصروره يجزى عنه وعمن حج عنه» (١).

وفي صحيحته الأخرى: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل حج عن غيره أيجزىه ذلك عن حجه الإسلام، قال: «نعم» (٢).

وفي صحيح جميل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل ليس له مال، حج عن رجل أو أحجه غيره ثم أصاب مالا أهل عليه الحج، فقال: «يجزى عنهما جميعاً» (٣).

ثم إن هذه النصوص أجاب الأصحاب عنها بوجوه:

الأول: ما ذكره المصنف من أنها {محمول على الاجزاء ما دام فقيراً، كما صرح به في بعضها الآخر} أى خبر أبي بصير بالنسبه إلى من حج عن نفسه متسكعاً، وخبر آدم بالنسبه إلى من حج عن غيره، {فالمستفاد منها} بعد الجمع بينها {أن حجه الإسلام مستحبه على غير المستطيع وواجبه على المستطيع، ويتحقق الأول بأى وجه اتى به ولو عن الغير تبرعاً أو بالإجاره، ولا يتحقق

ص: ٢١٩

١- الوسائل: ج ٨ ص ٣٨ الباب ٢١ في وجوب الحج ح ٢

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٣٩ الباب ٢١ في وجوب الحج ح ٤

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٣٩ الباب ٢١ في وجوب الحج ح ٦

الثانى إلا مع حصول شرائط الوجوب.

وفيه: إن الجمع الدلالى وبين الصحاح الثالثه وخصوصا صحيح جميل، يقتضى حمل الروائين على الاستحباب إن كان بابى التسكع والنيابه من واد واحد، خصوصاً وأن روايه أبى بصير مجمل الدلاله، إذ يحتمل أن يكون المراد بها الحجج البذلى، بل هو ظاهرها، فيكون قول الإمام (عليه السلام): «عليه الحج» محمولاً على الندب.

الثانى: إن الصحاح شاذه، ذكره المستند.

وفيه: إن ذلك فرع عدم الجمع الدلالى كما ذكر فى الأصول، وقد عرفت الجمع بينهما.

الثالث: معارضتها مع ما مر، والرجوع إلى الأصل، ذكره المستند أيضاً.

وفيه: إن المعارضه فرع عدم الجمع الدلالى كما عرفت.

الرابع: حيث إن المسأله من القطعيات يلزم طرحها كما ذكره الجواهر.

وفيه: إن القاطع لا كلام معه، وإنما الكلام فى طرق الدلاله والفهم العرفى.

الخامس: إن إعراض الأصحاب عنها مانع من الاعتماد عليها كما فى المستمسك وغيره.

وفيه: مع أن الإعراض غير موهن كما اخترناه لعدم دليل عليه، إن ذلك إنما يفيد لو كشف عن وهن فى السند أو معارض قطعى لو وصل إلينا لحكمنا على طبقه، وهذا ليس كذلك، إذ قد رأينا الأصحاب كلهم مما وصلت كلماتهم إلينا يחדشون فى الدلاله ونحوها، وهو اجتهاد غير موجب الموهن.

السادس: عدم دلالة الصحاح الثالث على المطلوب، كما ذكره المستند والجواهر والوسائل وغيرهم وذلك لوجوه:

الأول: احتمال كون المراد بالإجزاء الأعم من الندبى والوجوبى، فيجزى

المنوب عنه وجوباً، والمباشر استحباباً.

وفيه: إنه خلاف الظاهر.

الثاني: احتمال رجوع الضمير في الثانيه إلى الغير، وفي الثالثه إلى النائب ومن أحجه غيره.

وفيه: إن مساق صحيحه معاويه الثانيه كون السؤال عن النائب لا- المنوب عنه، ورجوع الضمير في الثالثه إلى من ذكر مستلزم لإعراض الإمام (عليه السلام) عن الجواب، إذ السؤال عن أصاب المال وهو النائب، مضافاً إلى أن إرجاع ضمير التشبيه إلى فردين من طرف واحد خلاف القواعد الأدبيه.

الثالث: إن صحيح جميل محمول على الإنكار كما في الوسائل، أى كيف يجزى عنهما.

وفيه: إنه خلاف الظاهر.

بل قد يستدل للمطلب بخبر عمرو بن إلياس، قال: حج بي أبى وأنا صروره، فقلت لأبى: إنى أجعل حجتي عن أمى. فقال: كيف يكون هذا وأنت صروره وأمك صروره، قال: فدخل أبى على أبى عبد الله (عليه السلام) وأنا معه فقال: أصلحك الله إنى حججت بابنى هذا وهو صروره وماتت أمه فهى صروره فزعم أنه يجعل حجته عن أمه، فقال: «أحسن، عن أمه أفضل وهى له حجته»^(١).

وجه الدلاله أن الإمام (عليه السلام) حكم بأن الولد الصروره إذا ذهب إلى الحج عن أمه أجراً عنهما، ولكن الإنصاف أنه لا ظهور لها، مضافاً إلى معارضتها بصحيح ابن مهزيار قال: كتبت إلى أبى جعفر (عليه السلام): إن ابنى معى وقد أمرته أن يحج عن أمى أيجزى عنهما حجه الإسلام؟ فكتب: «لا»^(٢).

ص: ٢٢١

١- التهذيب: ج ٥ ص ٨ الباب ١ فى وجوب الحج ح ٢١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٢٢ باب ٦ النيابة فى الحج ح ٤

وكان ابنه ضروره وكانت أمه ضروره، ولا يعارض هذه الروايات المتقدمه لاحتفافها بقريته الذيل، وأن عدم الإجزاء من جهه كونها ضروره.

هذا، ثم إنه على القول بالكفايه فاللازم التفصيل بين حج المتسكع وحج النيابة، إذ الصحاح الثلاث وردت في حج النيابة، وأما التسكعي فسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

ص: ٢٢٢

مسألة ٥٧: الإستطاعة بوجود مؤنه العيال

مسألة ٥٧: يشترط في الاستطاعة، مضافاً إلى مؤنه الذهاب والإياب، وجود ما يمون به عياله حتى يرجع، فمع عدمه لا يكون مستطيعاً،

{مسألة ٥٧: يشترط في الاستطاعة، مضافاً إلى مؤنه الذهاب والإياب، وجود ما يمون به عياله حتى يرجع، فمع عدمه لا يكون مستطيعاً} إجمالاً، كما في الجواهر والمستند، ويدل عليه عده من الأخبار:

فعن المشايخ الثلاثة، عن أبي ربيع الشامي قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن قول الله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فقال: ما يقول الناس؟ قال: فقلت له: الزاد والراحله. قال: فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «قد سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن هذا فقال: هللك الناس إذاً لئن كان من له زاد وراحله قدر ما يقوت عياله ويستغنى به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه، لقد هلكوا إذاً. فقيل له: فما السبيل؟ قال: فقال: السعة في المال إذا كان يحج ببعض ويبقى بعضاً لقوت عياله، أليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعلها إلا على من يملك مائتي درهم» (١).

وعن المفيد في المقنعه نحوه (٢)، إلا أنه زاد بعد قوله «ويستغنى به عن الناس»: «يجب عليه أن يحج بذلك ثم يرجع فيسأل الناس بكفه، لقد هللك إذاً». ثم ذكر تمام الحديث وقال فيه: «يقوت به نفسه وعياله».

وعن الأعمش، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، في حديث شرائع الدين قال: «وحج

ص: ٢٢٣

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤ باب ٩ في وجوب الحج ح ٢١

٢- المقنعه: ص ٦٠ باب الزاد السطر ٣٣

البيت واجب على من استطاع إليه سبيلاً وهو الزاد والراحله مع صحه البدن، وأن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله وما يرجع إليه بعد حجه»(١).

وعن الطبرسى فى مجمع البيان، فى قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال: «المروى عن أئمتنا عليهم السلام) أنه الزاد والراحله ونفقه من تلزمه نفقته والرجوع إلى كفايه إما من مال أو ضياع أو حرفه مع الصحه فى النفس وتخليه السرب من الموانع وإمكان المسير»(٢).

وعن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، أنه سئل عن قول الله عزوجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) ما استطاعه السبيل التى عنى الله عزوجل؟ فقال للسائل: «ما يقول الناس فى هذه؟ قال: يقولون الزاد والراحله. فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «قد سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن ذلك فقال: هلك الناس إذاً لئن كان من ليس له غير زاد وراحله وليس لعياله قوت غير ذلك ينطلق به ويدعهم، لقد هلكوا إذاً. قيل له: فما الاستطاعه؟ قال: استطاعه السفر والكفايه من النفقه فيه ووجود ما يقوت العيال والأمن، أليس الله قد فرض الزكاه فلم يجعلها إلاً على من له مائتا درهم»(٣).

ويؤيد ذلك بل يدل عليه ما عن الغنوى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل مات ولم يحج حجه الإسلام ولم يترك إلاً بقدر نفقه الحج وله ورثه؟ قال:

ص: ٢٢٤

-
- ١- الخصال: ج ٢ ص ٦٠٦ فى باب المائة وما فوق
 - ٢- مجمع البيان، المجلد الثانى: ج ٤ ص ١٤٩
 - ٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٨٩ فى كتاب الحج السطر ٨

والمراد بهم من يلزمه نفقته لزوماً عرفياً وإن لم يكن ممن يجب عليه نفقته شرعاً على الأقوى.

«هم أحق بميراثه إن شأؤوا أكلوا وإن شأؤوا حجوا عنه» (١).

ومثله ما دل على عدم الوجوب مع الحاجة المجحفه، كصحيحه المحاربي المتقدمه، إلى غير ذلك.

بل ربما يستدل بالأصل، وبأن الاستطاعه لا تتحقق بدون ذلك، لما تقدم من أن المراد بها الاستطاعه العرفيه، وهي لا تتحقق بدون مؤنه العيال، وهذا وجه وجيه كما لا يخفى.

بل يمكن الاستدلال له بما أخذ في موضوع الوجوب من اليسار، وكونه مؤسراً، وأن يكون له قوه في المال، أو سعه فيه، أو له القدره فيه، إلى غير ذلك.

{والمراد بهم من يلزمه نفقته لزوماً عرفياً، وإن لم يكن ممن يجب عليه نفقته شرعاً على الأقوى} وفاقاً لغير واحد، وخلافاً للمحكي عن المنتهى والدروس والمدارك فخصوا الحكم بواجب النفقه، وفصل في الجواهر بين من يكون ترك إعالته حرجاً عليه وبين غيره.

والأقوى ما اختاره المصنف لإطلاق العيال في الروايات المتقدمه، ولا وجه لتخصيصها بواجب النفقه أو من يكون في ترك إعالته الحرج إلا توهم صدق الاستطاعه. وفيه: مضافاً إلى عدم صدق الاستطاعه العرفيه التي هي المناط، أنه لو سلم الصدق كان اللازم تقييدها بمقتضى الأخبار المتقدمه، ولا إجمال في لفظ العيال بل هو كل من في عيلوله الشخص.

ص: ٢٢٥

فإذا كان له أخ صغير أو كبير فقير لا- يقدر على التكسب وهو ملتزم بالإنفاق عليه، أو كان متكفلاً لإنفاق يتيم في حجره ولو أجنبي يعد عيلاً له، فالمدار على العيال العرفي.

لا يقال: تعليل الإمام (عليه السلام): «لقد هلكوا» إلخ يفيد دوران الحكم مدار الحرج.

لأننا نقول: هذه عبارته عرفيه، وإلا فكثيراً ما يكون أخذ نفقه واجبي النفقه غير مستلزم للحرج عليهم مع أنه لا يجب الحج حينئذ، نعم من استدل على استثناء نفقه العيال بالحرج كان اللازم دورانه مداره.

ثم إن من خصص العيال هنا بواجبي النفقه يلزمه تخصيص المستثنيات بالمستثنيات لواجبي النفقه فقط، فلو كان له دار تسع واجبي النفقه وغيرهم ممن هو عياله لزم بيعها واشتراء دار تسع واجبي النفقه فقط والذهاب بقيته إلى الحج، ولا يظن من القائل هنا التزامه هناك.

وكيف كان {فإذا كان له أخ صغير أو كبير فقير لا- يقدر على التكسب} أو كان قادراً غير كاسب خصوصاً إذا كان من أهل العلم ونحوهم {وهو ملتزم بالإنفاق عليه، أو كان} له متعه أو أخت أو عمه أو خاله أو عم أو خال أو امرأه منقطعه أو رجل عاجز أو كان {متكفلاً- لإنفاق يتيم في حجره ولو أجنبي} بحيث {يعد عيلاً- له} عرفاً كانت استطاعته متوقفه على وجود نفقته {فالمدار على العيال العرفي}.

ثم إن من يمون جمعيه من الفقراء ويشترك في جملة من الشاريع الخيره بدفع المشاهره ونحوها فإن كان حرجاً عليه تركهم حرجاً رافعاً للتكليف أو توقف بقاء تلك الفقراء على مؤنته بحيث يشملهم عموم قوله (عليه السلام) «لقد هلكوا» أو

كانوا يعدون عيالاً له عرفاً قدم على الحج، وإلا لزم الحج كما لا يخفى.

هذا كله فى الاستطاعة الملكيه، أما الاستطاعة البذليه فالظاهر الوجوب عليه وإن لم يكن له ما يخلفه على عياله إذا لم يكن بحيث لو بقى تمكن من إداره شؤونهم.

والحاصل أنه يجب عليه فى غير صورته توقف إدارتهم على بقائه، كما لو كان كسوباً، مع عدم إقدام البازل على إدارتهم.

ص: ٢٢٧

مسأله ٥٨: الأقوى وفاقاً لأكثر القدماء اعتبار الرجوع إلى كفايه، من تجاره أو زراعه أو صناعه أو منفعه ملك له من بستان أو دكان أو نحو ذلك، بحيث لا يحتاج إلى التكفف، ولا يقع في الشده والخرج.

{ مسأله ٥٨: الأقوى وفاقاً لأكثر القدماء { كالشيخين والحليين وابن حمزه وسعيد وظاهر الصدوق، وعن المسالك أنه مذهب أكثر المتقدمين، وعن الروضه أنه المشهور بينهم، وعن المختلف والمسالك نقله السيد عن الأ-كثر، بل عن الغنيه والخلاف والإجماع عليه {اعتبار الرجوع إلى كفايه، من تجاره أو زراعه أو صناعه أو منفعه ملك له، من بستان أو دكان أو نحو ذلك، بحيث لا يحتاج إلى التكفف، ولا يقع في الشده والخرج}.

ويدل عليه ما تقدم في المسأله السابقه.

وعن السيد وابن ادريس وابنى عقيل والجديد وكثير من المتأخرين أنه لا يشترط الرجوع إلى الكفايه، بل عن غير واحد نسبه إلى الأكثر بل الشهره، واستدلوا لذلك بأمر:

الأول: عموم الآيه. وفيه: منع ذلك لأن الاستطاعه العرفيه التي هي المدار في الوجوب ليست مجرد القدره والطاقه، بل ما يكون فيه السهوله وارتفاع المشقه، كما عن السيد في الناصريه مستدلاً باستعماله في مواضع كثيره، ومن المعلوم أن من يوجب عمله سلب كفايته الآتيه لا يسمى مستطيعاً لذلك العمل، مثلاً من له بستان معيشته من ذلك وكان له ابن يريد تزويجه ولكن يتوقف تزويجه على بيع البستان يصح أن يقال إنه ليس بمستطيع لتزويج ابنه.

وأشكل عليه في المستند بما لفظه: إنه يفيد لو كانت الاستطاعه في الآيه

مطلقه، ولكنها باستطاعه السبيل مقيده، فغايتها سهوله قطع الطريق لا مطلقا (١)، فتأمل.

وفيه: إن المراد ليس قطع السبيل، بل هذه عباره عرفيه يعبر بها عن التمكن كما لا يخفى.

وكيف كان، فدلاله الآيه على مطلوبنا أظهر من دلالتها على مطلوب غير المشترط.

الثاني: إطلاق الأخبار المتقدمه المصرحه بحصول الاستطاعه بوجود ما يحج به أو الزاد والراحله.

وفيه: إنه لو فرض الإطلاق، وهو فى غايه البعد، لأنها مسوقه لبيان عدم كون المناط الاستطاعه العقليه كما لا يخفى من سوقها، يلزم تخصيصها بما تقدم من الروايات.

وأشكل على خبر أبى الربيع بأنه ظاهر فى نفقه العيال حال السفر.

وفيه: عدم الظهور فى ذلك، إذ ظاهر قوله (عليه السلام): «قدر ما يقوت عياله»، وقوله (عليه السلام): «ويبقى بعضا لقوت عياله» القوت المستمر، خصوصاً بقريته قوله (عليه السلام): «لقد هلكوا إذا» الذى معناه المتعارف ضياعهم لا الهلاكه الواقعيه، وكذا قوله (عليه السلام): «السعه فى المال» فإن ذلك لا يصدق بمجرد مقدار الذهاب والإبقاء على عياله لنفقه مقدار السفر، ومثله قوله (عليه السلام): «ويستغنى به عن الناس».

وأما مرسل المقنعه فكونه عين الخبر المذكور أو غيره لا يورث إشكالاً فيه بعد اشتماله على الزيادة، ومن المعلوم أن مسلكهم القول بالنقصان عند دوران الأمر بين الزيادة والنقصان، وإن كان لنا فيه تأمل.

ص: ٢٢٩

ويكفي كونه قادراً على التكسب اللائق به أو التجاره باعتباره ووجهته وإن

وأما خبر الأعمش فالإشكال فيه بالإجمال من حيث المده وأنها سنه أو أقل أو أكثر، ومن حيث الكم وأنه قليل أو كثير فغير وارد، إذ هو مسوق بحسب العرف كنفقه مده الذهاب من حيث الكم، ولو كان التكلم على حسب العرف موجباً للإجمال لم يبق مورد للرجوع إليهم، مع أن من المعلوم أن غالب الروايات محتاجه إلى المراجعه إليهم كما لا يخفى.

وأما مرسل مجمع البيان فإنه وإن لم يكن نقلاً باللفظ لكنه نقل بالمعنى وهو كاف كخبر الدعائم، ومن المعلوم الاعتماد على هذا النحو من حيث الدلاله، وأما ضعف السند فيها فلا يسمع إليه بعد اعتماد كبار الأصحاب قديماً وحديثاً إليها، كما يشعر بذلك استدلالاتهم.

وأما نسبه عدم الاشتراط إلى الشهره ففيه ما لا يخفى.

هذا مضافاً إلى أدله اليسار والقوه والسعه والقدرة ونحوها، وعليه فلا يدور الأمر مدار الحرج. نعم هو أيضاً دليل كاف في إثبات المطلوب. قال في المستند بعد ذكر دليلهم المتقدم: ويجاب عن الكل بوجوب تخصيصه بما ذكرنا لأخصيه المطلقه الموافقه للشهره القديمه والمله السهله الحنيفه ومخالفه عمل العامه (١)، انتهى.

الثالث: أصاله عدم الاشتراط. وفيه: إنها منقطعه بما ذكر من الأدله.

ويكفي كونه قادراً على التكسب اللائق به، أو التجاره باعتباره ووجهته

ص: ٢٣٠

وإن لم يكن له رأس مال يتجر به. نعم قد مرّ عدم اعتبار ذلك في الاستطاعة البذليه، ولا يبعد عدم اعتباره أيضاً فيمن يمضى أمره بالوجوه اللائقه به كطلبه العلم من الساده وغيرهم،

وإن لم يكن له رأس مال يتجر به { وذلك لأنّ المستفاد من الأدله أن وجه عدم الوجوب التكفف والهلا-كه ونحوهما، ومن المعلوم عدم ذلك في القادر على اكتسب ولو بأن كان مثل المحتطب والغواص أو كان له جاه ونحوه.

وأما إن تمسك بأدله الحرج فالأمر أوضح.

{نعم قد مرّ عدم اعتبار ذلك في الاستطاعة البذليه { إذا لم يوجب ذهابه حرجاً كما تقدم.

{ولا يبعد عدم اعتباره أيضاً فيمن يمضى أمره بالوجوه اللائقه به كطلبه العلم من الساده وغيرهم { ولكن فيه تأمل، حيث إن من يعيش بوجوه الفقراء من الأحماس والزكوات إنما كان له الحق في التعيش بهذه الوجوه ما دام كان فقيراً، فإذا صار غنياً ليس له الحق في تصيير نفسه فقيراً وأخذ الزكاه، وحيث إن بدلها الخمس كان كذلك، ولو وجب على هذا لوجب على كل من يتمكن من إداره أمور سنته ولم يكن أخذ الوجوه له حرجاً أن يصرف مؤنته في الحج ثم يأخذ الوجوه، لعدم الفرق بينهما من هذه الجبهه، مع أنه يستبعد القول بذلك وإلا لقيدوه في كلامهم بمن لا يتمكن من أخذ الوجوه أو كان حرجاً عليه.

ومن لاحظ أبواب مستحقى الزكاه وجد الشعارات باشرط انقطاع الأخذ من كل جهه، الداله بالتلازم العرفى على عدم جواز إدخال الشخص نفسه فيهم، فتأمل.

ولو فرض أنه لا يدل على ذلك، لكن صدق كونه مستطاعاً والحال هذه

فإذا حصل لهم مقدار مؤنه الذهاب والإياب ومؤنه عيالهم إلى حال الرجوع وجب عليهم.

بل وكذا الفقير الذى عادته وشغله أخذ الوجوه ولا يقدر على التكسب، إذا حصل له مقدار مؤنه الذهاب والإياب له ولعياله، وكذا كل من لا يتفاوت حاله قبل الحج وبعده إذا صرف ما حصل له من مقدار مؤنه الذهاب والإياب من دون حرج عليه.

مشكل، ومثله ما لو كان هناك وقف يتمكن من التعيش به لو ذهب إلى الحج وافتقر، لكونه وقفاً على الفقراء.

والحاصل أنه لا- فرق بين جعل نفسه من عنوان الفقراء لأخذ الزكاه والخمس والوقف ونحوها، وبين من كان معاشه من ذلك دائماً، وبين غيره، {فإذا حصل لهم مقدار مؤنه الذهاب والإياب ومؤنه عيالهم إلى حال الرجوع وجب عليهم}.

ثم إنه على مبنى المصنف يلزم القول بالوجوب وإن كان له مؤنه العيال من الوجوه، أو كان العيال يتمكنون من إداره شؤونهم من الوجوه التى تصل إليهم تدريجاً، كما هو الغالب من إعطاء الفقهاء الرؤساء المشاهره لعائله أهل العلم مده سفره.

ومن ذلك تعرف الكلام فى قوله: {بل وكذا الفقير الذى عادته وشغله أخذ الوجوه ولا يقدر على التكسب، إذا حصل له مقدار مؤنه الذهاب والإياب له ولعياله، وكذا كل من لا يتفاوت حاله قبل الحج وبعده إذا صرف ما حصل له من مقدار مؤنه الذهاب والإياب من دون حرج عليه} كالكناس والحمال والحلاق والخطاب ونحوهم.

نعم إذا كان عمله حرجاً عليه، ولكنه كان يعمل من باب اللابديه، لا يجب عليه الحج إذا تمكن من مؤنه الحج بحيث ينافي مؤنه سنته لو صرفها فيه.

والظاهر أن الموظف عند الحكومات غير الشرعيه المعد من معيني الظلمه لا يجب عليه الحج بالمال الذي تمكن منه على وجه الحلال، إذا كان طريق معيشتة منحصرأ في الوظيفه، بحيث يستلزم صرف ماله الحلال في الحج أكل أموالهم المحرمه، لأنه غير مستطيع شرعاً و عرفاً.

ص: ٢٣٣

مسأله ٥٩: حج الوالد من مال ولده

مسأله ٥٩: لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده ويحج به، كما لا يجب على الوالد أن يبذل له، وكذا لا يجب على الولد بذل المال لوالده ليحج به، وكذا لا يجوز للوالد الأخذ من مال ولده للحج، والقول بجواز ذلك أو وجوبه، كما عن الشيخ

{مسأله ٥٩: لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده ويحج به} لعموم قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) (١).

وقوله (عليه السلام) في التوقيع الشريف: «لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره إلا بإذنه» (٢).

وقوله (عليه السلام): «لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفسه» (٣).

إلى غير ذلك، ولا- مخصص لها بالنسبة إلى ما نحن فيه، بل وخصوص قوله (عليه السلام) في كتاب علي (عليه السلام): «إن الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا بإذنه» (٤)، إلى غير ذلك مما سيأتي.

{كما لا يجب على الوالد أن يبذل له} لعدم دليل على الوجوب، فيكون حال الوالد حال غيره.

{وكذا لا يجب على الولد بذل المال لوالده ليحج به، وكذا لا يجوز للوالد الأخذ من مال ولده للحج} وفاقاً للأكثر كما في المستند، وعلى الأشهر كما في الجواهر.

{والقول بجواز ذلك أو وجوبه كما عن الشيخ} في النهايه والتهذيب والخلاف مدعياً في الأخير الإجماع عليه، وعن المفيد وعن القاضي في المهذب وعن

ص: ٢٣٤

١- سورة البقره: آيه ١٨٨، سورة النساء: آيه ٢٩

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٠٩ باب ١ من أبواب الغصب ح ٤

٣- الغوالي: ج ٢ ص ١١٣ ح ٣٠٩

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٩٥ الباب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ١

ضعيف وإن كان يدل عليه صحيح سعد بن يسار، سئل الصادق (عليه السلام) الرجل يحج من مال ابنه وهو صغير، قال: نعم يحج منه حجه الإسلام. قال: وينفق منه، قال: نعم، ثم قال: إن مال الولد لوالده، إن رجلاً اختصم هو ووالده إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقضى أن المال والولد للوالد.

الذخيره الاستشكال فيه {ضعيف وإن كان يدل عليه صحيح سعد بن يسار، سئل الصادق (عليه السلام) الرجل يحج من مال ابنه وهو صغير، قال: «نعم يحج منه حجه الإسلام». قال: وينفق منه، قال: «نعم» ثم قال: «إن مال الولد لوالده، أن رجلاً اختصم هو ووالده إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقضى أن المال والولد للوالد» { (١).

وفى المقام أقسام ثلاثة من النصوص:

الأول: ما دل على حج الوالد من مال ولده الذى هو محل الكلام، ويدل عليه صحيح سعيد المتقدم، ونحوه المروى عنه أيضاً، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أيحج الرجل من مال ابنه وهو صغير، قال: «نعم»، قلت: يحج حجه الإسلام وينفق منه، قال: «نعم بالمعروف»، ثم قال: «نعم يحج منه وينفق منه، إن مال الولد للوالد، وليس للولد أن يأخذ من مال والده إلا بإذنه» { (٢).

الثانى والثالث: ما دل على المنع أو الجواز مطلقاً أو فى بعض المواضع، وهى كثيره نذكر جمله منها:

فمن محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته

ص: ٢٣٥

١- الوسائل: ج ٨ ص ٦٣ باب ٣٦ فى وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٦ باب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٤

عن الرجل يحتاج إلى مال ابنه؟ قال: «يأكل منها ما شاء من غير سرف» (١).

وقال في كتاب علي (عليه السلام): «إن الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا بإذنه، والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء، وله أن يقع على جاريه ابنه إذا لم يكن الابن وقع عليها». وذكر أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لرجل: «أنت ومالك لأبيك» (٢).

وعن أبي حمزه الثمالي، عن أبي جعفر (عليه السلام): إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لرجل: «أنت ومالك لأبيك». ثم قال أبو جعفر (عليه السلام): «ما أحب أن يأخذ من مال ابنه إلا ما احتاج إليه مما لا بد منه، إن الله لا يجب الفساد» (٣).

وعن ابن سنان، قال: سألته _ يعني أبا عبد الله (عليه السلام) _ ما ذا يحل للوالد من ما ولده؟ قال: «أما إذا أنفق عليه ولده بأحسن النفقه، فليس له أن يأخذ من ماله شيئاً، وإن كان لوالده جاريه للولد فيها نصيب فليس له أن يطأها إلا أن يقومها قيمه تصير لولده قيمتها عليه». قال: وسألته عن الوالد أيرزأ من مال ولده شيئاً؟ قال: «نعم، ولا يرزأ الولد من مال والده شيئاً إلا بإذنه، فإن كان للرجل ولد صغار لهم جاريه فأحب أن يفتضها فليقومها على نفسه قيمه ثم ليصنع بها ما شاء، إن شاء وطأ وإن شاء باع» (٤).

وعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل لابنه مال

ص: ٢٣٦

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٤ باب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٤ باب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ١

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٥ باب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٢

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٥ باب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٣

فيحتاج الأب إليه، قال: «يأكل منه، فأما الأم فلا تأكل منه إلا قرضاً على نفسها» (١).

وعن علي بن جعفر، عن أبي إبراهيم (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يأكل من مال ولده، قال: «لا إلا أن يضطر إليه فيأكل منه بالمعروف، ولا يصلح للولد أن يأخذ من مال والده شيئاً إلا بإذن والده» (٢).

وفي روايه أخرى عنه، إلا أنه قال: «لا إلا بإذنه أو يضطر فيأكل بالمعروف أو يستقرض منه حتى يعطيه إذا أيسر» (٣).

وعن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يكون لولده مال فأحب أن يأخذ منه، قال: «فليأخذ، وإن كانت أمه حيه فما أحب أن تأخذ منه شيئاً إلا قرضاً على نفسها» (٤).

وعن الحسين بن أبي العلاء، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما يحل للرجل من مال والده؟ قال: «قوته بغير سرف إذا اضطر إليه». قال: فقلت له: فقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) للرجل الذي أتاه فقدم أباه فقال له: «أنت ومالك لأبيك»، فقال: «إنما جاء بأبيه إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) هذا أبي وقد ظلمني ميراثي عن أمي، فأخبره الأب أنه قد أنفق عليه وعلى نفسه وقال: أنت

ص: ٢٣٧

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٦ باب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٥

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٥ باب ٧٨ ما يكتسب به ح ٦

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٥ باب ٧٨ ما يكتسب به ح ٦

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٥ باب ٧٨ ما يكتسب به ح ٧

ومالك لأبيك، ولم يكن عند الرجل شيء، أو كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يحبس الأب لابن» (١١).

وعن محمد بن سنان: أن الرضا (عليه السلام) كتب إليه فيما كتب من جواب مسأله: «وعله تحليل مال الولد لوالده بغير إذنه وليس ذلك للولد، لأن الولد موهوب للوالد في قوله عزوجل: (يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور)» (٢)، مع أنه المأخوذ بمؤنته صغيراً وكبيراً والمنسوب إليه والمدعو له لقوله عزوجل: (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله)» (٣)، ولقول النبي (صلى الله عليه وآله): أنت ومالك لأبيك، وليس للوالده مثل ذلك، لا تأخذ من ماله شيئاً إلا بإذنه أو بإذن الأب، ولأن الوالد مأخذ بنفقه الوالد، ولا تؤخذ المرأة بنفقه ولدها» (٤). والظاهر أن المراد بعدم أخذها حال وجود الأب.

وعن علي بن جعفر في كتابه، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يكون لولده الجارية أيتها؟ قال: «إن أحب، وإن كان لولده مال وأحب أن يأخذ منه فليأخذ، وإن كانت الأم حيه فلا أحب أن تأخذ منه شيئاً إلا قرضاً» (٥).

وعن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الوالد يحل

ص: ٢٣٨

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٦ باب ٧٨ ما يكتسب به ح ٨

٢- سورة الشورى: آيه ٤٩

٣- سورة الأحزاب: آيه ٥٤

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٧ باب ٧٨ ما يكتسب به ح ٩

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٨ باب ٧٨ ما يتكسب به ح ١٠

له من مال ولده إذا احتاج إليه؟ قال: «نعم، وإن كان له جاريه فأراد أن ينكحها قومها على نفسه ويعلن ذلك». قال: «وإن كان للرجل جاريه فأبوه أملك بها أن يقع عليها ما لم يمسه الابن» (١).

وفى روايه: قال رجل لأمير المؤمنين (عليه السلام): كان لى عبد فأعتقه والدى على من غير أمرى ولا رضاي. فقال: «والدك أملك بك وبمالك منك، فإنك ومالك من هبه الله لوالدك» (٢).

وعن كتاب الأخلاق، عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «يد الوالدين مبسوطتان في مال ولدهما إذا احتاجا إليه بالمعروف» (٣).

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره بهذه المضامين المتفرقه فى أبواب النكاح والتجاره والعتق وغيرها.

أقول: أما فى باب الحج فالجمع الدلالى العرفى يقتضى الحكم بجواز الحج بمعناه الأعم من الوجوب من مال الولد، لأن صحيح سعيد المتقدم أخص من روايات المنع، على تقدير بقائها بحالها.

ولا يرد عليه شىء مما ذكروه، وهو أمور:

الأول: ضعف الدلاله باحتمال وجود الاستطاعه للوالد سابقاً، واستقرار الحج فى ذمته، وكون الأخذ من مال ولده قرضاً، أو حملة على كون نفقه الحج لا تزيد عن نفقه الوالد الواجبه على الولد فى الإقامه، أو على الاستحباب

ص: ٢٣٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٩٨ باب ٧٩ ما يكتسب به ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٦٦ باب ٦٧ فى كتاب العتق ح ١

٣- المستدرک: ج ٢ ص ٢٥٤ الباب ٦٢ من أبواب ما يكتسب به ح ٥

بالنسبة إلى الولد، أو على أنه حكم أخلاقي بدليل قوله: الولد للولد مع عدم جواز بيعه، أو على حجة الإسلام الاستحبابي وأخذ الوالد قرضاً وهو جائز له لكون الولد صغير كما نص في الدليل.

وفيه: إن جميع هذه الاحتمالات خلاف الظاهر، فلا وجه للمصير إليها ما لم تكن قرينه قطعية أو أظهر توجب رفع اليد عن الظاهر.

الثاني: مخالفتها للقرآن من حيث عموم المنع عن التصرف في مال الغير بغير إذنه.

وفيه: ما لا يخفى لأخصيتها.

الثالث: إعراض الأصحاب عنها.

وفيه: ما في المستمسك: لكن الإشكال في كون الإعراض بنحو يقتضى السقوط عن الحجية، إذ من الجائز أن يكون الوجه فيه بناؤهم على التعارض والترجيح، وإلا فالشيخان أعرف بمذهب الإماميه من غيرهما (١) انتهى. ويؤيده ما في كثير من الكتب من إسقاط هذه الرواية بالحمل على وجوه بعيدة لمعارضتها مع عده من المطلقات ونحوها.

الرابع: انعقاد الإجماع على عدم الجواز، ومخالفه من خالف مسبق وملحوق بالإجماع.

وفيه: إن الإجماع مع عدم حجيته في نفسه ساقط، إذ مخالفته من قبل الشيخ والمفيد غير معلوم. وعلى هذا فمقتضى القاعده القول بوجوب الحج على الوالد من مال ولده ويكون حجه حجه الإسلام، من غير فرق بين الابن والبنت لإطلاق الولد عليهما، هذا خصوصاً والرواية مخالفه للعامه

ص: ٢٤٠

١- المستمسك: ج ١٠ ص ١٦٦

كما صرح به الشيخ فى الخلاف بما لفظه: إذا كان لولده مال روى أصحابنا أنه يجب عليه الحج ويأخذ منه قدر كفايته ويحج به وليس لابن الامتناع منه، وخالف جميع الفقهاء فى ذلك (١)، انتهى.

وبهذا يظهر ما فيما احتمله فى الحدائق من حمل الروايات على التقيه، واستشهد لذلك بأمرين:

الأول: إن رجال خبر حسين بن علوان كلهم من العامه.

الثانى: قول الإمام (عليه السلام) فى خبر الثمالى بعد نقل قول النبى (صلى الله عليه وآله): «ما أحب» إلخ.

وفيه: إنه أشبه شىء بالاجتهاد فى قبال النص، بل ظاهر الشيخ وغيره خلاف جميع فقهاء العامه فى المسأله، مع أن الجمع الدلالى مقدم ولو فرض احتمال التقيه، مضافاً إلى كون الرواه من العامه لا يؤيد ذلك فكيف بالدلاله، أليس فى روايات الغدير وغيره ما يكون جميع رواته من العامه.

وأما خبر الثمالى فلا بد من حملة على بعض مراتب الفساد المكروه، ويكون الفساد فى الآيه أعم جمعاً بينه وبين غيره من الأخبار الصريحه فى الجواز.

وربما يستدل للوجوب بوجه آخر: وهو أن ملك الابن مال الأب وإذا كان له فقد وجد الاستطاعه فوجب عليه الحج. وفيه: نظر لا يخفى، ونحن فى غنى عنه بعد دلاله الصحيحه المعمول بها عند قدماء الأصحاب.

ثم إن الظاهر على القول بالوجوب يكون حاله حال الحج البذلى لا الملكى، فلا يشترط فيه المستثنيات ونحوها، لإطلاق النص والفتوى.

ص: ٢٤١

وذلك لإعراض الأصحاب عنه، مع إمكان حمله على الاقتراض من ماله مع استطاعته من مال نفسه، أو على ما إذا كان فقيراً وكانت نفقته واجبه على ولده ولم يكن نفقه السفر إلى الحج أزيد من نفقته في الحضر، إذ الظاهر الوجوب حينئذ.

هذا تمام الكلام في الحج، وبه ظهر الإشكال في قول المصنف (رحمه الله) في بيان وجه الضعف في التمسك بالرواية: {وذلك لإعراض الأصحاب عنه مع إمكان حمله على الاقتراض من ماله مع استطاعته من مال نفسه، أو على ما إذا كان فقيراً وكانت نفقته واجبه على ولده ولم يكن نفقه السفر إلى الحج أزيد من نفقته في الحضر، إذ الظاهر الوجوب حينئذ}.

وأما في غير باب الحج فمقتضى القاعدة والجمع العرفي بين روايات المنع والجواز، حمل روايات المنع على ضرب من الكراهه، فإنك إذا جمعت عند العرف بين قوله (عليه السلام): «نعم يحج منه وينفق منه إن مال الولد للوالد»، وقوله (عليه السلام): «يأكل منه ما شاء من غير سرف»، وقوله (عليه السلام): «والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء وله أن يقع على جاريه ابنه»، وقوله (صلى الله عليه وآله): «أنت ومالك لأبيك»، وقوله (عليه السلام): «يأكل معه» الظاهر في كون المراد به مثل المراد في قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم) (١) الآية، وقوله (عليه السلام) في جواب يكون لولده مال فأحب أن يأخذه منه: قال: «فليأخذ»، وقوله (عليه السلام): «وعله تحليل مال الولد لوالده بغير إذنه»، وقوله (عليه السلام) ما حاصله جواز أخذ الوالده من مال الولد بإذن الأب، وقوله (عليه السلام): «وإن كان لولده مال

ص: ٢٤٢

وأحب أن يأخذ منه فليأخذ»، وجواز عتق الولد بغير إذن الوالد ورضاه، إلى غير ذلك، خصوصاً بقرينه المقابلة في جملة من الروايات بعدم جواز ذلك للولد.

وبين قوله (عليه السلام): «ما أحب أن يأخذ من مال ابنه إلا ما احتاج إليه مما لا بد منه، إن الله لا يحب الفساد»، وقوله (عليه السلام): «أما إذا انفق عليه بأحسن النفقه فليس له أن يأخذ من ماله شيئاً»، وقوله (عليه السلام): «لا إلا أن يضطر إليه»، مع لحاظ مقابله لعدم جواز ذلك للولد، وقوله (عليه السلام): «قوته بغير سرف إذا اضطر إليه»، لم يشك أن الحكم الثانى استحبابى، خصوصاً وفي روايات المنع قرينه الكراهه، وإلا فالولد والوالد سواء فى الحكم الاضطرارى، وكذا الوالد والوالده فلم يبق وجه للتفريق بينهما إلا ما ذكرنا.

ثم إنه قد يقال بأن روايات المنع موافقه لعموم الكتاب والسنة، مضافاً إلى أنه أولى، لأنه أبعد عن الظلم وأقرب إلى المرتكزات الشرعيه والمشهور.

وفيه: أولاً: إن الترجيح فرع التعارض، وقد عرفت الجمع الدلالى.

وثانياً: على تقدير التسليم، إن روايات الجواز موافقه لخصوص لكتاب وهو قوله تعالى: (يَهَبُ) (١١) الآية، فإن مقتضاه الأخذ به ما لم يدل دليل على خلافه، ودلاله هذه الآية ليست أضعف من دلاله آيه عدم تمكن العبد، فكيف يحمل هذا على الحكم الأخلاقى دون ذاك، وعلى هذا فالخصوص مقدم على العموم، وكذا نقول بالنسبه إلى السنة، فإن روايات الجواز أخص من روايات المنع.

وأما الأبعديه

ص: ٢٤٣

عن الظلم والأقربيه إلى المرتكزات والمشهور فهي أمور اعتباريه لا تقاوم الأدله الشرعيه الشرعيه.

ولكن الإنصاف أن رفع اليد عن مقتضى القاعده والمشهور في باب الحج وسائر التصرفات بروايات الجواز مشكل جداً، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٤٤

مسأله ٦٠: لو حج في نفقه غيره لنفسه

مسأله ٦٠: إذا حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحج من ماله، فلو حج في نفقه غيره لنفسه أجزاء، وكذا لو حج متسكعاً، بل لو حج من مال الغير غصباً صح وأجزأه. نعم إذا كان ثوب إحرامه وطوافه وسعيه المغصوب لم يصح، وكذا إذا كان ثمن هديه غصباً.

{مسأله ٦٠: إذا حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحج من ماله، فلو حج في نفقه غيره لنفسه أجزاء، وكذا لو حج متسكعاً، بل لو حج من مال الغير غصباً صح وأجزأه} لأن الحج واجب عليه وقد امتثل بفعل المناسك المخصوصه فيحصل الإجزاء، وصرف المال غير واجب لذاته وإنما يجب إذ توقف عليه الواجب.

وفي الجواهر ادعى الإجماع بقسميه عليه، وفي المستند عدم الخلاف بين العلماء فيه، وكذا أطبق عليه المعاصرون، لكن لا يخفى أنه لو قلنا بوجود السفر نفسياً كان في فرض عدم تمكنه فعلاً من المال إلا بالغصب لم يجب بناءً على القول بامتناع اجتماع الأمر والنهي، بل لو ذهب لم يجز إن قلنا بكون السفر من الميقات ونحوه جزءاً، فسكوت المستمسك هنا مع جزمه سابقاً بوجود السفر نفسياً لا يخلو عن إيراد، فتأمل.

{نعم إذا كان ثوب إحرامه وطوافه وسعيه المغصوب لم يصح} مع العلم والعمد بناءً على عدم اجتماع الأمر والنهي {وكذا إذا كان ثمن} ماء الوضوء للطواف أو الغسل الواجب المقدم كالجنابه والحيض والنفاس والاستحاضه، أو كان نفس الماء غصب أو كان ثمن {هديه غصباً} أو نفس هديه كذلك،

وفى هذه الصور قد يبطل الحج، وقد يبطل ذلك الجزء، كما سيأتى الكلام فى كل واحد فى موضعه إن شاء الله تعالى.

ص: ٢٤٦

مسألة ٦١: يشترط في وجوب الحج الاستطاعة البدنيه، فلو كان مريضاً لا- يقدر على الركوب، أو كان حرجاً عليه ولو على المحمل أو الكنيسه لم يجب،

{مسألة ٦١: يشترط في وجوب الحج} مباشره {الاستطاعة البدنيه، فلو كان مريضاً لا يقدر على الركوب، أو كان حرجاً عليه ولو على المحمل أو الكنيسه لم يجب}، وادعى عليه في الحدائق والجواهر والمستند الإجماع، مضافاً إلى عدم شمول أدله الاستطاعة والعسر والحرج وجمله من الأدله الخاصه.

ففي صحيح ذبيح: «من مات ولم يحج حجه الإسلام، لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به، أو مرض لا- يطيق فيه الحج، أو سلطان يمنعه، فليمت يهودياً أو نصرانياً» (١).

وفي صحيح عمار، في قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت) الآية: «هذه لمن كان عنده مال وصحه» (٢).

وفي صحيح هشام بن الحكم: «إن كان صحيحاً في بدنه، مخلى سربه، له زاد وراحله» (٣).

وعن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من مات وهو صحيح مؤسر لم يحج فهو ممن قال الله تعالى: (ونحشره يوم القيامة أعمى)» (٤).

وعن الخثعمي في حديث، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في تفسير الآية: «من كان

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠ باب ٧ في وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٦ باب ٦ في وجوب الحج ح ١

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ باب ٨ في وجوب الحج ح ٧

٤- الوسائل: ج ٨ ص ١٨ باب ٦ في وجوب الحج ح ٧

صحيحاً في بدنه، مخلى سربه، له زاد وراحله فهو ممن يستطيع الحج»(١).

وعن الفضل، عن الرضا (عليه السلام) في كتابه إلى المأمون: «وحج البيت فريضه على من استطاع إليه سبيلاً والسبيل الزاد والراحله مع الصحه»(٢).

وعن ابن سيابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في تفسير الآيه قال (عليه السلام): «من كان صحيحاً في بدنه»(٣) إلخ.

وعن ابن الحجاج، عنه (عليه السلام) في تفسير الآيه، قال (عليه السلام): «الصحه في بدنه والقدرة في ماله»(٤).

وعن حفص الأعور، عنه (عليه السلام) قال: «القوه في البدن واليسار في المال»(٥).

إلى غير ذلك.

ولا يعارضها ما عن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سأله رجل من أهل القدر فقال: يا بن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أخبرني عن قول الله: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) أليس قد جعل لهم الاستطاعه، فقال: «ويحك إنما يعنى بالاستطاعه الزاد والراحله، ليس استطاعه البدن»(٦). لما تقدم في الشرط الثالث من شروط حجه الإسلام، فراجع.

ص: ٢٤٨

- ١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢ باب ٨ في وجوب الحج ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ باب ٨ في وجوب الحج ح ٦
- ٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٣ باب ٨ في وجوب الحج ح ١٠
- ٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤ باب ٨ في وجوب الحج ح ١٢
- ٥- الوسائل: ج ٨ ص ٢٤ باب ٨ في وجوب الحج ح ١٣
- ٦- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢ باب ٨ في وجوب الحج ح ٥

وكذا لو تمكن من الركوب على المحمل لكن لم يكن عنده مؤنته، وكذا لو احتاج إلى خادم ولم يكن عنده مؤنته.

{وكذا لو تمكن من الركوب على المحمل لكن لم يكن عنده مؤنته، وكذا لو احتاج إلى خادم ولم يكن عنده مؤنته} ونحوها.

والظاهر أن هؤلاء غير مستطيعين من حيث المال لا من حيث البدن، وإلا لزم صدق عدم الاستطاعة من حيث البدن على كل من لا يقدر على المشى إذا كان عنده بمقدار الحج لو تمكن من المشى.

نعم لو كان مريضاً وكان يقدر على الحج لو كان له أضعاف مال حج المتعارف كان عدم الاستطاعة من جهة فقد الاستطاعة البدنيه.

وكيف كان، فالأمر سهل بعد عدم الوجوب على كلا التقديرين، وإن كان قد يكون السبب عدم المال وقد يكون عدم الصحه وقد يكون كلاهما.

ص: ٢٤٩

مسألة ٦٢: ويشترط أيضاً الاستطاعة الزمانية، فلو كان الوقت ضيقاً لا يمكنه الوصول إلى الحج، أو أمكن لكن بمشقه شديده لم يجب،

{مسألة ٦٢: ويشترط} في وجوب الحج {أيضاً الاستطاعة الزمانية، فلو كان الوقت ضيقاً لا يمكنه الوصول إلى الحج، أو أمكن لكن بمشقه شديده لم يجب}، وادعى عليه غير واحد الإجماع، ويدل عليه في صورته عدم الوصول مطلقاً العقل، لاستحاله التكليف بما لا وقت له، أو لا وقت لمقدمته اللازمه له، فيكون التكليف بالحج كالتكليف بالكون على السطح في صورته عدم السلم ونحوه، مضافاً إلى فقد الاستطاعة العرفيه التي هي المناط في الوجوب كما عرفت سابقاً، كما عرفت أن تفسيرها في الروايات بالزاد والراحله ونحوهما من باب بيان الاستطاعة العرفيه ولا مدخلية لها بالخصوص.

ولامجال للاستدلال بأدله العسر والخرج ونحوهما، لأنها فيما كان الفعل ممكناً ولكنه كان عسراً، والفرض عدم الإمكان في مفروض المسألة.

وأما في صورته المشقه فالدليل على عدم الوجوب عدم صدق الاستطاعة وأدله العسر والخرج، فبين المسألتين من حيث الدليل عموم من وجه، مضافاً إلى أنه لا يصدق عليه في المسألتين من سؤف الحج ونحوه مما أخذ في عنوان الأدله.

بقي الكلام فيما لو استطاع السير ولكن كان بحيث ينقلب تكليفه من الاختياري إلى الاضطراري، فهل يجب عليه الحج أم لا؟

الظاهر الوجوب، لأدله الاضطراري العامه لصورتى العلم من الأول، أو العروض في الأثناء.

وحيث إن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب، وإلا فلا.

{وحيث إن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب، وإلا فلا} ولكن قد عرفت وجوب الإبقاء إلا إذا ذهبت في المستثنيات ونحوها.

ثم إنه يأتي الكلام فيما لم يتمكن من الذهاب هو بنفسه ولكن يتمكن من إرسال أحد، حيث يدور الأمر بين الإبقاء والحج في العام القابل بنفسه، وبين استنابه شخص والحج في هذا العام بالنائب.

ص: ٢٥١

مسأله ٦٣: ويشترط أيضاً لاستطاعه السريه بأن لا يكون فى الطريق مانع لا يمكن معه الوصول إلى الميقات أو إلى تمام الأعمال، وإلا لم يجب، وكذا لو كان غير مأمون، بأن يخاف على نفسه أو بدنه أو عرضه أو

{مسأله ٦٣: ويشترط { فى وجوب الحج { أيضاً الاستطاعه السريه، بأن لا- يكون فى الطريق مانع لا- يمكن معه الوصول إلى الميقات { فلا يصل إلى شىء من أعمال الحج.

ويدل عليه قبل الإجماع المدعى فى كلام جماعه، الآيه الكريمه فإنه ليس بمستطيع قطعاً، والعقل الحاكم باستحاله التكليف بغير المقدور، وجمله من الروايات المشترطه للتمكن السري:

ففى روايه الكناسى فى تفسير الآيه: «من كان صحيحاً فى بدنه مخلى سربه» (١).

ومثله روايه هشام بن الحكم، وعبد الرحمن بن سيابه، إلى غير ذلك.

{أو إلى تمام الأعمال { بحيث لم يتمكن حتى من الاضطرارى، وإلا فأدله كفايه الاضطرارى كفايه لإثبات الكفايه حتى فيما لو علم من الأول عدم التمكن إلا من هذا القدر، حتى بالنسبه إلى الانقلاب إلى القران والإفراد بالنسبه إلى الحائض ونحوها، {وإلا لم يجب}.

ومما تقدم فى المسأله السابقه يعلم عدم الفرق بين ما لم يتمكن أصلاً من السير، وبين ما تمكن بالمشقه، فإنه لا يجب عليه أيضاً، للأدله المتقدمه، مضافاً إلى دليل الحرج.

{وكذا لو كان غير مأمون، بأن يخاف على نفسه أو بدنه أو عرضه أو

ص: ٢٥٢

ماله وكان الطريق منحصرأ فيه أو كان جميع الطرق كذلك،

ماله { الخوف المعتد به {وكان الطريق منحصرأ فيه أو كان جميع الطرق كذلك} أو كان الطريق الممكن لهذا الشخص كذلك.

والظاهر عدم التكليف بالحج واقعأ حينئذ، كما هو مقتضى إطلاق الإجماع المحكى عن التذكرة والمبسوط، ونفى الخلاف المدعى فى الحدائق وتقرير الجواهر لهم، فلو انكشف الخلاف لم ينكشف عن استقرار الحج لا- لما قيل من أنه من مصاديق التهلكه.

تقرير الدليل: إن التهلكه لو كان المراد بها الهلا-كه الواقعيه وكان التكليف موجودأ فى غير موارد التهلكه الواقعيه وكان اللازم التحفظ على التكليف لزم إيقاع المكلف فى الهلكه وهو نقض للغرض، فالمراد محل خوف الهلا-كه الذى هو أعم من الظن بالهلاك، إذ الظن هو الراجح من الطرفين المحتملين، والخوف يمكن أن يكون واحداً من عشرين احتمال، بل قد يكون أكثر، فلو اشتبه إناء من السم فى عشرين إناءً كان كل واحد منها محل خوف الهلاك.

ولكن فيه: إنه على تقدير تماميه دلالة الآيه أخص من المدعى، إذ ذلك يختص بمورد التهلكه الواقعيه بمعنى المحل الذى كان معرضأ وإن لم تكن الهلا-كه موجوده واقعأ، كما لو كان فى الطريق لص وإن لم يكن يصيبهم واقعأ أو نحو ذلك، لا التهلكه الخياليه، بمعنى أنه خيل وجود اللص مع أنه لم يكن له أثر لا فى هذه السنه ولا فى السنين الماضيه، مثلاً لو كانت الحرب قائمه كان إلقاء النفس فيها بلا سلاح إلقاءً فى التهلكه، أما لو لم تكن حرب أصلاً وإنما خيل هذا الشخص وجود الحرب واقتحم فى ذلك المحل الذى كان يظن وجودها فيه

لم يصدق أنه أوقع نفسه في التهلكه، وكذا لو شرب أحد الإنائين اللذين أحدهما سم كان إلقاءً في التهلكه، لا ما إذا شرب ظاناً أن أحدهما كذلك مع عدم السم فيهما واقعاً.

والحاصل أن التهلكه من الألفاظ المبينه المفهوم، فكما أن سائر الألفاظ لا تدور مدار الظنون كذلك هذه اللفظه، بل تدور مدار الواقع، فالقول بعدم وجوب الحج في موارد الخوف مطلقاً، مستدلاً بهذه الآيه لا يخلو عن إشكال.

والأولى الاستدلال له بصحيح عبد الرحمن بن الحجاج، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الحج على الغنى والفقير، فقال: «الحج على الناس جميعاً، كبارهم وصغارهم، فمن كان له عذر عذره الله» (١).

فإن المراد من قوله (عليه السلام): «على الناس جميعاً» سواء أخذ بمعنى الوجوب بالتصرف في ظاهر الاستغراق ببعض المحامل كما قدم، أو بمعنى الأعم من الوجوب، لكن الواجب على كلاً- التقديرين مقيّد بعدم العذر، ومن المعلوم أن الخوف عذر عقلائي، فمن لم يذهب لعذر عقلائي كان معذوراً وغير واجب عليه.

وبهذا تحقق أنه لا يدور الحكم مدار تخليه السرب وعدمها حتى يقال: المناط هو تخليه السرب واقعاً، فالحكم بعدم الوجوب حين الظن بعدم التخليه مع كونه مخالفاً للواقع حكم ظاهري، فلا ينافي الاستقرار للحكم الواقعي بوجوب الحج في صورته تخليه السرب المحققه في الواقع.

ص: ٢٥٤

ولو كان هناك طريقان أحدهما أقرب لكنه غير مأمون، وجب الذهاب من الأبعد المأمون،

{ولو كان هناك طريقان أحدهما أقرب لكنه غير مأمون، وجب الذهاب من الأبعد المأمون} وفاقاً للمشهور، بل الظاهر من نقلهم العامه مخالفاً في المسأله عدم الخلاف بين الخاصه فيه.

قال في الشرائع: فلو كان له طريقان فمنع من أحدهما سلك الآخر سواء كانت أبعد أو أقرب (١).

وقيده في الجواهر بقوله: مع فرض سعه النفقه والوقت للأبعد، أما لو قصرت أو قصر الوقت عنه سقط الحج إذا انحصر الطريق فيه كما هو واضح، خلافاً للشافعيه فلم يوجبوا سلوك الأبعد مطلقاً، وهو واضح الفساد كوضوح الفساد ما عن أحمد من استقرار الوجوب على واجد الزاد والراحله وإن لم يأمن (٢).

وقال في المستند: يكفى في الوجوب سلامه بعض الطرق، فلو كان له طريقان خلى أحدهما دون الآخر وجب سلوك الأول وإن كان أبعد إذا لم يقصر نفقته عنه واتسع الزمان له (٣) انتهى.

ومثلها عبائر غيرهم.

وكيف كان، فالدليل على الوجوب صدق الاستطاعه العرفيه التي هي مناط الوجوب، وتخليه السرب المشترطه تصدق مع تخليه طريق واحد كما لا يخفى.

ص: ٢٥٥

١- شرائع الإسلام: ص ١٦٤ باب الحج

٢- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٩٠

٣- المستند: ج ٢ ص ١٦٢ السطر ١١

ولو كان جميع الطرق مخوفاً إلا أنه يمكنه الوصول إلى الحج بالدوران في البلاد، مثل ما إذا كان من أهل العراق ولا يمكنه إلا أن يمشى إلى كرمان ومنه إلى خراسان ومنه إلى بخارا ومنه إلى الهند ومنه إلى بوشهر ومنه إلى جده مثلاً ومنه إلى المدينه ومنها إلى مكه، فهل يجب أو لا، وجهان أقواهما عدم الوجوب لأنه يصدق عليه أنه لا يكون مخلى السرب.

ولو كان جميع الطرق مخوفاً إلا أنه يمكنه الوصول إلى الحج بالدوران في البلاد، مثل ما إذا كان من أهل العراق ولا يمكنه إلا أن يمشى إلى كرمان ومنه إلى خراسان ومنه إلى بخارا ومنه إلى الهند ومنه إلى بوشهر ومنه إلى جده مثلاً ومنه إلى المدينه ومنها إلى مكه، فهل يجب أو لا، وجهان، أقواهما عدم الوجوب لأنه يصدق عليه أنه لا يكون مخلى السرب { وفاقاً للمستند والمستمسك وجمله من المعاصرين.

ولكن الأقوى وفاقاً للسيد عبد الهادي الشيرازي وبعض آخر عدم صحه إطلاق ما ذكره، إذ قد يكون الدوران في البلاد موجباً لعدم صدق تخليه السرب، وقد لا يكون كذلك، خصوصاً في هذه الأزمنه التي يعتاد الدوران فيها بالطائره أو السياره، بل نقول إن الطريق المتعارف لو لم يكن مخلى لكن كان الدوران عنده سهلاً، كما لو كان له الطائره، وتمكن في نصف يوم من الدوران حول الكره والوصول إلى الحج وجب، لأن تخليه السرب المأخوذه في الروايات كالزاد والراحله ليست إلا تفسيراً للاستطاعه العرفيه كما تقدم، فمع تحقق الاستطاعه العرفيه لا يتوقف الوجوب على تلك العناوين.

ثم إن الظاهر من تخليه السرب كونها في الذهاب والإياب، لا الذهاب فقط، فلو كان مخلى سربه في الذهاب لكن يعرض الطريق عدو أو لص أو يمنعه

سلطان من الإياب، لم يصدق كونه مخلى سربه، كما تقدم في مسأله الاستطاعه الماليه واشتراط وجود مؤنه الإياب.

ولو تمكن من الذهاب من طريق والإياب من آخر وجب، لصدق تخليه السرب والاستطاعه، ولو كان سلوكك الطريق الأبعد المتعارف مستلزماً للوصول إلى الحج في السنه الثانيه، والطريق الأقرب غير المخلى يفتح في السنه الثانيه دار الأمر بين السير من الأبعد فعلاً وعدم السير إلا في السنه الثانيه من الأقرب ويكون المكلف مخيراً بينهما.

ثم إنه كما يشترط خلو السرب عن العدو يشترط خلوه عن سائر الموانع أيضاً، فلو كان في بعض منازل الطريق طاعون أو وباء وخاف على نفسه لا يجب، كما صرح به في المستند.

ولو انحصر الطريق بالبحر مما يستلزم نجاسه مأكله ومشربه وعدم تمكنه من الوضوء والغسل فسيأتي الكلام فيه في المسأله التاسعه والستين إن شاء الله تعالى.

مسألة ٦٤: عدم الوجوب الحج إذا كان مستلزماً لتلف المال

مسألة ٦٤: إذا استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له في بلده معتد به لم يجب،

{مسألة ٦٤: إذا استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له في بلده معتد به لم يجب} وفاقاً للمحكي عن المستند كغالب المعاصرين، وذلك لأنه من الأعذار العقلية، فيشمله صحيح عبد الرحمن المتقدم في المسألة السابقة.

ويؤيده أو يدل عليه صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك وليس له شغل يعذره فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام» (١).

وعن أبي حمزة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «من قدر على ما يحج به وجعل يدفع ذلك وليس له شغل يعذره الله فيه حتى جاء الموت فقد ضيع شريعته من شرائع الإسلام» (٢).

وجه التأييد أن البقاء لحفظ ماله المعتد به شغل من الأعذار العقلية.

ومثلهما بل أظهر منهما صحيح ذريح، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «من مات ولم يحج حجه الإسلام ولم يمنعه من ذلك حجه تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحج أو سلطان يمنعه فليمت يهودياً أو نصرانياً» (٣)، فإن حفظ المال المعتد به حجه يجحف ذهابه به.

هذا مضافاً إلى أدله الضرر، والقول بأن أدله وجوب الحج مخصصه لأدله نفى الضرر لاقتضاءها وجوب

ص: ٢٥٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٧ باب ٦ في وجوب الحج ح ٣

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٨ باب ٦ من وجوب الحج ح ٩

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠ باب ٧ من وجوب الحج ح ١

وكذا إذا كان هناك مانع شرعى من استلزامه ترك واجب فورى سابق على حصول الاستطاعة أو لاحق مع كونه أهم من مع كونه أهم من الحج كإنقاذ غريق أو حريق. وكذا إذا توقف على ارتكاب محرم، كما إذا توقف

صرف المال، نظير أدله وجوب الإنفاق على الرحم، فلا مجال لإعمال أدله نفى الضرر معها، غير تام، إذ أدله الضرر حاكمه على جميع الأدله الأوليه إلا القدر المخرج منها قطعاً، والضرر الذى يلزم من الحج يتقدر بقدره المتعارف كتخصيص كل دليل لأدله الضرر.

والحاصل أن أدله الحج الوارده فى موضوع الضرر تخصص عموم الضرر بالقدر المسلم من أدله الحج وهو الحج المتعارف، فالمرجع عموم أدله الضرر لا عموم أدله الحج. وبهذا تعرف أنه لا وجه لتوقف المستمسك فى المسأله _ كالمحكى عن كشف اللثام _ من عدم عرفان وجه للسقوط وإن خاف على كل ما يملكه إذا لم يشترط الرجوع إلى كفايه.

{وكذا} لا يجب الحج {إذا كان هناك مانع شرعى من استلزامه ترك واجب فورى سابق على حصول الاستطاعة أو لاحق مع كونه أهم من الحج كإنقاذ غريق أو حريق}، وقد عرفت فى المسأله الإحدى والثلاثين عدم فرق بين السابق واللاحق فى اعتبار أهميه ذلك الواجب.

نعم لو كان المانع الشرعى مما يعد عذراً عقلياً وشغلاً يعذره وحاجه تجحف به لم يلزم، سواء كان قبل حصول الاستطاعة أو بعده، وكأنه إلى هذا نظر بعض المعلقين حيث حكم بعدم الفرق فى العذر اللاحق بين الأهم وغيره.

{وكذا} لا يجب الحج {إذا توقف على ارتكاب محرم، كما إذا توقف

على ركوب دابه غصبيه أو المشى فى الأرض المغصوبه.

على ركوب دابه غصبيه أو المشى فى الأرض المغصوبه { لعدم إمكان الوجوب مع فرض توقفه على الحرام بدون سوء الاختيار، إذ هو من التكليف بما لا يطاق، والعقاب على طرفى القدره، فإنه إن ذهب عوقب لحرمة المقدمه وإن لم يذهب عوقب لحرمة ترك ذى المقدمه، لكن لا بد من تقييده بما كان الحرام فى ملا-كه أهم أو مساوياً أو أنقص، ولكن كان الباقي من ملا-ك الوجوب لا يكون فيه مصلحه ملزمه، وإلا قدم الحج على المحرم الطبيعى.

والحاصل أنه يقارن بين ملاك الوجوب وملاك الحرمة، فما كان أهم بقدر لازم يقدم، ولو كانا مساويين لم يجب ولم يحرم، مثلاً- مخالفه الوالدين محرمة طبعاً لوجوب إطاعتهما، فلو أمر الوالد بالبقاء قدم عليه الحج لعدم مقاومه ملاك الحرمة لملاك الوجوب.

والظاهر أن مراد المصنف من المحرم الفعلى منه، فلا إشكال فى العبارة.

ص: ٢٦٠

مسأله ٦٥: حج المستطيع وحج غير المستطيع

مسأله ٦٥: قد علم مما مر أنه يشترط في وجوب الحج، مضافاً إلى البلوغ والعقل والحريه، الاستطاعه المالىه والبدنيه والزمانيه والسرييه، وعدم استلزامه الضرر أو ترك واجب أو فعل حرام، ومع فقد أحد هذه لا يجب، فبقى الكلام في أمرين:

أحدهما: إذا اعتقد تحقق جميع هذه مع فقد بعضها واقعاً، أو اعتقد فقد

{مسأله ٦٥: قد علم مما مر أنه يشترط في وجوب الحج، مضافاً إلى البلوغ والعقل والحريه، الاستطاعه المالىه والبدنيه والزمانيه والسرييه، وعدم استلزامه الضرر} أو العسر والحرَج الراجع للتكليف {أو ترك واجب أو فعل حرام} فعليين، وهذان في الحقيقه ليسا من شرائط الاستطاعه بل مزاحمان مقدمان كبعض صور الضرر والحرَج، وذلك لعدم تقييد دليل الحج بهما بل استفادان من الخارج كما لا يخفى {ومع فقد أحد هذه لا يجب} الحج مباشره وإن وجب الاستنابه في بعض الصور كما سيأتى.

{فبقى الكلام} في أنه لو تمكن من الحج واقعاً، حج أو لم يحج، أو لم يتمكن كذلك، وصوره المتصوره سته وثلاثين حاصله من ضرب الأمور التسعه في صورتى الوجدان والفقدان، ثم المجموع في صورتى الحج وعدمه، ونذكرها {فى} ضمن {أمرين}:

{أحدهما: إذا اعتقد تحقق جميع هذه} الشرائط {مع فقد بعضها واقعاً، أو اعتقد فقد بعضها وكان متحققاً} فلو حج في الصوره الأولى هل يكفى عن حجه الإسلام أم لا، ولو لم يحج في الصوره الثانيه فهل يستقر عليه الحج

بعضها وكان متحققاً، فنقول: إذا اعتقد كونه بالغاً أو حراً مع تحقق سائر الشرائط فحج ثم بان أنه كان صغيراً أو عبداً فالظاهر بل المقطوع عدم إجزائه عن حجه الإسلام، وإن اعتقد كونه غير بالغ أو عبداً مع تحقق سائر الشرائط وأتى به أجزاءه عن حجه الإسلام كما مر سابقاً، وإن تركه مع بقاء

حتى يجب عليه الإتيان به في السنه المقبله ولو متسكعاً أو يقضى عنه بعد موته أم لا؟

{فنقول: إذا اعتقد كونه بالغاً أو حراً مع تحقق سائر الشرائط} واقعاً {فحج ثم بان أنه كان صغيراً أو عبداً فالظاهر بل المقطوع} به {عدم إجزائه عن حجه الإسلام} للمستفيضه المعتبره التي تقدم جملته منها، ففي خبر مسمع، عن الصادق (عليه السلام): «لو أن غلاماً حج عشر حجج ثم احتلم كانت عليه فريضه الإسلام» (١).

وعنه، عن الصادق (عليه السلام) أيضاً: «لو أن عبداً مملوكاً حج عشر حجج كانت عليه حجه الإسلام إذا استطاع إلى ذلك سبيلاً» (٢).

وقد تقدم بعض الأخبار المعارضه التي لا بد من حملها على بعض الوجوه، فراجع الكلام في شرطيه البلوغ والحريه.

ولو لم يحج والحال هذه كان من باب التجري، ومثلهما ما لو حج مجنوناً مع اعتقاد كونه عاقلاً، وكان المصنف لم يتعرض له لندرته الفرض.

{وإن اعتقد كونه غير بالغ أو عبداً مع تحقق سائر الشرائط} واقعاً {وأتى به أجزاءه عن حجه الإسلام كما مر سابقاً} في المسأله السادسه والعشرين، بل وقبلها أيضاً، {وإن تركه} والحال هذه {مع بقاء

ص: ٢٤٢

١- الوسائل: ج ٨ ص ٣٠ باب ١٣ في وجوب الحج ح ٢

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٣٣ باب ١٤ في وجوب الحج ح ٥

الشرائط إلى ذى الحجته فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه،

الشرائط إلى ذى الحجته فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه { سيأتى فى المسأله الواحده والثمانين تفصيل الكلام فى مسأله التحديد بذى الحجته وأنه هل يشترط فى الاستقرار بقاء الاستطاعه إلى زمان تمام الأفعال أو زمان الأركان أو غير ذلك، إنما الكلام فى أصل الاستقرار بمجرد عدم الذهاب ولو بدون الإهمال، وفيه احتمالان:

- الأول: الوجوب كما هو فتوى المتن والظاهر من سكوت المعاصرين عليه، والذي يمكن أن يستدل له أمور:

الأول: ما دل على وجوب القضاء عن الميت من الأخبار.

الثانى: ما دل على وجوب قضاء الفائت من الفرائض مطلقاً.

الثالث: إن القضاء تابع للأداء، فإذا وجب الأداء وجب القضاء.

الرابع: إطلاق الآيه الكريمة والأخبار الداله على وجوب الحج على المستطيع.

- الثانى: عدم الوجوب للأصل، ولا يرفعه شىء من الأدله المتقدمه.

أما ما دل على وجوب القضاء عن الميت فذلك إنما هو فيما لو مات مريضاً، أى كان له ما يكفيه للحج، وإلا لم يجب الحج عنه قطعاً، إذ لا يجب الحج عن من لا مال له.

هذا مضافاً إلى كون حال الممات كحال الحياه يحتاج إلى قطع بالملاك وهو مفقود، كما لو مرض فلم يقدر على الصوم فإنه لا يجب عليه الإتيان به فى حال الحياه مع أنه يجب القضاء عنه فى حال الموت، على أن إطلاق أدله القضاء لصوره عدم الحج عذراً ممنوع، بل المنصرف منها هو الصور المتعارفه التى لا يذهب الشخص عالمياً عامداً.

وأما ما دل على وجوب قضاء الفوائت مطلقاً، فذلك متوقف على وجوب

الأداء، لا- لأن القضاء تابع للأداء، بل لأن الفوت هو عدم الفعل عمن كان مكلفاً، وفي غيره يحتاج إلى دليل آخر، وأما أن القضاء تابع فهو خلاف المحقق في محله، بل هو بأمر جديد.

وأما إطلاق الآيه الكريمة والأخبار فنقول: أما الآيه فتدل على الوجوب حال الاستطاعه، والمفروض أنه في السنه الثانيه لا يستطيع، والحاصل أن الآيه الكريمة ناظره إلى حال الأداء لا حال القضاء، ومثلها الأخبار المعلقه فيها الوجوب على الاستطاعه ونحوها.

وإن شئت قلت: إن الآيه والأخبار تدل على الوجوب على المستطيع، فإذا خرج عن الاستطاعه ارتفع الوجوب، وذلك كما لو قال المالك: يأتيني بالماء، فإنه لو فقد الملك ارتفع الأمر، وكما لو قال: المسافر يقصر أو الحاضر يصوم أو غير ذلك، فلم يبق في البين إلا- أدله القضاء الخاصه بالحج أو العامه، وهي على تقدير تماميه دلالتها لا تفيد لمحل النزاع، إذ القضاء لا يكون إلا مع الوجوب في حال الاستطاعه ولا وجوب هنا لأدله الرفع، فكما أنها تحكم بعدم التكليف على من يكون له الحج ضرراً أو عسراً أو حرجاً كذلك تحكم بعدم التكليف على من كان يجهل وجدان الشرط، بل يمكن أن يستدل لذلك بما تقدم من قول الصادق (عليه السلام) في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «فمن كان له عذر عذره الله»^(١)، بالتقريب المتقدم في المسأله الثالثه والستين، فإن الجهل بالشرط من الأعذار العقلانيه، كما لا يخفى.

ص: ٢٦٤

١- الوسائل: ج ٨ ص ١١ باب ٢ في وجوب الحج ح ٣

وبهذا تبين الفرق بينه وبين العالم العامد للترك، فإنه لا عذر له ولا رفع للتكليف بالنسبه إليه، فيجب عليه الإتيان بالحج في عام الاستطاعه، فتشمله الأدله الداله على الوجوب لمن استطاع فى الجملة، كقول الصادق (عليه السلام) فى صحيح ذريح المحاربى: «من مات ولم يحج حجه الإسلام ولم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به، أو مرض لا يطيق فيه الحج، أو سلطان يمنعه فليمت يهودياً أو نصرانياً»^(١).

وقول النبى (صلى الله عليه وآله) فى وصيته لعلى (عليه السلام): «يا على من سوف الحج حتى يموت بعثه الله يوم القيامة يهودياً أو نصرانياً»^(٢)، إلى غير ذلك من الأدله الداله بإطلاقها على وجوب الحج على من صارت له الاستطاعه ولم يحج حتى فاتها تدل بالالتزام العرفى على الاستقرار.

وأما أدله القضاء العامه نحو «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته» فلا تشمل حال الحياه، لعدم القضاء بل الحج فى كل سنه أداء، والأدله الخاصه كلها ناظره إلى حال الموت.

وعلى هذا فكل من لم يحج لعذر عقلاى من جهل بالشرط جهلاً هو عذر عند العقلاء، لا مثل من لا يحسب ماله لثلا يعرف كونه مستطيعاً الذى تقدم الكلام فيه فى المسأله الواحده والعشرين، أو عدم تمكن منه كما لو سافر مع الرفقه المطمئن بوصولهم فلم يصل، أو لخوف من اللص أو نحوه وإن لم يكن فى الواقع كذلك، أو غير ذلك من الأعذار العقلايه لم يكن الحج واجباً عليه،

ص: ٢٤٥

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠ باب ٧ فى وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢١ باب ٧ فى وجوب الحج ح ٣

فلا يستقر إذا لم تبق الاستطاعة إلى العالم القابل، لكن قد عرفت وجوب حفظ المال ولو كان حصوله قبل السنه.

والذى وجدته فى كتب الأصحاب حسب تتبعى الناقص غير مخالف لما ذكرته، بل كلماتهم مصرحه باستقرار الحج على المهمل.

قال فى الجواهر مازجاً مع المتن: "لا خلاف ولا إشكال نصاً وفتوى فى أنه يستقر الحج فى الذمه إذا استكملت الشرائط وأهمل حتى فات، فيحج فى زمن حياته، وإن ذهب الشرائط التى لا ينتفى معها أصل القدره، ويقضى عنه بعد وفاته" (١) انتهى.

وقال فى المستند: "من استقر الحج فى ذمته بأن اجتمعت له شرائط الوجوب ومضت مده يمكنه فيها استيفاء جميع أفعال الحج كما عن الأ-كثر، أو الأركان منها خاصه كما احتمله جماعه، فأهمل حتى مات يجب قضاؤه عنه بالإجماع المحقق والمحكى" (٢) إلخ.

وقال فى الحدائق: قال العلامة فى التذكرة استقرار الحج فى الذمه يحصل بالإهمال بعد حصول الشرائط بأسرها ومضى زمان جميع أفعال الحج، ويحتمل مضى زمان يتمكن فيه من الإحرام ودخول الحرم، وأطلق المحقق فى المعتمد والشرائط القول بتحققها بالإهمال مع تحقق الشرائط، واعترضه فى المسالك بأنه لا بد تقييد الإهمال بكونه واقعاً فى جميع المده، إلخ.

ثم حكى

ص: ٢٦٦

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٩٨

٢- المستند: ج ٢ ص ١٦٤ السطر ٣٢

فإن فقد بعض الشرائط بعد ذلك كما إذا تلف ماله وجب عليه الحج ولو متسكعاً، وإن اعتقد كونه مستطيعاً مالمَّا

عن المدارك أنه قال: ما وقفت عليه في هذه المسألة من الأخبار خال من لفظ الاستقرار فضلاً عما يتحقق به ... إلى أن قال: إن الاستفادة من كثير من الأخبار ترتب القضاء على عدم الإتيان بالأداء مع توجه الخطاب به ظاهراً،^(١) انتهى.

أقول: وأنت خبير بأن الظاهر من الإهمال الترك عن عمد وعلم، لا بلا علم وعمد، وبهذا ظهر الإشكال فيما ذكره المستمسك في وجه استقرار الحج في المسألة بقوله: أصل الحكم في الجملة مما لا ينبغي الإشكال فيه^(٢)، ثم ذكر كلام الجواهر المتقدم.

وكيف كان، فالأرجح في النظر عدم الوجوب على هؤلاء الذين لهم عذر، ولو كان هو الجهل ونحوه، فلا يجب عليهم الحج تسكعاً لو فقدوا الاستطاعة في العام الثاني، كما لا يجب القضاء عنهم لو ماتوا والحال هذه.

وعلى هذا {فإن فقد بعض الشرائط بعد ذلك كما إذا تلف ماله} لم يكن {وجب عليه الحج ولو متسكعاً}، ولو حج كذلك ثم استطاع لزم عليه الإتيان ثانياً بعنوان حجه الإسلام.

{وإن اعتقد كونه مستطيعاً مالمَّا} أي من

ص: ٢٦٧

١- الحدائق: ج ١٤ ص ١٥٢

٢- المستمسك: ج ١٠ ص ١٧٤ الفقرة ٣ السطر ٤

وأن ما عنده يكفيه فبان الخلاف بعد الحج، ففي إجزائه عن حجه الإسلام وعدمه وجهان، من فقد الشرط واقعاً، ومن أن القدر المسلم من عدم إجزائه حج غير المستطيع عن حجه الإسلام غير هذه الصورة. وإن اعتقد عدم كفايه ما عنده من المال وكان في الواقع كافياً وترك

حيث المال {وأن ما عنده يكفيه فبان الخلاف بعد الحج، ففي إجزائه عن حجه الإسلام وعدمه وجهان، من فقد الشرط واقعاً} ومع فقدته لا يقع الحج حجه الإسلام على ما سيأتى فى نفس هذه المسألة، {ومن أن القدر المسلم من عدم إجزائه حج غير المستطيع عن حجه الإسلام غير هذه الصورة}.

وهذا هو الذى اختاره المعاصرون، قال فى المستمسك: هذا إنما يصلح وجهاً للإجزاء لو كان دليل يدل على عموم الإجزاء، فإنه حينئذ يقتصر فى الخروج عنه على القدر المتيقن، أما إذا كان مقتضى عموم الأدلة عدم الإجزاء للوجه المذكور أولاً فيتعين القول بعدم الإجزاء(1)، انتهى.

وكان نظر المصنف (رحمه الله) إلى ما سيأتى من أن دليل عدم الإجزاء هو الإجماع، وإلا فمقتضى القاعده الإجزاء، وحيث إن الإجماع دليل لبي فاللزام الاقتصار فيه على القدر المتيقن، وهو الحج الذى علم من الابتداء عدم استطاعته، فيبقى غير هذه الصورة تحت عموم الإجزاء الذى هو مقتضى القاعده الأولى.

{وإن اعتقد عدم كفايه ما عنده من المال وكان فى الواقع كافياً، وترك

ص: ٢٤٨

الحج فالظاهر الاستقرار عليه، وإن اعتقد عدم الضرر أو عدم الحرج فحج فبان الخلاف فالظاهر كفايته.

الحج فالظاهر {عدم {الاستقرار عليه} خلافاً للماتن وغالب المعاصرين، وجه الاستقرار ما تقدم في المسألة الرابعة والعشرين من عموم التكليف للعالم والجاهل بالتقريب المذكور هناك، ووجه العدم ما ذكرناه في نفس هذه المسألة عند قول المصنف (رحمه الله): فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه، فراجع.

واحتمال أن العذر الرافع للاستطاعة يختص بالعذر الواقعي ولا يشمل العذر الخطائي تقييد في دليل العذر بلا مقيد، إذ ظاهر قوله (عليه السلام): «فمن كان له عذر عذره الله» العذر العقلاني، ومن المعلوم أن الجهل منه، مضافاً إلى دليل الرفع وغيره من المؤيدات التي ذكرناها في المسألة الرابعة والستين.

{وإن اعتقد عدم الضرر أو عدم الحرج فحج فبان الخلاف فالظاهر {عند المصنف وجمله من المعاصرين {كفايته} واستدل له بأمرين:

الأول: إن رفع الحكم عند الضرر والحرج امتنان، فلا يمكن أن يكون الرفع مخالفاً للامتنان، وفيما لو حج بدون علم بالضرر وبالحرج لو قيل له لا يكفي حجك عن حجه الإسلام ويلزم عليك الإعادة كان مخالفاً للامتنان، ومثله ما لو توضع مع الضرر أو صلى قائماً أو صام ثم تبين الضرر.

لا يقال: هذا إنما يتم فيما لم يكن الضرر والحرج موجباً لحرمه الاقتحام، كما لو كان في الصوم هلاكه النفس وكذا الحج، وإلا فيحرم الفعل ولا يكون واجباً واقعاً.

لأننا نقول: رفع الحكم عن هذا الشخص الذي يضر ضرراً حراماً إذا صام

مثلاً- ليس إلا- للامتنان، وحينئذ فلو لم يعلم وصام لا- يخلو من أن يكون يجب عليه القضاء فيكون خلاف الامتنان، ومن أن لا يجب، والثاني مقتضى الامتنان، وحيث إن الدليل امتناني لا بد من القول به، ولكن فيه:

أولاً: إن رفع الحكم عند الضرر والهرج ليس للامتنان مطلقاً، بل قد يكون لعدم الملاك، مثلاً إذا كان مصلحه الصوم صحه البدن وكان هذا الصوم ضاراً، لم يكن الرفع لمجرد المنه بل لعدم الملاك، وعليه فأى معين فى مقام الإثبات لأنه من هذا القسم أو من ذاك.

مضافاً إلى النقص بالحج التسكعى، فإن عدم الوجوب على غير المستطيع ليس إلا للامتنان كما يظهر من أدلته، مع قولهم بعدم كفايته عن حجه الإسلام والحال أنه مخالف للامتنان، إذ لو حج كذلك ثم قيل له حج ثانياً لزم خلاف الامتنان.

وثانياً: إن ظاهر الأدله أن الرفع بحكمه الامتنان، أى إن الامتنان صار حكمه لرفع الحكم، وحينئذ فلا حكم أصلاً كسائر الحكم المذكوره فى الأخبار، فكما أن الحكم المرفوع أو الموضوع لحكمه لا يدور مدار تلك الحكمه وجوداً وعدمًا كذلك ما نحن فيه، وتخصيص الرفع بصوره العلم مع إطلاق الدليل اجتهاد فى مقابل النص، وقد ورد فى الأخبار موارد تدل على الردع عن عدم العمل بالحكم الامتناني.

ففى موثق أبى بصير، قال: سألته عن امرأه مرضت فى شهر رمضان فماتت فى شوال فأوصتنى أن أقضى عنها، قال: «هل برئت من مرضها»، قلت: وماتت فيه، قال: «لا يقضى عنها، فإن الله لم يجعله عليها». قلت: فإنى أشتهى أن أقضى عنها وقد أوصتنى بذلك، فقال: «كيف تقضى عنها شيئاً لم

يجعله الله عليها»(١)).

وجه الدلالة عدم استفصال الإمام (عليه السلام) بين المرض الذى لا يجوز معه الصوم وبين ما يجوز، بل حكم بعدم الجعل مطلقاً وردع السائل عن قضاء ما لم يجعله الله عليها، ولو كان يجوز مع بعض أفراد المرض المرفوع وجوب الصوم معه الصوم ولو استحباباً كان تعليل عدم القضاء بعدم الجعل غير تام.

وعن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «الصائم فى السفر فى شهر رمضان كالمفطر فيه فى الحضر». ثم قال: «إن رجلاً أتى النبى (صلى الله عليه وآله) فقال: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أصوم شهر رمضان فى السفر؟ فقال: «لا»، فقال: يا رسول الله إنه على يسير، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الله تصدق على مرضى أمتى ومسافريها بالإفطار فى شهر رمضان، أوجب أحدكم لو تصدق بصدقه أن ترد عليه»(٢)).

إلى كثير من أمثاله، مع وضوح أن رفع الحكم امتنانى ولم يعلل النبى (صلى الله عليه وآله) عدم الصوم حتى جوازاً إلا بالامتنان.

وفى بعض الروايات أن من صام فى السفر سماه رسول الله (صلى الله عليه وآله) عاصياً.

ومثله الحكم بقصر الصلاة فى السفر الذى يظهر من بعض الأدلة أنه امتنانى، ومع ذلك لا يجوز التمام، ولزوم الإعادة فى بعض الصور كالنسيان.

الثانى: إن الحرج والضرر وإن كان مانعاً عن الاستطاعة، إلا أن دليل ما نعيته يختص بمثل صحيح الحلبي المتضمن لمنافاه العذر للاستطاعة، وهو يختص بمن ترك الحج فلا يشمل من حج.

ص: ٢٧١

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٤٢ باب ٢٣ فى أحكام شهر رمضان ح ١٢

٢- الوسائل: ج ٧ ص ١٢٤ باب ٤ فى صفة الصوم ح ٥

والحاصل أن الدليل لما كان مختصاً بمن ترك الحج ولا يشمل من حج، فإذا حج مع فقدته كان حج الإسلام، وإذا تركه لم يستقر الحج في ذمته، والتفكيك بين الفاعل والتارك لا مانع عنه.

ونظيره جميع موارد الأبدال الاضطراريه، فإن الفعل الناقص إن جاء به كان واجباً عليه، وإن لم يأت به كان الواجب هو الكامل، كذا ذكره في المستمسك.

وفيه: إن عدم الحرج والضرر إن كان شرطاً في التكليف كالإسقاطه الماليه، بمعنى أنه أخذ في موضوع الاستطاعه، فالذى يكون الحج ضرورياً أو حرجياً بالنسبه إليه غير مستطيع، ومع عدم الاستطاعه لا وجوب كالمستسكع بالحج، فلا يجزى عن حجه الإسلام الواجب، وإن كان من قبيل المزاحم ففي مقام الواقع والثبوت إن كان ملاك الحج أقوى بحد الوجوب كان اللازم القول بوجوب الحج حتى مع العلم بالضرر والحرج، وقد تقدم عن المصنف وغيره عدم الوجوب.

وإن كان ملاك الضرر أقوى بحد الحرمة كان اللازم القول بعدم الكفايه عن حجه الإسلام ولو في حال الجهل، لأنه لا وجوب حينئذ، علم به أو جهل، وذلك مثل أن الثواب إذا كان مائه درجه خالصاً كان محل الوجوب، فإذا عارضه محذور ارتفع الثواب الخالص فلا وجوب.

وإن كان الملاكان متساويين كان اللازم التخيير بين الفعل والتارك واقعاً، مع عدم الوجوب لو فعل وعدم الحرمة، من غير فرق بين العلم والجهل.

وأما التنظير بالأبدال الاضطراريه فلم يعلم له وجه صحيح كما لا يخفى على المتأمل، والمسأله بعد تحتاج إلى التأمل، والله العالم.

وإن اعتقد المانع من العدو أو الضرر أو الحرج فترك الحج فبان الخلاف، فهل يستقر عليه الحج أو لا، وجهان والأقوى عدمه، لأن المناط في الضرر الخوف وهو حاصل، إلا إذا كان اعتقاده على خلاف روايه العقلاء وبدون الفحص والتفتيش.

ثم على القول بعدم الكفايه إنما هو فيما إذا كان الضرر أو الحرج في نفس الحج، أما لو كان في المقدمات مع خلو الحج عن الضرر فلا ينبغي الإشكال في الكفايه، لأنه إذا وصل الميقات يكون مستطيعاً بلا ضرر ولا حرج.

{وإن اعتقد المانع من العدو أو الضرر أو الحرج فترك الحج فبان الخلاف، فهل يستقر عليه الحج} حتى يجب عليه في السنه القابله ولو متسكعاً، والقضاء عنه لو مات {أو لا} يستقر، {وجهان} من أن تخليه السرب والضرر والحرج ونحوها من الأمور الواقعيه، وهى بواقعها أسباب عدم وجوب الحج لا-بظنها أو اعتقادها مع عدم مطابقه الظن والاعتقاد للواقع، نهايه الأمر أنه لو اعتقد أو ظن كان معذوراً في ترك الحج في هذه السنه، ولكن لا يرتفع الوجوب الواقعي، فاللازم القول بالاستقرار، فهو نظير ما لو اعتقد عدم الاستطاعه الماليه الذى تقدم من المصنف وغيره استقرار الحج في الذمه.

{و} لكن {الأقوى عدمه} لا {لأن المناط في الضرر الخوف وهو حاصل، إلا إذا كان اعتقاده على خلاف روايه العقلاء وبدون الفحص والتفتيش} إذ تقدم أن الضرر الراجع للتكليف هو الضرر الواقعي لا الضرر الاعتقادي، بل وجه عدم الاستقرار هو كون هذا الاعتقاد من الأعذار

العقلانيه، وقد تقدم فى المسأله الثالثه والستين عدم وجوب الحج مع العذر، فراجع.

وقد أشرنا إلى أن العذر لا يختص بما كان منشؤه مطابقاً للواقع، بل هو أعم من المطابق وغير المطابق، فإنه لو كان كل يوم يقتل بعض المسافرين فلم يذهب أحد فى يوم السبت مثلاً لاحتمال الضرر، وكان من باب الاتفاق هذا اليوم خالياً عن الضرر، صدق فى العرف أنه كان له عذر فى عدم الذهاب.

والحاصل أن دليل مانع العذر لا يختص بصوره وجود منشئه واقعاً، بل يشمل صوره اعتقاد وجوده.

ولا يفرق فى ذلك بين كون المانع المعتقد عدواً أو ضرراً نفسياً أو مالياً أو عرضياً أو غيرها، كما لا فرق بين اعتقاده وبين ظنه وبين خوفه ولو بدون الظن، فالمدار هو العذر العقلاني لا المطابقه وعدمها.

بقى الكلام فيما استثناه بقوله (قدس سره): (إلا إذا كان) إلخ، فإنه يصح بالنسبه إلى عدم الفحص والتفتيش، وأما بالنسبه إلى معتقد الضرر، ولو كان العقلاء لا يعتقدون، ففي الاستقرار عليه تأمل، إذ هذا عذر بالنسبه إليه وإن لم يكن عذراً بالنسبه إلى غيره، كما أن من يعتقد عدم الضرر ليس له عذر وإن كان العقلاء يعتقدونه.

اللهم إلا أن يقال: إن العذر الذى جعله الشارع مسقطاً للوجوب هو العذر العقلاني، فلو كان العذر غير عقلاني لم يكن مسقطاً. وما ورد فى بعض أدله الصوم من كون الإنسان على نفسه بصيره لا يدل إلا على كون بصيره الإنسان

المتعارف معياراً، لا بصيره الإنسان غير العادى.

ثم إن المراد بالعدر العقلانى العذر لهذا الشخص عند العقلاء وإن لم يكن لغيره هذا العذر، لا العذر لجميع العقلاء، فالعذر العقلانى الشخصى مانع لا العذر العقلانى النوعى، فالضرر والحرَج وتخليه السرب وعدم المزاحمه بواجب أو حرام وأمثالها كلها مأخوذه فى الاستطاعه شخصيه لا نوعيه، فلو كان الحج لجميع أهل الأرض غير هذا الشخص ضرورياً، أو كان السلطان يمنعهم غير هذا لصداقته معه، أو غير ذلك وجب عليه دونهم.

قال فى المستند: ليس المراد بتخليه السرب تخليته لكل أحد فى كل حال، بل المراد تخليته بالنسبه إلى الشخص بحسب أحواله، فلو كان فى الطريق خوف عدو لشخص دون آخر يجب الحج على الآخر، ولو لم يأمن الطريق للقافله القليله وأمن مع الكثره وتحققت يجب، ولو ارتفع العدو بتحمل شخص الضرر على نفسه يجب على الباقيين، إلى غير ذلك من الموانع (١١)، انتهى.

وإن اعتقد عدم مانع شرعى فحج، فالظاهر الإجزاء إذا بان الخلاف { إذا كان المانع قبل الميقات، أما لو كان بعده فالكلام فيه كالكلام فى اعتقاد عدم الضرر. وقيد السيد البروجردى ذلك بقوله: إلا إذا تبين اتحاد بعض أعمال الحج مع الحرام وكان غير معذور فى جهله، انتهى.

أقول: اللازم تقييد الفرع السابق وهو قوله: (وإن اعتقد عدم الضرر)

ص: ٢٧٥

وإن اعتقد عدم مانع شرعى فحج فالظاهر الاجزاء إذا بان الخلاف، وإن اعتقد وجوده فترك فبان الخلاف فالظاهر الاستقرار.

ثانيهما: إذا ترك الحج مع تحقق الشروط متعمداً، أو حج مع فقد بعضها كذلك، أما الأول فلا إشكال فى استقرار الحج عليه مع بقائها إلى ذى الحجه،

إلخ، بهذا القيد لكونها من واد واحد.

وكيف كان فحال الاتحاد حال التلازم، فلا فرق بين ما لو كان طوافه ملازماً لترك إنقاذ غريق أو إطفاء حريق، أو كان طوافه ملازماً لقتل وقتال فى المسجد، وبين ما كان أحدهما متحداً مع الغصب.

ثم إن إطلاق عدم الإجزاء فى صورته الاتحاد أيضاً غير تام، إذ لو التفت بعد الفعل إلى ذلك وتداركه بإتيان نفسه أو نائبه فى صورته إمكان التدارك كفى قطعاً.

{وإن اعتقد وجوده فترك فبان الخلاف فالظاهر} عدم {الاستقرار} لما تقدم من كون عذراً، وفى فرق المصنف بين هذه المسألة بالاستقرار وبين المسألة السابقة بعدمه إشكال.

{ثانيهما: إذا ترك الحج مع تحقق الشروط متعمداً، أو حج مع فقد بعضها كذلك} متعمداً، {أما الأول فلا إشكال فى استقرار الحج عليه مع بقائها إلى ذى الحجه}.

يقع الكلام فيما نحن فيه فى مقامين:

الأول: فى أن الاستقرار هل يتوقف على البقاء إلى ذى الحجه، أو إلى آخر الأعمال، أو إلى تمام الأركان، أو غير ذلك، ويأتى الكلام فيه فى المسألة الواحدة والثمانين.

المقام الثانى: فى أنه هل يجوز إزاله الشخص لبعض الشروط أم لا، فنقول: أما البلوغ والحريه فلا يمكن إزالتها، وأما العقل فإن إزاله عمداً، بأن استعمل ما جن بسببه فى الموسم، ففى استقرار الحج عليه وعدمه تردد، من أنه

إخراج عن الموضوع إذ الحج تكليف العاقل لا الجنون فيكون كمن سافر الذي يتوجه إليه القصر.

والقول بالفرق بين السفر وإزالة العقل بأن السفر جائز بخلاف إزاله العقل فإنه محرم غير تام، إذ الجواز وعدم الجواز غير فارق في ترتب الحكم على الموضوع، ألا ترى أن الشخص لو حرم عليه البقاء في مدينه ثم نوى عشره أيام فيها وجب عليه التمام والصيام لتحقق موضوعهما وإن كان ذلك حراماً، وكذا لو كان له الماء ثم أهرقه فإنه يجب عليه التيمم وإن كان ذلك حراماً.

ولا نريد بذلك رفع العقاب، بل نريد عدم الاستقرار، كعدم لزوم القضاء بالنسبه إلى الصوم والصلاه اللذين أتى بهما في محل نوى فيه الإقامه وإن كان البقاء فيه حراماً.

ومن أن التكليف بالحج توجه إليه لاستجماعه الشرائط، فكان ثبت عليه الوجوب، والإخراج عن الموضوع لا يفيد في عدم الاستقرار، فيكون كمن ذهب إلى حجره وقفل الباب عليه حتى لا يتمكن من الذهاب مع الرفقه في وقت حركتهم، وهذا القول هو الأقرب في النظر.

ثم إنه لو جن بسبب شرب شيء بغير علم أنه يورث الجنون، فالظاهر عدم الوجوب والاستقرار، لأنه من الأعذار العقلانيه، فيكون كغيره من أرباب الأعذار الذي تقدم عدم الوجوب في حقهم.

وأما المال فقد تقدم عدم جواز إتلافه في غير المستثنيات حتى قبل المحرم، كما لو صار له مال قبل المحرم فإنه يجب عليه حفظه إلى السنه المقبله، ولو أتلفه كان اللازم القول باستقرار الحج عليه، كما أنه قد مر أنه لو تلف بنفسه وبلا اختيار لم يجب عليه.

وأما الصحه فإن أزالها بشرب شيء عمدًا، بحيث أورث المرض، فالكلام فيه كالكلام في العقل، والظاهر لزوم أن يحج رجلاً كما سيأتي، ومن أقسام المرض

ما أورث الإغماء أو السكر أو نحوهما.

وأما الزمان بأن أخر الذهاب إلى أن ضاق عن الأعمال حتى الاضطرارى منها، فالمقطوع به الاستقرار عليه، لشمول أدله الاستطاعه له، أعنى قولهم (عليهم السلام): «من مات ولم يحج» إلخ.

وأما قوله تعالى: (ولله على الناس) فقد عرفت التردد فى دلالتة بالنسبه إلى الفاقد بعد الوجدان، لخروجه عن موضوع الحكم وهو الاستطاعه، ومثلها الأخبار، كعدم شمول أخبار القضاء العامه نحو: «من فاتته فريضه» لعدم كونه قضاءً فى السنه الثانيه، بل القضاء هو الفعل فى غير الوقت، وأدله القضاء بعد الموت بالنسبه إلى الحج إنما يتعدى منها إلى الحياه بالأولويه، وذلك لا يصلح بمورد الشك، وقد تقدم الإشكال فى الأولويه، فتأمل.

وأما تخليه السرب، فلو سبب العدو كما لو علم أنه لو كتب إلى أعدائه بأنه يريد الحج قطعوا عليه طريقه، أو أنه لو أخبر السلطان منعه من الذهاب، فحاله حال متعمد الترك، لأنه هو الذى سبب الترك، وأدله تخليه السرب منصرفه عن مثله قطعاً، بل حاله فيما نحن فيه حال من أقفل الحجره على نفسه كما تقدم.

وأما فعل شىء يورث التضرر من الحج، كما لو أخبر السراق بذلك وعلم أنه لو سافر يسرقون أمواله الموجوده فى وطنه، أو يغصبون داره أو بستانه أو من سائر الأضرار غير البدنيه، فهذا إن لم يجوز تحمله كما لو صار حجه سبباً لفساد زوجته استقر عليه الحج، ولكن لا- يجب عليه الذهاب بل لا يجوز له لكون الضرر المزاحم أهم، وإن جاز تحمله كما لو علم بسرقة مال معتد به وجب فإنه هو الذى أوقع نفسه فى هذا الضرر.

وأما الثانى فإن حج مع عدم البلوغ أو عدم الحريه فلا إشكال فى عدم إجرائه إلا إذا بلغ أو انعتق قبل أحد الموقفين، على إشكال فى البلوغ قد مر، وإن حج مع عدم الاستطاعه المالىه فظاهرهم مسلميه عدم الإجزاء، ولا دليل عليه إلا الإجماع،

وأما الإتيان بما يزاحم الحج، كما لو أغرق شخصاً وكان إخراجهم يستدعى زماناً يذهب فيه الرفقه، كما لو كان سفره بالطائره الأخيره ولم يبق من حركتها إلا مقدار أقل من إنقاذ الغريق، فإنه يقدم على الحج لأهميته ولكن يستقر عليه الحج.

ولهذا المقام فروع كثيره أضربنا عن ذكرها خوف التطويل، والله العالم، وهو الموفق للصواب.

{وأما الثانى} أى الحج مع فقد بعض الشرائط {فإن حج مع عدم البلوغ أو عدم الحريه فلا إشكال فى عدم إجرائه} لما تقدم من أدله عدم إجزاء حج الصبى والعبد {إلا إذا بلغ أو انعتق قبل أحد الموقفين على إشكال فى البلوغ قد مر} فى المسأله السابقه.

وقد تقدم أن الأقرب عدم الإجزاء، ولا أقل من الإشكال المقتضى لوجوب الحج حين البلوغ، لأصالة عدم كفايه حجه عن حجه الإسلام.

{وإن حج مع عدم الاستطاعه المالىه فظاهرهم مسلميه عدم الإجزاء، ولا دليل عليه إلا الإجماع} المستفيض فى كلامهم.

قال فى الخلاف: من لم يجد الزاد والراحله لا يجب عليه الحج، فإن حج لم يجزه وعليه الإعاده إذا وجدهما، وقال باقى الفقهاء أجزاءه، دليلنا أن الله تعالى علق الوجوب على المستطيع، فمن قال إن غير المستطيع إذا حج أجزاء عنه إذا كان مستطيعاً فعليه الدلاله، وأيضاً فعليه إجماع الفرقه، وأيضاً فإذا استطاع

وأعاد الحج برئت ذمته بيقين وإن لم يعد فليس على برائتها دليل (١)، انتهى.

وقال فى محكى المنتهى: لو فقدهما _ أى الزاد والراحله _ وتمكن من الحج ماشياً فقد بينا أنه لا يجب عليه الحج، فلو حج ماشياً لم يجزه عن حجه الإسلام عندنا، ووجب عليه الإعادة مع استكمال الشرائط، ذهب إليه علماءنا (٢)، انتهى.

قال فى الحدائق بعد هذا الكلام وكلام آخر من المحقق، أقول: وعلى هذه المقالة اتفقت كلمتهم كما سمعته من كلام العلامة (٣)، انتهى.

وقال فى المستند: لو حج غير المستطيع تسكعاً أو بمشقه شديده كان حجه ندباً ولم يجز عن حجه الإسلام، ويجب عليه الإعادة لو استطاع، بخلاف كما قيل، بل بظاهر الإجماع كما عن الخلاف والمنتهى وغيرهما (٤)، انتهى.

وقال فى الجواهر مازجاً مع المتن: وأما لو كان عاجزاً عن الحج فحج متسكعاً، أو حج عن غيره لم يجزه عن فرضه ... إلى أن قال: بلا خلاف أجده فى شيء من ذلك، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه (٥) انتهى.

إلى غير ذلك من كلماتهم التى لا حاجة إلى ذكرها.

وكيف كان، فالذى استدل للمطلب أمور:

ص: ٢٨٠

١- الخلاف: ص ٣٨ مسألة ٣

٢- المنتهى: ج ١ ص ٦٥٢ فى كتاب الحج سطر ٢٤

٣- الحدائق: ج ١٤ ص ٨٢

٤- المستند: ج ٢ ص ١٦٣ سطر ١٤

٥- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٧١

الأول: الإجماع المحكى فى كلام هؤلاء الأعلام. وفيه: المناقشه فى صغرى وكبرى كما مر غير مره.

الثانى: الأصل، فإنه يقتضى عدم كفايه فاقد الشرائط عن حجه الإسلام، إلا أن يدل دليل على أن الحج مطلقاً كاف، وليس فيما بأيدينا من الأدله مما ظفرنا عليه ذلك، وإلى هذا أشار الشيخ فى كلامه المتقدم بقوله: "وأيضاً فإذا استطاع وأعاد الحج"، إلخ.

الثالث: ما ذكره المحقق فى المعبر من دلالة بعض الروايات عليه، كقول الصادق (عليه السلام) فى روايه أبى بصير: «لو أن رجلاً معسراً أحجه رجل كانت له حجه، فإذا أيسر بعد ذلك كان عليه الحج» (١١).

أقول: وجه الدلالة أن حج المعسر غير كاف عن حجه الإسلام، بل يجب عليه الحج لو أيسر.

وفيه: إن فيه احتمالات:

الأول: إنه بذلى وهو لا يكفى.

والثانى: إنه نيابى وهو لا يكفى.

الثالث: إنه بذلى أو نيابى والحكم بالحج ثانياً استحبابى.

ومع هذه الاحتمالات لا مجال للاستدلال بها على المطلب، مضافاً إلى ما تقدم من لزوم حملها على الإعادة استحباباً لقرينه الروايات الأخر الداله على كفايه الحج البذلى.

الرابع: وهو عمده الأدله الذى استدل به كل من الشيخ والمحقق والعلامة والنراقى وغيرهم، أن وجوب الحج معلق على الاستطاعه المفقوده فى المقام، وبانتفاء الشرط ينتفى المشروط، فإن إطلاق الآيه يقتضى وجوب الحج

ص: ٢٨١

١- الوسائل: ج ٨ ص ٣٩ باب ٢١ فى وجوب الحج ح ٥

بعد الاستطاعة وإن كان قد حج قبل ذلك.

ولا يرد عليها إلا أمور غير صالحه للورود، وهي:

الأول: أصاله عدم الوجوب، فإنه قبل الاستطاعة لم يكن الحج عليه واجباً، فيستصحب إلى ما بعدها.

وفيه: إن الإطلاق دليل اجتهادي فلا مجال للأصل العملي معه.

الثاني: الروايات الداله على أن الحج مره واحده فى العمر.

وفيه: إن ظاهر تلك الأدله أن الحج الواجب مره واحده لا مطلقاً، ففى روايه هشام: «وكلفهم حجه واحده»^(١)، وعن الفضل: «أمروا بحجه واحده»^(٢)، وعن محمد بن سنان: «عله فرض الحج مره واحده»^(٣)، إلى غير ذلك. وأما أنه لو أتى بالحج المستحب كفاه عن الحج والواجب فلا.

الثالث: إنه لا شك فى أن الذين حجوا مع النبى (صلى الله عليه وآله) كان حجهم حجه الإسلام، ومن المعلوم أن كثيراً منهم ما كانوا مستطيعين، فعن ابن سنان قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ذكر رسول الله (صلى الله عليه وآله) الحج فكتب إلى من بلغه كتابه ممن دخل فى الإسلام: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) يريد الحج يؤذنه بذلك ليحج من أطاق الحج» إلخ^(٤)، فإن من أطاق الحج أعم من المستطيع وغيره.

وفيه: عدم تسليم

ص: ٢٨٢

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٢ باب ٣ فى وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٢ باب ٣ فى وجوب الحج ح ٢

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٣ باب ٣ فى وجوب الحج ح ٣

٤- الكافى: ج ٤ ص ٢٤٩ باب حج النبى ح ٧

وإلا فالظاهر أن حجه الإسلام هو الحج الأول، وإذا أتى به كفى ولو كان ندباً، كما إذا أتى الصبي صلاة الظهر مستحباً بناءً على شرعيه عباداته فبلغ في أثناء الوقت فإن الأقوى عدم وجوب إعادتها؛ ودعوى أن المستحب لا يجزى عن

كون حج جميعهم حجه الإسلام، لعدم دليل على ذلك.

الرابع: إن اشتراط الاستطاعة من باب الامتنان، كما لو قال الموله: من له ألف درهم فليصدق بدرهم، فإنه لو تصدق من ليس له ألف ثم صار له ألف لم يلزم عليه بنظر العرف الإعادة لحصول الشرط فعلاً، وذلك لأنهم يرون السقوط عن غير الواجد منه عليه ورفاهيه له، فإذا أداه مع عدم الوجوب فكأنه لم يبق مجال للوجوب عليه.

والحاصل أن الشرط قد يكون حقيقياً وقد يكون رفاهياً، ففي الثانى يجزى غير ذى الشرط بخلاف الأول، والاستطاعة فى الحج من قبيل الثانى، والحريه والبلوغ من قبيل الأول.

وفيه: ما تقدم عند قول المصنف: (وإن اعتقد عدم الضرر أو عدم الحرج) إلخ فراجع.

{وإلا- فالظاهر} من الأدله عند المصنف {أن حجه الإسلام هو الحج الأول، وإذا أتى به كفى ولو كان ندباً} فلو استطاع بعد ذلك لم يلزم عليه الإتيان بحجه الإسلام {كما إذا أتى الصبي صلاة الظهر مستحباً بناءً على شرعيه عباداته فبلغ فى أثناء الوقت فإن الأقوى عدم وجوب إعادتها} وفيه ما تقدم من لزوم الإعادة حتى لو بلغ فى أثناء الصلاة.

{و} بعد وجود الدليل الاجتهادى الدال على عدم الكفايه لا- حاجه إلى {دعوى أن المستحب لا يجزى عن الواجب} حتى يجاب بكونها {ممنوعه بعد

الواجب ممنوعه، بعد اتحاد ماهيه الواجب والمستحب، نعم لو ثبت تعدد ماهيه حج المتسكع والمستطيع تم ما ذكر، لا لعدم اجزاء المستحب عن الواجب، بل لتعدد الماهيه، وإن حج مع عدم أمن الطريق أو مع عدم صحه البدن مع كونه حرجاً عليه أو مع ضيق الوقت كذلك فالمشهور بينهم عدم اجزائه عن الواجب.

اتحاد ماهيه الواجب والمستحب، نعم لو ثبت تعدد ماهيه حج المتسكع والمستطيع تم ما ذكر، لا لعدم اجزاء المستحب عن الواجب، بل لتعدد الماهيه { مضافاً إلى أن هذه وجوه اعتباره لا يمكن الركون إليها لإثبات الحكم أو نفيه.

ثم إن ما ذكر من عدم كفايه حج المتسكع عن حجه الإسلام، إنما يتم لو كان التسكع إلى الآخر أما لو انقلب فقره إلى الاستطاعه قبل الميقات، أو بذل له باذل قبله، فلا إشكال في الكفايه.

قال في المستند: لو حصل لغير المستطيع الاستطاعه قبل الميقات، كأن يحصل له من السؤال ما يكفي له منه إلى تمام المناسك، أو كان له من ماله هذا المقدار، أو سهل له المشى منه إلى مكه من غير راحله، أو تحمل الحركه العنيفه في ضيق الوقت حتى أدرك الميقات في الوقت، أو بلغ إلى موضع الأمن قبل الميقات، وغير ذلك، يجزى عن حجه الإسلام(1)، انتهى.

{وإن حج مع عدم أمن الطريق، أو مع عدم صحه البدن مع كونه حرجاً عليه، أو مع ضيق الوقت كذلك} بحيث كان حرجاً عليه إيصال نفسه إلى الميقات لاحتياجه إلى حركه عنيفه {فالمشهور بينهم عدم اجزائه عن الواجب}. فعن

ص: ٢٨٤

العلامه (رحمه الله): الصغير والمملوك ومن ليس له زاد ولا- راحله وليس بمخلى السرب ولا- يمكنه المسير، لو تكلف الحج يصح منهم وإن لم يكن واجباً عليهم ولا يجزيهم عن حجه الإسلام.

وعن المدارك: والمتجه أنه إن حصلت الاستطاعه الشرعيه قبل التلبس بالإحرام ثبت الوجوب والإجزاء، لما بيناه من عدم اعتبار الاستطاعه من البلد، وإن حصل التلبس قبل تحقق الاستطاعه انتفى الأمران معاً، سواء كان عدم تحقق الاستطاعه بعدم القدره على الزاد والراحله، أو بالمرض المقتضى لسقوط الحج، أو لخوف الطريق أو غير ذلك، لأن ما فعله لم يكن واجباً فلا يجزى عن الواجب، كما لا يجزى فعل الواجب الموقت قبل دخول وقته(١).

وفي الحدائق: المستفاد من ظاهر عبائرهم أنه لو تكلف الممنوع بأحد الأعدار المتقدمه الحج لم يجزه عن حجه الإسلام، لعدم تحقق الاستطاعه التي هي شرط الوجوب، فكان كما لو تكلفه الفقير(٢).

وفي المستند: ولا فرق في ذلك _ أي في عدم إجزاء حج من لم يكن واجداً للشرط عن حجه الإسلام _ بين انتفاء الاستطاعه الماليه وغيرها، كما صرح به جماعه وحكى عن المشهور(٣).

وفي الجواهر: وعلى كل حال فلو تكلف هذا وشبهه _ أي من يحتاج إلى

ص: ٢٨٥

١- المدارك: ص ٤٠٧ في كتاب الحج سطر ٨

٢- الحدائق: ج ١٤ ص ١٣٧

٣- المستند: ج ٢ ص ١٦٣ سطر ١٦

وعن الدروس الإجزاء، إلا- إذا كان إلى حد الإضرار بالنفس وقارن بعض المناسك فيحتمل عدم الإجزاء، ففرق بين حج المتسكع وحج هؤلاء، وعلل الإجزاء بأن ذلك من باب تحصيل الشرط فإنه لا يجب لكن إذا حصله وجب.

حركه عنيفه _ الحج لم يجز عن حجه الإسلام لعدم تحقق الاستطاعه التي هي شرط الوجوب، فكان كما لو تكلفه الفقير(1)، انتهى.

وعن الدروس الإجزاء إلا- إذا كان إلى حد الإضرار بالنفس وقارن بعض المناسك فيحتمل عدم الإجزاء، ففرق بين حج المتسكع وحج هؤلاء، وعلل الإجزاء بأن ذلك من باب تحصيل الشرط فإنه لا يجب لكن إذا حصله وجب.

قال في محكى كلامه ما لفظه: ولو حج فاقد هذه الشرائط لم يجزه، وعندى لو تكلف المريض والمغصوب والممنوع بالعدو وتضييق الوقت أجزاء ذلك، لأن ذلك من باب تحصيل الشرط، فإنه لا يجب ولو حصله وجب وأجزأ. نعم لو أدى ذلك إلى إضرار بالنفس يحرم إنزاله، ولو قارن بعض المناسك احتمل عدم الإجزاء، انتهى.

ووجهه في المستمسك: بأن عدم الحرج والضرر المأخوذ شرطاً في الاستطاعه يراد بها عدم الحرج والضرر الآتين من قبل الشارع لا مطلقاً، فإذا تكلف الملوك الحرج والضرر لا بداعى أمر الشارع بل بداع آخر فعدم الحرج والضرر الآتين من قبل الشارع حاصل، لأن المفروض أن الحرج والضرر

ص: ٢٨٤

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٨٧

وفيه: إن مجرد البناء على ذلك لا يكفي في حصول الشرط، مع أن غاية الأمر حصول المقدمه التي هو المشى إلى مكه ومنى وعرفات، ومن المعلوم أن مجرد هذا لا يوجب حصول الشرط الذى هو عدم الضرر أو عدم الحرج.

الحاصلين كانا بإقدام منه وبداع نفسانى لا بداعى الأمر الشرعى، فتكون الاستطاعه حينئذ حاصله بتمام شروطها، فيكون الحج حج الإسلام (١)، انتهى.

{وفيه: إن مجرد البناء على ذلك} الذى ذكره من أنه من باب تحصيل الشرط {لا يكفي في حصول الشرط، مع أن غاية الأمر حصول المقدمه التي هو المشى إلى مكه ومنى وعرفات، ومن المعلوم أن مجرد هذا لا يوجب حصول الشرط الذى هو عدم الضرر أو عدم الحرج}.

والحاصل أن استدلال الدروس مخدوش من جهه ابتناء ذلك على أن الحج مع الضرر من قبيل تحصيل الزاد والراحله، فإنه وإن لم يجب عليه تحصيلها إلا أنه لو حصلها وذهب إلى الحج كان صحيحاً مجزياً عن حجه الإسلام، لا من قبيل حج المتسكع الذى لو حج لم يكن حجه حجه الإسلام لفقدان شرطه. والحال أن هذا الابتناء غير صحيح، إذ من تكلف الحج مع خوف الطريق أو الضرر إنما يحصل له الحج الفاقد للشرط لا أنه يحصل له الشرط.

نعم لو شرب دواءً حتى صح ثم ذهب، أو سبب أمن الطريق ثم ذهب، كان ذلك من تحصيل الشرط، فالحج مع الضرر أو الحرج من قبيل حج المتسكع الذى يؤتى به بلا شرط إلى الآخر، كما يقوله المشهور لا من قبيل حج من لم يكن له زاد ولا راحله ثم حصلهما، وذهب إلى الحج كما هو ظاهر كلام الدروس، وبهذا تعرف أن إشكال المصنف

ص: ٢٨٧

نعم لو كان الحرج أو الضرر فى المشى إلى الميقات فقط ولم يكونا حين الشروع فى الأعمال تم ما ذكره، ولا قائل بعدم الإجزاء فى هذه الصورة،

(رحمه الله) على الدروس إشكال واحد لا إشكالان، ولو قال مكان قوله (مع أن غاية الأمر) إلخ: والحال أنه تحصيل للمقدمه الخ، كان أوضح فى بيان المراد.

وأما ما ذكره المستمسك، ففيه: إن الشارع لو رفع الضرر والحرج الآتين من عنده _ بمعنى أنه قيد التكاليف بعدم الضرر والحرج فى الجملة _ كان تاماً، وليس كذلك، بل الحرج والضرر كما يقتضيه إطلاق دليلهما أنهما مرفوعان مطلقاً سواء رضى به الملكف أم لا.

والحاصل إن الشارع لم يجعل الحكم الضررى، رضى به الملكف أم لا، مضافاً إلى أن خلو السرب والصحة ونحوهما أخذاً فى دليل الحج شرطاً، فأى فرق بينهما وبين الزاد والراحله حتى يقال بأن المتسكع لا يجزيه وغير خالى السرب والصحيح يجزيه.

ولو قيل: إن اشتراط الصحة والخلو من باب عدم الحرج الذى لو تكلفه الملكف كفى عن حجه الإسلام.

قلنا: اشتراط الزاد والراحله كذلك.

والحاصل أنه يرد على التوجيه المذكور أمران:

الأول: إن الحكم فى مورد الحرج غير مجعول فليس بيد الملكف.

الثانى: إن شرط الصحة والخلو مثل شرط الزاد والراحله فلا وجه للفرق بينهما.

{نعم لو كان الحرج أو الضرر فى المشى إلى الميقات فقط، ولم يكونا حين الشروع فى الأعمال تم ما ذكره} من كونه من باب تحصيل الشرط، ولذا احتتمل فى المستند أن يكون النزاع بين الدروس والمشهور لفظياً، {و} لكن {لا قائل بعدم الإجزاء فى هذه الصورة} فلا يكون الشهيد (رحمه الله) مفصلاً

هذا ومع ذلك فالأقوى ما ذكره في الدروس، لا- لما ذكره بل لأن الضرر والحرَج إذا لم يصل إلى حد الحرمة إنما يرفعان الوجوب والإلزام لا أصل الطلب، فإذا تحملهما وأتى بالمأمور به كفى.

في المسألة على خلاف المشهور، مع أن ظاهر كلامه وكلام غيره أنه مقابل للمشهور.

ثم لا- يخفى أنه لا- بد من تقييد ذلك بما لم يكن الرجوع مستلزماً للضرر والحرَج، أو كان عدو أو نحوه هناك، وإلا أشكل الإجزاء لعدم خلو السرب والصحة ونحوهما، لما عرفت سابقاً من هذه الشرائط بالنسبة إلى الإياب شرط أيضاً كما هو بالنسبة إلى الذهاب شرط، لكن فيه تردد.

كما أنه لا بد من تقييده بعدم تقارن الضرر المحرم تحمله مع بعض المناسك، كما أشار إليه بقوله: إلا إذا كان إلى حد الإضرار بالنفس إلخ، وإلا كان الكلام فيه كما تقدم عند قول المصنف: وإن اعتقد عدم مانع شرعي فحج إلخ.

{وهذا ومع ذلك} الإشكال الذي ذكرناه على الشهيد (رحمه الله) {فالأقوى ما ذكره في الدروس} من إجزاء الحج مع فقد هذه الشرائط عن حجه الإسلام إذا لم يكن الضرر إلى حد الإضرار بالنفس ونحوه، {لا لما ذكره} من أنه من باب تحصيل الشرط الذي قد عرفت الإشكال فيه {بل لأن الضرر والحرَج إذا لم يصل إلى حد الحرمة إنما يرفعان الوجوب والإلزام لا أصل الطلب، فإذا تحملهما وأتى بالمأمور به كفى}.

بيان ذلك: إن أدله الحرَج لأجل ورودها في مقام الامتنان لا تصلح دليلاً إلا لنفي الوجوب لا نفي الجواز، إذ مقتضى توسعه الدين والمنه على العباد أن يكون كل من الطرفين بيده، فالتكليف بلزوم الحج

ضيق وعدم كفايته عن حجه الإسلام ضيق، والتوسعه أن يكون بيده إن شاء فعل وكفى وإن شاء لم يفعل ولم يعاقب.

لا يقال: إذا انتفى وجوب الحج في موارد الحج والضرر فلا يبقى الطلب، إذ الجنس يذهب بذهاب فصله، والحاصل أن دليل الحرج مخصص للأدلة الأوليه، فتكون مخصوصه بغير صوره الحرج، فلا- تكليف في صوره الحرج حتى يكون الآتى به آتياً للتكليف.

لأننا نقول: إذا كان منشأ التخصيص كون التكليف بالحج حرجياً من دون أن يترتب عليه عدا المشقه الرافعه التكليف مفسده، لا يجوز الإقدام عليها لكونها ضرراً محرماً، فالحرج لا- يقتضى إلا- رفع الإلزام لا رفع المحبويه والمطلوبيه، فلو أتى به المكلف متحملاً للمشقه فقد أتى بالمحسوب الواقعي وإن لم يكن واجباً عليه، ويؤيده أن كون السواك مشقه أورثت رفع وجوبه لا رفع استحبابه وأصل جوازه.

هذا، ولكن يرد عليه:

أولاً: إن هذا المطلب المدعى ثبوته بعد رفع الوجوب كيف تولد من رفع الوجوب، والحال أنه لم يكن له في السابق عين ولا أثر، وقد يقرب وجوده بأمور:

الأول: في المستمسك من أن الخلاف بين فردى الطلب الوجوبى والاستحبابى ليس من قبيل الاختلاف بين فردى الكلى التشكيكى، بأن يكون الطلب الوجوبى أكيداً والطلب الاستحبابى ضعيفاً، ولا من قبيل الاختلاف

بين فردى الطلب المتواطىء، بأن يكون الطلب الوجوبى فرداً خالصاً والطلب الاستجابى فرداً آخر نظير زيد وعمرو، بل الاختلاف بينهما ليس إلا- فى الترخيص فى مخالفته فى الطلب الاستجابى وعدمه فى الطلب الوجوبى، ولما كانت أدله نفى الحرج والضرر راجعه إلى الترخيص فى مخالفته الطلب فالطلب قبل أدله نفى الحرج لا- ترخيص فى مخالفته، وبعد أدله نفى الحرج مرخص فى مخالفته، فالطلب فى الحالى لا تبدل فيه وإنما التبدل فى انضمام الترخيص إليه بعد أن كان خالياً عنه، فإذا كان باقياً بحاله كان كافياً فى مشروعيه المطلوب وجواز التعبد به(١)، انتهى.

وفيه: إن الظاهر من أدله نفى الحرج والضرر رفع الحكم الذى كان ثابتاً لولاه، فليس الحكم الضررى والحرجى مجعولاً، لا أن الحكم مجعول وإنما رخص فى المخالفه، مضافاً إلى أن هذا الكلام عبارته أخرى عن تركب الوجوب من طلب الفعل مع المنع عن الترك، وبأدله الحرج يرتفع جزء ويبقى جزء، وقد قرر فى محله عدم التركب، ولذا نقول فى أن نسخ الوجوب لا يدل على بقاء الطلب مع أن لازم هذا القول ذلك.

ومثل هذا الجواب يجاب عن قوله: ولو سلم أن الاختلاف بين فردى الطلب من قبيل الاختلاف بين فردى الماهية التشكيكية، فيكون الطلب الوجوبى شديداً، والطلب الاستجابى ضعيفاً، فغايه ما يقتضى دليل نفى الحرج رفع الشده الموجبه للزوم فيبقى أصل الطلب بحاله.

الثانى: إن الوجوب مركب من طلب الفعل مع المنع عن الترك، والقدر المتيقن

ص: ٢٩١

من رفع أدله الحرج رفع الثاني، لأنه سواء ارتفع الجزء الأول أو الثاني أو كلاهما فالجزء الثاني مرفوع، فيستصحب وجود الطلب المشكوك ارتفاعه، وفيه ما قرر في محله من عدم تركيب الوجوب، مضافاً إلى ما تقدم من ظهور أدله الحرج في رفع الحكم لا رفع جزء منه.

الثالث: إنه نقول ببساطه الوجوب كما هو المحقق، ونقول بتضاده مع الاستحباب، لكن إذا ارتفع الوجوب فهو قد يكون من باب عدم المقتضى وقد يكون من باب المانع، فإذا كان من باب عدم المقتضى فلا ملاك حتى يكون المتعلق مستحباً، وأما إذا كان من باب المانع فحيث إن الملاك موجود يكون موجباً لحدوث الإرادة الاستحبابية.

وفيه: إن وجود الملاك فرع شموله من أول الأمر حتى هذا الفرد الذى يكون ضرورياً أو حرجياً، وذلك غير معلوم، بل دليل الحرج المقتضى لتخصيص الأدله الأوليه يدل على عدم وجود الملاك للفرد الحرجى، ومن أين لنا إثبات وجود الملاك بعد ما رأينا من جملة من المواضع الذى ارتفع الحكم فيها بالحرج عدم الملاك، كالقصر فى السفر والإفطار فيه.

مضافاً إلى أنه لم نر تخيراً فى موارد الحرج فى الشرعيات، فإن كل مورد سئل فيها عن الحكم الحرجى أجيب بعدم الحكم. نعم لو ثبت بدليل خاص بقاء الطلب مع عدم الوجوب المرتفع للمشقه كان اللانزم القول به كالسواك، فلا يكون نقضاً لما نحن بصدده.

وثانياً: إنه على فرض وجود الطلب فهو استحبابى، فما الدليل على كفايه هذا الحجج الاستحبابى عن حجه الإسلام، والقول بأنه حقيقه واحده دعوى بلا برهان.

وثالثاً: النقض بالحجج التسكعي، فإنه كيف يقال بعدم كفايته عن حجه الإسلام مع أن اشتراط الزاد والراحله امتنانى، والشرط الامتنانى لا يرفع أصل الحكم حين عدمه بل يرفع لزومه حين العدم.

ورابعاً: إن الكلام فى الامتنان لو تم فإنما هو بالنسبه إلى الشرائط التى استفيد شرطيتها من دليل الحرج والضرر، وأما ما أخذ فى موضوع التكليف كتخليه السرب والصحه ونحوهما مما كان فى معنى الاستطاعه، كما فسر به الآيه الشريفه، فيكون عدمها موجباً لعدم أصل التكليف، إذ المشروط عدم عند عدم شرطه، لا موجباً لعدم لزومه.

وحاصل هذين الإشكاليين الأخيرين ورود الإشكال على المفصل بين التسكع وغيره بأحد إشكاليين على سبيل منع الخلو، إما أنه يلزم كون التسكعي كافياً إن قلنا بأن الشرط الامتنانى كدليل الحرج فى رفع اللزوم لا أصل التكليف، وإما أنه يلزم أن يكون غير مخلى السرب والمريض كالمسكع فى عدم الكفايه إن قلنا إن ارتفاع الشرط موجب لارتفاع الحكم، واحتمال أن شرطيه الصحه وتخليه السرب امتنانيه بخلاف شرطيه الزاد والراحله لا وجه له كما لا يخفى. وقد تقدم بعض الكلام فيه، فراجع.

بقى فى المقام فرع نبه عليه فى المستند، وهو أنه إذا كان هناك طريقان أحدهما مخلى، وسلكت هو من غير المخلى كان كافياً عن حجه الإسلام لاجتماع الشرائط بالنسبه إليه، وإنما هو بسوء اختياره اختار ذاك الطريق.

ثم إنه لو كان الطريق المأمون يحتاج إلى نفقه زائده لا يتمكن عليها سقط

الوجوب لأن الطريق بالنسبة إليه غير مأمون، ولو كان هناك طريقان أحدهما مأمون لا- يعلم المكلّف به والآخر الذى يعلم المكلّف به غير مأمون فلم يذهب لم يستقر الحج عليه، لما تقدم من عدم استقراره لدى العذر.

ص: ٢٩٤

مسأله ٦٦: لو استلزم الحج ترك الواجب أو فعل حرام

مسأله ٦٦: إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم لم يجزه عن حجه الإسلام، وإن اجتمع سائر الشرائط، لا لأن الأمر بالشىء نهى عن ضده، لمنعه أولاً ومنع بطلان العمل بهذا النهى ثانياً، لأن النهى متعلق بأمر خارج،

{مسأله ٦٦: إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم} مع كون ذلك أهم من الحج {لم يجزه عن حجه الإسلام} إلا إذا كان قبل الوصول إلى الميقات {وإن اجتمع سائر الشرائط}.

ثم إن عدم الإجزاء {لأن الأمر بالشىء نهى عن ضده، لمنعه أولاً، ومنع بطلان العمل بهذا النهى ثانياً} وإن قلنا بأن الأمر بالشىء نهى عن ضده {لأن النهى متعلق بأمر خارج} إذ الحج شىء وذلك الأمر المنهى عنه أو المأمور به الذى يستلزم الحج فعل الأول وترك الثانى شىء آخر، فيكون من قبيل النظر إلى الأجنبيه فى الصلاه.

ولكن لا يخفى عدم استقامه ذلك، إذ القائلين بأن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده قالوا بذلك إما من جهه أن ترك أحد الضدين مقدمه للآخر، فإذا وجب ذو المقدمه وجب المقدمه، وإما من جهه التلازم بين ترك أحد الضدين وفعل الآخر، فإذا وجب أحدهما لا يمكن عدم وجوب الآخر لاستحاله اختلاف المتلازمين فى الحكم.

وكيف كان، فالنهي ليس متعلقاً بأمر خارج، بل النهى عن الحج نفسه كالنهي عن الصلاه نفسها إذا استلزم فعلها ترك الإزاله، إما بالتلازم أو بالمقدميه

بل لأن الأمر مشروط بعدم المانع، ووجوب ذلك الواجب مانع، وكذلك النهى المتعلق بذلك المحرم مانع، ومعه لا أمر بالحج.

بناءً على الاقتضاء {بل لأن الأمر مشروط بعدم المانع، ووجوب ذلك الواجب مانع، وكذلك النهى المتعلق بذلك المحرم مانع، ومعه لا أمر بالحج}.

بيان ذلك: إن الحج مشروط بالاستطاعه العرفيه التي هي فوق الاستطاعه العقليه، والممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً، فكما أنه لو لم يتمكن من الحج عقلاً- لم يكن واجباً عليه، كذلك لو لم يتمكن من الحج شرعاً، فلو أتى به والحال هذه لم يجز عن حجه الإسلام، لأنه آت بغير ما حصل شرطه.

وقد عرفت أن كون الحج حجه الإسلام يتوقف على حصول شرطه، وليس المقام من قبيل الصلاة والإزالة التي قد تصحح الصلاة بدون إزاله بنحو الترتب، إذ ليست الصلاة مشروطه بعدم المانع الشرعى بخلاف الحج فإنه مشروط بذلك.

هذا مضافاً إلى ما تقدم من الأدله المشتمله على كلمه العذر المستفاد منها أن المعذور غير مكلف بالحج، شامله لما نحن فيه، لأنه من الأعذار قطعاً.

وما ذكره في المستمسك(١): من أن دليل مانعيه العذر تخصص مانعيته بحال الترك ولا تعم حال الفعل، مشكل، إذ العذر لو أخذ شرطاً دار الحكم مداره ولا تختص مانعيته بحال الترك فقط.

هذا ولكن لا- يخفى أن ذلك إنما يتم فيما كان ذلك الواجب أهم من الحج، كما قيدناه في صدر المسأله، وأما إذا لم يكن ذلك الواجب أهم من الحج فإن كانا

ص: ٢٩٦

نعم لو كان الحج مستقراً عليه وتوقف الإتيان به على ترك واجب أو فعل حرام دخل في تلك المسألة وأمكن أن يقال بالإجزاء، لما ذكر من منع اقتضاء الأمر بشيء للنهي عن ضده، ومنع كون النهي المتعلق بأمر خارج موجب للبطلان.

متساويين خيراً، وإن كان الحج أهم قدم على ذلك الواجب، إذ أن الحج ليس مشروطاً بكل شيء، بل بما صرح به في الروايات من الصحه وتخليه السرب والزاد والراحله ونحوها، وحينئذ فإذا وجدت هذه الشروط كان في عرض سائر الواجبات فيقدم الأهم منهما، ودليل العذر وإن كان مما أخذ في الاستطاعة إلا أنه لا يصلح عذراً إلا إذا كان أهم.

وبهذا يظهر أن إطلاق المصنف القول بتقدم كل واجب ومحرم على الحج ليس في محله، ولا يظن منه الالتزام بتقدم أمر الوالد على الحج ونحوه من سائر الواجبات غير المهمه بقدر الحج.

ثم إطلاق كلامه ههنا ينافي ما تقدم منه (رحمه الله) من التراحم بين الواجبات وبين الحج.

{نعم لو كان الحج مستقراً عليه} من السابق {وتوقف الإتيان به} فعلاً {على ترك واجب أو فعل حرام} فعليين {دخل في تلك المسألة} أي مسأله أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، {وأمكن أن يقال بالإجزاء، لما ذكر من منع اقتضاء الأمر بشىء للنهى عن ضده، ومنع كون النهى المتعلق بأمر خارج موجب للبطلان} وقد عرفت ما فى هذا الكلام.

ولو تساوى البقاء والذهاب فى ترك الواجب أو فعل المحرم، فالظاهر الوجوب، لبقاء وجوب الحج بلا معارض.

مسألة ٦٧: لو كان في طريق عدو لا يندفع إلا بالمال

مسألة ٦٧: إذا كان في الطريق عدو لا يندفع إلا بالمال، فهل يجب الحجج أو لا، أقوال، ثالثها الفرق بين المضر بحاله وعدمه، فيجب في الثاني دون الأول.

مسألة ٦٧: إذا كان في الطريق عدو لا يندفع إلا بالمال، فهل يجب الحجج { كما عن المحقق والعلامة في بعض كتبه والمدارك والذخيره وجمع آخر {أو لا-} كما عن الشيخ وجماعه، أو التفصيل، {أقوال ثالثها الفرق بين المضر بحاله وعدمه، فيجب في الثاني دون الأول}، ولم أر هذا القول بهذا النحو إلا عن بعض المعاصرين.

ورابعها: التفصيل بين المجحف فلا يجب وبين غيره فيجب، كما عن التذكرة والدروس.

وخامسها: ما في كلام بعض المعاصرين من التفصيل بين المضر بحاله مما يعد معه أنه غير مستطيع عرفاً فلا يجب، بخلاف غيره.

وقد تردد فيه في محكي الشرائع وتبعه المصنف.

استدل من قال بالوجوب بصدق الاستطاعة المعتبره في الحجج، والمنصرف من تخليه السرب ليس إلا خلوه عن العدو المخوف منه على النفس أو العرض، وتنظير ما نحن فيه بشراء الآلات بثمان أكثر من ثمن المثل الذي تقدم وجوب الحجج معه، وتنظيره أيضاً بشراء ماء الوضوء بأكثر من ثمن المثل.

وحجه الشيخ ومن تبعه أمور:

الأول: إن تخليه السرب شرط في الوجوب، وهو هنا منتفٍ فينتفى المشروط.

أقول: كأنه حمل تخليه السرب على غير المعنى الذي حملها عليه الأولون، فالأولون يرون الخوف مانعاً ولا خوف، وهؤلاء يرون المانع في الجملة ولو كان يدفع بالمال مانعاً.

الثانى: إن المأخوذ على هذا الوجه ظلم، فلا يجوز الإعانة، لتحريم الإعانة على الإثم.

الثالث: إن من خاف من أخذ المال قهراً لا يجب عليه الحج وإن قل المال، وهذا فى معناه.

واحتج المفصل بين المال المضّر وغيره، بعموم رفع أدله الضرر، فلا يجب الحج، بخلاف ما لو كان المال المأخوذ غير مضّر بحاله فلا حاكم على أدله وجوب الحج.

واحتج المفصل بين المجحف وغيره، بأن المفهوم من قوله (عليه السلام): «أو حاجه تجحف به» أن مع الإجحاف لا يجب الحج، مضافاً إلى أدله الضرر والخرج ونحوهما، وهذا بخلاف ما لو أريد منه مال غير مجحف، إذ لا حاكم على أدله الحج حينئذ.

واحتج الخامس بأن المناط هو صدق الاستطاعة العرفيه، ومع أخذ المال غير المجحف قد تصدق الاستطاعة وقد لا تصدق، فلا وجه لدوران الحكم مدار الإجحاف وعدمه.

أقول: والأقوى عدم الوجوب مع الضرر أو الحرج الرافعين للتكليف أو الإجحاف أو عدم صدق الاستطاعة العرفيه لو فرض التفكيك بينهما وبين صدق الاستطاعة، وذلك لأن أدله كل من هذه العناوين الثلاث الأول حاكمه على دليل الحج، ومع عدم صدق الاستطاعة فلا موضوع، بخلاف غير هذه الصور فإن أدله الحج محكمه.

وأما ما أورده الشيخ (رحمه الله) فلا يصلح لرفع أدله الوجوب، أما تخليه السرب فلأنه ليس معناها على النحو الذى ذكر، بل

هو عبارته عن عدم المانع المخوف منه أو نحوه، وإلا فلو كان في الطريق تلج يمنع العبور ويتمكن من رفعه بصرف مال لا يضر به يلزم أن يقول بعدم الوجوب.

ومن قبيل ذلك هذه الأزمان التي تمنع الحكومه من الذهاب إلا بإعطائها الرسومات المقرره، حتى أنه لو لم يدفع إليهم يمنعون من الحج، بل يردون أحياناً ولو وصل إلى الميقات، وليس هذا من قبيل تحصيل الشرط حتى يقال بأنه غير واجب.

والحاصل أن المعنى المفهوم من تخليه السرب ليس خلوه عن كل شيء، بل خلوه عما يخاف منه من العدو ونحوه، والمقصود من نحوه ما تقدم من مثل الطاعون والوباء والأمراض الخطره أو الحرجه، وكذا لو صار في الطريق تلج كما هو المتعارف في بعض طرق إيران وتركيا ونحوهما، أو تتناوب الزلازل في الطريق بحيث يخشى على النفس ونحوها، أو يكون خوف السبع أو خوف السيل والمطر المخطور، إلى غير ذلك من الأمثله.

ويشير إلى ما ذكرنا من معنى تخليه السرب ما في الحدائق، حيث ذكر في جواب الشيخ منع توقف الحج على تخليه السرب بهذا المعنى، بل القدر المعلوم من ظاهر الأخبار اشتراط تخليته بحيث يتمكن من المسير بوجه لا يفضى إلى شدة ومشقه شديده عاده، وهو حاصل هنا، إذ المفروض اندفاع العدو بالمال المقدور عليه، وبعد تحقق الشرط يصير الوجوب مطلقاً فيجب مقدماته كلها ((1))، انتهى.

ص: ٣٠٠

وقال فى الجواهر مازجاً مع المتن: ولو قيل يجب التحمل مع الممكنه كان حسناً، نحو قوله فى المعتبر: والأقرب إن كان المطلوب مجحفاً لم يجب، وإن كان يسيراً وجب بذله وكان كأثمان الآلات، بل عن التحرير والمنتهى إنه استحسن ونحوه، ومما يؤيد ذلك كله استمرار الطريقه فى هذه الأزمان على وجه لم يكن فيه شك بين الأعوام والعلماء على وجوب الحج، وقلما ينفك الطريق فيها على تجد ونحو ذلك، إلى أن قال: اللهم إلا أن يكون وجهه التمكن من السير على طريق لم يكن فيه ذلك، وحينئذ ينبغى اعتبار الاستطاعه على غير الطريق المزبور (١)، انتهى.

ولا يخفى جريان سيرتهم على ذلك وإن لم يكن طريق آخر.

وكيف كان، فتخليه السرب لو أخذ بالمعنى الذى ذكره الشيخ (رحمه الله) لزم عدم وجوب الحج على الآفاقي المثرى من الألف واحد لمنع الحكومه إلا-بالمال، وأما كون الدفع إلى العدو إعانه على الإثم، ففيه: إن الإعانه لا تصدق إلا إذا قصد بالإعطاء ذلك، ولا يصدق إذا كان القصد من الإعطاء التوصل إلى الطاعه ودفع شره، وإلا لزم تعطيل التجارات والصناعات والأسفار وغير ذلك، خصوصاً فى هذه الأزمنه التى يتوقف كل شىء على إعطاء شىء للظلمه.

وأما تنظير ما نحن فيه بمن يخاف من أخذ المال قهراً، ففي الأصل والتنظير إشكال بل منع، وقد ظهر مما ذكرناه حال سائر الأقوال، والإشكال فيها.

ص: ٣٠١

ثم إنه صرح في المستند بأنه لا فرق في الضرر الموجب لعدم تخليه السرب بين أن يؤخذ المال المتضرر به قهراً أو نهباً أو صلحاً أو هدياً، بأن يتصالح العدو ويرتفع عن الطريق بسبب أخذ المال، أو سلطاناً ورياسةً بأن يقهر أخذ مال لمن يحج أو يعبر عن تحت ولايته أو بمصاحبته، وسواء كان الأخذ لأجل العبور للحج أو العبور مطلقاً، وسواء بلا مستند أو كان لأجل دفعه عدواً آخر ومحاظته الطرق عما فيها من الأعداء متعدداً عن قدر ما يلزم في الدفع أولاً إذا كان المأخوذ ضرراً وإجحافاً على المأخوذ منه، ومنه يظهر أنه لو اندفع خوف العدو بمصرف مال موجب للضرر في استصحاب عسكر لم يجب (١١)، انتهى.

ثم إنه كما لا يجب كل ذلك مع الضرر والإجحاف يجب كلها بدون أحدهما ونحوه، ولو بذل للعدو باذل فارتفع وجب عليه بلا خلاف ولا إشكال كما في الجواهر.

ولو قال له الباذل: اقبله وادفعه للعدو، ففي وجوب القبول وعدمه قولان، ذهب المحقق في الشرائع إلى الوجوب، واستدل له بالأصل وأن القبول منه وأنه تكسب وتحصيل لشرط الوجوب وهو غير واجب، ومال إليه في الجواهر، وصاحب المدارك لم يستبعد الوجوب لأن الشرط التمكن من الحج وهو حاصل بمجرد البذل، وبشمول قوله (عليه السلام): «إن عرض عليه ما يحج به فاستحى فهو مستطيع»، وتوقف الشهيد (رحمه الله) في محكي الدروس.

أقول:

ص: ٣٠٢

ويمكن الفرق بين ما لو أعطاه الباذل بعنوان أنه يدفع للعدو المانع عن الحج فيجب، لأنه عرض بهذا المقدار، وقد تقدم أن العرض كما يصدق على جميعه يصدق على بعضه، وأن عرض الجميع كما يوجب الحج يوجب عرض البعض إذا كان له البعض الآخر، وبين ما لو أعطاه لا بعنوان الحج لعدم صدق البذل، فتأمل.

والأحوط مختار المدارك، وإن كان الأرجح في النظر التفصيل المذكور والله العالم.

ولو كان الخوف من العدو في بلده أكثر من الخوف في الطريق أو كانا متساويين، ففي الوجوب وعدمه تأمل، من أن شرط التخليه امتنانى فلا مجال له مع عدمه، بل انصراف تخليه السرب عن مثله، ومن صدق عدم تخليه السرب.

قال في محكى المدارك: إنما يسقط الحج مع الخوف إذا حصل في ابتداء السير أو في أثنائه والرجوع ليس بمخيف، أما لو تساوى مع المقام في الخوف احتتمل ترجيح الذهاب لحصول المرجح فيه بالحج، والسقوط كما لو حصل ابتداءً لفقد الشرط [\(١\)](#)، ولعل الأول أقرب.

ونحوه المحكى عن الدروس من غير ترجيح، ورجح في الجواهر عدم الوجوب لفقد الشرط فيتبعه عدم الكفايه عن حجه الإسلام، فتأمل.

ص: ٣٠٣

مسألة ٦٨: لو كان في طريق عدو لا يندفع إلا بالقتال

مسألة ٦٨: لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع ظن الغلبة عليه والسلامه، وقد يقال بالوجوب في هذه الصورة.

{مسألة ٦٨: لو توقف الحج على قتال العدو} ففي وجوب الحج وعدمه احتمالان، فعن المبسوط والشرائع والقواعد وكشف اللثام {لم يجب حتى مع ظن الغلبة عليه والسلامه} واختاره المصنف وكثير من المعاصرين.

قال في محكى كشف اللثام: الأقرب وفاقاً للمبسوط والشرائع سقوط الحج إن علم الافتقار إلى القتال مع ظن السلامة _ أي العلم العادى بها _ وعدمه، كان العدو مسلمين أو كفاراً، للأصل وصدق عدم تخليه السرب، وعدم وجوب قتال الكفار إلا للدفع أو للدعاء إلى الإسلام بإذن الإمام(١)، انتهى.

{وقد يقال بالوجوب في هذه الصورة} كما عن المنتهى والتحرير ومحتمل التذكرة وظاهر الجواهر. قال: قد يناقش فيما في القواعد من السقوط من الافتقار إلى القتال مع فرض ظن السلامة بالمعنى المزبور، ضروره صدق الاستطاعه معه، ومنع عدم صدق تخليه السرب مع تضمن السير أمراً بمعروف ونهياً عن منكر وإقامه لركن من أركان الإسلام، ولذا حكى عنه القطع بعدم السقوط في المنتهى والتحرير من غير فرق في ذلك بين كون العدو كافراً أو مسلماً، ودعوى عدم وجوب قتال الأول إلا للدفع أو الدعاء إلى الإسلام، والثاني إلا للدفع أو النهي عن المنكر ولم يفعله، وليس الفرض منه يدفعها بعد كون الوجوب هنا بالعارض أن ذلك من الدفاع أيضاً ومن النهي عن منكر، وعلى كل حال فقد عرفت أن

ص: ٣٠٤

التحقيق كون المدار على الخوف المعتد به عند العقلاء (١)، انتهى.

أقول: ما اختاره هؤلاء هو الظاهر، إذ تخليه السرب لم تؤخذ موضوعياً، بل الظاهر منها لدى العرف أنها طريقى إلى الخوف من العطب ونحوه، ولذا لا يصح أن يقال فيما يذهب الحجاج كل سنه مع عسكر يدافعون عنهم أنهم يذهبون غير مخلى السرب، خصوصاً ودم قاطع الطريق هدر.

وإلى هذا أشار فى المستمسك بقوله: إذا كان الضرر مأموناً وكان دفع العدو ميسوراً فالظاهر صدق تخليه السرب وثبوت الوجوب، وإذا كان الضرر مخوفاً أو كان الدفع حرجاً ومشقة لا يقدم عليها العقلاء لم يجب الحجج (٢)، انتهى.

ولو لم يظن السلامه فالمحكى عن الإيضاح ادعاء الإجماع على السقوط، وناقش فيه فى الجواهر بأنه لا- وجه إذا لم يصل الاحتمال إلى حد الخوف المعتد به عند العقلاء، ضروره تناول العمومات والإطلاقات له.

ص: ٣٠٥

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٩٤

٢- المستمسك: ج ١٠ ص ١٨٩

مسألة ٦٩: لو انحصر الطريق في البحر وجب ركوبه،

{مسألة ٦٩: لو انحصر الطريق في البحر وجب ركوبه} بلا- خلافاً ظاهر لعموم الأدلة، وما في بعض الروايات من كراهه ركوب البحر عند هيجانه ونحوه، كما عن الصدوق (رحمه الله) قال: «ونهى النبي (صلى الله عليه وآله) عن ركوب البحر في هيجانه»^(١).

وعن جعفر بن محمد (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) في وصيه النبي (صلى الله عليه وآله) لعل (عليه السلام): «وكره ركوب البحر في وقت هيجانه»^(٢).

وعن علي بن أسباط قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): ما ترى آخذ برأ أو بحراً، فإن طريقنا مخوف شديد الخطر، فقال: «اخرج برأ»^(٣).

وعن محمد بن مسلم أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن ركوب البحر في هيجانه، فقال: «ولم يضر الرجل بدينه»^(٤).

إلى غير ذلك، محمول على الكراهه، أو في صورته الخطر الممنوع شرعاً من الإقدام عليه، كما يشهد على ما ذكرنا سياق هذه الروايات.

نعم يستحب الدعاء عند ركوب البحر وعند الهيجان، فعن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال لبعض أصحابه: «إذا عزم الله لك على البحر فقل الذي قال الله عز وجل: (بسم الله مجريها ومرسيها إن ربي لغفور رحيم)^(٥) فإذا اضطرب بك البحر فاتك على جانبك الأيمن وقل: بسم الله اسكن بسكينه الله وقز بقرار الله واهدأ

ص: ٣٠٦

١- الخصال: ص ٥٢ باب النهي عن أربع عشرين خصله من أبواب العشرين وما فوق ح ٩

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٣٣٣ باب ٦٠ من أبواب آداب السفر إلى الحج ح ٥

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٣٣٤ باب ٦٠ من أبواب آداب السفر إلى الحج ح ٧

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٣٣٣ باب ٦٠ من أبواب آداب السفر إلى الحج ح ٢

٥- سورة هود: آية ٤١

إلا مع خوف الغرق أو المرض خوفاً عقلائياً، أو استلزامه الإخلال بصلاته، أو إيجابه لأكل النجس أو شربه،

بإذن الله ولا- حول ولا- قوه إلا- بالله» (١)، إلى غير ذلك مما ذكره صاحبى الوسائل والمستدرک فى باب استحباب الدعاء بالمأثور لمن ركب البحر مما يطول المقام بذكرها.

{إلا مع خوف الغرق أو المرض خوفاً عقلائياً} يصدق معه العذر المأخوذ فى عنوان الأدله كما تقدم.

ومن ذلك يعلم أن ليس المراد مطلق المرض، بل المرض الذى اعتبر سابقاً عدمه فى الوجوب.

ولو كان هناك طريقان بحراً وبراً فإن تساويا وتمكن من كل منهما تخير، ولو كان فى أحدهما خوف الهلاك تعين الآخر، ولو لم يتمكن إلا من المخوف سقط الفرض.

ومثله ما لو كان الطرق ثلاثه بحراً وبراً وجواً.

{أو استلزامه الإخلال بصلاته، أو إيجابه لأكل النجس أو شربه} وقد اختلفت كلمات المعاصرين فى هذه المسأله ككلمات من قاربنا عصرهم، والأقوى هو أن حال المذكورات حال سائر الواجبات والمحرمات، فلو كان الواجب المتروك أو المحرم المأتى به أهم من الحج لم يجب الحج بل يحرم. مثلاً- لو كانت المستطيعه امرأه وعلمت أنها لو ركبت البحر زنى بها، أو غلام وعلم اللواط به، أو علم أنه لا- يتمكن من الصلاه إلا إيماءً مع فقد الطهورين لوجود من يمنع عن ذلك، أو يلجأ لشرب الخمر وأكل لحم الخنزير.

نعم لو لم يكن ذلك أهم من الحج، بل كان الحج أهم قدام، وذلك لما تقدم

ص: ٣٠٧

من وقوع التزاحم بين الحج وبين سائر الواجبات والمحرمات لو تم شرائط الحج، مثل الزاد والراحله وتخليه السرب والصحه ونحوها.

وبهذا يظهر أن الفرق بين ما له بدل من الواجبات وبين غيره مما لا يرجع إلى محصل، إذ التنزل من الواجب الأولى إلى الثانوى حيث لم يكن باختيار المكلف، كالسفرى والحضرى اللذين باختياره، كان الإلجاء إلى التنزل محرماً فى نفسه، ويكون كمن غلّ يديه باختياره بحيث لا يتمكن من فكهما حال الصلاه فيصلى بلا وضع الاعضاء السبعه على الأرض ونحو ذلك. وعلى هذا فيلزم أن يلاحظ النسبه بين هذا التنزل المحرم وبين أهميه الحج.

لا- يقال: هذا لم يتم بالنسبه إلى الصلاه والطهور، بل يلزم الحج وإن علم أنه لا يتمكن من الطهور فى السفينه حتى يكون من فاقدى الطهورين أو لا- يتمكن من الصلاه إلا إيماءً، وذلك لأن الصلاه والطهور يجبان إذا دخل الوقت، ووجوبها على حسب حال المكلف فإن تمكن فعل وإن لم يتمكن لم يفعل، والتمكن من الحج حيث كان سابقاً يجب بلا مزاحم.

لأننا نقول: الوجوب وإن كان سابقاً لكنه يتبع الملاك، وفى التزاحم لا يلاحظ تقدم الزمان وتأخره، فإنه ليس من المرجحات كما حقق فى محله، بل المناط الأهميه وأقوائيه الملا-ك، وإلا- لزم أن يقال بأنه لو أمره والده بحبس نفسه فى غرفه لا يتمكن من الطهور أصلاً ولا من طهاره البدن ولا الصلاه قائماً وهكذا قبل الوقت، يجب عليه إطاعته وإن أدى إلى ترك الصلاه.

ثم إن الاحتياطات الناشئه فى باب الطهاره والنجاسه من القدر المتيقن

وعدم الجراه من مخالفه المشهور أو الإجماع المنقول ونحو ذلك، لا يعتنى بها فى هذا الباب، فاللازم ملاحظه البابين والتقارن بين أهميه الحج وأهميه تلك الاحتياطات، كما أن لإجراء أصل الطهاره والحليه ونحوهما مجال واسع فلا يعتنى بالاحتمالات الناشئه عن الوسوسه والعهاده.

وعلى هذا فالظاهر وجوب الحج مع هذه السفن الفعلية والمتداوله فى طريق الحج وإن كان مستلزماً لترك بعض الاحتياطات، ومثلها السيارات المتداوله فى طريق الشام أو النجف الأشرف.

ولو فرض أنه سافر وابتلى بأكل مقطوع النجاسه أو الحرمة أو شربهما فالظاهر لزوم الاقتصار على سد الرمق، والمراد به ما لا يوجب حرماً أو ضرراً رافعاً للتكليف، فلو تمكن كل يوم من أكل مقدار ربع مد ولكن خاف من المرض الحرجى بعد ذلك لم يلزم الاقتصار بل يحرم فى بعض مراتبه.

ثم لا إشكال فى إجراء أصاله الطهاره والحليه فى اللحوم وغيرها بالنسبه إلى الشركات الإسلاميه المتداوله فى هذه الأزمنه للنقل والسفر، وأما الشركات غير الإسلاميه من الباخره والطائره والسياره فلا إشكال فى إجراء أصاله الطهاره بالنسبه إلى غير اللحوم والشحوم ونحوهما وكذا إجراء أصاله الحليه، وأما بالنسبه إلى اللحوم والشحوم ونحوهما فاللازم الاجتناب والاحتياط إلا أن يعلم كونها مأخذة عن يد المسلمين.

بقى الكلام فيما لو شك فى أن الحج أهم من ذلك الواجب المزاحم له أو ترك الحرام، الدائر أمر الملكف بينه وبينه، فهل المرجع عموم أدله الحج، أو هذا من قبيل الشك فى أصل التكليف بالحج، فالأصل البراءة عنه، والأرجح فى النظر

ولو حج مع هذا صح حجه، لأن ذلك في المقدمه وهى المشى إلى الميقات، كما إذا ركب دابه غصبيه إلى الميقات.

التخير بينهما، لأنه يعلم إجمالاً بأن عليه أحد التكليفين إما معينا لو أن أحدهما أهم في الواقع، أو مخيراً إن كانا في عرض واحد ولا يتمكن من إحراز التكليف الفعلى، فيدور الأمر بين تركهما وبين فعل أحدهما، والثاني مقدم لتقدم الامتثال الاحتمالى على المخالفه القطعيه.

{ولو حج مع هذا صح حجه} وأجزأ عن حجه الإسلام {لأن ذلك في المقدمه وهى المشى إلى الميقات كما إذا ركب دابه غصبيه إلى الميقات}.

نعم الكلام فيما لو كان إياه أيضاً هذا الطريق كالكلام فيما لو فقد مؤنه إياه الذى تقدم احتمال عدم إجزائه عن حجه الإسلام، لعدم التمكن شرعاً من الإياب فى مفروض ما ذكره المصنف، أو احتمال عدم التمكن واقعاً فى مفروض الشك فى الأهميه واحتمال الإجزاء.

مسألة ٧٠: لو استقر عليه الحج وكان عليه الخمس

مسألة ٧٠: إذا استقر عليه الحج وكان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجبه، وجب عليه أدائها، ولا يجوز له المشى إلى الحج قبلها، ولو تركها عصي وأما حجه فصحيح إذا كانت الحقوق في ذمته لا في عين ماله، وكذا إذا كانت في عين ماله ولكن كان ما يصرفه في مؤنته من المال الذي لا يكون فيه خمس أو زكاه أو غيرهما، أو كان مما تعلق به الحقوق ولكن كان ثوب إحرامه وطوافه وسعيه وثمان هديه من المال الذي ليس فيه حق،

{مسألة ٧٠: إذا استقر عليه الحج} بمعنى أنه كمل فيه شرائط الوجوب، لا-الاستقرار بمعنى الوجوب عليه من السنه السابقه {وكان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجبه، وجب عليه أدائها، ولا يجوز له المشى إلى الحج قبلها} إذا كان لا يمكنه أدائها في الطريق مع جواز هذا المقدار من التأخير، أو أدائها بعد الرجوع لأشخاص خاصه كما في باب الزكاه الذي يجوز له التأخير لانتظار بعض الفقهاء.

{ولو تركها} حينئذ وذهب إلى الحج {عصى وأما حجه فصحيح إذا كانت الحقوق في ذمته لا في عين ماله} ووجه الصحه واضح، إذ لا ارتباط للحج بذلك.

{وكذا إذا كانت في عين ماله ولكن كان ما يصرفه في مؤنته من المال الذي لا يكون فيه خمس أو زكاه أو غيرهما، أو كان مما تعلق به الحقوق ولكن كان ثوب إحرامه وطوافه وسعيه وثمان هديه من المال الذي ليس فيه حق} هذا بالنسبه إلى الأركان تام، وأما غير الأركان كثمان الهدى ونحوه فمع الجهل لا ينبغي الإشكال في صحه الحج، بالموضوع كان أم بالحكم أم بهما، لقول

بل وكذا إذا كانا مما تعلق به من الخمس والزكاة إلا أنه بقي عنده مقدار ما فيه منهما، بناءً على ما هو الأقوى من كونهما في العين لا على وجه الإشاعة.

الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الصمد الآتي في لبس ثوب الإحرام: «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه» (١).

{بل وكذا إذا كانا مما تعلق به من الخمس والزكاة إلا أنه بقي عنده مقدار ما فيه منهما، بناءً على ما هو الأقوى من كونهما في العين لا على وجه الإشاعة} وقد ذكرنا الكلام في ذلك في كتاب الزكاة والخمس، فراجع.

ص: ٣١٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٥ باب ٤٥ في تروك الإحرام ح ٣

مسأله ٧١: يجب على المستطيع الحج مباشره، فلا يكفيه حج غيره عنه تبرعاً أو بالإجاره إذا كان متمكناً من المباشره بنفسه.

{مسأله ٧١: يجب على المستطيع الحج مباشره} لما قلنا في كتاب الزكاه من أن الظاهر من الأوامر مباشره الملكف إلا أن يدل من الخارج على عدم وجوب المباشره، مضافاً إلى الضروره والإجماع وإشعارات الأخبار الداله على اشتراط الصحه وأن المستطيع إذا لم يحج يخير عند موته بين اليهوديه والنصرانيه، إلى غير ذلك.

{فلا- يكفيه حج غيره عنه تبرعاً أو بالإجاره} أو بالصلح أو بالشرط أو بالأمر كالمولى بالنسبه إلى عبده {إذا كان متمكناً من المباشره بنفسه}.

ولا يخفى أن هذا في الحج الإسلامى، أما المندوب فيجوز الاستنابه فيه كما سيأتى في فصل الحج المندوب إن شاء الله تعالى.

مسألة ٧٢: إذا استقر الحج عليه ولم يتمكن من المباشرة لمرض لم يرج زواله، أو حصر كذلك، أو هرم بحيث لا يقدر، أو كان حرجاً عليه، فالمشهور وجوب الاستنابه عليه، بل ربما يقال بعدم الخلاف فيه وهو الأقوى، وإن كان ربما يقال بعدم الوجوب، وذلك لظهور جملة من الأخبار في الوجوب.

{مسألة ٧٢: إذا استقر الحج عليه ولم يتمكن من المباشرة لمرض لم يرج زواله، أو حصر كذلك، أو هرم بحيث لا يقدر، أو كان حرجاً عليه، فالمشهور وجوب الاستنابه عليه، بل ربما يقال بعدم الخلاف فيه} بل حكى ادعاء الإجماع عليه من المسالك والمفاتيح وشرحه وشرح الشرائع للشيخ على وغيرها {وهو الأقوى} للأخبار الآتية والإجماعات المتقدمة.

{وإن كان ربما يقال بعدم الوجوب} كما اختاره في المستند، قال: فالأقرب إذاً ما يقتضيه الأصل وهو عدم الوجوب وإن استحب، بل نسب التردد في الحكم إلى ظاهر الذخيره والشرائع والنافع والإرشاد، لترددهم في استنابه المعذور من غير تفصيل بين الاستقرار وعدمه (١).

{وذلك} الذي ذكرناه من كون الأقوى الوجوب {لظهور جملة من الأخبار في الوجوب} ففي صحيح الحلبي أو حسنه، عن الصادق (عليه السلام) في حديث: «وإن كان مؤسراً حال بينه وبين الحج مرض أو حصر أو أمر يعذره الله تعالى فيه، فإن عليه أن يحج من ماله ضروره لا مال له» (٢).

ص: ٣١٤

١- المستند: ج ٢ ص ١٦٤ سطر ٢٣

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٤ باب ٢٤ في وجوب الحج ح ٢

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) أمر شيخاً كبيراً لم يحج قط ولم يطق الحج لكبره، أن يجهز رجلاً ليحج عنه» (١).

ومصحح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن علياً رأى شيخاً لم يحج قط ولم يطق الحج من كبره فأمره أن يجهز رجلاً فيحج عنه» (٢).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كان علي (عليه السلام) يقول: لو أن رجلاً أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلاً من ماله ثم ليعثه مكانه» (٣).

وخبر عبد الله بن ميمون القداح، عن أبي جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) قال لرجل كبير لم يحج قط: إن شئت أن تجهز رجلاً ثم ابعثه يحج عنك» (٤).

وخبر سلمه أبي حفص، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن رجلاً- أتى علياً (عليه السلام) ولم يحج قط فقال: إنى كثير المال وفرطت في الحج حتى كبرت سنى، فقال: «تستطيع الحج»؟ فقال: لا. فقال له علي (عليه السلام): «إن شئت (٥) فجهز رجلاً ثم ابعثه يحج عنك».

ص: ٣١٥

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٥ باب ٢٤ فى وجوب الحج ح ٦

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٤ باب ٢٤ فى وجوب الحج ح ١

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٤٤ باب ٢٤ فى وجوب الحج ح ٥

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٤٥ باب ٢٤ فى وجوب الحج ح ٨

٥- كلمه « إن شئت » فى هذه الروايات لبيان الموضوع، إذ الحج إنما يمكن فى ظرف المشيئه، ومثلها كلمه « إن شئت » فى باب حج المرأة وستأتى جمله منها (منه دام ظله)

وخير على بن أبي حمزه: سألته عن رجل مسلم حال بينه وبين الحج مرض أو أمر يعذره الله تعالى فيه، فقال (عليه السلام): «عليه أن يحج رجلاً من ماله ضروره لا مال له»^(١).

وعن المفيد، عن الفضل بن عباس، قال: أتت امرأه من خثعم رسول الله (عليه السلام) فقالت: إن أبي أدركته فريضه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يلبث على دابته، فقال لها رسول الله (صلى الله عليه وآله): «فحجى عن أبيك»^(٢).

وفى روايه أخرى عن ابن عباس: إن امرأه من خثعم سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) إن فريضه الله فى الحج أدركت أبى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يمسك على راحلته، فهل ترى أن أحج عنه، قال (صلى الله عليه وآله): «نعم»^(٣).

وزاد فى روايه عمر بن دينار، فقالت: يا رسول الله فهل ينفعه ذلك؟ فقال (صلى الله عليه وآله): «نعم كما لو كان عليه دين تقضيه نفعه»^(٤).

وعن الدعائم: روينا عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أن رجلاً أتاه فقال: أبى شيخ كبير لم يحج أفأجهز رجلاً يحج عنه، فقال: «نعم، إن امرأه خثعم سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يحج عن أبيها لأنه شيخ كبير، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): نعم فافعل، إنه لو كان على أبيك دين فقضيته عنه أجزأه ذلك»^(٥).

ص: ٣١٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٤ باب ٢٤ فى وجوب الحج ح ٣

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٥ باب ٢٤ فى وجوب الحج ح ٧

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٤٤ باب ٢٤ فى وجوب الحج ح ٤

٤- العوالى: ج ١ ص ٢١٦ ح ٧٨ راجع المستدرک

٥- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٣٣٦ فى ذكر الحج عن الزمن والأموات سطر ١٣

وعن الشيخ أبي الفتوح فى تفسيره، عن جابر أنه قال: يا رسول الله أبى شيخ كبير لا يقدر على الحج والعمرة، فقال: «حج عنه واعتمر»^(١).

وعن امرأه خثعمية أنها أتت إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقالت: يا رسول الله إن فرض الحج قد أدرك أبى وهو شيخ لا يقدر على ركوب الراحلة أيجوز أن أحج عنه، قال (صلى الله عليه وآله): «يجوز». قالت: يا رسول الله ينفعه ذلك، قال (صلى الله عليه وآله): «أرأيت لو كان على أبىك دين ففضيته أما كان يجرى»، قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق»^(٢).

ثم إنه ربما يورد على هذه الروايات بأمرين:

الأول: ضعف سند جملة منها. وفيه: إن ضعف سند جملة منها لا يوجب سقوط البقية وفيها الصحاح والحسان ونحوهما، مع أن الشهره جابره لضعف السند على ما ذكر فى الأصول.

الثانى: ضعف الدلالة، وذلك من وجوه:

الأول: اشتمال صحيح الحلبي على كون النائب ضروره، ومثله خبر على بن حمزه مع أنه لم يقل بوجوب استنابته أحد. وفيه: إنه لو دل دليل على عدم الاختصاص نقول به. ولا مانع من التفكيك بين القيد المقيد لدليل. وإن لم يتم دليل على ذلك نقول بمفاد الروايه لعدم وجه لرفع اليد عن الظاهر بغير قرينه.

الثانى: إن الأمر بالحج فى هذه الروايات وارد مورد توهم الحظر، إما

ص: ٣١٧

١- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ٥ باب ١٨ فى وجوب الحج ح ٢ سطر ٣١

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ٥ باب ١٨ فى وجوب الحج ح ٣ سطر ١٤

من جهة عدم مشروعيه الاستنابه عن الحى، وإما من جهة قول بعض العامه به كما عن الخلاف والمنتهى. وفيه: إنه خلاف الظاهر، بل الظاهر أو النص من هذه الروايات يقتضى الوجوب، فإن قوله (عليه السلام): «عليه» ونحوه نص فى الوجوب.

الثالث: تعليق الحج على المشيئه فى خبرى ابن ميمون وأبى حفص الظاهر فى الجواز يدل على كون الأمر ونحوه فى سائر الأخبار استحبابى.

إن قلت: تعليق الاستحباب على المشيئه أيضاً خلاف القاعده، فهذا الإشكال مشترك الورود بين القائل بالوجوب والاستحباب.

قلت: تعليق الوجوب على المشيئه لا معنى له أصلاً بخلاف الاستحباب، فإنه بالنظر إلى أن إحراز الثواب شىء موكول إليه إن شاء أحرز وإن شاء لم يحرز كان لتعليق الاستحباب على المشيئه وجه.

وفيه: ما فى المستمسك بأنه مع الاختلاف فى النقل تجرى أحكام التعارض، وهى تقتضى الأخذ بالصحيح لأنها أصح سنداً وأكثر عدداً، مع قرب احتمال أن يكون المراد من قوله (عليه السلام): «إن شئت أن تجهز» إلخ فى خبر القداح، إن شئت حججت بنفسك وتحملت الحرج وإن شئت استنبت، نعم لا يجىء ذلك فى خبر سلمه لأن المفروض فيه أنه لا يطبق الحج بنفسه (١)، انتهى.

وإن شئت قلت: إن الصحيح حجه على الوجوب، وهذين لا حجيه فيهما حتى يؤخذ بظاهرهما من الاستحباب، فترك الحججه بما لا حجيه فيه لا وجه له.

الرابع: اضطراب متن الروايه المرويّه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وهو موجب

ص: ٣١٨

وأما إن كان موسراً من حيث المال ولم يتمكن من المباشرة مع عدم استقراره عليه، ففي وجوب الاستنابه وعدمه قولان، لا يخلو أولهما عن قوه، لإطلاق الأخبار المشار إليها،

للسقوط، وفيه: إن اللازم الأخذ بما هو صحيح، وهو المروى عن عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، وترك غيره مما لا يصح سنده.

الخامس: اضطراب متن الرواية المروية عن النبي (صلى الله عليه وآله) في قصه الخثعميه واحتمالها لموت أبيها.

والجواب: إن الاضطراب في هذه الرواية لا يوجب رفع اليد عن الصحاح السابقه الداله على الوجوب، مضافاً إلى أن خبر الدعائم الذي هو حجه، كما يظهر لمن راجع تتمه المستدرک، يعين الوجوب مع ظهوره في حياه الأب، ويؤيده خبر تفسير أبي الفتوح من أمره (صلى الله عليه وآله) بالحج والعمره.

وفي المقام إشكالات آخر من هذا القبيل، لا يخفى جوابها على الخير.

وبهذا يظهر أن ما قواه المصنف (رحمه الله) هو الأقوى.

وأما إن كان موسراً من حيث المال ولم يتمكن من المباشرة مع عدم استقراره عليه، ففي وجوب الاستنابه وعدمه قولان، فعن الإسكافي والشيخ في النهايه والتهذيب والمبسوط والخلاف مدعياً فيه الإجماع، وأبى الصلاح وابن البراج وظاهر الحسن والعلامه في التحرير وكثير من المتأخرين بل الأكثر القول بالوجوب، ومال إليه في محكى المنتهى.

وعن المفيد والحلى والجامع والقواعد والإيضاح وبعض آخر عدم الوجوب، ولكن لا يخلو أولهما عن قوه، لإطلاق الأخبار المشار إليها.

ولا يرد عليه إلا ما توهم من الانصراف إلى خصوص من كان مستطعاً

قبل العذر، وفيه: إنه لا وجه للانصراف إلا أكثره الوجود أو غلبه الاستعمال، وليس شيء منهما في المقام، بل شمول الصحاح لمن تجدد له الثروه أظهر. ونحوه ما ربما يقال من أن الجمع بين هذه النصوص وبين ما دل على اعتبار صحة البدن، وإمكان المسير يكون بأحد نحوين:

الأول: أن يقيد إطلاق الحكم بغير الاستتابة، بأن تحمل الشرطية هي الشرطية للوجوب بنحو المباشره.

الثاني: أن يقيد موضوع هذه النصوص بمن كان مستطيعاً.

ولا ريب في كون التقييد أسهل، بل الأول بعيد جداً في نفسه وبملاحظه قرينه السياق، فإن الصحة ذكرت في النصوص في سياق الزاد والراحله اللذين هما شرط في الاستطاعه حتى بالإضافة إلى وجوب الاستتابة، فتكون صحة البدن كذلك، انتهى.

إذ أدله الاستتابة حاكمه على أدله وجوب الحج الذي لا يكون إلا باستجماع الشرائط، فيكون مقتضى الجمع بين صحيح محمد بن مسلم مثلاً وبين الأدله الأوليه هكذا: لو أن رجلاً مستجمعاً للشرائط أراد الحج فلم يستطع فليجهز رجلاً.

ومن المعلوم أن نتيجة الجمع العرفي بينهما هو التقييد الأول، بل الثاني بعيد جداً، بل المستفاد من قضيه الخثعميه وروايه جابر عدم الاستقرار سابقاً، لأن الحج وجب في أواخر عمر النبي (صلى الله عليه وآله) كما يرشد إلى ذلك قضيه حجه الوداع، ومن المعلوم عدم وجوب الحج قبلاً، فكيف يستقر على ذمه والد الخثعميه وجابر.

وهي وإن كانت مطلقه من حيث رجاء الزوال وعدمه، لكن المنساق من بعضها ذلك، مضافاً إلى ظهور الإجماع على عدم الوجوب مع رجاء الزوال.

وأما القرينه المذكوره فلا يخفى ما فيها، إذ لو قال: الصحه والزاد والراحله شرط في الوجوب ومن لم تكن له صحه وجب عليه الاستنابه لم يفهم العرف من ذلك إلا أن الصحه شرط على الوجوب بالمباشره دون أخويه، فإنهما شرطان مطلقاً ولا يفهم أن كلها شرائط مطلقاً.

ثم إن في تعليق بعض الأعاضم على قول المصنف (رحمه الله): (لا يخلو أولهما من قوه) ما لفظه: لا قوه فيه، نعم هو أحوط، ولو قيل بالوجوب لم يكن بد من القول به في مرجو الزوال أيضاً لعدم الفرق بينهما من حيث الدليل والقائل، انتهى.

والظاهر وجود الفرق بينهما من حيث القائل، فإن العلامه في محكى المنتهى والتذكره ادعى الإجماع على عدم وجوب الاستنابه مع رجاء زوال العذر، مع قوله في التحرير بالوجوب على غير من استقر عليه الحج كما تقدم نقله عنه، نعم لا فرق بينهما من حيث الدليل كما سيأتي.

{وهي وإن كانت مطلقه من حيث رجاء الزوال وعدمه لكن المنساق من بعضها} كالنصوص الوارده في الشيخ الكبير {ذلك} أي عدم رجاء الزوال لياس الشيخ غالباً عن زوال عذره بل خلافه نادر جداً.

{مضافاً إلى ظهور الإجماع} المحكى عن التذكره والمنتهى {على عدم الوجوب مع رجاء الزوال} لكن في الخلاف أنه قال: إذا كانت به عله يرجى زوالها مثل الحمى وغيرها فأحج رجلا عن نفسه ثم مات أجزاءه عن حجه الإسلام، ثم ادعى إجماع الفرقه والأخبار.

وعن الدروس أيضاً الوجوب حتى مع عدم اليأس.

قال فى محكى المسالك: وإنما تجب الاستنابه مع الیاس من البرء، ومعه فالوجوب فورى كأصل الحج، ولو لم يحصل الیاس لم یجب وإن استحب، ویظهر من الدروس وجوب الاستنابه على التقديرین وإن لم تجب الفوریه مع عدم الیاس (١)، انتهى.

واختاره فى الحدائق، قال: لا یخفى أن إطلاق أكثر الأخبار المتقدمه ظاهر فى مطلق المرض مأیوساً من برئه أم لا، إلى أن قال: وبالجملة فإنى لا أعرف لهم حجه واضحه على التخصیص سوى الإجماع المدعى، إلى أن قال بعد نقل كلام الشهید (رحمه الله): وقول الشهید عندى هنا لا یخلو من قوه وإن نسبه فى المدارك إلى الضعف (٢)، انتهى.

ومال إليه فى المستمسك فى أول كلامه حیث قال بعد النقل عن الحدائق: وهو قریب بناءً على الوجوب، لكن العمل بها بعد إعراض الأصحاب عنها كما ترى، إلا أن یحتمل بناؤهم على ظهورها فى المأیوس كما فى المدارك الجزم به، فإذا تبین ظهورها فى غیر المأیوس لم یكن إعراضهم موهناً (٣)، انتهى.

وكیف كان، فالأرجح فى النظر هو وجوب الاستنابه حتى لمرجو الزوال، إذ الأخبار المتقدمه باستثناء أخبار الشیخ ظاهر فى المطلق، فإن قوله (عليه السلام) فى صحیحته الحلبي: «إن كان موسراً حال بینه و بین الحج مرض أو أمر یعذره الله

ص: ٣٢٢

١- المسالك: ج ١ ص ٩٠ باب من أبواب الحج سطر ١٢

٢- الحدائق: ج ١٤ ص ١٣٠

٣- المستمسك: ج ١٠ ص ١٩٤

فيه» شامل لكلتا صورتين (١١))، وكذا قوله (عليه السلام) في صحيحه ابن مسلم: «إن رجلاً أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلاً من ماله ثم ليبعثه مكانه» (٢)).

بل قال في الجواهر مشيراً إلى هاتين الروايتين بما لفظه: على أن الصحيحين الأولين قد اشتملا على منع المرض الذي هو أعم من مرجو الزوال وعدمه، بل لعل الظاهر منه الأول (٣))، انتهى. بل وغيرهما من روايه على بن حمزه وغيرها كما لا يخفى.

ولا وجه للتخصيص إلا أمور ذكرت وجهها له:

الأول: إن الحكم مخالف للقاعده، فاللازم الاقتصار فيه على القدر المتيقن وهو مرجو الزوال.

وفيه: إن التمسك بالقدر المتيقن محله ما لو كان الدليل مجملاً ونحوه، وليس المقام منه.

الثاني: أصاله عدم الجواز.

وفيه: أن الأصل مرتفع بالإطلاق.

الثالث: إعراض الأصحاب عن الإطلاق.

وفيه: مضافاً إلى ما ذكره في المستمسك، أن إعراض جملة من الأصحاب خصوصاً مع مخالفه الشيخ بل ادعاؤه الإجماع ليس موهناً.

الرابع: الإجماع المدعى في كلام العلامة.

وفيه: المناقشه فيه صغرى وكبرى، كما مر غير مره.

ص: ٣٢٣

١- السوائل: ج ٨ ص ٤٤ الباب ٢٤ في وجوب الحج ح ٢

٢- السوائل: ج ٨ ص ٤٤ الباب ٢٤ في وجوب الحج ح ٥

٣- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٨٣

والظاهر فوريه الوجوب كما فى صورته المباشره،

الخامس: ما عن العلامه فى المنتهى وتبعه المدارك من أن المتبادر من الأخبار المذكوره تعلق الوجوب بمن حصل له اليأس من زوال المانع.

وفيه: ما عرفت من ظهور بعض الصحاح فى غير المأيوس، وإطلاق جملة منها للصورتين، خصوصاً والحصر لا يدوم غالباً.

السادس: ما عن العلامه أيضاً بما لفظه: والتفاتاً إلى أنه لو وجبت الاستنابه مع المرض مطلقاً لم يتحقق اعتبار التمكّن من المسير فى حق أحد من المكلفين.

وفيه: ما ذكره هو (قدس سره) بقوله: إلا أن يقال إن اعتبار ذلك إنما هو فى الوجوب البدنى.

ثم على هذا لا فرق بين العلم بزوال العذر فى السنه القادمه وعدم العلم به.

وما فى المستمسك: من أنه لا يظن من أحد التزام ذلك، إذ قد عرفت أن اعتبار اليأس مظنه الإجماع (١) انتهى، مشكل إذ بعد إطلاق الأدله لا- وجه لرفع اليد عنه بمظنه الإجماع، بعد كون الإجماع المسلم غير الدخولى لا وجه لحجيته، خصوصاً ودليل المسأله معلوم وهو مما يسقط الإجماع عن الحجيه، كما تقرر فى الأصول، وما ذكره أخيراً من تأييد الانصراف أو التبادر إلى صورته اليأس مخدوش، ولكن المسأله تحتاج إلى التأمل إذ القول بالاستنابه مشكل.

{والظاهر فوريه الوجوب كما فى صورته المباشره} وفاقاً لغالب المعاصرين، وذلك لأن دليل النياه يقتضى تنزيل عمل النائب منزله عمل المنوب عنه، فإذا

ص: ٣٢٤

١- المستمسك: ج ١٠ ص ١٩٧

كان الواجب على المنوب عنه فوراً ففوراً، فكذلك بالنسبة إلى النائب، ونظيره ما لو قال: يجب عليك إعطاء درهم لمسكين في هذا اليوم فإن عصيت ففي اليوم الثاني وهكذا، وإن لم تتمكن من الإعطاء بنفسك فأعط شخصاً حتى يعطيه. فإن العرف لا يشك في أن اللازم إعطاء النائب في اليوم الأول ليعطيه، فإن عصى ففي اليوم الثاني وهكذا.

وبهذا يظهر الإشكال في كون الأصل يقتضى عدم الفوريه، بيان أن الفور إنما كان واجباً بالنسبة إلى العمل المباشري، وأما العمل التسبيبي فلا دليل على الفور، والأصل يقتضى عدمه، ويقربه عدم لزوم الفور في القضاء عن الميت بضميمه أن القضاء عن الميت والنيابة عن الحي من واد واحد.

كما ظهر الإشكال فيما عن الدروس من التفصيل، فإنه بعد اختيار الوجوب مطلقاً، يئس عن البرء أم لا، قال: الأقرب أن وجوب الاستنابه فوري إن يئس من البرء، وإلا استحب الفور(١)، انتهى.

ثم بناءً على الوجوب مطلقاً، كما هو المختار، لو لم يستنب في السنه الأولى وزال المانع في الثانيه، فلا إشكال في وجوب الحج على نفسه مباشره، إذ أدله الاستنابه وردت في موضوع من لا يتمكن فلا تشمله، فلا مجال لاحتمال استصحاب انتقال الوجوب إلى النيابة حتى مع البرء.

ص: ٣٢٥

ومع بقاء العذر إلى أن مات يجزيه حج النائب، فلا يجب القضاء عنه وإن كان مستقراً عليه،

ثم إن الظاهر من جملة من الأخبار كخبر الخثعمية ونحوها، خصوصاً بملاحظه التنظير بالدين، كفايه التبرع عمن وجب عليه ولو بدون اطلاعه، كما أن الظاهر عدم لزوم كون المصارف منه.

{ومع بقاء العذر} أو تبدله من نوع إلى آخر، سواء كان النوع الواحد المتبدل مستمراً أم متقطعاً، كما لو كان يزول عذره في محرم ثم يتجدد في شوال وهكذا، {إلى أن مات يجزيه حج النائب} عن حجه الإسلام {فلا يجب القضاء عنه وإن كان مستقراً عليه} من قبل العذر، وذلك لأن الظاهر من الأدلة أن هذا الحج المأتي به بواسطة النائب هو الحج المستقر على المنوب عنه.

فإن قوله (عليه السلام) في صحيحه ابن سنان: «يجح عنه»، وكذا في صحيحه ابن عمار.

وقوله (عليه السلام) في صحيحه ابن مسلم: «ثم ليعثه مكانه».

وقوله (عليه السلام) في خبر ابن ميمون: «يجح عنك».

وكذا خبر سلمه، إلى غير ذلك مما اشتمل على كون الحج عنه، كلها ظاهره بل صريحه في كون المأتي به هو الحج الذي تكلف به المنوب عنه، ومع الإتيان به لا مجال للإتيان ثانياً، فإنه من قبيل الإطاعة بعد الإطاعة.

وعلى هذا فلو أوصى بالحج كان من الثلث لا من الأصل.

وبهذا يظهر ما فيما احتمله صاحب الجواهر من كون إحجاج غيره عن نفسه لا بعنوان النيابة.

ثم إنه لا فرق فيما ذكر بين الحج بأقسامه الثلاثة والعمره بأقسامها كذلك، لإطلاق الأخبار، والتصريح بها في خبر أبي الفتوح، فلو كان حج بنفسه

وإن اتفق ارتفاع العذر بعد ذلك، فالمشهور أنه يجب عليه مباشرة وإن كان بعد إتيان النائب، بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه، لكن الأقوى عدم الوجوب، لأن ظاهر الأخبار أن حج النائب هو الذى كان واجباً على المنوب عنه، فإذا أتى به فقد حصل ما كان واجباً عليه، ولا دليل على وجوبه مره أخرى،

القران ولكن لم يعتمر لمانع فى تمام وقت عمرته استتاب، وبالعكس لو اعتمر للتمتع ولم يتمكن من الحج استتاب.

{وإن اتفق ارتفاع العذر بعد ذلك} سواء علمه من الأول أم لا على المختار {فالمشهور أنه يجب عليه} الحج {مباشرة وإن كان بعد إتيان النائب} بتمام الأعمال {بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه}، قال فى محكى التذكرة: إنه لا خلاف فيه بين علمائنا(١).

وقال فى الحدائق: أحدهما أن يبرأ من ذلك المرض، ولا خلاف ولا إشكال فى وجوب الإعادة والحج بنفسه.(٢)

وقال فى المستند: من غير خلاف صريح منهم أجده، بل قيل كاد أن يكون إجماعاً(٣).

{لكن الأقوى عدم الوجوب، لأن ظاهر الأخبار أن حج النائب هو الذى كان واجباً على المنوب عنه، فإذا أتى به فقد حصل ما كان واجباً عليه، ولا دليل على وجوبه مره أخرى} إلا توهم إطلاق الأمر بالحج على المستطيع، وما فعله كان واجباً فى ماله وهذا يلزمه فى نفسه.

وفيه: إن الإطلاق مخصص بما

ص: ٣٢٧

١- التذكرة: ج ١ ص ٣٠٣ — ٣٠٤

٢- الحدائق: ج ١٤ ص ١٣٣

٣- المستند: ج ٢ ص ١٦٤ السطر ٢٨

بل لو قلنا باستحباب الاستنابه، فالظاهر كفايه فعل النائب بعد كون الظاهر الاستنابه فيما

دل على كون حجه الإسلام مره واحده، فإنه بضميمه ما تقدم من كون حج النائب هو حج المنوب عنه يدل على المطلوب، وأما أن ذاك في ماله وهذا في بدنه فلم يقيم عليه دليل.

وربما يقال في وجه الوجوب: إن وجوب الاستنابه إنما هو في العذر المستمر، فمع انكشاف الخلاف ينكشف عدم الوجوب من رأس لعدم أجزاء الحكم الظاهري.

وفيه: ما تقدم من أن الإطلاق محكم، فحج النائب واجب فوري مشروع بدل عن حجه الإسلام المتعلق بالمنوب عنه، فلا مجال للوجوب ثانياً بعد عدم كون وجوب الحج إلا مره واحده، ولذا سلم صاحب الجواهر الأجزاء على القول بوجوب أصل الاستنابه.

قال: وليس ذاك _ أي الحج ثانياً للبرء _ إلا للأمر الأول الذي لم يقم مقامه الأمر الثاني لعدم وجوبه وإلا لاقتضى الأجزاء كما هو مقرر في الأصول (١) انتهى.

وأما رفع اليد عن ظاهر الأدله بالإجماع المحكى أو المحتمل فقد عرفت حاله غير مره.

{بل لو قلنا باستحباب الاستنابه} إما مطلقاً حتى على المأيوس الذي لا يبرأ واقعاً، وإما في صوره رجاء الزوال أو الزوال الواقعي {فالظاهر كفايه فعل النائب بعد كون الظاهر} من أدله كون الحج عنه ومكانه {الاستنابه فيما

ص: ٣٢٨

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٨٥

كان عليه، ومعه لا- وجه لدعوى أن المستحب لا- يجزى عن الواجب، إذ ذاك فيما إذا لم يكن المستحب نفس ما كان واجباً، والمفروض في المقام أنه هو.

كان عليه، ومعه لا- وجه لدعوى أن المستحب لا- يجزى عن الواجب، إذ ذاك فيما إذا لم يكن المستحب نفس ما كان واجباً، والمفروض في المقام أنه هو.

وبهذا يظهر ما فيما عن التذكرة، حيث إنه بعد أن صرح بأن المريض إذا كان مرضه يرجى زواله، ونحوه غيره من ذوى الأعذار، يستحب له الاستنابه، قال ما لفظه:

فلو استناب من يرجو القدره على الحج بنفسه ثم صار مأيوساً من برئه فعليه أن يحج عن نفسه مره أخرى، لأنه استناب في حال لا يجوز الاستنابه فيها فأشبهه الصحيح، قال الشيخ (رحمه الله): ولأن تلك الحججه كانت عن ماله وهذه عن بدنه(1)، انتهى.

أقول: الظاهر أن مراده بعدم الجواز عدم النفوذ والمضى عن حجه الإسلام، وإلا كان ينافيه صدر الكلام من الاستحباب كما لا يخفى.

وكيف كان، فيرد عليه أن الرجاء وعدمه لم يؤخذ في موضوع الدليل حتى يدور مدارهما الحكم، بل الحكم إما دائر مدار الواقع كما نسب إلى المشهور، وإما دائر مدار العذر الفعلى حتى مع العلم بالبرء، كما اخترناه لظواهر الأدله، فلا مجال للحجه الثانيه فيما لو برئ فكيف فيما لم يبرأ.

ص: ٣٢٩

بل يمكن أن يقال: إذا ارتفع العذر في أثناء عمل النائب، بأن كان الارتفاع بعد إحرام النائب، إنه يجب عليه الإتمام ويكفى عن المنوب عنه،

{بل يمكن أن يقال: إذا ارتفع العذر في أثناء عمل النائب، بأن كان الارتفاع بعد إحرام النائب، إنه يجب عليه الإتمام ويكفى عن المنوب عنه}.

للمسألة صور ثلاثه، لأنه إما أن يتمكن المنوب عنه بعد ارتفاع عذره من الحج في هذه السنه ولو بنحو الاضطرارى أم لا، وعلى الثانى إما أن يتمكن فى السنين القادمه من الحج بالاستطاعه أم لا، فعلى الأول لا- وجه للقول بالكفايه، ويقع الكلام فيه فى مقامين:

الأول: تكليف المنوب عنه، والأقوى وجوب الحج عليه إذا تمكن، بأن كان له مال يتمكن به من الحج،— أو قلنا بانفساخ الإجاره وتمكن من استرجاع المال من النائب، وذلك لعموم الآيه والروايات الداله على وجوب الحج مباشره.

ولا- يرد على ذلك إلا إطلاق أدله النيابة، وفيه: عدم الإطلاق، إذ الظاهر من قوله (عليه السلام): «حال بينه وبين الحج مرض أو حصر أو أمر يعذره الله تعالى فيه» إلخ، وغيره أن المرض ونحوه حائل بينه وبين الحج، والمفروض أن ما نحن فيه ليس مما يحول المرض بينه وبين الحج، بل فى المقام ليس إلا ظن الحيولوه أو العلم بها، ويكون كما لو قال: من حال بينه وبين الصلاه عن قيام فى الوقت المرض فليصل قاعداً، فإنه لو صلى أول الوقت ثم ارتفع العذر لا يكفى لعدم الحيولوه.

والحاصل أنه ليس إلا توهم كونه من أفراد من يجب الاستنابه، ومن المعلوم أن التوهم لا يكون منشأ لحكم.

وأما لو لم يتمكن من الحج، ولو كان

بسبب عدم رد النائب المال حين قلنا بالانفساخ ووجوب الرد، فإن استطاع في السنين القابله لزم عليه الحج، لأنه من مصاديق الآيه الكريمه والروايات، وهذا الحج النيابة لو فرض إتمام النائب له لا يكون مسقطاً لعدم الأمر به، وإن لم يستطع لم يلزم عليه الحج لأنه ممن له العذر في ترك الحج، وقد تقدم عدم استقرار الحج لو كان العذر سبباً للترك.

الثاني: تكليف النائب، والظاهر انفساخ الإجاره، بل قد يقال بكشفه عن عدم الانعقاد لعدم صحه متعلق الإجاره، فيكون كما لو ظن الولد موت والده فأعطى من قبله الحج ثم تبين حياته وصحته وجمعه لسائر الشرائط، فإن الإجاره باطله من أصلها، وحينئذ فإن وصله الخبر لزم عليه إرجاع المال.

نعم يرجع إلى المنوب عنه بما اغترم ويغترم إلى الرجوع إلى محله، مضافاً إلى التفاوت بين عمله المحترم والغرم لأنه مغرور وعمله محترم، وقد تقرر في محله أن الغار لا يلزم أن يكون عالماً في جواز الرجوع إليه.

قال في المستمسك: إباحرام النائب لا أثر له في مشروعيه النيابة وعدم انفساخ الإجاره، لما عرفت من أن ارتفاع العذر كاشف عن عدم مشروعيه النيابة من أول الأمر بإحرامه باطل، ولأجل ذلك لا يصح احتمال وجوب الإتمام ولا احتمال لزوم التحلل لعمره مفرده، لأنهما من أحكام الإحرام الذي حدث صحيحاً، وليس منه إحرام النائب في الفرض، ولا مجال لدعوى الإجزاء^(١)، انتهى.

واحتمال وجوب إتمام الحج والعمره لله غير تام، لأن ذلك في الحج والعمره

ص: ٣٣١

١- المستمسك: ج ١٠ ص ٢٠١

الصحيحه لا الباطله، وإن لم يصله الخبر فليس عليه سبيل، فهو كما لو علم في الأثناء، نهايه الأمر أنه يأخذ في هذه الصورة أجر المثل إلا إذا كانت زائده على القدر الذى دخل فيه باختياره، فلو كانت أجره المثل عشرين وأجره المسمى عشره لا حق له فى أكثر من عشره لإقدامه على ذلك.

ثم إنه لو تمكن المنوب عنه من الأخذ والذهاب فلم يفعل وجب عليه الحج واستقر، لعدم عذر له.

الصورة الثانيه: أن يتمكن فى السنين القادمه من الحج مع عدم تمكنه فى هذه السنه، فيجب على ما نسب إلى المشهور من وجوب الحج مع زوال العذر، وأما على ما احتملناه من عدم الوجوب فإن كان زوال العذر فى وقت كان يتمكن من الحج لو كان له مال لزم الحج فى السنه القادمه، لأن حج النائب لم يكف عنه لعدم الأمر واقعاً بهذا الحج، وإنما تخيل ذلك، لما تقدم من أن ظاهر الأدله كون المرض حائلاً بينه وبين الحج، وليس المقام من ذلك.

وإن كان زوال العذر فى وقت لا- يتمكن من الحج ولو كان له مال، فلا يجب، لأنه حال بينه وبين الحج مرض، إذ ليس معنى الحيوله أن يكون إلى آخر الحج مريضاً، بل يكفى المرض ونحوه المانع عن الحج.

الصورة الثالثه: أن لا يتمكن فى السنين القادمه مع عدم تمكنه فى هذه السنه، فلا يجب عليه الحج على المختار من كفايه العذر فى عدم الاستقرار، وأما على مذاق من لا يرى العذر كافياً فى عدم الاستقرار فاللازم التفصيل بين صوره تمكنه من الحج فى هذه السنه لو كان له مال فيستقر، لأنه فوت الحج مع التمكن ولا يكفيه حج النائب، وبين صوره عدم تمكنه فلا يجب، لأنه لم يكن يتمكن من الحج ولو كان له مال.

بل يحتمل ذلك وإن كان في أثناء الطريق قبل الدخول في الإحرام، ودعوى أن جواز النيايه ما دامى كما ترى بعد كون الاستنابه بأمر الشارع، وكون الإجاره لازمه لا دليل على انفساخها، خصوصاً إذا لم يمكن إبلاغ النائب الموجه ذلك

وبهذا ظهر الإشكال فى المتن ككثير من الكلمات، كما ظهر الخلل فيما قال فى المدارك: ولو كان _ أى زوال العذر _ بعد الإحرام احتمال الإتمام والتحليل، وعلى الأول فإن استمر الشفاء حج ثانياً، وإن عاد المرض قبل التمكن فالأقرب الإجزاء (١١) انتهى.

{بل يحتمل ذلك} الذى ذكر من وجوب الإتمام على النائب والكفايه عن المنوب عنه {وإن كان} زوال العذر {فى} حال كون النائب فى {أثناء الطريق قبل الدخول فى الإحرام، ودعوى أن جواز النيايه ما دامى كما ترى بعد كون الاستنابه بأمر الشارع، وكون الإجاره لازمه لا دليل على انفساخها، خصوصاً إذا لم يمكن إبلاغ النائب الموجه ذلك}.

وقد عرفت الإشكال فى هذه المسأله من المسأله السابقه، فإنه لو تمكن من الحج فى هذه السنه بطلت النيايه لعدم حيوله العذر بينه وبين الحج وإنما تخيل ذلك، فليس ذلك من باب كون النيايه ما دامياً، بل لم تكن النيايه صحيحه من أصلها، كما لو علم بذلك من أول الأمر إذ العلم والجهل لا مدخليه لهما من هذه الجهه، فالاستنابه لم تكن بأمر الشارع وإنما تخيل الأمر، والإجاره لا تنعقد من أولها إلا صورته وخيالاً، إذ الإجاره إنما تنعقد إذا كان متعلقها

ص: ٣٣٣

ولا فرق فيما ذكرنا من وجوب الاستنابه بين من عرضه العذر من المرض وغيره، وبين من كان معذوراً خلقه،

جائزاً، فيكون حال الإجاره هنا حال ما لو خيل جواز النياه عن الحى فى الصلاه فأجر أحداً لأن يصلى عنه ثم تبين لديه عدم الصحه.

قال فى محكى المدارك: لو استناب الممنوع فزال العذر قبل التلبس بالإحرام انفسخت الإجاره فيما قطع به الأصحاب(١).

وقال فى المستمسك: وأولى بعدم إجزاء حج النائب وعدم مشروعيه النياه وانفساخ الإجاره ما لو كان ارتفاع العذر فى أثناء الطريق(٢)، انتهى.

أقول: لم يعلم من القائل بتعليق الأحكام بالإحرام أنه يقول به مطلقاً حتى فيما لو أحرم قبل الميقات بالندى أو لم يحرم حتى من الميقات نسياناً، والمناط ما ذكرناه.

ثم إنه يشعب من صور اختلافهما اجتهاداً أو تقليداً فروع كثيره لا مجال لذكرها، وبعد الإحاطه بما قدمناه يعرف أحكامها، والله العالم الموفق.

ولا فرق فيما ذكرنا من وجوب الاستنابه بين من عرضه العذر من المرض وغيره { لعموم الأدله المصرحه بالمرض والحصر وأمر يعذره الله الشامل لأقسام من العذر {وبين من كان معذوراً خلقه} وغيره كما عن المسالك والمدارك والحدائق وغيرهما واختاره غير واحد من المعاصرين، قيل لإطلاق بعض

ص: ٣٣٤

١- المصدر

٢- المستمسك: ج ١٠ ص ٢٠٢

والقول بعدم الوجوب فى الثانى وإن قلنا بوجوبه فى الأول ضعيف.

وهل يختص الحكم بحجه الإسلام أو يجرى فى الحج النذرى والإفسادى

الصحيح وغيرها، وهو غير بعيد، إذ قوله (عليه السلام): «حال بينه» إلخ عبارته عرفيه تشملهما، ألا ترى أنه لو قال: من حال بينه وبين زيارته الحسين (عليه السلام) يوم عرفه مرض أو عذر فقال السلام عليك يا أبا عبد الله (عليه السلام) كتب له ثوابها مثلاً، لم يشك العرف فى شموله لمن خلق مريضاً.

ويؤيد ذلك بل يدل عليه روايات الخثعميه وجابر وغيرهما، فإن وجوب حج الإسلام إنما شرع مع سبق شيخوخه المسؤول عنه عن الوجوب، وهذا القول هو الأقرب، وإن اختار فى الشرائع والجواهر وغيرهما عدم الوجوب.

{و} على هذا فاختيار {القول بعدم الوجوب فى الثانى} الذى كان معذوراً خلقه {وإن قلنا بوجوبه فى الأول} الذى طرأ عليه العذر كما فى الجواهر حيث قال عند قول المحقق: ولو كان لا يستمسك خلقه قيل سقط الفرض عن نفسه وعن ماله وقيل يلزمه الاستتابة والأول أشبه (١) انتهى، ما لفظه: بأصول المذهب وقواعده، أما على المختار من الندب فى العارض فضلاً عنه فواضح، وأما على الوجوب فيه فالمتجه الاقتصار على المنساق من النصوص المزبوره للأصل إلخ، {ضعيف} لما تقدم.

{وهل يختص الحكم بحجه الإسلام أو يجرى فى الحج النذرى والإفسادى

ص: ٣٣٥

١- الجواهر: ١٧ ص ٢٨٦

أيضاً، قولان، والقدر المتيقن هو الأول بعد كون الحكم على خلاف القاعده

أيضاً، قولان { قال في الجواهر: ولا يلحق بحج الإسلام في وجوب النياه حج النذر والإفساد للأصل السالم عن المعارض، خلافاً للدروس فجعلهما كحج الإسلام في ذلك بل أقوى، وهو مشكل. (١)

وعن المدارك أنه غير واضح في النذر بل ولا الإفساد أيضاً إن قلنا إن الثانيه عقوبه، لأن الحكم بوجوب الاستنابه على خلاف الأصل، فيقتصر فيه على مورد النص وهو حج الإسلام، والنذر والإفساد إنما اقتضيا وجوب الحج مباشره وقد سقط بالعدر.

وعن المحقق بالنسبه إلى النذر إن وجوب الاستنابه حسن، وعن موضع من التذكرة أنه قريب.

وفي المستند إطلاق بعض ما تقدم من الأخبار كصحيحه محمد والحلبى عدم اختصاص ذلك بحجه الإسلام وجريانه في غيره من الواجبات أيضاً كالمندور، والظاهر عدم الخلاف فيه أيضاً كما ظهر منهم في مسأله الاستنابه عن الحجين في عام واحد (٢)، انتهى.

ولكن قال في باب نذر الحج ما لفظه: ولو حصل العضب بعد النذر والتمكن من الفعل فقد قطع جمع بوجوب الاستنابه، وطالبهم في المدارك بالدليل وهو مطالبه حقه، واذ ليس فينفي بالأصل (٣)، انتهى.

ثم إن المصنف (رحمه الله) جمع بين ترجيح الاختصاص هنا فقال: {والقدر المتيقن هو الأول بعد كون الحكم على خلاف القاعده} وبين ترجيح القول

ص: ٣٣٦

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٨٥

٢- المستند: ج ٢ ص ١٦٤ السطر ٣١

٣- المستند: ج ٢ ص ١٦٧ السطر ٣٢

وإن لم يتمكن المعذور من الاستنابه ولو لعدم وجود النائب، أو وجوده مع عدم رضاه إلا بأزيد من أجره المثل ولم يتمكن من الزيادة، أو كانت

الثانى فى المسأله الحاديه عشره من الفصل الآتى فقال: إذا نذر الحج وهو متمكن منه فاستقر عليه ثم صار معضوباً لمرض ونحوه أو مصدوداً بعدو أو نحوه فالظاهر وجوب استنابته حال حياته، لما مر من الأخبار سابقاً فى وجوبها، ودعوى اختصاصها بحجه الإسلام ممنوعه، إلخ.

وكيف كان، فالأرجح فى النظر كون الحج النذر والإفسادى كذلك، وإن قلنا بأن الأول حجه الإسلام والثانى عقوبه، وذلك لصحيح محمد بن مسلم المتقدم فى صدر المسأله.

وأما صحيح الحلبي فالظاهر منه بقريته قوله (عليه السلام): «وإن كان موسراً» إلخ هو حجه الإسلام، ويؤيد العموم الروايات الداله على جواز الحج الاستجابى نيابه عن الحى، الكاشف عن أن الحج ليس من قبيل صلاه الظهر ونحوه مما لا تقبل نيابه لا وجوبها ولا استجابيتها كالمعاده.

والقول بالانصراف إلى حجه الإسلام فى صحيح ابن مسلم، لا وجه له، ولو كان فهو بدوى.

وعليه فلا وجه للتمسك بالأصل أو القول بأنه القدر المتيقن كبعض الأمور الاعتباريه الأخر، وسيأتى الإشاره إليه فى المسأله الحاديه عشره من الفصل الآتى إن شاء الله تعالى.

{وإن لم يتمكن المعذور} عن المباشره {من الاستنابه ولو لعدم وجود النائب، أو وجوده مع عدم رضاه إلا بأزيد من أجره المثل ولم يتمكن من الزيادة} أو كان راضياً بأجره المثل ولم يتمكن منها، وإنما كان يتمكن نفسه من الحج لو لم يكن مريضاً لخفه مؤنته {أو كانت} الزيادة {مجحفه سقط

الوجوب وحينئذ فيجب القضاء عنه بعد موته إن كان مستقراً عليه، ولا يجب مع عدم الاستقرار، ولو ترك الاستتابة مع الإمكان عصى بناءً على الوجوب ووجب القضاء عنه مع الاستقرار، وهل يجب مع عدم الاستقرار أيضاً أو لا، وجهان.

{الوجوب} أما مع عدم التمكن فواضح لأنه لا يتمكن بنفسه ولا بماله، وأما مع الإجحاف فلما تقدم في دليل عدم وجوب الحج مع كون المال مجحفاً.

{وحيئذ فيجب القضاء عنه بعد موته إن كان مستقراً عليه، ولا- يجب مع عدم الاستقرار} لما سيأتى من وجوب القضاء معه وعدمه مع عدمه.

{ولو ترك الاستتابة مع الإمكان} بالمعنى المتقدم لا الإمكان العقلى ونحوه، إذ الإجحاف ليس مسقطاً للإمكان العقلى كما لا يخفى {عصى بناءً على الوجوب} كما اخترناه {ووجب القضاء عنه مع الاستقرار} قطعاً بأن تمكن من الحج فلم يحج ثم كان عليه الاستتابة فلم يستتب ثم مات، فإنه يجب القضاء عنه إذا كان له مال، لكونه من أفراد من يجب عليه القضاء، لما يأتى من وجوب القضاء على من وجب عليه ولم يذهب.

{وهل يجب} القضاء عنه {مع عدم الاستقرار أيضاً أو لا} كما لو استطاع حين لم يتمكن من الذهاب إلى الحج لكبر أو مرض أو نحوهما {وجهان} من أن أدله وجوب القضاء ظاهرها الوجوب على من كان عليه الحج ولم يذهب، وهذا لم يكن عليه الوجوب أصلاً، وإنما الواجب هو الاستتابة ولم يعلم وجوب

أقواهما نعم، لأنه استقر عليه بعد التمكن من الاستنابه، ولو استتاب مع كون العذر مرجو الزوال عنه فيجب عليه بعد زوال العذر، ولو استتاب مع رجاء الزوال وحصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر الكفايه

القضاء عمن كان عليه الاستنابه فقط.

والحاصل ظهور أدله القضاء في وجوب القضاء عمن كان عليه الحج مباشره، وهذا ليس منه.

ومن أن حج النائب في زمان حياته حجه كما يستفاد من أدلته، فكان اللازم عليه ابتداء الحج وحيث لا يتمكن يجب عليه الاستنابه، ولو قيل بأنه لا تشمله أدله النياه، قلنا لا تشمل الصورة الأولى أيضاً لأنه حيث عصى ولم يذهب انقلب تكليفه من الحج مباشره إلى الاستنابه، فلم يكن عليه الحج حين الموت فلا يجب القضاء عنه.

والأقوى ما اختاره المصنف ككثير من المعاصرين بقوله: {أقواهما نعم، لأنه استقر عليه بعد التمكن من الاستنابه} وقد عرفت وجوب الاستنابه مع عدم الاستقرار، فلا مجال للاحتياط بإعطاء كبار الورثه الحج من سهامهم.

{ولو استتاب مع كون العذر مرجو الزوال عنه} ثم زال ففي الأجزاء وعدمه احتمالان:

الأول: إنه {لم يجز عن حجه الإسلام فيجب عليه} الإتيان به {بعد زوال العذر} لأن الاستنابه تكليف المعذور إلى الآخر.

الثاني: الأجزاء لإطلاق الأدله، بل قلنا إنها تشمل حتى مع القطع بالزوال، فراجع.

{ولو استتاب مع رجاء الزوال وحصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر الكفايه} لأن الحكم على تقدير القول بتعلقه بعدم التمكن إلى الآخر معلق على الواقع من عدم التمكن وهنا كذلك، والرجاء وعدمه لا مدخلية له لا دليلاً

وعن صاحب المدارك عدمها ووجوب الإعادة، لعدم الوجوب مع عدم اليأس فلا يجزى عن الواجب

ولا إجماعاً، فلا وجه لوجوب الحج الاستنابي ثانياً.

{وعن} الشيخ (رحمه الله) والعلامة في التذكرة و{صاحب المدارك عدمها ووجوب الإعادة، لعدم الوجوب مع عدم اليأس فلا يجزى عن الواجب} (١)، بل نسب هذا القول في الحدائق إلى ظاهر الأصحاب، حيث قال في بيان صور المسألة: "الثالثة _ أن يصير مرضه إلى ما لا يرجى برؤه، وظاهرهم كما عرفت وجوب الاستنابه عليه ثانياً لما تقدم من التعليل" (٢)، انتهى.

أقول: قد تقدم في شرح قول المصنف "ومعه لا وجه لدعوى" إلخ، حجه العلامة والشيخ على وجوب الاستنابه ثانياً.

وقال في محكي المدارك: "ولو حصل اليأس بعد الاستنابه وجب عليه الإعادة، لأن ما فعله أولاً لم يكن واجباً فلا يجزى عن الواجب، ولو اتفق موته قبل حصول اليأس لم يجب القضاء عنه، لعدم حصول شرطه الذي هو استقرار الحج أو اليأس من البرء" (٣) انتهى.

ولكن قد تقدم في شرح العبارة المزبورة الجواب عن ذلك.

قال في الحدائق: ويأتي على ما قدمنا ذكره من أن ظاهر الأخبار وجوب الاستنابه مطلقاً أنه لو استناب أولاً فقد أدى الواجب ولا يجب عليه ثانياً (٤)، انتهى.

ص: ٣٤٠

١- المدارك: ص ٤٠ في كتاب الحج السطر ١٦

٢- الحدائق: ج ١٤ ص ١٣٣

٣- المدارك: ص ٣٠٦

٤- الحدائق: ج ١٤ ص ١٣٣

وهو كما ترى، والظاهر كفايه حج المتبرع عنه في صورته وجوب الاستنابه

وكيف كان، فقد عرفت أن الأقوى كفايه النيابة عن الحج ثانياً بنفسه أو نائبه، سواء كان حال المرض عالماً بالزوال أو بالعدم أم لا، وعلى كل تقدير زال العذر أم لا، لإطلاق الأدلة الحاكمة على الأصل وغيره من الأدلة الاجتهادية والأصول العمليه الأولى.

نعم لو كان المدار هو عدم الرجاء كان لما ذكره الشيخ والعلامه والمدارك وجه.

{وهو كما ترى} لا دليل عليه.

{والظاهر} من إطلاق جملة من الأدلة {كفايه حج المتبرع عنه في صورته وجوب الاستنابه} كما احتمله في المدارك وغيره، ولا ينافيه ما دل على التجهيز لأنه في مقام السؤال عن تكليفه.

وإن شئت قلت: إن روايات الخثعميه وجابر وغيرهما وخصوصاً بقرينه التمثيل بالدين، مضافاً إلى تأييد كون قضاء الحج عن الميت كذلك، بضميمه ما سبق من أنه لا يجب على المستطيع صرف المال في الحج فلو حج متسكعاً كفى، إلى غير ذلك من الشواهد والمؤيدات تدل على كفايه الحج عنه، وإن فعل النائب يجزى في إفراغ ذمه المنوب عنه من غير دخل للاستنابه في ذلك.

وما دل على أنه يجهز رجلاً - طريقى لا - موضوعى. قال في المستمسك: إن البدل فعل النائب لا فعل المنوب عنه بالتسبيب، فلا دخل للتسبيب في إفراغ الذمه ولا في أداء الواجب، وإن كان مقتضى الجمود على ما تحت عبارته النصوص أن التسبيب دخيل في البدل الواجب، لكن مناسبة الحكم والموضوع الارتكازيه توجب حمل الكلام على الأول، فهذا الارتكاز من قبيل القرينه المتصله على

وهل يكفي الاستنابه من الميقات كما هو الأقوى في القضاء عنه بعد موته، وجهان

صرف الكلام عن ظاهره (1)، انتهى.

أقول: قد عرفت وجود الإطلاق في نفس الروايات، وهو مؤيد بالارتكاز المذكور أو بالعكس.

وبهذا ظهر أنه لا وجه لخلاف العلامة (رحمه الله) في القواعد وكاشف اللثام وأصحاب الجواهر والمستند والحدائق والمدارك في أقوى احتماليه كاستدلالاتهم، فإنه استدل في الثاني بأصالة عدم فراغ ذمته بذلك، وبوجوب الاستنابه عليه وعدم الدليل على سقوطها عنه بذلك.

وقال الثالث: فالأحوط إن لم يكن أقوى الاقتصار في النياه عنه حينئذ على الإذن.

وقال الرابع: وفي التبرع عن الحي بالواجب فيما إذا كان له العذر المسوغ للاستنابه وكفايته عنه وجهان، أجودهما العدم، إذ الأخبار المتضمنه للاستنابه صريحه في أمره بالتجهيز من ماله، فلعل هذا العلم واجب عليه مقام الحج بنفسه وكفايه فعل الغير موقوف على الدليل وهو في المقام مفقود، انتهى.

كما لا وجه للتأمل كما في بعض التعليقات.

{وهل يكفي الاستنابه من الميقات كما هو الأقوى في القضاء عنه بعد موته} على ما يأتي الكلام فيه في المسألة السادسة والتسعين أم يلزم الاستنابه من البلد {وجهان} من أن القدر المتيقن الاستنابه عنه من مكانه، بل منصرف التجهيز والبعث كون المبدأ مكان المنوب عنه الذي قد يكون بلده وقد يكون غيره، ومن أن السير خارج عن الحج وإنما مبدأ

ص: ٣٤٢

لا- يبعد الجواز حتى إذا أمكن ذلك في مكة مع كون الواجب عليه هو التمتع، ولكن الأحوط خلافه، لأن القدر المتيقن من الأخبار الاستنباه من مكانه، كما أن الأحوط عدم كفايه التبرع عنه لذلك أيضاً

الواجب هو الميقات، والمفروض حصوله ولا إجمال في الدليل حتى يؤخذ بالقدر المتيقن، كما أن الانصراف بدوى يزول حين ملاحظه الموارد العرفيه، فلو طلب أحدنا من بلد بعيد وقيل إنه يكفي مع الضروره أن تبعث نائباً لم يفهم العرف منه إلا لزوم كون النائب حاضراً في ذلك المكان المطلوب حضور المنوب عنه فيه، وأما الإرسال من مكانه فلا يفهم أصلاً.

ولذا قال المصنف (رحمه الله): {لا يبعد الجواز حتى إذا أمكن ذلك في مكة مع كون الواجب عليه هو التمتع} لكن بشرط أن يخرج النائب إلى أحد المواقيت، أو لا يصل مال المنوب عنه إلى أزيد من ذلك.

وأما في صورته عدمها فتلبس النائب بالإحرام بعد الميقات لا دليل على كفايته لأنه اضطرارى، إذ مع إمكان الاختيارى لا دليل على كفايه الاضطرارى.

{ولكن الأحوط خلافه، لأن القدر المتيقن من الأخبار الاستنباه من مكانه، كما أن الأحوط عدم كفايه التبرع عنه لذلك أيضاً} أى لكون القدر المتيقن الاستنباه لا مطلق الإتيان.

ثم إن الظاهر من بعض الصحاح والأخبار المتقدمه لزوم كون النائب ضروره، ولا دافع لذلك إلا أمور:

الأول: الإجماع المحكى على عدم الوجوب.

وفيه: الإشكال فيه صغرى وكبرى.

الثانى: إطلاق جملة من الأخبار المقتضى لعدم لزوم الغائب صروره.

وفيه: إن المطلق يلزم أن يحمل على المقيد لا العكس، والقول بعدم فهم الخصوصية لا وجه له، بعد كون اللازم اشتراط عدم كونه صروره لو كنا والمرتكز العرفى، من كون الصروره غير عارف بخصوصيات الأعمال، فترك هذه الجبهه واشتراط كونه صروره قرينه على الخصوصية كما لا يخفى.

الثالث: إن الظاهر من تنظير النبى (صلى الله عليه وآله) الحج عنه بأداء الدين أنه كاف كيفما كان، سواء كان صروره أم لا.

وفيه: إن ظهور التقييد فى الاشتراط أقوى من هذا الظهور فى عدمه.

وعلى هذا فالأحوط أن يكون صروره.

ثم إنه لا فرق فى كون النائب هنا رجلاً أم امرأة، لعدم دليل على الخصوصية إلا ما فى الصحاح وغيرها من التصريح بلفظ الرجل، وذلك لا يكون مقيداً، لأنه منزل على الغالب بعد تصريح روايه الخثعميه بكفايه حج المرأة، كما أنه لا فرق فى المنوب عنه بين الرجل والمرأة.

ثم إن اللازم على النائب الإتيان بالحج الواجب على المنوب عنه فى الكيفيه، فلو كان عليه التمتع أو القران أو الأفراد لزم الإتيان بذلك النحو، لأن الظاهر من الأدله كونه بمنزله المنوب عنه، ولو كان المنوب عنه مخيراً كان النائب كذلك.

والحاصل أنه يجزى بالنسبه إليه جميع أحكام النائب إلا ما دل الدليل على تخصيصه بخصوصيه، والله تعالى هو العالم.

مسألة ٧٣ : فى الموت بعد دخول الحرم

مسألة ٧٣: إذا مات من استقر عليه الحج فى الطريق، فإن مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزاءه عن حجه الإسلام، فلا يجب القضاء عنه

{مسألة ٧٣: إذا مات من استقر عليه الحج فى الطريق} فله صور أربع:

لأنه إما أن يموت فى الحل، أو فى الحرم، على كل فإما أن يكون محرماً أم لا، فإن مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزاءه عن حجه الإسلام، فلا يجب القضاء عنه { ويشهد له فى الجملة قبل الإجماعات المستفيضة، جملة من النصوص:

ففى صحيح ضريس، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: فى رجل خرج حاجاً حجه الإسلام فمات فى الطريق، فقال: «إن مات فى الحرم فقد أجزاءه عنه حجه الإسلام، وإن مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجه الإسلام» (١).

وصحيح يزيد العجلي، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل خرج حاجاً ومعه جمل له ونعقه وزاد فمات فى الطريق، قال (عليه السلام): «إن كان ضروره ثم مات فى الحرم فقد أجزاءه عنه حجه الإسلام، وإن كان مات وهو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة وزاده ونفقته وما معه فى حجه الإسلام» (٢).

وصحيح زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام): «إذا أحصر الرجل بعث بهديه» إلى أن قال: قلت: فإن مات وهو محرم قبل أن ينتهى إلى مكة؟ قال (عليه السلام): «يجب

ص: ٣٤٥

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٧ باب ٢٦ فى وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٧ باب ٢٦ فى وجوب الحج ح ٢

عنه إن كان حجه الإسلام ويعتمر، إنما هو شيء عليه» (١).

ومرسل المفيد (رحمه الله) في المقنعه، قال الصادق (عليه السلام): «من خرج حاجاً فمات في الطريق فإنه إن مات في الحرم فقد سقطت عنه الحج، فإن مات قبل دخول الحرم لم يسقط عنه الحج وليقض عنه وليه» (٢).

وهذه النصوص كلها داله على كفايه الحج إذا كان بعد الإحرام ودخول مكة.

وأما إذا كان بعد دخول الحرم وقبل دخول مكة، فغير صحيح زراره يدل على الكفايه، وهو يدل بإطلاقه على عدم الكفايه، إذ مفاده أن من لم يدخل مكة لا يكفي عنه سواء دخل الحرم أم لا، فيبينه وبين الروايات الأخر عموم من وجه، لاجتماعها في الميت داخل الحرم دون مكة، وافتراقها في الميت في مكة، وافتراقه في الميت قبل الحرم، وحينئذ فمقتضى عموم تلك الروايات إجزاء فعل من مات قبل مكة بعد دخول الحرم عن حجه الإسلام، ومقتضى عموم صحيح زراره عدم إجزائه.

ولكن الروايات الثلاث أظهر في الكفايه من صحيح زراره في عدم الكفايه، لأنها أناط الحكم مناط دخول الحرم وجوداً وعدمه، فيدل على كفايه الموت داخل الحرم قبل مكة مفهوماً ومنطوقاً، بخلاف صحيح زراره فإنه لم يذكر فيه إلا حكم ما قبل مكة فقط، ولم يتعرض إلى بيان حكم المفهوم ثانياً، فلا بد فيه من أحد أمرين: إما تقييد مطلقه بصوره الموت قبل الحرم، وإما التصرف في المراد من مكة وأنه أعم من البلده.

ويؤيد ما ذكرنا

ص: ٣٤٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٨ باب ٢٦ في وجوب الحج ح ٣

٢- المقنعه: ص ٧٠

وإن مات قبل ذلك وجب القضاء عنه وإن كان موته بعد الإحرام على المشهور الأقوى، خلافاً لما عن الشيخ وابن إدريس فقلاً بالإجزاء حينئذ أيضاً ولا دليل لهما على ذلك إلا إشعار بعض الأخبار كصحيحه بريد العجلي حيث قال فيها بعد الحكم بالإجزاء إذا مات في الحرم: «وإن كان مات وهو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة وزاده ونفقتة في حجه الإسلام» فإن مفهومه الإجزاء إذا كان بعد أن يحرم لكنه معارض بمفهوم صدرها

من أقوائه الروايات المذكوره في مفادها فهم العلماء بحيث لم ينقل عن أحدهم الخلاف، وستأتى إشاره المصنف (رحمه الله) إلى ذلك.

{وإن مات قبل ذلك} المذكور من كونه بعد الإحرام ودخول الحرم، وذلك يتصور على وجوه ثلاثه:

الأول: قبل الإحرام وقبل دخول الحرم.

الثاني: قبل الإحرام بعد دخول الحرم.

الثالث: بعد الإحرام قبل دخول الحرم.

{وجب القضاء عنه وإن كان موته بعد الإحرام على المشهور الأقوى، خلافاً لما عن الشيخ} في الخلاف {وابن إدريس} في السرائر {فقلاً بالإجزاء حينئذ} أي حين كان الموت بعد الإحرام وقبل دخول الحرم {أيضاً} كما يجزى إذا كان بعدهما {ولا دليل لهما على ذلك إلا إشعار بعض الأخبار كصحيحه بريد العجلي} المتقدمه {حيث قال فيها بعد الحكم بالإجزاء إذا مات في الحرم: «وإن كان مات وهو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة وزاده ونفقتة في حجه الإسلام» فإن مفهومه الإجزاء إذا كان بعد أن يحرم} ولو لم يدخل في الحرم {لكنه معارض بمفهوم صدرها} وهو قوله

وبصحيح ضريس وصحيح زراره ومرسل المقنعه، مع أنه يمكن أن يكون المراد من قوله (عليه السلام): قبل أن يحرم، قبل أن يدخل في الحرم، كما يقال أنجد أى دخل في نجد، وأيمن أى دخل اليمن

(عليه السلام): «ثم مات في الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام»، فإن مفهومه عدم الإجزاء إذا مات قبل الدخول في الحرم وإن كان قد أحرم، وحينئذ فيقع التعارض بين الذيل والصدر، إذ الصدر يدل بمفهومه على عدم الإجزاء لكونه قبل الدخول في الحرم، والذيل يدل على الإجزاء لكونه بعد الإحرام فيتساقط المفهومان ويبقى صورته الموت بعد الإحرام وقبل دخول الحرم ساكتاً عنه في الصحيحه، وبذلك لا يمكن التمسك بها لمذهب المشهور ولا لمذهب الشيخ والحلى في مسأله الموت بعد الإحرام وقبل دخول الحرم.

{و} مضافاً إلى ذلك فهذا المفهوم الذى تمسك به الشيخ والحلى معارض {بصحيح ضريس وصحيح زراره ومرسل المقنعه} المتقدّمات، فإنها كلها جعلت المناطق دخول الحرم أو دخول مكه.

وربما يقال بالكفايه للروايات الداله على أن النائب إذا مات كذلك أجزأ بالفحوى.

وفيه: مضافاً إلى أن ذلك قياس، إنها مشتمله على كفايه الموت فى الطريق الدال على كفايه الموت ولو قبل الإحرام وقبل دخول الحرم مع عدم القول بذلك فى المقام قطعاً، {مع أنه يمكن أن يكون المراد من قوله (عليه السلام)} فى صحيح بريد {قبل أن يحرم، قبل أن يدخل فى الحرم} كما احتمله فى المستند {كما يقال أنجد أى دخل فى نجد، وأيمن أى دخل اليمن}، وأعرّق أى دخل العراق.

فلا ينبغي الإشكال في عدم كفايه الدخول في الإحرام، كما لا يكفي الدخول في الحرم بدون الإحرام، كما إذا نسيه

وهذا المعنى غير مستبعد بعد وروده في اللغة، فإنهم ذكروا أن أحرَمَ يأتي بمعنى دخل في الشهر الحرام، وكذلك بمعنى دخل في الحرم، بل قرينه الصذر تؤيدها، إذ قوله (عليه السلام): «ثم مات في الحرم» يصلح للقرينه على ذلك. وهذا الاحتمال لا يراد به إثبات الحكم الشرعي، بل إجمال الدلالة الموجب لسقوطها عن الظهور حتى لا يكون مزاحماً لدلالة سائر الروايات.

ثم إنه استدل للشيخ بدليل آخر، وهو أن القصد التلبس وقد حصل بالإحرام.

وأجاب عنه في محكي المختلف بالمنع لأن المطلوب قصد البيت الحرام وإنما يحصل بالدخول في الحرم (1)، انتهى.

أقول: والأولى في رده عدم وجود دليل على ذلك، وإلا فالجواب أيضاً لم يثبت فهو ادعاء قبل ادعاء.

وعن الذخيره أنه جمع بين المفهوم المذكور وبين منطوق صحيحه ضريس، بالحمل على استحباب القضاء في الصورة المذكوره، حتى أنه حمل الأمر بالحج عنه في صحيحه زواره على الاستحباب.

وفيه: إن إناطه الحكم مدار الحرم في هذه الروايات أظهر في الوجوب على من لم يدخل الحرم من المفهوم المذكور، كما لا يخفى.

وكيف كان {فلا- ينبغي الإشكال في عدم كفايه الدخول في الإحرام} بدون دخول الحرم {كما لا يكفي الدخول في الحرم بدون الإحرام، كما إذا نسيه

ص: ٣٤٩

فى الميقات ودخل الحرم ثم مات، لأن المنساق من اعتبار الدخول فى الحرم كونه بعد الإحرام، ولا يعتبر دخول مكة وإن كان الظاهر من بعض الأخبار ذلك، لإطلاق البقية فى كفايه دخول الحرم، والظاهر عدم الفرق

فى الميقات ودخل الحرم ثم مات، لأن المنساق من اعتبار الدخول فى الحرم كونه بعد الإحرام} ولكن الإنصاف أنه لا مانع من التمسك بإطلاق الروايات وتعميم الحكم لمن دخله ولو بدون إحرام، إذ الظاهر منها أن دخول الحرم هو المناط وجوداً وعدمًا من دون دخل شيء آخر، وإلا فلا وجه للتعميم فى الشق الثانى، أعنى من مات دون الحرم، مع أن سياقهما واحد.

والحاصل أنه كما يلتزم بالعموم فىمن مات دون الحرم، وأنه لا فرق بين أن يكون محرماً أو محلاً، كذلك يلتزم بالعموم فىمن مات بعد دخول الحرم وأنه لا فرق بين أن يكون قد أحرم أم لا، وهذا العموم لا دافع له إلا غلبه إحرام من يدخل الحرم، وذلك لا يصلح لرفع اليد عن الإطلاق بعد احتفائه بقرينه السياق، مضافاً إلى كثره من ينسى ونحوه فى كل سنه، فالأرجح فى النظر هو العموم، {ولا- يعتبر دخول مكة وإن كان الظاهر من بعض الأخبار} وهو صحيح زواره {ذلك} لظهور مفهومه وهو أحد أنحاء الظهور كما لا يخفى {لإطلاق البقية فى كفايه دخول الحرم}.

ولكن قد عرفت أن بينهما عموماً من وجه، ولكن المرجع هو عموم ما أنيط فيه دخول الحرم.

{والظاهر عدم الفرق} فى الكفايه إذا مات بعد الإحرام ودخول الحرم

بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الإحلال، كما إذا مات بين الإحرامين، وقد يقال بعدم الفرق أيضاً بين كون الموت في الحل أو الحرم بعد كونه بعد الإحرام ودخول الحرم

لـ بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الإحلال، كما إذا مات بين الإحرامين، وقد يقال بعدم الفرق أيضاً بين كون الموت في الحل أو الحرم بعد كونه بعد الإحرام ودخول الحرم، فعن الدروس أنه قال: لا فرق بين موته في الحل أو في الحرم، محلاً أو محرماً، كما لو مات بين الإحرامين.

وعن المدارك أنه قال: إطلاق كلام المصنف وغيره يقتضى عدم الفرق في ذلك بين أن يقع التلبس بإحرام الحج أو العمره، ولا بين أن يموت في الحل أو الحرم محرماً أو محلاً، كما لو مات بين الإحرامين، وبهذا التعميم قطع المتأخرون ولا بأس به (١).

وفي الحدائق قال: وكلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق في ذلك بين أن يقع التلبس بإحرام الحج أو العمره، ولا بين أن يموت في الحل أو الحرم محرماً أو محلاً، كما لو مات بين الإحرامين (٢).

وفي المستند قال: وإطالتهما _ أى صحيحى ضريس والعجلى _ كإطلاق كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق في ذلك بين أن يقع التلبس بإحرام الحج أو

ص: ٣٥١

١- المدارك: ص ٤٠٧ في كتاب الحج السطر قبل الأخير

٢- الحدائق: ج ١٤ ص ١٠٥

العمره، ولا- بين أن يموت فى الحل أو الحرم محرماً أو محلاً- كما لو مات بين الإحرامين، وبهذا التعميم قطع المتأخرون وهو كذلك (١)، انتهى.

ولكن مع ذلك كله فقد أشكل فى الجواهر بالنسبه إلى تعميم الحكم للموت فى الحل، فقال بعد نقل عباره المدارك: لكن لا يخفى عليك ما فيه من الإشكال بعد مخالفه الحكم للأصول التى يجب الاقتصار فى الخروج عنها على المتيقن وهو الموت فى الحرم، اللهم إلا أن يكون إجماعاً (٢)، انتهى.

أقول: ولكن الظاهر هو القول بما ذهب إليه المشهور من التعميم، أما عدم الفرق بالنسبه إلى الموت حال الإحرام أو بعد الإحلال فى الحرم فلا إطلاق الروايات بكفايه الموت فى الحرم ولا مقيد له كما لا يخفى.

وأما عدم الفرق بين كون الموت فى الحل أو الحرم بعد الإحرام ودخول الحرم، فلأن قوله (عليه السلام): «وإن مات دون الحرم» كقوله (عليه السلام): «فإن مات قبل دخول الحرم»، وكذا قوله (عليه السلام): «قبل أن ينتهى إلى مكه» بعد التصرف بحمل مكه على الحرم، وكذا قوله (عليه السلام): «قبل أن يحرم» بناءً على جعله بمعنى يدخل الحرم، كلها تدل على أن المناط فى عدم الإجزاء الموت قبل دخول الحرم، فيكون المراد بالموت فى الحرم مقابله كما هو مقتضى الفهم العرفى من هذا النحو من المقابله، وإلا لزم سكوت الروايات عن هذا القسم، وهو من دخل وخرج إلى عرفات ونحوها، وهو خلاف الظاهر من سياقها، فإن الظاهر أنها فى مقام بيان الموت مطلقاً.

ص: ٣٥٢

١- المستند: ج ٢ ص ١٦٦ السطر ١١

٢- الجواهر: ج ١٤ ص ٢٩٧ السطر ٥

وهو مشكل لظهور الأخبار في الموت في الحرم، والظاهر عدم الفرق بين حج التمتع والقران والإفراد

والقول بأنه يصدق على الخارج أنه دون الحرم، لأن كل طرف من أطراف الحرم يكون دونه، في غايه السقوط، إذ الظاهر من دون الحرم قبله بالنسبه إلى الآتى خصوصاً بعد المقابله للحرم.

لا يقال: ما ذكرتم ليس أولى من العكس، بأن يقال: الظاهر من قوله (عليه السلام): «مات في الحرم» ونحو ذلك كون المناطق في الأجزاء هو الموت في الحرم، فيكون الموت خارج الحرم من أى جوانبه كان داخلاً في قوله (عليه السلام): «دون الحرم» ونحوه.

لأننا نقول: على فرض تسليم ذلك يتكافأ الاحتمالان ويبقى حكم الموت في الحل بعد دخول الحرم ساكناً عنه، إلاً صحيح زواره فإنه يدل بالمفهوم على الكفايه.

وبهذا ظهر الإشكال في قول المصنف (رحمه الله): {وهو مشكل لظهور الأخبار في الموت في الحرم} فتأمل.

{والظاهر عدم الفرق بين حج التمتع والقران والإفراد} كما صرح به غير واحد لإطلاق الأدله.

لا- يقال: إن الموت في الطريق الذى أخذ شقاً للموت في الحرم قرينه على أن موضوع الكلام المنقسم إلى الموت في الطريق والموت في الحرم هو القاصد للحج من بعيد، وهذا لا يكون في حج التمتع الذى يحرم له من مكه، وكذا في القران والإفراد بالنسبه إلى أهل مكه ونحوه، فعلى القاعده لا يكفى الموت في الحرم عن حجه الإسلام، خصوصاً بملاحظه قوله (عليه السلام): «من خرج» ونحوه الظاهر في كون المحل بعيداً عن مكه المكرمه.

كما أن الظاهر أنه لو مات في أثناء عمره التمتع أجزاءه عن حجه أيضاً، بل لا يبعد الإجزاء إذا مات في أثناء حج القران أو الإفراد عن عمرتهما، وبالعكس

لأننا نقول: الظاهر عدم الخصوصية لذلك، وإنما المستفاد من سياق الروايات كون المناط هو الموت في الحرم، نعم بناءً على كفايه الموت في الحرم ولو بدون الإحرام لا نقول بالكفايه بالنسبة إلى المكي.

هذا ولكن الإنصاف أن ظواهر الأدلة المتقدمة تقتضى قصر الحكم على القاصد الخارج من الحرم، فلا يشمل ما نحن فيه، فيكون اللازم العمل فيه على مقتضى القاعده الأوليه.

ومن الغريب أن صاحب الجواهر أشكل في الحكم المتقدم، أعنى كون الموت في الحل أو الحرم، ولم يستشكل في هذا، فقال: "نعم الظاهر عدم الفرق بين حج الإفراد والقران والتمتع" (١) انتهى، مع أن إطلاق هذا أشكل من الحكم السابق، نعم لا إشكال بالنسبة إلى حج التمتع لمن قصد من الخارج لشمول الأدله له، والله العالم.

{ كما أن الظاهر أنه لو مات في أثناء عمره التمتع أجزاءه عن حجه أيضاً } كما صرح به غير واحد لإطلاق الأدله، فإن معنى قوله (عليه السلام): «خرج حاجاً» الخروج لأجل هذا العمل الذى هو مركب عن عمره وحج { بل لا يبعد الإجزاء إذا مات في أثناء حج القران أو الإفراد عن عمرتهما } أو حج التمتع المتقدم حجه على عمرته لعذر، لكن فيما كان الحاج من الخارج عن مكه كما تقدم، { وبالعكس } بأن قدم عمره القران أو الإفراد لعذر فإنه يكفى عن حجهما

ص: ٣٥٤

لكنه مشكل لأن الحج والعمرة فيهما عملان مستقلان، بخلاف حج التمتع فإن العمرة فيه داخله في الحج فهما عمل واحد، ثم الظاهر اختصاص حكم الإجزاء بحجه الإسلام، فلا يجرى الحكم في

{لكنه مشكل لأن الحج والعمرة فيهما عملان مستقلان، بخلاف حج التمتع فإن العمرة فيه داخله في الحج فهما عمل واحد}، لكن في الحدائق نسب ذلك إلى الأصحاب وقال: وإطلاق الأخبار وكلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق في ذلك بين أن يقع التلبس بإحرام الحج أو العمرة ((١)) إلخ.

وقال في الجواهر: الظاهر... إلى قوله: يجرى ذلك عن النسكين ((٢)).

وقال في المستند: إطلاق كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق بين أن يقع التلبس بإحرام الحج أو العمرة ((٣)).

وفي المستمسك وافق المصنف قال: الروايات وارده في الحج، فالحاق عمره القران والإفراد به محتاج إلى دليل، وإلحاق عمره التمتع به كان من جهه أنها كالجاء من الحج، وهذا لا يطرد في العمرة المذكوره فالحاقها بالحج غير ظاهر ((٤))، انتهى.

أقول: الأرجح في النظر عدم الفرق لإطلاق النصوص، وكون الفصل بين العمرة والحج كثيراً في القران والإفراد دون التمتع لا يوجب خروجهما عن الإطلاق. نعم على ما تقدم يلزم أن يقيد بالخارج عن مكة كما تقدم.

{ثم الظاهر اختصاص حكم الإجزاء بحجه الإسلام، فلا يجرى الحكم في

ص: ٣٥٥

١- الحدائق: ج ١٤ ص ١٥٠

٢- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٩٧

٣- المستند: ج ٢ ص ١٦٦ السطر ١٢

٤- المستمسك: ج ١٠ ص ٢١٠

حج النذر والإفساد وإذا مات في الأثناء، بل لا يجرى في العمره المفردة أيضاً وإن احتمله بعضهم

حج النذر والإفساد وإذا مات في الأثناء { وفاقاً لجملة من المعاصرين، لاختصاص النصوص بحجه الإسلام والتعدى إليهما محتاج إلى دليل، بل الظاهر من الصحاح الثلاث تقييد الحج بحجه الإسلام، فلا يجوز التمسك بإطلاق مرسل المقنعه لو سلم عدم انصرافه إلى حجه الإسلام.

نعم ذهب بعض المعاصرين إلى قرب جريان الحكم في غير حجه الإسلام، وكأنه للقطع بالمناط خصوصاً بعد تأييد ذلك بروايات حج النيايه، بل وإطلاق المرسل المذكور، فتأمل.

{بل لا يجرى في العمره المفردة أيضاً وإن احتمله بعضهم} قال في الجواهر: "بل ظاهر المدارك والحدائق كون العمره المفردة كذلك، وذلك من معقد نسبته إلى إطلاق المصنف وغيره في الأول والأصحاب والأخبار في الثاني، ولعله لصدق اسم الحج ولفحوى الاجتزاء به في عمره التمتع" (١) انتهى.

وربما يؤيد ذلك إطلاق الحج على العمره في جملة من النصوص:

فعن معاويه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث بين فيه كيفية الحج، إلى أن قال: «وأما المفرد للحج فعليه طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم وسعى بين الصفا والمروه وطواف الزياره وهو طواف النساء وليس عليه هدى ولا أضحية» (٢).

لكن الأرجح ما ذكره المصنف (رحمه الله) لما تقدم من عدم جريان الحكم في الحج النذرى والإفسادى.

ص: ٣٥٦

١- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٩٧

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٦ باب ٢ فى أقسام الحج ح ١٣

وهل يجرى الحكم المذكور فيمن مات مع عدم استقرار الحج عليه، فيجزيه عن حجه الإسلام إذا مات بعد الإحرام ودخول الحرم، ويجب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك، وجهان بل قولان، من إطلاق الأخبار في التفصيل المذكور

{وهل يجرى الحكم المذكور فيمن مات مع عدم استقرار الحج عليه} بأن حج في السنة الأولى من الاستطاعة {فيجزيه عن حجه الإسلام إذا مات بعد الإحرام ودخول الحرم، ويجب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك، وجهان بل قولان}.

حكى الأول عن ظاهر القواعد والمبسوط والنهاية، ونسبه بعضهم إلى التذكرة، واستحسنه بعض المتأخرين.

وفى الحدائق بعد نقل اشتراط القضاء بالاستقرار عن المتأخرين قال: وأطلق المفيد في المقنعه والشيخ في جملة كتبه وجوب القضاء إذا مات قبل دخول الحرم(١)، ثم نقل القول بذلك عن بعض معاصريه.

بل يظهر ذلك من بعض عبارات المدارك الآتية.

واختاره المستند صريحاً قال: لو مات المستطيع في طريق الحج فإن كان قبل الإحرام ودخول الحرم وجب القضاء عنه بشرط استقرار الحج في ذمته سابقاً على المشهور، ومطلقاً على الأقرب المنصور(٢)، انتهى.

وحكى القول الثاني عن المشهور، كما في عبارته المستند واختاره الجواهر {من إطلاق الأخبار في التفصيل المذكور} فإن قوله (عليه السلام) في صحيحه ضريس: «فإن مات في الحرم فقد أجزأت عن حجه

ص: ٣٥٧

١- الحدائق: ج ١٤ ص ١٥٦

٢- المستند: ج ٢ ص ١٦٦ سطر ٩

الإسلام، وإن مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجه الإسلام»^(١)، وقوله (عليه السلام) في صحيحه العجلى: «إن كان ضروره ثم مات في الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام، وإن كان مات وهو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة وزاده ونفقتة وما معه في حجه الإسلام»^(٢) مطلق من حيث أن يكون استقر في ذمته الحج قبل ذلك أم كان في أول سنه استطاعته، بل وكذا صحيحه زاراه ومرسله المقنعه^(٣)، ولا وجه لرفع اليد عن هذا الإطلاق إلاّ أحد أمرين:

الأول: إن القضاء تابع للأداء.

وفيه: إنه إن أريد التبعية بمعنى كونه بالأمر الأول ففيه إنه غير مسلم، بل قد تقرر في محله أنه ليس كذلك، وإن أريد أنه حيث لم يتمكن من الأداء لعدم كفايه الوقت فلا يتوجه إليه أمر القضاء، ويؤيده ما تقدم من موثق أبي بصير في قضاء الصوم عن المريض، حيث قال (عليه السلام): «كيف تقضى شيئاً لم يجعله الله عليها»^(٤) الحديث. ففيه: إن القضاء في الشريعة على ضربين، ضرب يشترط فيه التمكن من الأداء كالصلاه فإنها لا يجب قضاؤها على الحائض لعدم تمكنها في الوقت من الأداء، وضرب لا يشترط فيها ذلك كالصوم فإنه يجب قضاؤه على الحائض مع عدم تمكنها من الأداء في الوقت،

ص: ٣٥٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٧ باب ٢٦ من أبواب وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٧ باب ٢٦ من أبواب وجوب الحج ح ١

٣- المقنعه: ص ٧٠ سطر ٣

٤- الوسائل: ج ٧ ص ٢٤٢ باب ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان ح ١٢

ومن أنه لا وجه لوجوب القضاء عمن لم يستقر عليه بعد كشف موته عن عدم الاستطاعة الزمانيه، ولذا لا يجب إذا مات في البلد قبل الذهاب، أو إذا فقد بعض الشرائط مع كونه موسراً، ومن هنا ربما يجعل الأمر بالقضاء فيها قرينه على اختصاصها بمن استقر عليه

ونحن تابع للدليل، فمهما ورد الدليل عن لزوم القضاء قلنا به وإن كان الأداء في حقه مستحيلاً لا ممنوعاً شرعاً فقط، وحيث إن الروايات في المقام مطلق لزوم القول به.

وبهذا يظهر أنه لا مجال للتمسك بالقاعده العقليه والنقلية التي مفادها عدم صحه التكليف بفعل يقصر الوقت عن أدائه، إذ لا تنافي بين عدم صحه التكليف أداءً مع صحه التكليف كذلك قضاءً.

الثاني: إعراض المعظم عن الخبرين بالنسبه إلى القضاء.

وفيه: مضافاً إلى ما تقدم مراراً من أن الإعراض غير موهن، خصوصاً إذا كان مستنداً إلى الاجتهاد، إن الإعراض غير معلوم، لأن كثيراً منهم لم يتعرض للمسألة أصلاً، كما لا يخفى على من راجع.

ومن أنه لا وجه لوجوب القضاء عمن لم يستقر عليه بعد كشف موته عن عدم الاستطاعة الزمانيه، ولذا لا يجب إذا مات في البلد قبل الذهاب، أو إذا فقد بعض الشرائط {الأخر} مع كونه موسراً، ومن هنا ربما يجعل الأمر بالقضاء فيها قرينه على اختصاصها بمن استقر عليه} كما عن المدارك نقله، فإنه بعد نقل القول بالقضاء مطلقاً عن الشيخين (رحمه الله) قال: ولعلهما نظرا إلى إطلاق الأمر بالقضاء في الروايتين المتقدمتين، وأجيب عنهما بالحمل على من استقر عليه الحج في ذمته لأن من خرج في عام الاستطاعة ثم مات في الطريق

وربما يحتمل اختصاصها بمن لم يستقر عليه وحمل الأمر بالقضاء على النذب، وكلاهما مناف لإطلاقها، مع أنه على الثاني يلزم بقاء الحكم فيمن استقر عليه بلا دليل مع أنه مسلم بينهم

تبين بموته عدم وجوب الحج عليه، ومتى انتفى وجوب الأداء انتفى القضاء، وهو غير بعيد وإن كان الإطلاق متجهاً أيضاً، لما بيناه مراراً من أن القضاء قد يجب مع سقوط الأداء، لأنه فرض مستأنف فيتوقف على الدلالة (١)، انتهى.

{وربما يحتمل اختصاصها بمن لم يستقر عليه وحمل الأمر بالقضاء على النذب} كما في الجواهر، قال: وربما قيل بحمل الأمر فيهما على النذب، ولا بأس به، إلا أنه تبقى الإجزاء عن استقر عليه بلا دليل، اللهم إلا أن يرشد إليه ما تسمعه إن شاء الله تعالى في حكم النائب من الاجتزاء بذلك فيه، ولعل الأولى تعميم الصحيحين لهما واستعمال الأمر بالقضاء فيهما للقدر المشترك بين النذب والوجوب (٢)، انتهى.

{و} لكن {كلاهما مناف لإطلاقها، مع أنه على الثاني يلزم بقاء الحكم فيمن استقر عليه بلا دليل مع أنه مسلم بينهم}.

وما ذكره في المستمسك لمنع الإطلاق بقوله: دعوى عموم النص لهما غير ظاهره لأنها وارده في مقام تشريع الإجزاء عن حج الإسلام بعد الفراغ عن ثبوته على المكلف باجتماع شرائطه،

ص: ٣٦٠

١- المدارك: ص ٤٠٨ سطر ١٢

٢- الجواهر: ج ١٧ ص ٢٩٧

والأظهر الحكم بالإطلاق إما بالتزام وجوب القضاء في خصوص هذا المورد من الموت في الطريق كما عليه جماعه وإن لم يجب إذا مات مع فقد سائر الشرائط، أو الموت وهو في البلد، وإما بحمل الأمر بالقضاء على القدر المشترك واستفاده الوجوب فيمن استقر عليه من الخارج، وهذا هو الأظهر، فالأقوى جريان الحكم المذكور فيمن لم يستقر عليه أيضاً، فيحكم بالإجزاء إذا مات بعد

فلا تشمل من لم يستقر الحجج عليه. وبالجملة النصوص وارده في مقام جعل البدل عن الواجب، فلا تدل على إلغاء شرط وجوبه لأنها ليست وارده في مقام تشريع وجوبه ليؤخذ بإطلاقها (١) انتهى.

غير تام، إذ المعتبره سؤالاً وجواباً في بيان حكم الميت بالنسبة إلى القضاء وعدمه من جميع الجهات، فاللازم التمسك بإطلاقها إلا أن يدل دليل من الخارج على خلافه، ويؤيده تسليم الطرفين ذلك كما لا يخفى.

والأظهر الحكم بالإطلاق إما بالتزام وجوب القضاء في خصوص هذا المورد من الموت في الطريق كما عليه جماعه وإن لم يجب إذا مات مع فقد سائر الشرائط، أو الموت وهو في البلد وهذا هو الأرجح في النظر لإطلاق المعتبره بلا دافع.

{وإما بحمل الأمر بالقضاء على القدر المشترك} كما تقدم عن الجواهر {واستفاده الوجوب فيمن استقر عليه من الخارج} كالنصوص الواردة الآتية كخبري محمد بن مسلم وسماعة بن مهران وغيرهما والإجماع الآتي {وهذا هو الأظهر} عند المصنف (رحمه الله) {فالأقوى جريان الحكم المذكور فيمن لم يستقر عليه أيضاً، فيحكم بالإجزاء إذا مات بعد

ص: ٣٦١

الأميرين واستحباب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك

الأميرين { أى الإحرام ودخول الحرم } واستحباب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك {، ولكن عرفت أن الأرجح وجوب القضاء عنه أيضاً إذا مات قبلهما، عملاً بإطلاق النصوص.

فروع

الأول: الموت بعد الإحرام فى الحرم، أو فى الحرم ولو بدون الإحرام على ما اخترناه، لا فرق فيه بين الدخول فى الحرم براً أو جواً، فلو مات فى الطائره بعد دخول الحرم كفى لإطلاق النص.

ولو قيل: إن المتبادر المتعارف فى تلك الأزمنه.

قلنا: إنه انصراف بدوى، نعم يشكل ذلك بالنسبه إلى الوقوف فى عرفات للشك فى الصدق، وأشكل منه بل الأقرب عدمه بالنسبه إلى الطواف بالطائره أرفع من أبنه البيت والسعى بين الصفا والمروه كذلك، إذ الأدله متضمنه للطواف حول البيت والسعى بين الصفا والمروه.

كما أنه لا فرق بين من دخل الحرم مجبوراً فيما لو أحرم ولم يرد دخول الحرم فى هذا الوقت، أو دخل بالاختيار، عالماً أنه الحرم أم جاهلاً أم ناسياً أم ساهياً أم فى حال الغفله كالنوم والسكر والجنون الذى لا ينافى وجوب الحج من الابتداء، لا مثل الجنون المستوعب من أول الإحرام ومثله الإغماء.

وكذا لا فرق بين الدخول عاصياً، كمن دخل الحرم من طرف أرض الغير غضباً أم لا، ويصدق الدخول ولو كان آناً.

الثانى: الظاهر اعتبار الأعلام المنصوبه علامه للحرم فى الحكم المذكور

فإنه من باب الرجوع إلى أهل الخبره، وسيأتي في باب تعيين الميقات كفايه الرجوع إليهم.

الثالث: لو كان بعضه في الحرم وبعضه خارج الحرم، فإن كان صدق الكون في الحرم كما لو كان بدنه في الحرم وإصبع منه أو شعر رأسه خارج الحرم كفى، وإن كان بالعكس لم يكف، وإن كان متوسطاً فالظاهر عدم الصدق العرفي الذي هو المناط في هذا النحو من الأحكام.

وهذا التدقيق ليس بعيداً، فقد ورد أن أحداً من الأئمه (عليه السلام) كان يضرب خبائه بحيث يكون بعضه في الحرم وبعضه خارجه، وحيث يريد تأديب عبده جلس في الناحيه التي كان خارج الحرم وأدب عبده(١).

ثم لو شك في أنه داخل الحرم أم خارجه، فالأصل عدم الوصول إلى الحرم، الحاكم على أصاله عدم وجوب جعل جملة ونفقتة للنائب.

الرابع: لا يلحق بالموت الجنون والسكر والإغماء المستمر لكونه قياساً، قال في كشف الغطاء: وفي إلحاق الجنون بالموت حتى إذا عاد إليه العقل بعد مضي وقت الحج أو عمره لم يعد خروج عن قواعد الإماميه(٢) انتهى.

الخامس: الحج المستحب سواء كان الحاج صغيراً أو كبيراً، عبداً أو حراً غير مستكمل للشرائط، أو الحج بعد حج الإسلام ليس محكوماً بهذا الحكم، لتصريح الروايات بحجه الإسلام.

السادس: الظاهر عدم الفرق بين كون الإحرام لهذا العام أم العام السابق

ص: ٣٤٣

١- قرب الإسناد: ص ١٦٠ سطر ١

٢- كشف الغطاء: ص ٤٣٤ سطر ١٢

لإطلاق النص، والانصراف إلى هذا العام لو كان فهو بدوى. وأشكل في الحكم كاشف الغطاء حيث قال: وفي تمشيه الحكم على من استمر على إحرام العام السابق إشكال(1))، انتهى.

السابع: لا فرق في كون الإحرام في الميقات أم قبله أم بعده حيث يجوز ذلك، لإطلاق النص والفتوى.

الثامن: حكم النائب حكم المنوب عنه بل أوسع، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

التاسع: لو صار مريضاً أو مصدوداً ثم مات، فهل يحكم بحكهما لسبق ذلك، أو يحكم بحكم الميت ابتداءً، الظاهر الثانى لإطلاق النص والفتوى، ومجرد سبق الصد أو الحصر غير موجب لبقاء حكمهما.

العاشر: لو لم يذهب إلى الحج ومات في وقت كان لو ذهب لمات في الطريق لم يجب الحج عنه، لعدم دليل على وجوب القضاء عمن كان الحكم في الظاهر متوجهاً إليه ولم يكن واقعاً قادراً، وإنما قلنا بوجوب القضاء لو مات في الطريق للمعتبره المتقدمه، والله العالم.

ص: ٣٦٤

١- المصدر

مسأله ٧٤: الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع، لأنه مكلف بالفروع، لشمول الخطابات له أيضاً، ولكن لا يصح منه ما دام كافراً كسائر العبادات، وإن كان ممعتقداً لوجوبه وآتياً به على وجهه مع قصد القربه لأن الإسلام شرط في الصحة

{مسأله ٧٤: الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع، لأنه مكلف بالفروع} كما تقدم في كتاب الزكاه، وذلك {لشمول الخطابات له أيضاً} كشمولها للمسلمين، من غير فرق بين أقسام الكفار، ولكن المراد بهم ههنا غير من حكم بكفره من أهل القبلة بقريته الحكم المترتب عليه، {ولكن لا يصح منه ما دام كافراً كسائر العبادات، وإن كان ممعتقداً لوجوبه وآتياً به على وجهه مع قصد القربه لأن الإسلام شرط في الصحة}.

أقول: الأدله المذكوره لعدم صحه حج الكفار أمور:

الأول: الإجماع، كما في الجواهر والمستند وغيرهما، فتأمل.

الثاني: إنه لا يتمكن من الإتيان بالطواف الذي هو ركن والصلاه لحرمة دخوله المسجد.

وفيه: أولاً: إن من يقول بجواز اجتماع الأمر والنهي يجوزه.

وثانياً: إن ظاهرهم عدم صحه إحرامه وسائر أعماله لا لأنه لا يتمكن من الطواف ونحوه.

وثالثاً: إنه لو فرض كونه مغمى عليه أو حائضاً ثم استناب له كفاه من هذه الجهه.

الثالث: بعض الآيات القرآنيه، كقوله تعالى: (وقدمنا إلى ما عملوا من

عمل فجعلناه هباءً منثوراً» (١١)، وقوله تعالى: (وما منعهم أن تقبل نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم كافرون) (٢)، فإن الظاهر من كونه هباءً عدم أى خاصيه له حتى رفع العقاب من جهة الإتيان، فيكون حاله حال عدمه، كما أن الظاهر من عدم القبول البطلان كما هو المعنى المتعارف لا مثل عدم قبول صلاه الآبق والناشز ونحوهما، إذ هو يحتاج إلى قرينه مفقوده فى المقام.

الرابع: لا يتمشى منه قصد القربه.

وفيه: ما تقدم فى كتاب الزكاه من تمشى قصد القربه من الكافر.

الخامس: ما ذكره الفقيه الهمداني فى باب الزكاه بما لفظه: لكونها من العبادات المشترطه بالقربه التى قد يظهر من كلماتهم التسالم على اشتراطها بالإيمان، كما ربما يشهد له النصوص المستفيضه إن لم تكن متواتره الداله على اشتراط قبول الأعمال بالولاية، وأن من لم يوال الأئمه (عليهم السلام) فتكون أعماله بدلالتهم لم يكن له على الله شىء، فيلزمه بطلان عمله (٣)، انتهى.

السادس: جملة من الأخبار، فعن المفضل، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث: «وإنما يقبل الله من العمل بالفرائض التى افترضها الله على حدودها مع معرفه من دعى إليه، ومن أطاع وحرّم الحرام ظاهره وباطنه وصلى وصام واعتمر وعظم حرّمات الله كلها، ولم يدع منها شيئاً عمل بالبر كله ومكارم الأخلاق كلها

ص: ٣٦٦

١- سورة الفرقان: آيه ٢٣

٢- سورة التوبه: آيه ٥٤

٣- مصباح الفقيه: ص ١٠٤

وتجنب شينها وزعم أنه يحل الحلال ويحرم الحرام بغير معرفه النبي (صلى الله عليه وآله) لم يحل الله حلالا- ولم يحرم له حراما»(١١) الحديث.

وعن الفضيل، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «أما والله ما لله عز ذكره حاج غيركم، ولا يتقبل إلا منكم»(١٢).

وعن إسماعيل بن نجیح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «الناس سواد وأنتم الحاج»(١٣).

وعن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث قال: «من لا يعرف الله ويعرف الإمام منا أهل البيت فإنما يعرف ويعبد غير الله، هكذا والله ضلالا»(١٤).

وعن معاذ بن كثير، أنه قال لأبي عبد الله (عليه السلام) في حديث: إن أهل الموقف لكثير، فقال: «غناء يأتي به الموج من كل مكان، لا والله ما الحج إلا لكم، لا والله ما يتقبل الله إلا منكم»(١٥).

وعن الكلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «ما أكثر السواد» يعني الناس، قلت: أجل، قال: «أما والله ما يحج به أحد لله غيركم»(١٦).

وعن يونس بن حباب، عن علي بن الحسين (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في

ص: ٣٦٧

- ١- الوسائل: ج ١ ص ٩٥ باب ٢٩ في مقدمه العبادات ح ١٨
- ٢- الوسائل: ج ١ ص ٩٢ باب ٢٩ في مقدمه العبادات ح ٨
- ٣- الوسائل: ج ١ ص ٩٢ باب ٢٩ في مقدمه العبادات ح ٧
- ٤- الوسائل: ج ١ ص ٩٢ باب ٢٩ في مقدمه العبادات ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ١ ص ٩٢ باب ٢٩ في مقدمه العبادات ح ٩
- ٦- الوسائل: ج ١ ص ٩٣ باب ٢٩ في مقدمه العبادات ح ١٠

ولو مات لا يقضى عنه لعدم كونه أهلاً للإكرام والإبراء

حديث قال: «والذى نفس محمد بيده لو أن عبداً جاء يوم القيامة بعمل سبعين نبياً ما قبل الله ذلك منه حتى يلقى الله بولايتي وولايه أهل بيتي» (١).

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره الوارده بهذه المضامين، وفي بعضها: «لا ينفع مع الكفر عمل». وكيف كان، فالظاهر أن المسأله من الضروريات التي لا تحتاج إلى إقامه الدليل عليها.

{ولو مات لا- يقضى عنه لعدم كونه أهلاً للإكرام والإبراء} إى إبراء ذمته من الحج الذى اشتغلت ذمته به، قال فى الجواهر: وعموم الأدله له ممنوع، فيبقى أصل عدم مشروعيه القضاء عنه سالماً (٢)، انتهى.

نعم ورد فى بعض الأدله نفع الناصب بالحج عنه، فعن إسحاق بن عمار، عن أبى إبراهيم (عليه السلام) فى حديث قال: سأله عن الرجل يحج فيجعل حجته وعمرته أو بعض طوافه لبعض أهله، إلى أن قال: قلت: وهو ميت هل يدخل ذلك عليه، قال: «نعم». إلى أن قال: قلت: وإن كان ناصباً ينفعه ذلك، قال: «نعم يخفف عنه» (٣).

ولا يخفى أن هذا يناهى ما تقدم من عدم كونه أهلاً للإكرام، اللهم إلا أن يقال بأن ذلك فى الناصب لا فى الكافر، فتأمل.

وكيف كان فالمدعى لانصراف أدله القضاء عن القضاء عن الكافر غير

ص: ٣٤٨

١- المستدرک: ص ١٩ فى مقدمه العبادات ح ٣

٢- الجواهر: ج ١٧ ص ٣٠١

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٣٩ باب ٢٥ فى النيابة فى الجمع ح ٥

ولو أسلم مع بقاء استطاعته وجب عليه، وكذا لو استطاع بعد إسلامه، ولو زالت استطاعته ثم أسلم لم يجب عليه على الأقوى، لأن الإسلام يجب ما قبله

مجازف {ولو أسلم مع بقاء استطاعته وجب عليه} إجماعاً، كما في المستند، وصح منه لشمول الأدله، وسبق الكفر غير مانع بالضرورة.

{وكذا لو استطاع بعد إسلامه} لما تقدم {ولو زالت استطاعته ثم أسلم لم يجب عليه} الإتيان بالحج {على الأقوى} وفاقاً للقواعد وكشف الثام والجواهر وغيرها، وخلافاً للمدارك والذخير والمستند.

وإنما قلنا بعدم وجوب الحج حينئذ {لأن الإسلام يجب ما قبله} كما في النبوى المعمول به عند الأصحاب، وناقش فيه سيد المدارك في كتاب الزكاه، حيث نقل عن المحقق والعلامة سقوط الزكاه عن الكفار بالإسلام. قال: ويجب التوقف في هذا الحكم لضعف الروايه المتضمنه للسقوط سناً وامتناً (١)، ولكن فيه ما في المصباح حيث قال في الجواب عنه: أما المناقشه في سند مثل هذه الروايه المشهوره المتسالم على العمل بها بين الأصحاب فمما لا ينبغي الالتفات إليها، بل وكذا في دلالتها (٢)، انتهى.

قال في العناوين: من جمله المسقطات للضمان قاعده جب الإسلام ما قبله، والأصل في ذلك الخبر المعروف المشهور المتلقى بالقبول المروى عند العامه والخاصه، عن النبى (صلى الله عليه وآله) وهو قوله: «الإسلام يجب ما قبله»، وروى في البحار في ذكر

ص: ٣٦٩

١- المدارك: ص ٣٩٣ في كتاب الزكاه

٢- المصباح: ص ١٧ في كتاب الزكاه

كقضاء الصلاة والصيام، حيث إنه واجب عليه حال كفره كالأداء، وإذا أسلم سقط عنه

قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: إني طلقت امرأتى فى الشرك تطليقه وفى الإسلام تطليقه فما ترى، فمكث عمر، فقال له الرجل: ما تقول، قال: كما أنت حتى يجيء على بن أبى طالب، فجاء على (عليه السلام) فقال: قص عليه قصتك، فقص عليه القصة، فقال على (عليه السلام): «هدم الإسلام ما كان قبله هى عندك على واحد» (١) انتهى.

أقول: وأما المناقشه فى الدلاله بأن الخبر مجمل، ففيه: إن الظاهر منه العموم لكل شىء، إلا أن يدل دليل من الخارج على عدم الجب، وعلى هذا فيكون حال الحج {كقضاء الصلاة والصيام، حيث إنه واجب عليه حال كفره كالأداء، وإذا أسلم سقط عنه}. واستدل لبقاء الحكم فى المستند بالاستصحاب.

وفيه: إن حديث الجب دليل اجتهادى فلا مجال معه للأصل العملى.

والحاصل أن كل شىء كان عليه حال الكفر بأمر الإسلام، لا ما ثبت عليه لا بشرع الإسلام كرد أماناته ونحو ذلك، يسقط عنه إذا أسلم بمقتضى حديث الجب، فقضاء الصلاة والصوم التى كان عليه حال الكفر يسقط عنه إذا أسلم، والحج الذى كان عليه حال الكفر يسقط عنه إذا أسلم، ومع هذا لا يحتاج إلى أن نقول: وجوب الحج عليه بعد الإسلام لما كان مستنداً إلى الاستطاعه السابقه كان مقتضى قطع ما قبل الإسلام عما بعده عدم سببيه الاستطاعه السابقه للوجوب بعد الإسلام.

ص: ٣٧٠

ودعوى أنه لا يعقل الوجوب عليه إذ لا يصح منه إذا أتى به

وعلى ما ذكرنا لا فرق في كون القضاء بالأمر الأول أم بالأمر الثاني، كما لا فرق بين أن يكون وجوب الحج في العام الثاني بعد ذهاب الاستطاعة بنفس الأمر الأول أم بأمر آخر، فلا وجه لما ربما يقال من أنه إذا كان القضاء بالأمر الأول بناءً على تعدد المطلوب، فهو مستند إلى وجود المصلحة في الفعل فلا يقتضى الإسلام سقوطه، مع أنه مخدوش من وجه آخر لا يخفى.

نعم يبقى في المقام شيء، وهو أنه كيف يعقل توجه الخطاب الكافر بعد ذهاب الوقت أو ذهاب الاستطاعة بالإتيان بالصوم أو الصلاة أو الحج سواء كان خطاباً ثانياً أم خطاباً أولاً ممتداً، إذ امثال هذا الخطاب غير معقول، فإنه ليس له إلا حالتان حال الكفر وحال الإسلام وفي كليهما لا يريد المولى منه: أما حال الكفر فلعدم شرطه، وأما حال الإسلام فلفرض سقوط التكليف لوجب الإسلام له.

والحاصل أن المولى المرید منه الإتيان بالحج بعد الفقر أو الإتيان بالصلاة والصوم بعد الوقت إما أن يريد منه الإتيان حال الكفر، والمفروض أن الإسلام شرط في صحته فلا يمكن إرادته حال الكفر، وإما أن يريد منه الإتيان حال الإسلام، والمفروض أنه لو أسلم لا يريد منه، فالعقاب على هذا التكليف عقاب على غير المقدور، وحيث إن العمل غير مقدور شرعاً لا يعقل تعلق الأمر به، فلا تكليف للكافر بالنسبة إلى حال القضاء وحال الفقر.

{و} إلى هذا أشار سيد المدارك، حيث نفى تكليف الكافر بالقضاء مستنداً إلى {دعوى أنه لا يعقل الوجوب عليه إذ لا يصح منه إذا أتى به

وهو كافر ويسقط عنه إذا أسلم

وهو كافر ويسقط عنه إذا أسلم} كما يحكى هذا عن أبي حنيفة والشافعى أيضاً.

وقد أجيب عن الإشكال بوجوه:

الأول: إن التكليف بالحج تخييرى لا تعينى، بمعنى أنه يخير حين الفقر بين أن يحج وبين أن يسلم ولا يحج، وكذلك يخير بعد وقت الصلاة والصوم بين أن يصلى ويصوم وبين أن يسلم، وهكذا بالنسبة إلى سائر ما فقد شرطها وبقي التكليف أو تجدد تكليف جديد، وهذا لا يلزم منه التكليف بالمحال، إذ هو من قبيل الأمر بأحد الشيئين اللذين أحدهما تحت اختيار المكلف.

وفيه: إن المفروض أن الإتيان بالصلاة والحج والصوم حال الكفر غير مقدور شرعاً، ومع هذا لا يمكن التكليف به لا معيناً ولا مخيراً، إذ لا فرق فى القبح بين الأمر بشيء غير مقدور تعييناً كأن يقول طر، وبين الأمر به تخيراً كأن يقول طر أو جىء بالماء، وذلك لأن الأمر إنما يصح إذا كان له الباعثيه نحو المطلوب فى حد ذاته، ولا باعثيه للأمر بالمحال، سواء كان محالاً شرعاً أم عقلاً، وسواء كان الأمر بنحو التخيير أو التعيين.

هذا مضافاً إلى أن كون الأمر تخييراً كذلك وإن كان يرفع الإشكال، بناءً على صحة هذا النحو من الأمر، إلا أنه فى مقام الثبوت لا دليل على كون الأمر المتوجه إلى الكافر بهذا النحو، اللهم إلا أن يقال: إنه نتيجة الجمع بين عموم أدله القضاء واستقرار الحج وبين أدله الجب.

الثانى: إن هذا التكليف وإن كان غير مقدور الامتثال، إلا أن عدم قدره ناشئ عن تعجز المكلف نفسه، لا عن كون المتعلق فى نفسه غير

مدفوعه بأنه يمكن أن يكون الأمر به حال كفره أمراً تهكمياً ليعاقب، لا حقيقياً، لكنه مشكل بعد عدم إمكان إتيانه به، لا كافراً ولا مسلماً

مقدور، ولا مانع من توجه التكليف بغير المقدور إذا كان المكلف هو السبب في تعجيز نفسه، كالمتوسط في الأرض المغصوبه فإنه مكلف بعدم الخروج وعدم البقاء على الأصح، ويكون كل من خروجه وبقائه محرماً ومعاقباً عليه كما تقرر في الأصول، وما نحن فيه من هذا القبيل، فإن الكافر حيث لم يسلم من أول الأمر صار سبباً لتوجه هذا التكليف بغير المقدور إليه.

وفيه: إن التكليف بغير المقدور مطلقاً غير معقول، لما تقدم من عدم الباعثيه، فلا يصح أن يقول المولى إذا ذهبت إلى دار زيد لزم عليك الجمع بين النقيضين أو الطيران إلى السماء، ولا نسلم أن المتوسط في الأرض المغصوبه مكلف فعلاً بعدم الخروج والبقاء، وإنما المسلم هو كونه معاقباً بكل واحد من الخروج والبقاء حيث إنه توجه إليه التكليف من أول الأمر بأنه يحرم عليه الغضب إلى آخر العمر، فيكون حاله حال من ألقى نفسه من شاهق فإنه بعد الإلقاء لا يتوجه التكليف إليه بحفظ نفسه لعدم باعثيه هذا التكليف ولغوئته، وإنما يعاقب على هلاك نفسه لكونه كان متمكناً من عدم الإلقاء.

الثالث: ما ذكره المصنف (رحمه الله) من أن هذه الدعوى {مدفوعه بأنه يمكن أن يكون الأمر به حال كفره أمراً تهكمياً ليعاقب} كالأمر بعقد الشعر في القيامة لبعض العصاة {لا حقيقياً} يريد الفعل من المكلف جداً، ليكون لغواً بسبب عدم التمكّن من الإتيان به {لكنه مشكل} لا لما ذكره من عدم معقوليه الأمر {بعد عدم إمكان إتيانه به، لا كافراً ولا مسلماً} إذ يرد عليه:

أولاً:

ص: ٣٧٣

والأظهر أن يقال: إنه حال استطاعته مأمور بالإتيان به مستطيعاً، وإن تركه فمتسكعاً، وهو ممكن في حقه لإمكان إسلامه وإتيانه مع الاستطاعة، ولا معها إن ترك، فحال الاستطاعة مأمور به في ذلك الحال، ومأمور على فرض تركه حالها بفعله بعدها، وكذا يدفع الإشكال

إن الأمر التهكمي لاعتقاب على تركه بنفسه، بل العقاب على ترك شيء آخر أو فعل شيء آخر، والغرض من التهكم التشبيه أو كونه بنفسه عقاباً في حد نفسه، والحال أن الكافر معاقب على ترك الحج بنفسه فلا يكون الأمر به أمراً تهكمياً.

وثانياً: إن الأمر التهكمي ليس كالأمر الحقيقي مشروطاً بإمكان الإتيان بمتعلقه، بل يصح مع عدم الإمكان بل هو الغالب فيه، فتعليل عدم كونه تهكمياً بعدم إمكان الإتيان به في غير محله.

وثالثاً: إنه بناءً على هذا لا يكون ما ذكره رداً على صاحب المدارك، إذ هو لم يمنع الأمر التهكمي بل منع الأمر الحقيقي كما لا يخفى، فوجه عدم كون أمر الكافر بالقضاء أمراً تهكمياً أن دليل وجوب الإتيان بالحج بعد ذهاب الاستطاعة ليس إلا الأدلة العامه الداله على وجوب الحج على كل من استطاع ولم يذهب لا لعذر، ومن المعلوم أن مدلول تلك الأدلة واحد، فلا يمكن أن يكون الأمر في حق المسلم حقيقياً وفي حق الكافر تهكمياً.

{والأظهر أن يقال} في الجواب عن الإشكال: {إنه حال استطاعته مأمور بالإتيان به مستطيعاً، وإن تركه فمتسكعاً، وهو ممكن في حقه لإمكان إسلامه وإتيانه مع الاستطاعة، ولا- معها إن ترك، فحال الاستطاعة مأمور به في ذلك الحال، ومأمور على فرض تركه حالها بفعله بعدها، وكذا يدفع الإشكال

فى قضاء الفوائت فىقال: إنه فى الوقت مكلف بالأءاء أو مع تركه بالقضاء وهو مقءور له، بأن يسلم فىأتى بها أءاءً ومع تركها قضاءً، فتوجه الأمر بالقضاء إليه إنما هو فى حال الأءاء على نحو الأمر المعلق.

فحاصل الإشكال: إنه إذا لم يصح الإتيان به حال الكفر ولا يجب عليه إذا أسلم فكيف يكون مكلفاً بالقضاء ويعاقب على تركه، وحاصل الجواب: إنه يكون مكلفاً بالقضاء فى وقت الأءاء على نحو الوجوب المعلق، ومع تركه الإسلام فى الوقت فوت على نفسه الأءاء والقضاء فىستحق العقاب عليه.

وبعبارة أخرى كان يمكنه الإتيان بالقضاء بالإسلام فى الوقت إذا ترك الأءاء، وحينئء فإذا ترك الإسلام ومات كافراً يعاقب على مخالفه الأمر

فى قضاء الفوائت فىقال: إنه فى الوقت مكلف بالأءاء أو مع تركه بالقضاء وهو مقءور له، بأن يسلم فىأتى بها أءاءً ومع تركها قضاءً، فتوجه الأمر بالقضاء إليه إنما هو فى حال الأءاء على نحو الأمر المعلق.

فحاصل الإشكال: إنه إذا لم يصح الإتيان به حال الكفر ولا- يجب عليه إذا أسلم فكيف يكون مكلفاً بالقضاء ويعاقب على تركه، { إن مات كافراً.

{وحاصل الجواب: إنه يكون مكلفاً بالقضاء فى وقت الأءاء على نحو الوجوب المعلق، ومع تركه الإسلام فى الوقت فوت على نفسه الأءاء والقضاء فىستحق العقاب عليه { أى على كل من الأءاء والقضاء، إذ لكل من ترك الأءاء وترك القضاء عقاب كما لا يخفى.

{وبعبارة أخرى كان يمكنه الإتيان بالقضاء بالإسلام فى الوقت إذا ترك الأءاء، وحينئء فإذا ترك الإسلام ومات كافراً يعاقب على مخالفه الأمر

بالقضاء وإذا أسلم يغفر له وإن خالف أيضاً واستحق العقاب

بالقضاء وإذا أسلم يغفر له وإن خالف أيضاً واستحق العقاب}.

وربما يستشكل في هذا الجواب ويجاب بجواب آخر، وملخصه كما في المصباح: إن المدار في صحة التكليف وحسن المؤاخذة على مخالفته إنما هو على تمكن المكلف من الخروج عن عهده ولو بترتيب مقدماته من قبل عشرين سنة، لا القدره المقيده بحصولها بعد حضور وقت الفعل أو حصول شرطه، ولكن يجب عند توقفه على مقدمه متقدمه أن يوجه إليه التكليف من حين قدرته عليه، فيصح أن يكلف كل أحد من أول بلوغه بأن يسلم ويحج في سنه الاستطاعه، ومع العصيان فيما بعدها، وأن يأتي بالفرائض اليومية في أوقائها ويقضيها في خارج الوقت لدى فواتها في الوقت، فإذا كلفه بذلك في أول بلوغه صحت مؤاخذته على مخالفه الجميع، وإن كانت صحة الجميع مشروطه بإسلامه في اليوم الأول من بلوغه.

ولا ينافي ذلك سقوطها عنه بحدوث الإسلام له حين حصول شرطها أو حضور وقتها.

ولكن ربما يستشكل في ذلك أيضاً بأن هذا لا يطرد بالنسبه إلى جميع الكفار حتى من لم يعلم بالإسلام ولم يتم الحجه عليه إلا بعد الوقت وبعد ذهاب المال، فتأمل.

وكيف كان فالظاهر أن حال المخالف في الإشكال والجواب حال الكافر، إذ المخالف حيث لم يأت بعمل صحيح، يكون مأموراً بالقضاء والإعاده داخل الوقت بالنسبه إلى الصلاه، وفي السنه القابله بالنسبه إلى الحج، مع أنه إن أتى ثانياً بذلك الحال لم يقبل وإن استبصر سقط عنه.

هذا والكلام في المقام طويل، اكتفينا منه بهذا القدر حذراً من التطويل

علی أنه لا یثمر فیما نحن بصدده من بیان التکلیف شیئاً، لأنه إن أسلم لم یجب علیه علی المختار مع ذهاب الاستطاعه علی کل حال، وإن بقى علی کفره لم یقض عنه، وأمر العقاب غیر مرتبط بنا، والله العالم.

ص: ٣٧٧

مسألة ٧٥: لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء لم يكفه ووجب عليه الإعادة من الميقات، ولو لم يتمكن من العود إلى الميقات أحرم من موضعه

{مسألة ٧٥: لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء} فإن كان إحرامه قبل الميقات بالنذر ونحوه ثم وصل إلى الميقات فلا إشكال، ومثله ما لو كان على ميقات ثم مر بميقات آخر، إذ يجب عليه الإحرام من الميقات حينئذ، وأما لو لم يكن كذلك بأن أحرم من الميقات ولم يمر بميقات آخر {لم يكفه} الإحرام الأول لفساده بالكفر {ووجب عليه الإعادة من الميقات} إن تمكن من العود، {ولو لم يتمكن من العود إلى الميقات أحرم من موضعه} كما في الشرائع وقرره في الجواهر، واحتمل رجوع عبارته الخلاف إليه، وعلله في محكي المدارك بأنه ثبت ذلك في الناسي والجاهل، والمسلم في المقام أعذر منهما وأنسب بالتخفيف، انتهى.

أقول: قد وردت روايه مطلقه تشمل العالم العامد أيضاً، فعن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل ترك الإحرام حتى دخل الحرم، فقال: «يرجع إلى ميقات أهل بلاده الذين يحرمون منه فيحرم، فإن خشى أن يفوته الحج فليحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج» (١).

وكذلك روايه أخرى مطلقه في وجوب الرجوع، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل ترك الإحرام حتى انتهى إلى الحرم كيف يصنع، قال: «يرجع إلى ميقات أهل بلاده الذين يحرمون به فيحرم» (٢).

ص: ٣٧٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ٣٨ باب ١٤ في أبواب المواقيت ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٠ باب ١٤ في أبواب المواقيت ح ٩

ولا يكفيه إدراك أحد الوقوفين مسلماً لأن إحرامه باطل

ومن المعلوم أن إحرام الكافر غير صحيح فهو كغير المحرم، لكن قد يقال بأن الرواية الثانية على القاعده، وأما الرواية الأولى فالمنصرف منها صورته عدم الإحرام لا الإتيان بالإحرام الباطل، إلا أن يقال: إن الانصراف بدوى، إذ الملاك هو عدم الإتيان بالإحرام المأمور به، كما لو لبس ثوبى الإحرام بلا نية أو نوى ولم يلبس ونحو ذلك، وهذا وإن كان غير بعيد إلا أنه يحتاج إلى التأمل فى الإنصراف المذكور، والله العالم.

{ولا- يكفيه إدراك أحد الوقوفين مسلماً لأن إحرامه باطل} إلا- أن يستأنف إحراماً، ولو فيه كما فى الشرائع وعن القواعد والمسالك والأوفق بالقواعد: أن حال الكفار فى جميع الخصوصيات حال المسلم لعموم الأدله، فما قلناه فى المسلم الجاهل أو الناسى نقوله فى الكفار كذلك، وما قلناه فى المسلم العامد فى الكافر العامد، وإن كان الفرق بينهما أنه قد يأتى بصوره الإحرام بلا شرط الصحة، والمسلم العامد لا يأتى به.

وتفصيل الكلام فى بابه كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

ص: ٣٧٩

{مسألة ٧٦: المرتد يجب عليه الحج} سواء كان فطرياً أم ملياً، و{سواء كانت استطاعته حال إسلامه السابق أو حال ارتداده}، نعم لا يجب على الملى إذا كانت حال كفره الأول لما تقدم، وإنما قلنا بوجوب الحج على المرتد لعموم الأدلة وإطلاقها.

{و} لكن {لا يصح منه} لما تقدم فى اشتراط صحه الأعمال بالإسلام {فإن مات قبل أن يتوب} ويحج {يعاقب على تركه} لما تقدم فى الكافر {ولا يقضى عنه على الأقوى، لعدم أهليته للإكرام وتفريغ ذمته كالكافر الأصلي} وفاقاً للجواهر وغيره.

لكن نقل عن القواعد أنه لو مات _ أى المرتد _ بعد الاستطاعه أخرج من صلب تركته ما يحج به عنه وإن لم يتب على إشكال، وأشكل عليه الجواهر بقوله: لكن فيه ما عرفت من عدم براه ذمته من ذلك وعدم تأهله للإكرام، ودعوى شمول أدله القضاء له وكون الحج كالدين يمكن منعها أيضاً، فلعل الأقوى عدم القضاء عنه، بل يقوى ذلك أيضاً فيما لو كان مستطيعاً قبل الارتداد ثم أهمل ثم ارتد ومات عليه، فتأمل (١) انتهى.

أقول: وجه عدم شمول أدله القضاء هو الانصراف الذى تقدم فى مسأله الكفار.

ثم إن الظاهر عدم صحه الاستنابه للكافر والمرتد فيما كان مريضاً لا يقدر

ص: ٣٨٠

وإن تاب وجب عليه وصح منه وإن كان فطرياً على الأقوى من قبول توبته، سواء بقيت استطاعته أو زالت قبل توبته، فلا تجرى فيه قاعده جب الإسلام لأنها مختصه بالكفار الأصلي بحكم التبادر

على الذهاب لانصراف الأدله أيضاً، وبهذا يظهر أنه لا مجال لاستصحاب التكليف في المرتد الذي صار مستطيعاً قبل الارتداد، وذلك لأن عمل النائب عمل المنوب عنه، وحيث لم يكن لذلك شرطه يكون حال المجنون والصبي ونحوهما ممن لا يصح النيابة عنه.

{وإن تاب} المرتد {وجب عليه وصح منه وإن كان فطرياً على الأقوى من قبول توبته، سواء بقيت استطاعته أو زالت قبل توبته، فلا تجرى فيه قاعده جب الإسلام لأنها مختصه بالكفار الأصلي بحكم التبادر} كما تقدم في قضاء الصلاة فراجع، وفاقاً للجواهر، تبعاً للشرائع، قال مازجاً مع المتن:

ولو لم يكن مستطيعاً حال إسلامه فصار كذلك في حال رده ولو عن فطره، بأن استصحبه غيره وحمله إلى مكة والمواقف، وجب عليه الحج لاجتماع شرائطه وصح منه حج الإسلام إذا تاب، ولو كان عن فطره بناءً على قبولها منه، سواء استمرت استطاعته إلى ما بعد التوبه أو لا، إجراءً له مجرى المسلم في ذلك لتشرفه بالإسلام أولاً ومعرفة أحكامه التي منها الحج، وخبر الجب إنما هو في غيره (١)، انتهى.

أقول: قد تقدم في كتاب الطهارة قبول توبه المرتد الفطري وقبول إسلامه ظاهراً وباطناً، لعدم دليل على عدم القبول، وذلك لا ينافي إجراء بعض الأحكام عليه، فراجع.

ص: ٣٨١

ولو أحرَم في حال ردتَه ثم تاب وجب عليه الإِعادَه كالكافر الأصلي { لعدم وجود شرط الإِحرام الذي هو الإسلام.

ولو حج في حال إسلامه ثم ارتد لم يجب عليه الإِعادَه على الأقوى { وفاقاً للمشهور كما في الحدائق للإتيان بالمأمور به المقتضى للإجزاء، وما دل على أن عمل الكفار كالهباء ونحوه منصرف إلى الكفر الباقى إلى حال الموت.

والحاصل إن القاعده الأوليه تتقضى عدم وجوب الإِعادَه ولا مخرج عنها، مضافاً إلى دلالة بعض الأخبار على ذلك، ففي خبر زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «من كان مؤمناً فحج ثم أصابته فتنه ثم تاب يحسب له كل عمل صالح عمله ولا يبطل منه شيء» (١).

وعن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام) أنه قال: «من كان مؤمناً يعمل خيراً ثم أصابته فتنه فكفر ثم تاب بعد كفره كتب له كل شيء عمله في إيمانه فلا يبطله كفره إذا تاب بعد كفره» (٢).

وعن الكافي في الصحيح، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: «من كان مؤمناً فعمل خيراً في إيمانه ثم أصابته فتنه فكفر ثم تاب بعد كفره، كتب له بكل شيء كان عمله في إيمانه، ولا يبطله الكفر إذا تاب بعد الكفر» (٣).

ص: ٣٨٢

١- الوسائل: ج ١ ص ٩٦ باب ٣٠ في مقدمه العبادات ح ١

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٨٤ باب ٩٩ في جهاد النفس ح ١

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٣٨٤ باب ٩٩ في جهاد النفس ح ١

وآيه الحبط مختصه بمن مات على كفره، بقرينه الآيه الأخرى وهى قوله تعالى: (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) (١). وهذه الآيه دليل على قبول توبه المرتد الفطرى، فما ذكره بعضهم من عدم قبولها منه لا وجه له

ومع ذلك فقد حكى عن الشيخ (رحمه الله) القول بوجوب الإعادة بعد التردد فى المسأله، مستنداً إلى أن ارتداده يدل على أن إسلامه أولاً لم يكن إسلاماً فلا يصح فيه الحج.

قال فى الحدائق: قال فى المعتبر بعد نقل ذلك عنه: وما ذكره (رحمه الله) بناءً على قاعده باطله قد بينا فسادها فى الأصول، ويدفعه صريحاً قوله عزوجل: (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا) (٢) حيث أثبت الكفر بعد الإيمان، وربما استدل على وجوب الإعادة أيضاً بقوله تعالى: (ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله) (٣)، ورد بأن الإحباط مشروط بالموافاه على الكفر.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: {وآيه الحبط مختصه بمن مات على كفره، بقرينه الآيه الأخرى وهى قوله تعالى: (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) (٤)}.

وأما ما ذكره بقوله: {وهذه الآيه دليل على قبول توبه المرتد الفطرى، فما ذكره بعضهم من عدم قبولها منه لا وجه له} فالمراد من الدلاله الدلاله العرفيه، فإن من يقول لعبيده: من لم يذهب منكم إلى دار زيد فى هذا اليوم

ص: ٣٨٣

١- سورة البقره: آيه ٢١٦

٢- سورة النساء: آيه ١٣٧

٣- سورة المائده: آيه ٥

٤- سورة البقره: آيه ٢١٦

أبطلت أعماله، يفهم منه أن من ذهب لم يبطل وكان في الأجر كسائر العبيد، فما في المستمسك من الإشكال عليه بقوله: في الدلالة خفاء، إن مفادها ليس إلا عدم حبط عمل من لم يمت وهو كافر، وذلك أعم من قبول التوبه في الآخرة، لجواز أن يكون عدم الحبط موجباً لتخفيف العذاب، ولا تدل على ثبوت الثواب فتأمل، فضلاً عن قبولها في الدنيا من حيث الطهاره والنجاسه والتوارث ونكاح المسلمه وغير ذلك من أحكام المسلمين (١) انتهى. غير ظاهر الوجه، إذ ليس المدعى الدلالة العقلية بل العرفية وهي موجوده كما عرفت.

هذا مضافاً إلى أن عمومات ترتب هذه الأحكام على المسلم شامله لما نحن فيه، ولا دليل على تخصيصها في هذا المورد، وما دل على وجوب قتله ونحوه لا يستفاد منه ذلك، بل هو مثل ما دل على وجوب قتل اللاطي والقاتل مثلاً، وكفى في قبول توبته ظاهراً وباطناً والمعامله معه معاملة المسلمين _ مضافاً إلى ما تقدم _ ما دل على معاملة الأئمه (عليهم السلام) للباغين والخارجين عليهم التائبين بعد ذلك معاملة المسلم.

وكيف كان فمحل البحث كتاب الطهاره.

ومن ذلك كله تعرف أن الأوفق بالقواعد والأدله هو ما ذهب إليه المشهور على ما حكى عنهم، مضافاً إلى أنه يرد على الشيخ (قدس سره) القول بعدم لزوم قضاء المرتد للصلاه والصيام الفئات منه زمان رده لأنه كان كافراً من أول الأمر إلى زمان الإسلام الثاني، ويبعد منه الالتزام به. وهذا الإشكال أورده

ص: ٣٨٤

الشيخ على نفسه كما فى الحدائق، ولم ينقل عنه جواباً عن الإشكال.

ثم إنه استدل فى الجواهر للشيخ (رحمه الله) بقول تعالى: (وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم) (١)، وجه الدلالة أن الضلال بعد الإسلام كاشف عن عدم الإسلام، فهو كان فى زمان إسلامه الظاهرى كافراً حقيقه، والكافر لا يقبل منه الحج، فيجب الإتيان به ثانياً فى زمان إسلامه الثانى.

وفيه: إن الظاهر من الآية بقرينه بقيتها وهى قوله تعالى: (حتى يبين لهم ما يتقون) (٢) أن الله تعالى لا يترك من هداه سدى بحيث لا يبين له وجه التقوى، فلا دلالة لها على ما نحن فيه أصلاً.

ص: ٣٨٥

١- سورة التوبه: آيه ١١٥

٢- سورة التوبه: آيه ١١٥

مسأله ٧٧: لو أحرم مسلماً ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح، كما هو كذلك لو ارتد في أثناء الغسل ثم تاب، وكذا لو ارتد في أثناء الأذان أو الإقامه أو الوضوء ثم تاب قبل فوات الموالاه، بل وكذا لو ارتد في أثناء الصلاه ثم تاب قبل أن يأتي بشيء أو يفوت الموالاه على الأقوى من عدم كون الهيئه الاتصاليه جزءاً فيها. نعم لو ارتد في أثناء الصوم بطل وإن تاب بلا فصل

{مسأله ٧٧: لو أحرم مسلماً ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح} وفاقاً للشرائع والجواهر وغيرهما، بل في الحدائق نسبة إلى الأصحاب، بل لم ينقل الخلاف هنا إلا عن الشيخ، قال: وإن أحرم ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام جاز أن يبني عليه إلا على ما استخرجناه في المسأله المقدمه في قضاء الحج، وأشار بذلك إلى ما تقدم من أن ارتداده كاشف عن عدم الإسلام وأن إسلامه ليس إسلاماً.

{كما هو كذلك لو ارتد في أثناء الغسل} بدون أن يعمل في حال الارتداد شيئاً {ثم تاب، وكذا لو ارتد في أثناء الأذان أو الإقامه أو الوضوء ثم تاب قبل فوات الموالاه، بل وكذا لو ارتد في أثناء الصلاه ثم تاب قبل أن يأتي بشيء} حال الارتداد {أو يفوت الموالاه على الأقوى من عدم كون الهيئه الاتصاليه جزءاً فيها}.

ويدل على ذلك ما دل على أن الكفر لا يبطل الأعمال السابقه إذا أسلم، ولا دليل على محليه الكفر كالحديث المبطل للطهاره.

{نعم لو ارتد في أثناء الصوم بطل وإن تاب بلا فصل} لما تقدم في كتاب الصوم، فراجع.

مسألة ٧٨: إذا حج المخالف ثم استبصر لا يجب عليه الإعادة

{ مسألة ٧٨: إذا حج المخالف ثم استبصر لا- يجب عليه الإعادة} في الجملة، ويدل على ذلك مضافاً إلى كونه الأشهر بل المشهور بل لم ينقل الخلاف إلا عن شاذ، روايات مستفيضة:

فعن بريد بن معاوية العجلي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الأمر ثم من الله عليه بمعرفته والدينونه به، أعليه حجه الإسلام أو قد قضى فريضته، فقال: «قد قضى فريضته ولو حج لكان أحب إليّ». قال: وسألته عن رجل حج وهو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناصب متدين ثم من الله عليه فعرف هذا الأمر يقضى حجه الإسلام، فقال: «يقضى أحب إليّ» (١).

وعن عمر بن أذينة قال: كتبت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) أسأله عن رجل حج ولا يدري ولا يعرف هذا الأمر ثم من الله عليه بمعرفته والدينونه به، أعليه حجه الإسلام؟ قال: «قد قضى فريضه الله، والحج أحب إليّ» (٢).

وعن الكليني مثله، وزاد: إنه سأله عن رجل هو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناصب متدين ثم من الله عليه فعرف هذا الأمر أيقضى عنه حجه الإسلام أو عليه أن يحج من قابل؟ قال: «يحج أحب إليّ» (٣).

وعن البريد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كل عمل عمله وهو في حال نصبه

ص: ٣٨٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٢ باب ٢٣ في وجوب الحج ح ١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٤٢ باب ٢٣ في وجوب الحج ح ٢

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٤٢ باب ٢٣ في وجوب الحج ح ٣

وضلالته ثم من الله عليه وعرفه الولايه فإنه يؤجر عليه إلا الزكاه، فإنه يعيدها لأنه وضعها في غير مواضعها، لأنها لأهل الولايه، وأما الصلاه والحج والصيام فليس عليه قضاء» (١).

وعن الفضلاء، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) أنهما قالوا: في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء الحروريه والمرجئه والعمانيه والقدرية ثم يتوب ويعرف هذا الأمر ويحسن رأيه أيعيد كل صلاه صلاها أو زكاه أو حج، أو ليس عليه إعاده شيء من ذلك، قال (عليه السلام): «ليس عليه إعاده شيء من ذلك غير الزكاه» (٢).

وعن محمد بن حكيم، قال: كنا عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ دخل عليه كوفيان كانا زبيدين فقالا: إنا كنا نقول بقول وإن الله منّ علينا بولايتك فهل يقبل شيء من أعمالنا؟ فقال: «أما الصلاه والصوم والحج والصدقه فإن الله يتبعكما ذلك ويلحق بكما، وأما الزكاه فلا، لأنكما أبعدتما حق امرئ مسلم وأعطيتما غيره» (٣)، إلى غير ذلك من الروايات.

والمحكي عن ابني الجيد والبراج وجوب الإعاده، واستدل له مضافاً إلى عدم الصحه لعدم شرطه، بجمله من النصوص: فعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لو أن رجلاً معسراً أحجه رجل كانت له حجه فإن أيسر بعد ذلك كان عليه

ص: ٣٨٨

١- الوسائل: ج ١ ص ٩٧ باب ٣١ في مقدمه العبادات ح ١

٢- الوسائل: ج ٦ ص ١٤٩ باب ٣ من أبواب المستحقين للزكاه ح ٢

٣- الوسائل: ج ١ ص ٩٨ باب ٣١ في مقدمه العبادات ح ٥

الحج، وكذلك الناصب إذا عرف فعلية الحج وإن كان قد حج»(١).

وعن الهمداني قال: كتبت إلى أبي جعفر (عليه السلام): إني حججت وأنا مخالف وكنت ضروره ودخلت متمتعاً بالعمرة إلى الحج، فكتب إلي: «أعد حجتك»(٢).

وعن أبي عبد الله الخراساني، عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) قال: قلت: إني حججت وأنا مخالف وحججت حجتي هذه وقد منّ الله علي بمعرفتكم وعلمت أن الذي كنت فيه كان باطلا فما ترى في حجتي؟ فقال: «اجعل هذه حجه الإسلام وتلك نافله».(٣)

فإن الاستفادة من هذا الحديث عدم وقوع الحج حاله الخلاف حجه الإسلام وإن استبصر بعد، ولكن اللازم حمل هذه الطائفة على الاستحباب بقريته الروايات المتقدمه جمعاً بين الأدله. وأما الجمع بحمل ما دل على الكفايه بالناصب كما احتمله بعض _ ويؤيده خبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه سئل عن رجل لا يعرف هذا الأمر وحج ثم منّ الله عليه بمعرفته، قال (عليه السلام): «يجزيه حجه ولو حج كان أحب إليّ، وإن كان ناصباً معتقداً للنصب فحج ثم منّ الله عليه بالمعرفه فعليه الحج»(٤) _ فغير تام للتصريح بالناصب في أخبار الكفايه.

نعم اللازم القول بأكديه الإعادته بالنسبه إلى الناصب، لهذا الخبر.

ثم إن عدم وجوب الإعادته {بشرط أن يكون} الحج الآتي به في زمن

ص: ٣٨٩

١- الوسائل: ج ٨ ص ٤٣ باب ٢٣ في وجوب الحج ح ٥

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٣٢ باب ٢٣ من أبواب وجوب الحج ح ٦

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٤٣ باب ٢٣ في وجوب الحج ح ٤

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٨٩ في كتاب الحج

صحيحاً في مذهبه، وإن لم يكن صحيحاً في مذهبنا

الخلافاً {صحيحاً في مذهبه، وإن لم يكن صحيحاً في مذهبنا} قال في المستند: وإن أخل بالركن يجب الإعادة بلا خلاف، لعدم إتيانه بالحج المسقط للإعادة في الأخبار، وهل الركن الموجب إخلاله للإعادة هو الركن عندنا كما عن المعتبر والمنتهى والتحرير والدروس، أو عنده كما هو ظاهر المسالك والروضه والمدارك وجماعه ممن تأخر عنهما (١) انتهى.

أقول: الصور أربعة، لأن الحج الآتى به إما أن يكون صحيحاً عندنا وعنده، وإما أن يكون فاسداً كذلك، وإما أن يكون صحيحاً عندنا فقط، وإما بالعكس، من غير فرق في صور الفساد بين الإخلال بركن أو غيره لو فرض التفكيك بينهما، كما هو كذلك في الصلاة.

أما الصورة الأولى: فلا إشكال في الاجتزاء وعدم وجوب الإعادة نصاً وفتوى.

وأما الصورة الثانية: فقد تقدم عن المستند دعوى عدم الخلاف في وجوب الإعادة.

وذلك لأن الظاهر من النصوص أن فساد العقيدة المقترن بالعمل الخارجى الصادر عن فساد العقيدة غالباً غير مضر بعد الإيمان فلا تجب الإعادة، فلا تدل على الكفاية في صوره الإتيان بالعمل على خلاف الغالب بأن كان فاسداً عند الآتى، ومثله الصلاة فإنه لو فرض الإتيان بها على خلاف المذهبين، كما لو أتى بالصلاة بغير الطهارة، لم نقل بالكفاية، وهذا ليس تخصيصاً في عموم أدله الكفاية أو إطلاقها، بل دعوى انصراف النصوص عن ذلك المورد المخالف للمذهبين.

وفي المقام احتمالان آخران متقابلان:

ص: ٣٩٠

١- المستند: ج ٢ ص ١٦٦ مسأله ١٠

الأول: احتمال عدم الكفاية لو كان مخالفاً لمذهبنا وإن كان صحيحاً عند نفسه، وذلك لأن المسوق له النصوص المذكورة هو بيان أن فساد العقيدة غير مضر، أما الفساد من سائر الجهات فالنصوص ساكتة عن بيانه، فاللازم الرجوع فيها إلى سائر الأدلة وهي حاكمه بالفساد في صورته عدم الإتيان على طبق مذهب الشيعة لو فرض التفكيك.

ولكن فيه: إن اللازم من هذا أن تكون النصوص ناظرة إلى مورد نادر جداً من الإتيان بنحو مذهبنا، وهو خلاف الظاهر، إذ الاستفادة منها أن الحجج الآتية به المخالف بالنحو المتعارف عندهم كاف، فليس الجهة المسوقة لها الكلام هو فساد العقيدة فقط، بل هو وما يتبعه غالباً أو دائماً، ويدل على ذلك كون الحكم كذلك في الصلاة والصوم مع أن الغالب أو الدائم بطلانها بنظر الشيعة، لعدم صحه الوضوء منكوساً وقول آيين والإتيمام بالفاسق والإتيان بها خارج الوقت في صلاة المغرب بناءً على المشهور، والإفطار قبل الغروب، إلى غير ذلك.

الثاني: احتمال الكفاية وإن كان مخالفاً لمذهبه، وذلك لإطلاق النصوص من غير تفصيل، وعدم تمامية الانصراف المذكور، مع أن الغالب الذي يندر خلافه عدم إتيان العامه بالواجبات حتى عندهم، كما يتضح ذلك لمن وفق للحج ورأى الأعراب من أهل البادية والحبشه والسودان بل كثير من أهل الأمصار أيضاً، كما أن الصلاة والصوم كذلك، فإن غالب الجهال الذين هم غالب المتمسكين بالدين يأتون بهما على غير وجههما مما يوجب البطلان، كما لا يخفى على من سبر أحوال

وهذا الاحتمال وإن كان وجيهاً فى نفسه، إلا أن احتمال الانصراف المذكور المؤيد لفهم العلماء مانع عن القول به.

وأما الصوره الثالثه: وهى ما لو كان حجه صحيحاً عندنا فقط، فالأقرب وفاقاً لغير واحد الكفايه وعدم لزوم الإعادة وإن كان باطلا عندهم، لأن المستفاد من النصوص أن ما كان من حقوق الله تعالى يعفى عنها تفضلاً، وذلك غير ملحوظ فيه المطابقه لمذهبه، إذ من المقطوع أن الصحه ليست لأجل أنه أتى بما يبطل الذى هو مبغوض فى حال الإتيان، وما تقدم من انصراف النصوص إلى الغالب من الحجج الصحيح عنده إنما هو فى مقابل الفساد المطلق لا الفساد عنده الصحيح عندنا، فلا تنافى بين الانصراف المذكور وبين القول بالكفايه فى صوره الصحه عندنا فقط.

وإن شئت قلت: إطلاق النصوص يشمل الصور الأربع، وإنما الخارج منه بالانصراف هو صوره المخالفه للمذهبين، فيبقى الباقي تحت الإطلاق.

ومن ذلك تعرف حال الصوره الرابعه، وهى ما لو كانت صحيحه عنده فقط دون عندنا، للإطلاق وعدم الانصراف، بل هو المتيقن بالنسبه إلى عكسها. لأن الغالب كون أعمالهم على خلاف مذهبنا.

بقى فى المقام أمور يلزم التنبيه عليها:

الأول: اختلفوا فى أنه هل السقوط عنه لانكشاف صحه فعله بالإيمان المتأخر، أو أنه تفضل من الله تعالى مع البطلان، ويحتمل كونه شرط القبول، فالفعل إذا استجمع لشرائط الصحه فى موطنه كان صحيحاً غير مقبول، فلا

يقال للمخالف يوم القيامة: لم لم تصل أو لم تصم، إذا أتى بجميع الشرائط المعتبره، ويؤيده روايه عمر بن أذينه المتقدمه من قوله (عليه السلام): «قد قضى فريضة الله»، وعلى الطالب الرجوع إلى الحدائق والجواهر وغيرهما.

الثاني: لا فرق في الكفايه وعدم وجوب الإعادة بين أن يستبصر بعد تمام الحج أو في وسطه، سواء تمكن من الإتيان ثانياً أم لا، فلو طاف ثم استبصر تَوْضُأً وصلّى ولا يحتاج إلى إعادته الطواف، وكذا لو ذبح بما لا يكفي في مذهبنا وكان الوقت باقياً، إلى غير ذلك، لعموم قوله (عليه السلام): «كل عمل عمله» وغير ذلك، ومثله لو صلى صلاه الظهر مثلاً على مذهبه ثم استبصر والوقت باق.

نعم لو كان العمل ارتباطياً، كما لو استبصر وسط صلاه الطواف التي كان يأتي بها بالوضوء المنكوس، فإنه يجب عليه إعادته الوضوء والصلاه.

ويقع الإشكال في صور:

الأولى: ما إذا حج من فرضه التمتع عند الشيعة القران أو الأفراد، فلو استبصر بعد التمام فلا إشكال في الكفايه، وأما لو استبصر في الوسط فهل يكفي ويجب عليه إتمام ذلك، لأن مقتضى صحه الأعمال السابقه بدلاله الاقتضاء صحه البقيه، إذ لو قلنا بعدم صحه البقيه لزم بطلان السابق وهو خلاف عموم قوله (عليه السلام): «كل عمل عمله»، أو لا يكفي لأنه بعد الاستبصار ليس تكليفه الإتيان بالبقيه التي هي على خلاف تكليفه، فيه تردد وإن كان الأرجح في النظر فعلاً عدم الكفايه.

الثانيه: لو أتى بمفسد عند الخاصه، غير مفسد عند العامه، ثم استبصر

فهل يحكم عليه بالفساد ولزوم الإعادة أم لا، احتمالان، والأرجح عدم الفساد، ويكون حاله حال ما لو استبصر بعد تمام الأعمال، نعم لو أتى بالمفسد في حال الاستبصار كان اللازم القول بالفساد.

الثالثة: لو أحرم بما ليس بصحيح عند الخاصة وصحيح عند العامة ثم استبصر في الوسط، فهل يحكم عليه بوجوب إعادته الإحرام، أم يكفي الإتيان ببقية الأعمال بذلك الإحرام، فيه تردد.

الأربعة: إذا استبصر في وسط العمل فلا إشكال في وجوب الإتيان بالعمل الصحيح في بقيه ذلك العمل، فلو لم يأت كما لو كان من أصحاب الأراكان ثم استبصر قبل الغروب ووقف في موضعه، فالظاهر الحكم عليه بمذهب الخاصة.

الخامسة: لو وقف بما ثبت عند العامة عند الاختلاف في أول الشهر ثم استبصر وموقف الخاصة باق فهل يكفي بذلك الوقوف، كما لو استبصر بعد الحجج الذي نقول بصحة حجه أو يلزم عليه الوقوف ثانياً، ففيه تردد والأحوط الوقوف ثانياً.

الثالث: لو كان مؤمناً ثم صار مخالفاً ثم صار مؤمناً، فالظاهر أن حاله حال من كان مخالفاً من أول الأمر لإطلاق الأدلة، والقول بانصرافها إلى صورته الخلاف من أول الأمر لا الارتداد ممنوع، بعد شيوع الارتداد في زمن الأئمة (عليهم السلام) ثم الاستبصار، كالفتحيه والواقفيه والزبيديه والكيسانيه وغيرهم، فإن كثيراً منهم كان على الاستقامه ثم يرتد ثم يستبصر ثانياً، كما لا يخفى على من راجع الرجال، فعدم التفصيل في الروايات بين الفريقين دليل على وحده الحكم،

وليس مثل من كان مؤمناً ثم صار كافراً ثم آمن الذى نقول بعدم جبّ الإسلام الثانى ما صدر منه حال الكفر المتوسط، لمكان الإنصراف المذكور، إذ حديث الجبّ ورد فى مورد الإسلام بعد الكفر الأصيل لا العارضى.

الرابع: بناءً على ما قلنا من عدم كفايه الحج السابق إذا كان باطلاً فى مذهبه، فلو كان الحج صحيحاً فى مذهب من مذاهب العامه باطلاً فى مذهب، فهل الاعتبار بالصحيح أو بالباطل، أو التفصيل بين ما إذا كان المذهب المصحح هو مذهبه فلا تجب الإعادة أو غيره فتجب، احتمالات.

والأقرب أنه إن كان موافقاً لمذهب الشيعة كفى مطلقاً، وإن كان مخالفاً كفى مطابقتة لمذهب مصحح من مذاهبهم لإطلاق الأدله، فالخارج منه هو القدر المنصرف عن الإطلاق يقيناً، وليس الانصراف فى المقام معلوماً فالمرجع لإطلاقات النصوص.

الخامس: لو أتى بما يقتضى كفاره ونحوها على مذهبه دون مذهب الخاصه، فاستبصر لم يجب عليه، ولو انعكس ففى الوجوب تردد.

السادس: الأقوى أنه لو صام بدل الهدى ثم استبصر كفاه ذلك الصوم وإن كان باطلاً عند الخاصه، لعموم قوله (عليه السلام): «كل عمل عمله» وغيره.

السابع: الظاهر عدم الفرق فى الأحكام المذكوره بين ما لو كان مستقيماً فى مذهب واحد من الخلاف أم متلوناً، كما لو كان كيسانياً ثم فطحياً ثم واقفياً وهكذا، لعموم الأدله أو إطلاقها.

الثامن: لا- فرق فى الخلاف بين خلاف سابق أو مبتدع، والقول بالانصراف إلى خلاف سابق ممنوع، إذ المبتدع للوقف ونحوه كان شائعاً فى أزمنه صدور الروايات، فعدم الاستفصال فيها سؤالاً وجواباً دليل العموم.

التاسع: لا فرق بين مجتهد العامه فى الفروع ومقلده، للعموم.

العاشر: لا فرق بين المعاند الذى يعلم بطلان طريقته وحقيه طريقه الإماميه، وبين الجاهل القاصر والمقصر، كل ذلك للإطلاق أو العموم.

الحادى عشر: ليس المناط فيما ذكر من اشتراط الكفايه بالصحه عنده، المذاهب الأربعة لكونها حادثه، والروايات صادرة حيث كانت المذاهب أكثر كما لا يخفى.

الثانى عشر: لا يلحق بالمخالف المحق الجاهل، وفاقاً لغير واحد، لاختصاص الأدله بالمخالف؛ فما عن الدروس من التردد فيما إذا أوقع حجه مثلاً على وفق أهل الخلاف ثم بان له بعد ذلك الواقع، وذلك لأولويه صحه عبادته المحق عن المخالف، فى غير مورد.

الثالث عشر: ربما يقال بانعقاد الإحرام من المخالف، وإنما لا يقبل منه أعماله لعدم وجود شرطه الذى هو الولاية، فالولاية شرط القبول لا شرط الصحه، ويدل على ذلك جملة من النصوص الداله على تعريض الأئمه (عليهم السلام) فى أعمالهم المترتبة على الإحرام، كقولهم (عليه السلام) فى مسأله الوقوف بعرفات: «أصحاب الأراك لا حج لهم»^(١)، تعريضاً بالعامه الذين يقفون هناك، فإنه لو لا صحه إحرامهم كان التعريض فى غير محله. مضافاً إلى ظاهر الأدله المتقدمه الداله على كونه آتياً بالحج ونحو ذلك إلا أنه يلحقه القبول بعد ما لم يكن، فالقول بعدم

ص: ٣٩٤

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٥ باب ١٩ فى إحرام الحج والوقوف بعرفه ح ١١

انعقاد إحرامه من رأس المترتب عليه جواز إتيانه بمحرماته وعدم وجوب الأعمال عليه أصلاً وعدم ترتب الكفارات ونحوها على مخالفاته ليس في محله.

هذا ولكن يمكن أن يقال: إن الجمع بين ما دل على أنهم الجدر وعلى أن أعمالهم باطله وغير ذلك مما ظاهره البطلان، وبين ما لا يستبعد أن يقال من عدم جواز محرمات الإحرام لهم وعدم صحه الأكل والشرب ونحوهما في صومهم ولزوم الكفاره بالإتيان بالمحرمات في الحج والصوم وعدم جواز قطع صلاه الفريضة إلى غير لذلك من الأحكام حتى أنه يستبعد أن يقول أحد بأن حالهم بعد الشروع في العمل كحالهم قبل الشروع فيه، إنما هو الجمع بين أدله البطلان وبين ما دل على أن من دان بدين قوم لزمته أحكامهم.

ففي مكاتبه إبراهيم بن محمد الهمداني إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام) حين سأله عن حنث الزوج بالطلاق قال: «وإن كان ممن لا يتولانا ولا يقول بقولنا فاختلعها منه فإنه إنما نوى الفراق بعينه». (١)

و في حديث الهيثم عن الرضا (عليه السلام) في حديث: «طلقها وذلك دينه وحرمت عليه». (٢)

وعن علي بن حمزه أنه سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن المطلقة على غير السنه

ص: ٣٩٧

١- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢٠ باب ٣٠ في كتاب الطلاق ح ١

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢٠ باب ٣٠ في كتاب الطلاق ح ٢

أيتزوجها الرجل؟ فقال (عليه السلام): «ألزمهم من ذلك ما ألزموه أنفسهم وتزوجوهن فلا بأس بذلك».(١)

وعن عبد الأعلى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً، قال: «إن كان مستحقاً بالطلاق ألزمته ذلك».(٢)

وعن جعفر العلوي، عن أبيه، قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن تزوج المطلقات ثلاثاً، فقال لي: «إن طلاقكم الثلاث لا يحل لغيركم، وطلاقهم يحل لكم، لأنكم لا ترون الثلاث شيئاً وهم يوجبونها».(٣)

وزاد عليه في مرسله الصدوق وقال (عليه السلام): «من كان يدين بدين قوم لزمته أحكامهم».(٤)

وعن جعفر بن محمد الأشعري، عن الرضا (عليه السلام) مثله.

وفي روايه ثالثة عن الرضا (عليه السلام) في حديث أنه: «من دان قومه لزمته أحكامهم».

إلى غير ذلك، فإن الاستفادة من هذه الروايات المبينه للصغرى مره وللكبرى مره ولتطبيق الصغرى على الكبرى ثلثه أن المتدين بدين يجرى عليه أحكامه، ولذا اشتهر في ألسنه الفقهاء «ألزومهم بما ألزموا به أنفسهم». وعلى هذا فالمخالف يلزم بمقتضى إحرامه وحجه وصلاته وصومه وغير ذلك، فلا تنافى بين بطلان العمل وبين كونه ملزماً بتوابعه، كما لا تنافى بين ذلك وبين ما دل على أنه قد قضى فريضه الله، إذ تنكشف الصحه

ص: ٣٩٨

- ١- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢٠ باب ٣٠ في كتاب الطلاق ح ٥
- ٢- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢١ باب ٣٠ في كتاب الطلاق ح ٧
- ٣- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢٢ باب ٣٠ في كتاب الطلاق ح ٩
- ٤- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢٢ باب ٣٠ في كتاب الطلاق ح ١٠

من غير فرق بين الفرق لإطلاق الأخبار، وما دل على الإعادة من الأخبار

بسبب الإيمان المتأخر، فهو مثل أن يقال: عقد العبد باطل لأنه عبد مملوك لا يقدر على شيء، ويقال بعد إجازة السيد تم العقد ولم يحتج إلى عقد جديد لأنه قد أتى بالعقد.

الرابع عشر: إذا استبصر المخالف بعد الحج لا يجب عليه طواف النساء لإمضاء الشارع حجه المتضمن لترك طواف النساء، ولو وجب ذلك لأشير في الروايات إلى وجوب الاستنابه فيه بعد الاستبصار، فالسكوت في المقام البيان دليل العدم.

الخامس عشر: يتفرع على بطلان الحج وصحته مع الخروج عن الإحرام بدون طواف النساء أو بالطواف والسعي الباطلين لعدم صحه الوضوء الذي هو شرط أو نحو ذلك، عدم جواز العقد له أو تزويجه المؤمنه على القول بالجواز، أو وطيه زوجته المعقوده في حال الإحرام بناءً على بطلان المحلل له مع صحه الإحرام.

وفي المقام فروع كثيرة أضربنا عنها خوف التطويل والله الهادي.

ثم إن الأحكام المذكوره جاريه في المخالف مطلقاً {من غير فرق بين الفرق، لإطلاق الأخبار} المتقدمه، فالقول بأن نحو الناصبي والخارجي وغيرهما من الفرق المحكوم بكفرهم خارجه عن هذا الحكم لكفرهم المانع عن انعقاد إحرامهم وبطلان طوافهم وسعيهم وغير ذلك، اجتهاد في قبال النص عاماً وخاصاً.

{وما دل على الإعادة من الأخبار} كصحيحي بريد وابن أذينة وغيرهما مما

محمول على الاستحباب بقرينه بعضها الآخر من حيث التعبير بقوله (عليه السلام): «يقضى أحب إلي»، وقوله (عليه السلام): «والحج أحب إلي».

تقدم {محمول على الاستحباب بقرينه بعضها الآخر} المصرح بعدم الوجوب، مضافاً إلى ما اشتمل عليه جملة من الأخبار الداله على الإعادة {من حيث التعبير بقوله (عليه السلام): «يقضى أحب إلي»، وقوله (عليه السلام): «والحج أحب إلي»} المعلوم أن المستفاد منه الرجحان مع جواز الترك.

بقي في المقام شيء، وهو أنه لا إشكال في عدم لزوم الإعادة والقضاء فيما كان الحج والصوم والصلوة ونحوها من سائر العبادات لنفسه، أما ما كان منها نيابه عن غيره في حال خلافه فهل يكفي العمل المأمى به في حال الخلاف عن ذلك الغير أم لا. وهكذا لو كان مخالفاً عاجزاً عن الحج، فجهز مخالفاً مثله، ثم من الله عليه بالاستبصار، فهل يكفي ذلك البعث، أم يلزم عليه البعث ثانياً والقضاء عنه إذا مات.

تفصيل الكلام أنه لو كان مخالفاً فعمل عن غيره، فإن كان المعمول له عالماً بكونه مخالفاً وأعطاه بهذا النحو فالظاهر عدم وجوب القضاء والإعادة على النائب ثانياً، لأن المنوب عنه رضى بعمله، سواء كان المعطى مؤمناً أو مخالفاً.

ولو كان القضاء عن أبيه فيما لو كان ولده الأكبر، ففيه تردد، من أن الظاهر من نصوص كفايه العمل بعد الاستبصار العمل الذي فعله لنفسه لا لغيره، فلا يخرج عن مقتضى الأصل الذي هو البطلان إلا بقدر المتيقن من مورد النص والفتوى، ومن أن المستفاد من جملة من النصوص العموم لكل عمل، خصوصاً بقرينه المقابله للزكاة المستفاد منها أن الله تعالى يعفو عن حقوقه تفضلاً بخلاف الحقوق الماليه كالزكاة، ولذا يتعدى من الزكاة إلى سائر الحقوق الماليه ويتعدى من الصوم

والصلاه والصدقه والحج إلى غيرها من سائر حقوق الله سبحانه، وهذا غير بعيد، ويتفرع على ذلك عدم لزوم إعطاء الوصى الحج ونحوه ثانياً لفرض الصحه.

ومثله فى التفرع استبصار النائب عن الحى.

أما استبصار المنوب عنه مع بقاء النائب على خلافه فالظاهر عدم إيجابه للصحه، لأن المستفاد من النص والفتوى أن استبصار نفس الشخص مفيد فى قبول عمله لنفسه أو لغيره أيضا كما لم نستعبده، لا أن استبصار شخص مفيد لعمل غيره، فاللازم إعطاء المنوب عنه المستبصر حجه ثانياً فى حياته أو يقضى عنه.

ومن ذلك يعرف حال سائر الفروع والله العالم.

والحمد لله رب العالمين (١).

ص: ٤٠١

١- إلى هنا انتهى الجزء الأول من كتاب الحج حسب تجزئه المؤلف (دام ظله)

المحتويات

ص: ٤٠٣

– المحتويات

المحتويات

الاستطاعه ٧

مسأله ١ : فى شرطيه الزاد والراحله.... ١٠

مسأله ٢ : عدم الفرق فى الإشتراط بين القريب والبعيد ٢٣

مسأله ٣ : عدم شرطيه وجودهما عيناً ٢٤

مسأله ٤ : المراد من الزاد ٢٦

مسأله ٥ : هل يجب كسب الزاد.... ٢٩

مسأله ٦ : اعتبار الاستطاعه من المكان لا من البلد ٣٢

مسأله ٧ : الوجوب وعدمه ٣٦

مسأله ٨ : غلاء الأسعار لا يوجب سقوط الحج.... ٣٨

مسأله ٩ : شرطيه وجود نفقه الذهب والإياب ٤١

مسأله ١٠ : المستثنيات ٤٥

مسأله ١١ : لو كان عنده دار موقوفه ومملوكه ٥٣

مسأله ١٢ : اللياقه العرفيه.... ٥٦

مسأله ١٣ : لو لم يكن عنده من أعيان المستثنيات.... ٥٩

مسأله ١٤ : وجوب تقديم الحج على التزويج ٦٣

مسأله ١٥ : وجوب الحج لمن كان له دين ٦٧

مسأله ١٦ : الاقتراض للحج.... ٧٣

مسأله ١٧ : لو كان عليه دين.... ٧٦

- مسألة ١٨ : لو كان حصول المال سابقاً على الاستطاعة.... ٩٢
- مسألة ١٩ : لو كان عليه خمس أو زكاه.... ٩٣
- مسألة ٢٠ : لو كان عليه دين مؤجل.... ٩٤
- مسألة ٢١ : الشك في حصول الاستطاعة.... ٩٨
- مسألة ٢٢ : عدم جواز التصرف في المال قبل المسير ١٠٥
- مسألة ٢٣ : التصرف في المال قبل المسير ١٠٦
- مسألة ٢٤ : انضمام المال الغائب بالحاضر ١١٠
- مسألة ٢٥ : عدم رفع التكليف بالجهل والغفلة.... ١١٢
- مسألة ٢٦ : لو حج باعتقاد كونه ندباً وكان واجباً في الواقع ١١٥
- مسألة ٢٧ : في الاستطاعة بالملك المترلزل.... ١٢٠
- مسألة ٢٨ : اشتراط بقاء المال إلى تمام الأعمال ١٢٥
- مسألة ٢٩ : في تلف المال قبل الرجوع من الحج ١٢٦
- مسألة ٣٠ : فيما لو أباح له شخص وأوصى له.... ١٢٩
- مسألة ٣١ : لو أوصى له بما يكلفه للحج.... ١٣١
- مسألة ٣٢ : في انحلال النذر بالتراحم ١٣٢
- مسألة ٣٣ : في تقدم الحج على النذر بأقسامه ١٤٢
- مسألة ٣٤ : في الاستطاعة البذليه.... ١٤٤
- مسألة ٣٥ : مانعيه الدين على الحج البذلي ١٤١
- مسألة ٣٦ : مستثنيات في الحج البذلي ١٤٣
- مسألة ٣٧ : أقسام الهبه ١٤٥

مسأله ٣٨ : أقسام البذل ١٦٩

مسأله ٣٩ : بذل الخمس والزكاه للحج ١٧٢

مسأله ٤٠ : كفايه الحج البذلي عن حجه الإسلام ١٧٨

ص: ٤٠٦

- مسألة ٤١ : فروع البذل ١٨٣
- مسألة ٤٢ : لو رجع عن البذل فى الأثناء.... ١٨٥
- مسألة ٤٣ : لو بذل لأكثر من واحد.... ١٨٦
- مسألة ٤٤ : ثمن الهدى عن الباذل ١٨٨
- مسألة ٤٥ : البذل على تقدير الاستطاعة ١٩١
- مسألة ٤٦ : الخيار بين الحج وزياره الحسين (عليه السلام) ١٩٥
- مسألة ٤٧ : لو سرق المبدول فى الطريق.... ١٩٦
- مسألة ٤٨ : لو رجع عن البذل ١٩٧
- مسألة ٤٩ : وحده أو تعدديه الباذل.... ١٩٩
- مسألة ٥٠ : عدم كفايه المال المبدول ٢٠٠
- مسألة ٥١ : عدم وجوب القرض للحج.... ٢٠٢
- مسألة ٥٢ : لو بذل المال المغصوب.... ٢٠٣
- مسألة ٥٣ : حج الأجير والجمال.... ٢٠٦
- مسألة ٥٤ : الوجوب مقيد بالقبول ٢١٢
- مسألة ٥٥ : جواز إجاره غير المستطيع نفسه للحج ٢١٤
- مسألة ٥٦ : عدم كفايه النيايه عن حجه الإسلام ٢١٧
- مسألة ٥٧ : الإستطاعة بوجود مؤنه العيال.... ٢٢٣
- مسألة ٥٨ : الرجوع إلى كفايه المال.... ٢٢٨
- مسألة ٥٩ : حج الوالد من مال ولده.... ٢٣٤
- مسألة ٦٠ : لو حج فى نفقه غيره لنفسه.... ٢٤٥

مسأله ٤١ : الاستطاعه البدنيه ٢٤٧

مسأله ٤٢ : الاستطاعه الزمانيه ٢٥٠

مسأله ٤٣ : الاستطاعه السرييه ٢٥٢

ص: ٤٠٧

مسألة ٦٤ : عدم الوجوب الحج إذا كان مستلزماً لتلف المال ٢٥٨

مسألة ٦٥ : حج المستطيع وحج غير المستطيع ٢٦١

مسألة ٦٦ : لو استلزم الحج ترك الواجب أو فعل حرام ٢٩٥

مسألة ٦٧ : لو كان في طريق عدو لا يندفع إلاّ بالمال ٢٩٨

مسألة ٦٨ : لو كان في طريق عدو لا يندفع إلاّ بالقتال ٣٠٤

مسألة ٦٩ : طريق البحر ٣٠٦

مسألة ٧٠ : لو استقر عليه الحج وكان عليه الخمس ٣١١

مسألة ٧١ : وجوب المباشرة ٣١٣

مسألة ٧٢ : لو استطاع ولم يتمكن ٣١٤

مسألة ٧٣ : في الموت بعد دخول الحرم ٣٤٥

فروع ٣٢٦

مسألة ٧٤ : وجوب الحج على الكافر ٣٦٥

مسألة ٧٥ : لو أسلم في أثناء الإحرام ٣٧٨

مسألة ٧٦ : وجوب الحج على المرتد ٣٨٠

مسألة ٧٧ : عدم بطلان حج المسلم إذا ارتد ٣٨٦

مسألة ٧٨ : عدم وجوب إعادته حج المخالف إذا استبصر ٣٨٧

- المحتويات ٤٠٣

ص: ٤٠٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

